

المسائل المشكلة

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

قرأه وعلق عليه

الدكتور يحيى مراد

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية

الطبعة الأولى
٢٠٠٣م - ١٤٢٤هـ

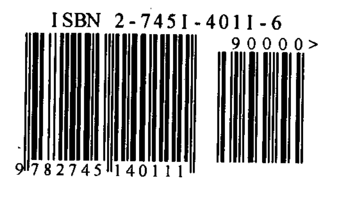
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

رمل الظريف - شارع البحتري - بناية ملكارت
الإدارة العامة: عرمون - القبة - مبنى دار الكتب العلمية
هاتف وفاكس: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢/١٣ (٥ ٩٦١+)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Raml Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg. 1st Floor
Head office
Aramoun - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13
P.O.Box: 11-9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kutub Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Raml Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1er Étage
Administration général
Aramoun - Imm. Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13
P.P: 11-9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-4011-6



http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

التعريف بالمؤلف:

اسمه:

هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي.

أبوه فارسي، وأمّه عربية سدوسية من سدوس شيبان من ربيعة الفرس.

ولادته:

لا يذكر أكثر المؤرخين السنة التي ولد فيها أبو علي، ولقد عيَّن ابن خلكان سنة ولادته، فجعلها سنة ٢٨٨هـ، وأيَّد ابن خلكان الذهبي في (العبر) وابن العماد الحنبلي في (شذرات الذهب)، حيث ذكر أنَّ أبا علي توفي سنة ٣٧٧هـ، وله تسع وثمانون سنة، وهذا يعني: أنَّ ولادته في سنة ٢٨٨هـ، كما قال ابن خلكان.

ولد بـ (فسا)، وهي مدينة بفارس، ويُنسب إليها، فيقال: أبو علي الفسويّ.

وفاتــه:

ذكر ابن النديم أنه توفي قبل سنة ٣٧٠هـ، وجعل ابن الأثير في (الكامل) سنة ٣٧٦هـ السنة التي توفي فيها الشيخ. واتفق أبو البركات الأنباري في نزهة الألباء، والقفطي في إنباه الرواة، وابن خلّكان في وفيات الأعيان، وياقوت في معجم الأدباء، على أنه توفي في سنة ٣٧٧هـ. أما ما ذكره ابن النديم، فيخالفه ما أورده القاضي التنوخي في نشوار المحاضرة، حيث ذكر أنه سمع من أبي علي في رجب سنة ٣٧٥هـ. وابن النديم والتنوخي كلاهما من معاصري أبي علي، وقول ابن النديم وهم، حيث يعارضه ما قاله التنوخي وغيره من المؤرخين. وأما ما ذكره ابن الأثير من أنه توفي في سنة ٣٧٦ هـ فهو أيضاً خلاف ما عليه أكثر المؤرخين، فلم يؤيده إلا أبو الفداء في تاريخه. لذا رجحنا أنَّه ولد في سنة ٢٨٨هـ، وتوفي في يوم الأحد لسبع عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول سنة ٣٧٧هـ ببغداد، اعتماداً على ما ذكره أبو البركات الأنباري، والقفطي، وابن خلكان.

مراحل طلبــه للعلم:

حياة الشيخ قبل انتقاله إلى بغداد غير واضحة، ولم يذكر المؤرخون شيئاً عن نشأته في فارس، عدا ما ذكروا أنه ولد بـ (فسا) سنة ٢٨٨هـ. ولا نعلم شيئاً عن دراسته الأولى، والمراحل التي اجتازها في هذه الفترة، إلا أن تردده على حلقات الشيوخ المشهورين في بغداد بعد استقراره فيها سنة ٣٠٧هـ يوحي بأنه قد تردد على شيوخ بلاده، قبل مجيئه إلى بغداد، وأخذ عنهم شتى علوم المعرفة، وخاصة علوم العربية. وبعد أن استقر ببغداد، أخذ يوسع ثقافته، وينوع معارفه، وذلك بالقراءة على العلماء الحذاق في شتى العلوم، وبالاطلاع على كتب

المتقدمين من الأئمة في علوم الدين والعربية. فقد قرأ كتاب سيبويه علي أبي بكر بن السرج. وسمع معاني القرآن للفراء من أبي بكر بن مجاهد. وسمع معاني القرآن للزجاج من الزجاج.

وقد كان أبو علي حافظاً للقرآن الكريم، كما كان مطّلعاً على أشعار العرب وأمثالهم وأخبارهم.

أساتذته:

١- أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ، المعروف بالزجاج، المتوفى سنة ٣١١هـ.

٢- أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الصغير، المتوفى سنة ٣١٥هـ.

٣- أبو بكر محمد بن السري البغدادي، المعروف بابن السراج، المتوفى سنة ٣١٦هـ. فقد ذكر أبو علي أنه من شيوخه، وقرأ عليه.

٤- أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور، المشهور بابن الخياط، المتوفى سنة ٣٢٠هـ، فقد قرأ عليه أبو علي، وكتب عنه شيئاً من علم العربية.

٥- أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، المتوفى سنة ٣٢١هـ، تأثر به أبو علي في اللغة ورواية الأشعار.

٦- أبو بكر أحمد بن موسى، المشهور بابن مجاهد، المتوفى سنة ٣٢٧هـ. روى أبو علي القراءة عنه عرضاً.

٧- أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل، المعروف بمبرمان، المتوفى سنة ٣٢٦هـ.

وقد مكّنه اتصاله بهؤلاء الشيوخ من أن يكون إماماً من أئمة العربية في عصره،أوفرهم مادة، وأوسعهم اطلاعاً، فجاءت كتبه أكثر الكتب فائدة،وأغزرها بالبحوث الوافية والآراء الناضجة.

تـــلاميذه:

قرأ على أبي علي جماعة من الطلبة، أصبحوا أئمة في العربية، ونذكر من بين هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر:

١- أبا الفتح عثمان بن جني، المتوفى سنة ٣٩٢هـ.

٢- أبا طالب أحمد بن بكر العبدي، المتوفى سنة ٤٠٦هـ. أخذ عن أبي علي جلّ ما عنده، وكان نحوياً لغوياً، وشرح كتاب (الإيضاح) شرحاً وافياً.

٣- أبا نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، المتوفى سنة ٣٩٨هـ، صاحب الصحاح، من أعاجيب الدنيا ذكاءً وفطنةً.

٤- أبا الحسن علي بن عيسى الربعي، المتوفى سنة ٤٢٠هـ.

٥- أبا الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث، ابن أخت الفارسي المتوفى سنة ٤٢١هـ، الذي قال عنه القفطي عند ترجمته: أحد أفراد الدهر، وأعيان العلم، وأعلام الفضل، وهو الإمام في النحو بعد خاله أبي علي، ومنه أخذ وعليه درس، حتى استغرق علمه،

واستحق مكانه. وقد تخرّج علي أبي الحسين بن عبد الوارث هذا أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني. ولم يكن للجرجاني أستاذ غير أبي الحسين.

كتبــه ومسائله:

من أسباب شهرة أبي علي: كتبه ومسائله، حيث اهتم بها دارسو العربية منذ عهد أبي علي، فقد اشتغل الناس بكتبه، بالقراءة والدرس والشرح والاختصار، واشتهرت مؤلفاته في المغرب شهرتها في المشرق. فهذا ابن سيده -وهو عالم مغربي- يثني على كتب الفارسي، ويُعظّم شأنها، وجعل كتب الشيخ ومسائله من مصادره المعتمدة في تأليف كتابيه المخصص والمحكم.

توثيق العلماء لـــه:

وهذا سبب عظيم من أسباب شهرة أبي علي، وعلوّ منــزلته بين العلماء فمن ذلك: ما ذكره أبو القاسم التنوخي في (نشوار المحاضرة)، حيث قال: سمعت أبي يقول: سمعت عضد الدولة يقول: أنا غلام أبي علي النحوي في النحو. وأثنى عليه الخطيب البغدادي ووصف كتبه بأنها عجيبة حسنة، لم يُسبق إلى مثلها، وتكلم كثيراً عن فضله وشهرته في الآفاق. وقال عنه أبو البركات الأنباري في نزهة الألباء: فَضّله كثير من النحويين على أبي العباس المبرد، وقال أبو طالب العبدي: ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه.

مؤلفاتـــه:

لقد ألف أبو علي مجموعة من الكتب نالت استحسان كثير من العلماء تعد من نفائس التراث، ولكن يد الدهر قد عبثت ببعضها، فلا نجد لها أثراً في خزائن الكتب، فعُدت من الكتب المفقودة. وبقيت بعض كتبه متناثرة في مكتبات العالم، وقد انبرى لتحقيق بعضها جماعة من الأساتذة.

١- أبيات الإعراب:

توجد نسخة منه في دار الكتب المصرية برقم /٦٧٥.

٢- الأغفال:

توجد نسخة منه في دار الكتب المصرية تحت رقم /٥٢ تفسير، وفي مكتبة شهيد علي الملحقة بالمكتبة السليمانية في اسطانبول تحت رقم/ ٢٩٧.

٣- أقسام الأخبار:

نشر هذا الكتاب الدكتور علي جابر المنصوري في مجلة المورد، المجلد السابع، العدد الثالث/ ١٩٧٨ في بغداد.

٤- الأوليات في النحو:

ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ١٩٣/٢.

٥- الإيضاح العضدي:

حققه الدكتور حسن شاذلي فرهود، وطبع سنة/ ١٩٦٩ في القاهرة.

٦- تعليقة أبي علي على كتاب سيبويه:

توجد نسخة منه في مكتبة شهيد علي الملحقة بالمكتبة السليمانية باسطانبول تحت رقم/٢٣٥٧.

٧- التكملة:

حقق هذا الكتاب الدكتور كاظم بحر المرجان (رسالة ماجستير) وهو مطبوع على الآلة الكاتبة، جامعة القاهرة سنة/١٩٧٢.

٨- الحجة في علل القراءات السبع:

طُبع جزء من هذا الكتاب سنة ١٩٦٥، بتحقيق الدكتور علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي.

٩- المسائل البصريات:

توجد نسخة منه في مكتبة شهيد علي الملحقة بالمكتبة السليمانية باسطانبول تحت رقم / ٢/٢٥١٦.

١٠- المسائل الحلبيات:

توجد منه نسختان في دار الكتب المصرية برقم (٥) نحو ش، من آثار الأستاذ الشنقيطي، والآخر: برقم (٢٦٦) نحو، بالخزانة التيمورية، نُسخت من نسخة الشنقيطي.

١١- المسائل الشيرازيات:

حققه الدكتور علي جابر المنصوري.

١٢- المسائل العسكرية:

توجد نسخة منه في مكتبة شهيد علي الملحقة بالمكتبة السليمانية باسطانبول تحت رقم ٤/٢٥١٦.

١٣- المسائل العضديات:

توجد نسخة منه في مكتبة الظاهرية تحت رقم (٧٧٩٩).

١٤- المسائل المشكلة:

وهو كتابنا هذا .

١٥- المسائل المنثورة:

توجد نسخة منه في مكتبة شهيد علي، الملحقة بالمكتبة السليمانية باسطانبول.

صورة الصفحة الأولى من المخطوط

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

١- مسألة

قال سيبويه: زعموا أن أبا عمرو قرأ: ﴿يَا صَالِحُ يْتِنَا﴾ [الأعراف: ٧٧] جعل الهمزة ياءً، ثم لم يقلبها واواً. ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلاً، وهذه لغة ضعيفة، لأن قياس هذا أن يقول: يا غلامِ وْجَلْ[١].

قال أبو علي أيَّده الله:

والقول في ذلك: أن الفاء من (أتى) همزة، فإذا أُمر منه، أُدخلت همزة الوصل على التي هي فاء، فاجتمعت همزتان، فقُلبت الثانية بحسب الحركة التي هي على الأولى، فصار: أيت، وهذه الهمزة إذا اتصل الفعل الذي هي فيه بكلام قبله سقطت، فإذا سقطت، فلك في التي هي فاء ضربان: إن شئت تركتها مبدلة، وإن شئت حققتها.

أما وجه التحقيق، فإنك إنما كنت خفت لاجتماع الهمزتين، فلما زالت العلة التي لها أُبدلت، عادت محققة، هذا وجهه، وهو قياس.

إلا أن الوجه الآخر أشبه بمذاهب العربية وطرقها، ألا ترى: أنك تجد الأفعال يلزم بعضها اعتلال في موضعٍ لعلة، فإذا زالت تلك العلة أجري السائر في الاعتلال -وإن خلا من العلة- مجرى ما فيه العلة، وذلك نحو: تعد، ويكرم[٢] ويقول، وما أشبهه، فكذلك ينبغي أن تترك الهمزة التي هي فاء في الأمر من (أتى) مخففة. فهذا حُجَّةُ أبي عمرو، وعلى هذا تحمل قراءته: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣]، مخففة. لم يخفف الهمزة من (يؤمنون) بعد أن تكلم بها مخففة، كقولك: جؤنة[٣]، ثم تقول: جُونة، ولكنه خفف الهمزة في (آمن)، لاجتماع الهمزتين، وكذلك في (أومن). ثم انتظم

---

(١) الكتاب ٣٥٨/٢. وهذه المسألة موجودة في كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢٤٤/١.

(٢) أصله: توعد، حذفوا الواو حملاً على حذفها في: يوعد حيث وقعت الواو بين الياء والكسرة، وهذا ثقيل على لسانهم، فخففوه بحذف الواو. وكذلك حذفوا الهمزة من يُأكرم حملاً على حذف الهمزة في أأكرم.

(٣) الجؤنة: سلة مستديرة مغشاة أدما، يجعل فيها الطيب والثياب.

المضارع ما في الماضي اللازم فيه القلب، لاجتماع الهمزتين فيه ما خلا همزة (أفعل) الزائدة، فصادف حرف المضارعة المضموم الألف المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء ساكنة، فقلبها واواً، فخفف (يؤمنون) على هذا اتباعاً لبعض الفعل بعضاً، لا على التخفيف في (جؤنة)، وإن كانت اللفظتان متفقتين، فعلى هذا أيضاً لم يحقق الهمزة، في (ايتنا) من قولك: يا صالحُ ئْتنا، ولم يقلب الياء المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء واواً، وإن كانت ساكنةً مضموماً ما قبلها، وشبهها بقُيل في الإشمام.

فقال سيبويه: هذه لغة رديئة، يلزم من قالها أن يقول: يا غلام وْجَلْ. يريد أنه لا يقلب الياء الساكنة المضموم ما قبلها واواً، كذلك لا يلزمه إلا أن يقلب الواو الساكنة المكسور ما قبلها ياء، وهذا الذي ألزمه إياه في قراءته (يا صالح يئتنا)، من قوله: يا غلامِ وْجَلْ، لا يقولُهُ أحدٌ.

وأخبرني أبو بكر محمد بن السري، قال: أخبرنا أبو العباس أن أبا عثمان قال: لا يلزم أبا عمرو ما ألزمه سيبويه من قوله: يا غلامِ وْجَل، وذلك أنه قاس قوله: (يا صالح ائتنا) على شيءٍ موجودٍ مثله، وذلك قولهم: قُيل، وسُيق. وليس في الكلام متصلة ولا منفصلة، مثل: يا غلامِ وْجَل، لا مخفف الحركة ولا مشمومها، فلا يلزمه: يا غلامِ وْجَل، وقد ثبت قوله: (يا صالح يتنا)، قياساً على ما ذكرناه.

قلت أنا: فالقراءة بتخفيف الهمزة، وإبدالها في قوله تعالى: ﴿**ومنهُم مَنْ يَقُولُ ائذَنْ لي**﴾ [التوبة: ٤٩] مثل: (يا صالح يتنا) و﴿**فَلَيؤدِّ الَّذي ائتُمن**﴾ [البقرة: ٢٨٣] وما أشبه هذا أقوى عندي في العربية، لما ذكرت. فأما قولــه: ﴿**فَأتنا بِمَا تَعدُنا**﴾ [الأعراف: ٧٠]، ﴿**فَأتِ بآيةٍ**﴾ [الشعراء: ٢٠٤] ونحو هذا من المفتوح، فليس كذلك.

٢- مسألة

ذكر سيبويه قولهم: عِزْويت، في إثر كلمٍ، التاء فيها زائدة ليست من أصول الكلم، فقال: وكذلك عِزْوِيت، لأنه ليس في الكلام فِعْويل.

قال أبو علي أيده الله:

فقلت أنا في شرح ذلك: لا يخلو قولهم: عِزْويت، من أن يكون وزنه: فِعليت، أو فِعويل، أو فِعليل، فلا يجوز أن يكون فعويلاً، لأن (فِعْويلاً) بناء لم يجئ في الأمثلة

الأصلية، ولا من المزيد فيها، فلا يجوز إذاً أن تجعله (فعويلاً). وإن جعلته (فِعْليلاً) حكمت بأن الواو أصلية، لأنها اللام الأولى من البناء، و لم تجئ الواو أصلية في الرباعي، إلا فيما كان مضاعفاً نحو: الوعوعة [١]، والوحوحة [٢]. فالواو في الرباعي- إذا كان من هذا النحو- أصلية، وليس (عزويت) كذلك، فيحكم بأن الواو أصلية فيه. فإذا لم يجز أن يكون على الوزنين اللذين تقدما- ثبت أنه فعليت، فالواو لام مثل: عفريت. و لم يجز أن نحكم بأن التاء لام، لأنا لو فعلنا ذلك لم يخل من أن نجعله (فِعويلاً) ، أو (فعلِلاً)، وقد تقدم أنه لا يجوز أن يكون على هذين الوزنين.

ونبين وزن هذه الكلمة من جهة أخرى. فنقول: إن فيها حرفين من حروف الزيادة، يُحتاج في معرفة الزائد منهما إلى نظر -فأما المدةُ التي بينهما: فكونها زائدة بيِّن- لا يخلو الحرفان من أن يكون أحدهما زائداً، والآخر أصلاً، أو يكونا جميعاً زائدين. أو يكونا جميعاً أصليين.

فلا يجوز أن يكونا جميعاً زائدين، لأنا إن حكمنا بزيادتهما أبقينا الكلمة على حرفين. والأسماء المتمكنة والأفعال المأخوذة منها لا تكون على أقل من ثلاثة، ولا يجوز أن يكونا جميعاً أصليين، لأنا لم نجد الواو في الرباعي أصلاً إلا فيما كان منه مضاعفاً، فقد ثبت أن أحدهما زائد، والآخر أصل، ولا يخلو من أن يكون الزائد الثاني، أو الأول. فلا يجوز أن يكون الأول، لأنا إن جعلنا الزائد الأول جعلنا وزن الكلمة (فعويلا)، وهو بناء لم يجئ عليه الكلم الأصلية الحروف، ولا ذوات الزيادة فثبت أن الزائد هو الثاني، وأن وزنه: فِعْليت.

فأمَّا (كبريت)، فوزنه: فِعْليل، مثل: قِنديل[٣]. و لم يجعله مثل: عفريت، لأن التاء لا تجعلها في البناء الذي تجيء فيه زائدةً إلا بثبت، وليس يثبت لك أن التاء في (كبريت) زائدة باشتقاقك منه شيئاً تسقط فيه التاء، كما ثبت بالاشتقاق من العفريت: عِفْر، فَعُلَّتْ لما جاءا جميعاً، بمعنى أن التاء زائدة، وكما عملت بقولهم:

---

(١) الوعوعة: أصوات الكلاب وبنات آوى. اللسان، مادة: وعع.

(٢) الوحوحة: صوت مع بحح. اللسان، مادة: وحح.

(٣) القنديل -بالكسر- معروف: وهو مصباح من زجاج.

العنكبا، أن التاء في (العنكبوت) زائدة.

و لم يكن (فعليل) أيضاً بناءً لم يجئ في الأصول مثله، بل قد جاء في بناء الأسماء والصفات. فإذا لم يشتق من (كبريت) ما تسقط منه التاء، و لم يكن بناؤه بناءً لم يجئ في الأبنية الأصلية مثله، وكانت التاء إذا جاءت في بناءٍ لم تحكم بزيادتها إلا بثبتٍ، ثبت أن التاء في (كبريت) أصلية غير زائدة.

٣- مسألة

قال سيبويه: إذا التقت الواوان أولاً أُبدلت الأولى همزة، ولا يكون فيها إلا ذلك.

قال أبو علي أيَّده الله:

قلتُ أنا: الواوان إذا اجتمعتا في أول كلمة، فاجتماعهما على ضربين: أحدهما: أن تكون الواو الثانية فيه مدة، ولا تكون واواً في كل أحوال الكلمة، كبنائك من (وعد) فعلاً على وزن (ضورب)، نحو: ووعد، فإنك في قلب الأولى همزة بالخيار، كما أنك في همزة (أُقتَتْ) بالخيار، فإن هَمَزْتَها فقلت: أوري، فلست تهمزها من حيث همز الأولى و لكن من حيث أبدلت الواو التي في: ﴿وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦] ، ونحوه، ومن صَحَّحَ و لم يُبدل، فمن حيث صحح التي في: (وقِّتَتْ)، وهذه الواو الثانية لا يُعتد بها، لأنها لا تلزم، ألا ترى: أنك إذا بنيت الفعل للفاعل قلت: واري، فلم تلزم الواو.

فإن قلت: فهل يوجد حرف لا يُعتد به، لأنه غير لازمٍ، كما لم يُعتد بهذه الواو الثانية لما كانت غير لازمة؟

فقد وجدنا غيره من الحروف لَمَّا كانت غير لازمة لم يُعتد بها، وذلك تاءُ التأنيث في مثل: قائمة، لما كانت غير لازمة لهذا البناء لزوم ألف التأنيث نحو: حُبلى، لم يُعتدَّ بها، ولو اعتدَّ بها لم تُصرف (قائمة)، لأنه كان يجتمع في الاسم علتان، إحداهما: الوصف، والأخرى: علامة التأنيث، والعلتان إذا اجتمعتا في اسم منعتاه الصَّرف. فلو اعتددت بالتاء ها هنا لم تنصرف (قائمة) في النكرة، وصرفهم لها يدلُّ على أنها لم يُعتد بها فكما أنه لم يعتد بهذه التاء، لأنها غير لازمة، كذلك لم يُعتد بالواو الثانية من (ووري) ونحوها، لأنها غير لازمة.

والضرب الآخر: وهو الذي الواو الثانية فيه لازمة لا تنقلب، يلزم قلب الواو

الأولى فيه همزة، لأنك كنت في قلب الواحدة المضمومة بالخيار، فلما اجتمع اثنان لزم القلب، ولم يجز غيره؛ وذلك قولك في تكسير (واصل) وتصغيره: أواصل، و أويصل. ومن هذا الباب قولهم: أولى، وقد كنا شرحناه، ونزيد في شرحه، ونذكر قول بعض أهل النحو فيه، ونُبين سهوه.

(أول) وزنه: أفعل، فالهمزة فيه زائدة، والفاء والعين جميعاً من موضع واحد، كما أن الفاء والعين في قولك: ددن، وكوكب، من موضع واحد، فإذا جمعت (أول) مُكسَّراً قلت في جمعه: أوائل.

فإن قال قائل: ما هذه الهمزة؟ قلت: إنها منقلبة من الواو التي هي عين، وإنما قُلبت همزة لوقوعها بعد ألف الجمع، قريبة من الطرف. ومثل ذلك قولك لو كسَّرت سيداً: سيائد، فتبدل من الواو -التي هي عين في قولك: سيود- همزة لما ذكرناه، وكذلك لو كانت بدل الواو في هذا الموضع ياء لفعلت بها -من إبدال الهمزة منها- ما فعلت بالواو، والعلة فيها وقوعها بعد ألف الجمع، وقربُها من الطرف. قال المازني: سألت الأصمعي[1] عن: عيل، كيف جمعه العرب، فقال: عيائل. فهذا مثل ما ذكرنا.

ولو وقعت الواو والياء بعد ألف الجمع بعيدة من الطرف -لَمْ يلزم همزُها. لو جمعت طاووساً، وناووساً، وسايوراً، لقلت في جمعها: طواويس، ونواويس، وسوايير، فلم تهمز شيئاً من ذلك، لبُعده من الطرف، وإن وقع بعد ألف الجمع. فهذا يدلك على أن العلة في قلب هذه الحروف -في هذا الضرب من الجمع- ما تقدم من وقوعها قريبة من الطرف.

فـــ(أول) هذا الذي ذكرنا موجود فيه، فلذلك أبدل العين فيه همزة، وأصله: أوْوَل، مثل: أحمر، فأدغِمَ الأَولُ في الثاني، لأن الحرفين مثلان، والأول ساكن.

فأمَّا (أولى): فالهمزة فيه أصليَّة، وهي فاء الفعل، والأصل: وَوْلى، إلا أن الواو الأولى لزم قلبها، لأن الواو الثانية لازمة. فهذه الهمزة إنما هي منقلبة عن واو هي فاء، وانقلبت لاجتماع الواوين، ولزومهما. وإن كانت الثانية مدَّة [2].

---

(١) هو عبد الملك بن قريب أبو سعيد الأصمعي، توفي سنة ٢١٠هـــ.

(٢) يقصد بهذه العبارة: أن الواوين متى اجتمعتا أولاً في كلمة يلزم قلب الأولى همزة، بشرط أن =

وزعم بعض الناس أن (أوَّل) مأخوذ من: آل يؤول أولاً، إذا رجع. وهذا التقدير في (أول) لا يصح من جهة التصريف، لأن (أول) لو كان مأخوذاً من : آل يؤول، لوجب أن يقال فيه: أأول، وإنما كان يجب فيه هذا، لأنه لو كان كذلك اجتمع همزتان أولاً في كلمة؛ أما الأولى: فالزائدة لـــ(أفعل). وأما الثانية: فالأصلية التي هي فاء الفعل، فإذا اجتمع همزتان في كلمة وكانت الثانية ساكنة لزم إبدالها بحسب الحركة التي على الأولى، فكان يلزم أن تبدل الثانية من (أأول) ألفاً، كما أبدلت التي في (آدم). وأمَّا الواو التي في (آول)، فوجب أن تصح، لسكون ما قبلها، كما تصح في (عاود) و (قاول)، ونحوه مما يُسكن ما قبله، ويكون غير جارٍ على شيءٍ، وليس اللفظ به كما لزم، لأنه يقال: أوَّل.

ومما يدلُّك على أنه غير مأخوذ من (أوَّل): ترك العرب أخذ الفعل منه[1]، كما تركوا أخذه من (يوم)، و (ويح)، و(ويل)، وما أشبهه، لما كان يلزم من الاعتلال. ولو كان مأخوذاً من (أول) لصُرف فعله، لأن ما كان كذلك غير متروكٍ أخذُ الفعل منه.

ألا ترى: أنه قد صرف (أويت)، والهمزة منه فاءٌ، والواو عين. ولعل القائل بهذا غلط، لقولهم: أولى، فشبه الهمزة المنقلبة عن الفاء التي هي واو بالهمزة التي هي في نفسها أصلٌ غير منقلبةٍ عن شيءٍ. وقد بيَّـــنَّا ذلك، والسبب الذي من أجله قُلبت هذه الواو همزةً.

٤- مسألة:

قال سيبويه: سألت الخليل عن (فُعْل) من (وأيتُ)[2].

فقال: وُؤْي، كما ترى. فسألته عنها فيمن خفف الهمزة، فقال: أوي كما ترى،

=

تكون الواو الثانية لازمة، ثابتة في أحوال الكلمة، ولو كانت هذه الواو مدة. فلهذا لم يلزم قلب الواو الأولى من: ووري، لعدم لزوم الواو الثانية. مع كونها مدة.

(١) يعني أن العرب تركوا أخذ الفعل من أوَّل، و لم يتركوا أخذ الفعل من أول.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٦. الوأى: الوعد، وفي حديث وهب: قرأت في الحكمة أن الله تعالى يقول: إني قد وأيت على نفسي أن أذكر من ذكرني.

فأبدل من الواو همزة. وقال: لا بد من الهمزة، لأنه لا يلتقي واوان في أول الكلمة.

قال أبو عثمان: الذي قال الخليل عندي خطأ. وذلك أن الواو الثانية منقلبة من همزة. فأنا أنوي الهمزة فيها، ولكن أجيز أن تبدل الهمزة، لأن الواو مضمومة. وليس البدل لازماً. ولو لم يكن أصلها الهمز لم يلزم الإبدال، لأن الثانية مدة، مثلُ: ووري، إذا أردت: فوعل، من (واريت).

قلت أنا: الدليل على أن قلب الواو التي هي فاء همزة لا يلزم من حيث لزم قلبها في (أويصل) ونحوه: أن الواو الثانية من (ووي) مخففة من همزة هي منوية. فكما أن الهمزة المخففة -لو كانت محققة- لم يلزم قلب الواو التي هي فاء همزة، إلا من حيث يلزم قلبها في (وجوه)[1]، كذلك إذا خففت الهمزة لم يلزم قلبها إلا من ذلك الموضع، لأنها إذا كانت منوية فكالمحققة، كما أن الضمة لما كانت منوية في (لقضو الرجل)[2] كانت بمنـــزلتها ثابتةً. ويدل أيضاً على أن الهمزة، وإن كانت مخففة، فهي كالمحققة، أن من خفف (رويا)[3] لم يقلبها، ولم يدغمها في الياء، كما لا يُدغمها محققة فيها، وهي اللغة الفاشية الجيدة.

ومن قال: ريًّا، فأدغم وقلب، لزمه أن يقول: أوي، فيبدل من الواو همزة لأنه جعلها[4] -وإن كان أصلها الهمزة- بمنـــزلة الواو المحضة، فعلى هذا يقول: أوي، وهو ضعيف. ويلزم عندي من قلب الفاء همزةً -لتنـــزيله الواو منـــزلة غير المنقلب عن شيء- أن يُدغمها في الياء، بعد أن يقلبها، من حيث قلب الفاء همزة لها.

فأمّا قول أبي عثمان في (ووي) إنه لو لم يكن أصلها الهمز لم يلزم الإبدال، يعني: إبدال الفاء همزة، واعتلالُهُ لذلك بأن الثانية مدة، مثل: ووري، إذا أردت فوعل من (واريت)، فلا يستقيم، لأن هذه الواو الثانية من (ووي)، لو لم يكن أصلها همزة

(١) وهو جواز قلب كل واو مضموم أولاً همزة. مثل: وجوه، ووقّتت.

(٢) فلا تردّ الواو إلى الياء، وأن سكّن ما قبلها، لأن الضمة قبل الواو منوية.

(٣) في رؤيا أربع لغات: رؤيا بالتحقيق، ورويا بالتخفيف، وريّاً بالإدغام وضم الراء، وريّاً بالإدغام وكسر الراء.

(٤) الضمير من (جعلها) يعود إلى الواو الثانية، وهي عين الفعل من: وأيت، منقلبة عن همزة.

لوجب أن تبدل الأولى همزة، مع كون الثانية مدة، وإن لم يجب أن يبدل الأولى من (وورِي) همزة، لأن الواو الثانية من (ووي)، لو لم يكن أصلها الهمز لكان عيناً، فكان يلزم قلب الأولى همزة، لأن الثانية كانت أصلاً لازماً.

ألا ترى: أنهم قد قلبوا الأولى همزة من قولهم: أولى، وإن كانت الثانية مدة، فكذلك كان يلزم أن تقلب الواو الأولى من (ووي) همزة، لو لم يكن أصل الثانية الهمزة. وهذا بيِّنٌ جداً، وإنما لم تقلب الأولى من (ووري) ونحوه، لأن الثانية ليست بلازمة. ألا ترى: أنها تنقلب ألفاً في (واري). فـــ(ووي) لم يكن يشبه (ووري)، لو كانت الواو الثانية من (ووي) أصلاً غير منقلبة عن الهمزة، لأنها لو كانت كذلك لكانت لازمةً كلزومها في (أولى)، ولم تكن تنقلب ألفاً كما تنقلب التي في (ووري). فـــ(ووي) و(ووري) وإن اجتمع في كل واحد منهما واوان، الثانية من كل واحد منهما مدَّة، فهما يفترقان للانقلاب وغير الانقلاب. والمعتبر هذا، لا المدُّ فقط.

٥- مسألة

ذكر سيبويه قولهم: يستعور، قال: وأما (يستعور)، فالياء فيه بمنـــزلة عين (عضرفوط)[١]، لأن الحروف الزوائد لا تلحق بنات الأربعة أولاً، إلا الميم التي في الاسم الذي يكون على فعله.

فقلت في شرح ذلك: يستعور، فيه حرفان من حروف الزوائد وهما: الياء، والتاء، فلا يجوز أن تجعل الياء زائدة فيه، لأن الذي يبقي بعدها أربعة أحرف، وبنات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أولها، إلا ما تستثنيه من زوائد الأسماء الجارية على الأفعال.

فإن قلتَ: فأَحْكُم بأن التاء زائدة. وإذا حكمت بزيادتها صار من بنات الثلاثة، لأن الذي يبقى بعد الحكم بأن التاء زائدة، السين، والعين والراء، فيسوغُ على هذا أن أجعل الياء زائدة، لأنها على هذا لم تلحق رباعياً من أوله، إذ كانت التاء زائدة.

فالجواب: أن هذا الحكم في التاء غير سائغ. أعني: الحكم بزيادتها، وذلك أن هذا الموضع ليس من المواضع التي يُحكم فيها بزيادتها، لأنها لا تزاد في غير جمع

(١) العضرفوط: دويبة بيضاء ناعمة.

المؤنث وواحده إلا بثبت. فهو على أنها الأصل، حتى يقوم ثبت ودلالة على أنها زائدة، فلا يجوز أن يُحكم بأن التاء في (يستعور) زائدة، لما ذكرنا. وإذا لم يجز أن تحكم بزيادة التاء لم يجز أيضاً أن تحكم بزيادة الياء، لأنك إذا حكمت بأن التاء أصلية صارت الكلمة من بنات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أولها، إلا ما استثني، فتصير الياء إذاً أصلية غير زائدة.

وقد كان شيخ من أهل اللغة وزن هذه الكلمة بـــ(يفتعول)، حتى نبِّه عليه. وله فيما كان أملاه من الأبنية حروف كثيرة تحتاج إلى إصلاح. وسنذكر ما يحضر منه فيما يستقبل من هذا الكتاب.

ومما يدل على أن الحرفين أصليان أنه ليس في تفسير هذه الكلمة شيء يدل على أنها من: سَعَرَ.

قال أحمد بن يحيى: يستعور بلد بالحجاز[1]. ويقال: ذهب في اليستعور، أي: في الباطل. والكساء الذي يُجعل على عجز البعير، يقال له: اليستعور.

قال أبو عمر الجرمي: واليستعور: يقال إنها شجرة أيضاً.

٦- مسألة

ذكر سيبويه قولهم: مِرْعزاء، وحكم بزيادة الميم منها. وذكر صاحب (العين) فيه قولاً خالف قول سيبويه فيه. ونحن نذكر ما قال، ونبين فساده.

قلت: أما (مرعزاء)، وإن جاء على مثال يكون عليـــه الأصول نحو: طرمســـاء[2]، فإنك تحكم بزيادة الميم منها لقولهم: مِرعزى، وأن هذا البناء لا يكون على مثاله الأصول، فالميم في (مرعزاء) قد ثبتت زيادتها من قولهم: مرِعزى، لأن التي في (مرعزاء) هي التي في (مرعزى) الثابتة زيادتها.

ولو حكمت بأنَّ الميم في (مرعزاء) أصل لموافقتها أبنية الأصول-لحكمت في

---

(١) اليستعور: موضع قبل حرة المدينة، فيه عضاه وسمر وطلح.

(٢) الطرمساء: الظلمة، وقد يوصف بها فيقال: ليلة طرمساء. اللسان، مادة: طرمس.

التاء من (ترتُب) أنها أصل لموافقتها بناء (بُرثُن) [١]، ثم حكمت بأنها زائدة في قولهم: ترتب، فجمعت في الحرف الواحد الحكم بالزيادة والأصل. والحكم بهما في الحرف الواحد محالٌ متناقض.

وذكر صاحب (العين) في (مرعزًّا): أنها (فعلَّى)، وليس (بمفعلَّى). قال: وهو مثل: شِفصلَّى[٢]، قلت: ووزنه بهذا لا يصح، لما قلنا من ثبات زيادة الميم في قولهم: مرعزى، وزيادة الميم في هذه الكلمة، وأنها ليست بفاءٍ بيِّن جداً.

٧- مسألة

قال سيبويه: اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأوَل.

قلت في شرح ذلك: الأسماء هي الأول للأفعال، لأنها مأخوذة من نوع منها هو المصدر. والدليل على أنها مأخوذة منه، أن الأفعال إذا صيغت للأبنية الثلاثة دل كلٌّ بناء على حدث مخصوص، مع دلالته على الزمان. والمصدر قبل أن يصاغ الفعل منه لا يخص حدثاً بعينه لَكنه يعمُّ بالدلالة الأحداث الكائنة في جميع الأزمنة، وحكم الخاص أن يكون من العام. فحكم الفعل إذاً أن يكون من المصدر. فهذا أحدُ ما يدلُّ على هذا.

٨- مسألة

ذكر سيبويه الأفعال المضارعة، وجهة مضارعتها للأسماء، فقال: ولدخول اللام. قال: ﴿وإنَّ ربَّك ليحكم بينهم﴾ [النحل: ١٢٤]،أي لحاكم. فجعل دخول هذه اللام إحدى جهات مشابهتها للأسماء.

فقلت في تبيين مشابهة هذا الصنف من الأفعال للأسماء: الأفعال التي في أوائلها هذه الزوائد الأربع تشابه الأسماء من غير جهة.

إحداها: أنها إذا سُمعت عمت بالدلالة غير وقت، كما أن (رجلاً) يعم

---

(١) البرثن: مخلب الأسد، وقيل: هو للسبع كالإصبع للإنسان.

(٢) الشفصلَّى: حمل اللوي الذي يلتوي على الشجر، ويخرج عليه أمثال المسالّ ويتفلق عن قطن وحبٍّ كالسمسم.

بالدلالة غير شخص. فإذا قيل: سيضرب أو سوف يضرب، خصت وقتاً بعينه، كما أنه إذا قيل: الرجل، والضرب، خصّ شخصاً أو حدثاً بعينه، فارتفع العموم عنه، بدخول الحرف فيه، كما ارتفع بذلك عن الاسم. فهذه جهة من مشابهتها للأسماء.

وجهة أخرى شابهت فيها الأسماء: وهي دخول اللام عليها إذا وقعت خبراً لـــ(إن)، في نحو: إن زيداً ليضرب، وحكم هذه اللام أن تدخل على الأسماء المبتدأة دون الأفعال، في نحو: لزيدٌ منطلق، ﴿**وَلَدارُ الآخرة خير**﴾ [النحل:٣٠]،فكان حكمها أن تدخل في باب (أن) قبل (إن) لتقع صدراً، كما أنها في غير (أن) كذلك. لكن لما كانت بمعنى (إن) في التأكيد وتلقّي القسم، لم يجتمعا معاً، فأخرها إلى الخبر، لوقوع الفصل بذلك بينهما، وإذا وقع الفصل بينهما -بغير إدخالها على الخبر- جاز دخولها على الاسم المُخبر عنه الذي يكون مبتدأ، في غير (أن) لأن المتجنب من ذلك اجتماعهما، إذا كانتا جميعاً لمعنى واحداً. فكما لا يجتمع حرفان لمعنى واحد، كذلك لم يجتمعا. ففي هذا قوله: ﴿**وإن لَنا للآخرة والأولى**﴾ [الليل: ١٣]، و﴿**إنَّ لَنــا لأَجرا**﴾ [الأعراف: ١٣]، لما وقع الفصل بينهما -كما يقع بينهما إذا أُدخلت على الخبر- جاز دخولها على الاسم، وهذه اللام هي لام الابتداء تختص بالدخول على الأسماء، وما قرب شبهه بها من الأفعال، دون ما لم يقرب شبهه.

والدليل على أنها تختص بالدخول على الاسم المبتدأ، وما قرب منه، وأن النية بها إذا وقعت في الخبر أول الكلام: تعليقه [1] الفعل قبل (إنّ) كتعليقه إياه قبل المبتدأ. وذلك في مثل: علمت إن زيداً لينطلق. كما تقول: علمت لعمرو منطلق. فكما علق الفعل الذي يُلغى إذا دخل على المبتدأ، كذلك علقه إذا دخلت في خبر (إن) أو اسمها، إذا فصل بينهما بظرف.

فهذا يدل على أن هذه اللام هي التي دخلت على الاسم المبتدأ، وأنها إنما دخلت على هذه الأفعال لمشابهتها الأسماء، ودخلت على الخبر من حيث كانت تدخل على المبتدأ، إذ كان يؤول في المعنى إلى أنه هو هو ، أو للمبتدأ فيه ذكر، وإذا

(١) يجرى التعليق والإلغاء في قسم من أفعال القلوب. فالتعليق هو: ترك العمل لفظاً دون معنى لمانع، مثل: ظننت لزيد قائم. والإلغاء: ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع مثل: زيد ظننت قائم.

كان فيه ذكر فهو بمنـــزلته، إذا كان إياه في المعنى. ألا ترى أنك إذا قلت: زيد أبوه منطلق، فسئلتَ: من أبوه منطلق؟ قلتَ: زيد. كما أنك إذا قلت: زيد منطلق. فقيل لك: من منطلق؟ قلت: زيد.

فإن قلت: فقد تدخل هذه اللام على الماضي، كما دخلت على المضارع. فما الذي جعل المضارع بدخولها عليه أشبه بالأسماء من الماضي بها؟

فالجواب: أن هذه اللام ليست تلك، لكنها التي إذا دخلت على المضارع لزمته النون الثقيلة أو الخفيفة بدخولها، وصار للمستقبل دون الحال، وتلك اللام تدخل على الفعل الذي للحال.

والدليل على أنها ليست إياها: أنها لا تعلق الفعل الذي قد يُلغى، كما تعلقه تلك لأنها لا ينوى بها أول الكلام، كما ينوى بتلك التي تدخل في المضارع في خبر (أنَّ) أوله. تقول: علمت أن زيداً لقام، وعلمت أن عمراً لينطلقن، فلا تعلق الفعل ويعمل علمت في (أن)، إذ لا مانع من تسليطه عليه، كما كان لام الابتداء يمنع الفعل من تسليطه على أن النية به أول الكلام.

فتبين أن هذه اللام ليست تلك وأن تلك، تدخل على فعل الحال، إذ لو لم تدخل على فعل الحال لزمته إحدى النونين، وذلك في اللغة الفاشية. على أن سيبويه حكى أنهم يقولون: زيد ليفعل.

ولما يقع فعل فلا يدخلون النون. والجيدة الكثيرة عنده هي الأولى، فعلي هذه اللغة ينبغي أن لا تعلق الفعل، كما لا تعلقه إذا دخلت إحدى النونين، فأما الآيـــة[1] فإنها يُحمل الفعل فيها على اللغة الجودى وهي أن يكون الفعل فيها للحال دون الاستقبال.

فإن قلت: كيف، وقد علقت بقولـــه:﴿ **يوم القيامة**﴾ [النحل: ١٢٤]،وهو مستقبل؟

فالجواب: أنه حكاية للحال في ذلك الوقت، كأنه خبر عن الله عز وجل في ذلك اليوم، ووصفه تعالى به. ونظيرها في الحكاية الحال: ﴿**فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه**﴾ [القصص: ١٥]، فأشير إليهما كما يشار إلى الحاضر إرادة لحكاية الحال، وإن كانت القصة فيما مضى.

---

(١) وهي:﴿ **وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ**﴾ [النحل: ١٢٤].

ومما يدل على أن التقدير بهذه اللام أن تقع صدراً، وقبل (إنَّ) جواز: إن زيداً طعامك لآكل. وامتناع: طعامك لزيداً آكل، من الجواز. ويدل على ذلك أيضاً: إن في الدار لزيداً.

ولولا أن النية به التقديم لحجزت بين (إنَّ) واسمها. كما تحجز بين سائر العوامل التي تقع قبلها وبين ما بعدها، إلا أنه لما كان التقدير بها التقديم على (إنَّ) جازت هذه المسألة والتي قبلها[1] .

٩- مسألة

قال سيبويه في الألف التي تلحق الفعل علامة لتثنية الفاعلين أو ضميرهما: و لم يكونوا ليحذفوا الألف، لأنها علامة الإضمار والتثنية فيمن قال: أكلوني البراغيث، بمنـــزلة التاء في (قلت) و (قالت).

قلت: في تشبيهه هذه الألف، بالتاء في (قلت) و (قالت) إنما شبه الألف في: الزيدان ضربا، بالتاء في (قلت)، لأنها تكون ضميراً للفاعلين ودليلاً للتثنية غير ضمير. كما أن التاء في (قلت) قد تكون ضميراً للفاعل وخطاباً. وتكون التثنية مجردة من معنى الضمير نحو: ضربا الزيدان، فتكون لذلك كالتاء في (قالت) في أنها حرف، وكالتي في (أنت)، فهذه الألف توافق التاء في كونها للتثنية مجرداً من الضمير كما تكون (التاء) في الخطاب في (أنت) مجرداً من معنى الاسمية. واجتماعهما في هذا الموضع إنما هو من حيث كانا حرفين لمعنى غير اسمين، وتوافقهما التاء في (قالت) لأنها لمعنى التأنيث لا معنى اسمية فيه ويخالفان هذه التاء التي في (قالت) لأنهما يكونان اسمين في: الزيدان ضربا، و(قلتَ). فكون الواو والألف لعلامة التثنية والجمع، أعم من كونهما للضمير، لأنهما لا تكونان ضميراً، إلا وهما يدلان على التثنية والجمع.

وقد يكونان جميعاً ولا دلالة فيهما على الضمير، وذلك إذا لم يتقدم ما يكونان ضميراً له، فهذا مما يعلم به أن معنى الحرفية في هذه الأسماء أغلب من الاسمية كما كانت أغلب على الكاف والتاء من الاسمية، لأنهما أيضاً لا يكونان اسمين، إلا ومعنى الخطاب موجود فيهما.

---

(١) هذه المسألة هي: إن في الدار لزيداً. والمسألة التي قبل هذه المسألة هي: إن زيداً طعامك لآكل.

وقد يكونان للخطاب معرَّيَيْن من الاسمية، كالكاف في قولك: ذلك، وهذاك، وأولئك، والنجاءك[١]، وأرأيتك زيداً ما فعل. والتاء في (أنت). ألا ترى: أن الكاف في (أرأيتك)[٢] لا تكون اسماً، لأنه لو كان اسماً لوجب أن يكون المفعول الثاني في المعنى، والمخاطب لا يكون الغائب، ولهذا بني الاسم المفرد المعرفة في النداء، أعني: لوقوعه موقع ما الحرفية أغلب عليه، وهو حرف الخطاب. ولا موضع لهذه الكاف في هذه الأماكن من الإعراب، ولا للتاء في (أنت)، لأنهما ليسا باسمين، فيستحقا إعراباً كما لا تستحقها (ما) في قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥].

وذكر سيبويه تاء (أنت) في مكان آخر وكاف (ذلك) ونحوه، فقال: ينبغي لمن زعم أن كاف (ذلك) اسم أن يقول: إن تاء (أنت) اسم. قال: وإنما تاء (أنت) بمنـزلة الكاف.

فقلتُ لا تخلو التاء في (أنت) إذا كان اسماً من أن يكون له موضع من الإعراب. فإن كان له موضع لم يخل من أن يكون منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً.

فلا يجوز أن يكون منصوباً، لأنه لا فعل ناصباً له، ولا يجوز أن ينتصب عن الاسم المضمر، لأنه معرفة، والمعارف لا تنتصب عن الأسماء، وأيضاً فليس الاسم الذي هو (أنْ)[٣] مما ينتصب عنه اسم، لأنه لا شبه للأفعال فيه كـ(عشرين) وغيره من الأسماء المنونة، فلا يجوز أن يكون موضعه نصباً.

ولا يجوز أيضاً أن يكون موضعه جراً، لأن المتصل به اسم مضمر، والمضمرات معارف لا تضاف، وهذا الاسم أشد المعارف كلها تخصيصاً، وأقعدها في التعريف.

ولا يجوز أن يكون موضعها رفعاً، لأن ما قبلها ليس بفعل فيرفعها، ولا شيء مشبه به، وليس بسائغ أن يرتفع بالاسم المضمر الذي قبلها، كما يرتفع خبر المبتدأ،

---

(١) الكاف اللاحقة لاسم الإشارة مثل: ذلك، وتلك، وللضمير المنفصل مثل: إياك ولبعض أسماء الأفعال مثل: رويدك، والنجاءك، ولأرأيت مثل: أرأيتك. فهي في كل هذه حرف خطاب لا محل لها من الإعراب.

(٢) وقد ذكر ابن هشام أن الفراء جعل التاء في (أرأيتك) حرف خطاب، والكاف فاعلاً.

(٣) أصل (أنا) عند البصريين: (أن)، والألف في آخرها أُتِيَ بها لبيان الحركة، وكذلك التاء في (أنت) أُتِيَ بها للخطاب. أما الكوفيون قالوا: إن التاء من نفس الكلمة وهي بكمالها اسم.

لأن (أنت) وحدها ليست بكلام تام، كما أن المبتدأ مع خبره كلام تام، فإذا لم يجز أن يكون موضعه نصباً ولا جراً ولا رفعاً ثبت أنه لا موضع له من الإعراب، فإذا لم يكن معرباً، ولا له من الإعراب موضع، ثبت أنه ليس باسم، وإذا لم يكن اسماً ثبت أنه حرف.

١٠- مسألة

قال سيبويه بعد ذكره قولهم: (كان) المقتضية للخبر المنسوب: وقد يكون لــ(كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه، فتقول: قد كان عبد الله، أي: قد خُلِقَ عبد الله. وقد كان الأمر، أي: وقع الأمر.

فقلت في تخليص المقتضية للخبر من هذه، وما يعرف به إحداهما من الأخرى: (كان) فعل يستعمل على ضربين:

يكون بمعنى (وقع)، و (حدث)، فيدل على معنى وزمانٍ، كما يدل (حدث) و (وقع) عليهما.

والضرب الآخر: أن يكون دالاً على زمان فقط، غير دال على الحدث وهذا الضرب هو الذي يلزم فاعل (كان) فيه الخبر منتصباً غير مفارق له، وإنما لزمه الخبر عوضاً من الحدث الذي يدل عليه الفعل مع الزمان، فخبر (كان) دل على معنى وهو أخوك، ونحوه في: كان زيد أخاك. فيساوي قولك: كان عمرو أخاك، قولك: ضرب عمرو، لأن كل واحد منها يدل على معنى، وزمان فاعل، إلا أن المعنى الذي وقعت الدلالة عليه في: ضرب عمرو -مقدماً، وقعت الدلالة عليه في: كان عمرو- مؤخراً، والجملتان في ذلك تجتمعان في أن كل واحد منهما يدل على حدث، وزمان، وفاعلٍ.

فإن قال قائل: فقد يقع في خبر (كان) وأخواتها ما يدل على أكثر من معنى، وهو الجمل نحو: كان عمرو أبوه منطلق، وكان بكر قام أبوه، وأبوه منطلق، وقام أبوه، كل واحد منهما يدل على أكثر من معنى. فليس قولنا: كان زيد أبوه منطلق مساوياً لضرب عمرو.

قلنا: إن هذه الجملة -وإن دلت على أكثر من معنى- فهي واقعة موقع الآحاد، وما يدل على معنى واحد، ولذلك حكم بأن لها من الإعراب موضعاً، ولو لم تقع موقع مفردٍ لم يحكم لموضعها بإعراب. ألا ترى: أنه لا موضع للجمل التي

يبتدأ بها، ولا للتي تقع صلة للأسماء الموصولة، لأنها لم تقع موقع المفردات. فهذه الجمل -وإن دلت على أكثر من معنى- فهي واقعة موقع المفردات بالدلالة التي ذكرنا. والموضع للمفرد دون المركب والجمل.

وإنما وقعت موقعها، لأنها تؤول إلى معنى المفرد في السؤال عن المخبر عنه.

وقولنا: كان عمرو منطلقاً، مشبه بضرب عمرو بكراً تشبيهاً لفظياً غير معنوي، لـمّـا كان (كان) فعلاً، كما أن (ضرب) فعل، وكان الاسم يرتفع به ارتفاعه بضرب، شبه به لموافقة اللفظين، فنصب الاسم بعده، كما نصب بعد ضرب عمرو. وإن كان معناه مخالفاً لمعنى ضرب عمرو.

وجه خلافه له: أن ضرب عمرو دال على معنى، وزمان، وفاعل، وكان عمرو، كالحدث الذي دل عليه (ضرب). فلو اتفقا في المعنى، كما اتفقا في اللفظ، كما نصبت الخبر في قولك: كان زيد أخاك، حتى تتقدمه الدلالة على الحدث مع الدلالة على الزمان، كما لا تنصب (عمراً) في قولك: ضرب بكر عمراً. حتى تتقدمه الدلالة على الحدث والزمان والفاعل، فنصبك (الأخ) وما أشبهه مما يقع خبراً لـــ(كان) قبل تقدمه الدلالة على الحدث دليلٌ على أن التشبيه لفظي غير معنوي.

وكل ما دل من أخوات (كان) على زمان مجردٍ من الحدث اقتضت الخبر المنصوب، كما تقتضيه (كان)، لا فصل بينهما في ذلك، فإن دل على الحدث مع دلالته على الزمان لم يقتض الخبر المنصوب، وصار كسائر الأفعال الصحيحة(1). وأما (كان) من بينها، ففيها من التوسع، ولها من التصرف ما ليس لسائر أخواتها، لأنها أعم منهن، ألا تراها تعم جميع الأوقات الماضية بالدلالة عليها، ولا تخص وقتاً ماضياً دون وقت، وأخواتها كـــ(أصبح) و (أمسى) تخص أوقاتها بأعيانها.

وإنما حكم لهذه الحروف بأنها أفعال، مع تعرِّيها من الدلالة على الحدث، لغلبة خواص الأفعال عليها، فجعل الحكم فيها للأغلب، ولولا ذلك لم يُحكم لها بالفعلية،

---

(١) المراد بالأفعال الصحيحة هنا: الأفعال التامة، مثل: قام صالح وقعد بكر.

كما حكم لــ(إذ)[١] بالاسمية، لغلبة خواص الأسماء عليها، وهي أنها تضاف ويضاف إليها [٢].

١١- مسألة

ليست من الكتاب

قلت: الأفعال التي لا تتعدى إلى مفعول إذا نُقلت بالهمزة تعدَّت إلى مفعول، فالمتعدية إلى مفعول إذا نقلت بها تعدت إلى مفعولين.

فيقول القائل: هَلاَّ تعدت الأفعال المتعدية إلى مفعول في التعجب إذا نقلت بالهمزة إلى مفعولين، كما تعدت في غير التعجب فقيل: ما أضرب عمراً بشراً، كما قيل: أضربتُ عمراً بشراً؟

فالجواب: أن الأفعال المتعدية تساوي الأفعال غير المتعدية في التعجب، وذلك أن الفعل[٣] ليس يقع في هذا الباب حتى يكثر من فاعليه، فيصير لذلك بمنــزلة ما كان غريزة[٤]، وهذا الضرب من الأفعال غير متعدٍّ، فالنقل يقع في التعجب في الأفعال كلها مما يتعدى إلى مفعول لما ذكرنا، والأفعال غير المتعدية إذا نقلت بالهمزة تعدت إلى مفعول واحد فــ(ضرب) وما أشبهه في باب التعجب غير متعد، فإذا نُقل بالهمزة تعدَّى إلى مفعول واحد. فإذا تعدى إلى مفعول واحد، وأريد تعديته إلى مفعول ثان، عُدِّي بحرف الخفض، كما أن الذي لا يتعدى إلى مفعول، إذا أريد تعديته عُدِّي بحرف خفض، فتقول على هذا، إذا أردت تعديته إلى مفعول ثان: ما أضرب زيداً لعمرو، ولا يجوز ما أضرب زيداً عمراً، لما ذكرنا، كما لا يجوز أكرمتُ

---

(١) (إذ) على أربعة أوجه، تكون اسماً للزمن الماضي، وتكون اسماً للزمن المستقبل، وتكون للتعليل، وتكون للمفاجأة.

(٢) أما أنها تضاف مثل: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ﴾ ، وأما أنها يضاف إليها مثل: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾.

(٣) المراد بالفعل هنا: الحدث.

(٤) كالحسن والصبر والكرم.

زيداً عمراً، لتساوي (ضرب) في هذا الباب (كَرُمَ)، وكذلك سائر الأفعال المتعدية إلى مفعول تساوي في نقلك إياها بالهمزة ما لا تتعدى إلى مفعول.

١٢- مسألة

أخرى ليست من الكتاب.

سألنا سائل من يحب النظر في العربية وقال: حكى الأصمعي، وغيره من أهل اللغة في (مُؤْق)[١] أربع لغات: مَأْق، ومُؤْق، وماق، وموق، مثل: مُعْق[٢]، فجمع ماق: مَوَاق، مثل قواضٍ، وجمع موقٍ: مآقٍ، مثل: معاقٍ، فما وزنُ (مؤقٍ) من الفعل، وقولهم في جمعه: مآق؟

فالجواب: أن قولهم: مؤقٍ، يحتمل ضربين من الوزن. يجوز: أن يكون وزنه من الفعل (فُؤْعُل). ألحق قولهم: مؤقٍ بـــ(بُرْثُن)، وزيدت الهمزة فيه ثانيةً، كما زيدت في (شَأملٍ)[٣]، وهو من قولهم: شَمِلَت الريح[٤]. وقلبت الهمزة التي هي عين إلى موضع اللام، لأن هذه الكلمة قد قلبت الهمزة التي هي عين منها إلى موضع اللام في قولهم: مآقٍ. فلما قُلبت الهمزة التي هي عين إلى موضع اللام أبدلت إبدالاً، كما أبدلت من قولِهم: مآق، على حد إبدالهم لها في (أخطيت) وما أشبهها، فلما أُبدلت هذا الإبدال انقلبا واواً لانضمام ما قبلها ثم، أُبدلت من الضمة الكسرة، ومن الواو الياء، كما فعل هذا في (أدلٍ)[٥]، و(قلنسٍ)[٦]، وما أشبه ذلك.

---

(١) مؤق العين مؤخرها، ومأقها:مقدمها

(٢) المعق، والمعق: كالعمق. بئر معيقة كعميقة.

(٣) في الشمال خمس لغات: شمل، وشمل، وشمال، وشمأل، وشأمل. وهي الريح التي تهب من ناحية القطب.

(٤) شملت الريح، أي: تحولت شمالاً.انظر: الصحاح٥/١٧٤٠ مادة: شمل، واللسان، مادة: شمل.

(٥) أصله: أدلو، قُلبت الواو ياءً لوقوعها طرفاً بعد ضمة، ثم أعلّ فيه إعلال (قاضٍ)، وهو جمع دلو. اللسان، مادة: دلا.

(٦) القلساة، والقلنسية، والقلنسوة: من ملابس الرؤوس. وجمعها قلانس. اللسان: مادة: قلس.

ووزن (مآق) على هذا من الفعل على التحقيق (فآلع)، ويحتمل أن يكون (مُؤْقٌ) ملحقاً بقولهم: برثن، لا على أن الهمزة زائدة كزيادتها في (شأملٍ) ولكن الهمزة عين الفعل، وزيدت الواو آخر الكلمة للإلحاق بـــ(برثن) كما زيدت في قولهم: عُنْصُوة[1] ، إلا أن الواو في (مؤقٍ) انقلبت ياء لما كانت الكلمة مبنية على التذكير، ولم تصح كما صحت في (عنصوة) المبنية على التأنيث، فـــ(مؤق) على هذا أصل وزنه (فُعْلُو) نُقلت إلى (فُعْلِي). ووزن جمعه على هذا القول الثاني (فَعالِي) ولولا ما جاء من القلب في هذه الكلمة لجزمت على وزنها بهذا القول الثاني.

فأما قولهم: ماقٍ، فبناؤه بناء (فاعل) إلا أن الهمزة التي هي عين من (مأق) قلبت إلى موضع اللام فصار وزن الكلمة (فالع)، ثم أبدلت الهمزة إبدالاً كما أبدلت في (أخطيت)، و(النبي)[2]، و(البرية)[3]، و(الذُّرِّيَّة)[4] فيمن جعلها من ذرأ الله الخلق، و(مواقٍ) على هذا وزنه على التحقيق (فوالع).

والدليل على ذلك: أن قوماً يحققون هذه الهمزة فيما حُكي عن أبي زيدٍ[5] فيقولون: ماقيء، ويقولون في جمعه مواقيء.

وحكى يعقوب بن السكيت[6] أظنه عن الفراء[7] أنه قال: ليس في الكلام (مَفْعِل) بكسر العين، إلا حرفين: مَأقِي العين ومأوي الإبل.

ووزن (مأق) ب(مفعل) والحكم بزيادة الميم منها غلط بيِّن، وذلك أن هذه

(١) العنصوة: الخصلة من الشعر، والقطعة من الكلأ. اللسان، مادة: عنص.

(٢) النبي: المُخْبِر عن الله عز وجل. أصله نبيء، قلبت الهمزة ياء، ثم أدغمت الياء في الياء.

(٣) البرية: الخلق، وأصلها: بريئة، فقلبت وأدغمت. اللسان، مادة: برأ.

(٤) الذرية: أصلها: الذريئة بالهمزة، فخففت بالإدغام، قال الجوهري: ذرأ الله الخلق يذرأهم ذرءاً: خلقهم، ومنه الذرية. الصحاح، مادة: ذرأ.

(٥) هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الخزرجي الأنصـــاري البصـــري. توفي بالبصـــرة سنة ٢٢٥هـــ عن ثلاث وتسعين سنة.

(٦) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت. توفي سنة ٢٤٣هـــ.

(٧) هو أبو زكريا يحيى بن زيادة بن عبد الله المعروف بالفراء. توفي سنة ٢٠٧هـــ.

الميم، هي فاء الفعل من قولهم: مؤق، والهمزة عين، والقاف لام، فإذا حكم بزيادة الميم جعل أصل الكلمة همزة وقافاً وياءً، أو همزةً وقافاً وواواً، ولا أعلم (أقوا) ولا (أقيا) بمحفوظ لهذا المعنى المسمى مؤقاً، فـ(ماقٍ) وزنه (فالع) كما قلنا، والألف فيه زائدة زيادتها في (فاعل). فأما ما حكاه يعقوبُ من قوله: مأقٍ، فالقول في وزنه عندي إنه: (فعل)، و الياء فيه زائدة.

فإن قلت: كيف يجوز هذا، وليست الكلمة بزيادة على بناءٍ أصلي من أبنية الرباعي، لأنه ليس في الكلام مثل: جعفرٍ؟

فالجواب: أن الزيادات قد تجيء لغير الإلحاق، كالألف في (قبعثرى)[١]. ألا ترى: أنه لا يكون للإلحاق، إذ ليس بعد الخمسة بناء يلحق به، وكالنـــون في (كَنَهبُل)[٢]، و(قَرنْفل)[٣] ألا ترى: أنه ليس مثل: سفرجل، فيكون هذا ملحقاً به، ومثل ذلك الواو في (تَرقُوَة)[٤]؟

وإنما قلنا في (مؤقٍ) أنه مثل: عُنصوة، وأنه ملحق على التذكير، لأن الإلحاق أوجه. و قد أجاز بعضُ البصريين في (معدي) من (معدي كرب) أن يكون من (مَعَدَ)[٥] إذا أبعد، فهذا مثل هذا.

وإن شئت قلت: إن (فَعْلِي) إذا كان وزناً لا يوجد في الأصول والمزيد فيها لم أحمل الكلمة عليها، لكن أحملها على أنها في التذكير مثل (تَرقوة) و(قَرنوة)[٦]

---

(١) القبعثر: الحمل العظيم، والقبعثرى: الفصيل المهزول، وألفها من الزوائد التي لا للتأنيث ولا للإلحاق. اللسان، مادة: قبعثر.

(٢) في اللسان: الكنهبُل من الشعير: أضخمه سنبلة. والنون فيه زائدة، لأنه ليس في الكلام على مثال سَفَرْجُل. اللسان، مادة: كهبل.

(٣) القرنفل، والقرنفول: شجر هندي، ليس من نبات أرض العرب. اللسان، مادة: قرنفل.

(٤) العظم المشرف بين ثغرة النحر والعانق، وهي فعلوة. اللسان، مادة: ترق.

(٥) معد في الأرض: ذهب، تمعدد: تباعد. اللسان، مادة: معد.

(٦) القرنوة: نبات عريض الورق، قال الأزهري: رأيت العرب يدبغون بورقه الأهب، اللسان، مادة: قرن.

و(عَرقوة)[١]. إلا أنه لما بني على التذكير غُيِّرَ، ليكون كأواخر الأسماء، فيكون (مأقٍ) على هذا في أنه مبني على التذكير مثل: مؤق، في أنه مبني عليه.

فأما (معدي كرب) فله نحوٌ ليس لهذا، وذلك أن المعارف قد تجيء متغيرة عن حد ما عليه غيرها كــ(موهب)[٢]، و(مَورق)، و(ثَهلل)[٣] فإن شئت أجزت على هذا في (معدي) أنه (مفعل) من: عدا يعدو.

فإن قلت: كيف يسوغ هذا؟ والموضع والمصدر[٤] من ذوات الواو والياء التي هي لام تجيء على (مَفْعَل) نحو: المْعزى، والمَشْتى، فقد قدمنا أن المعارف قد تُغير عن حد ما عليه غيرها. ألا ترى: أن (مَفْعَل) مما فاؤه واو لا يجيء، إنما يكون بالكسر كــ(الموْعِد) و (الموْقِف). وقد قالوا في اسم رجل: مَوْهَب، وثَهْلَل. وحكم مثل هذا أن يُدغم، فكما غيرت هذه المعارف. كذلك يجوز أن يكون (معدي) مُغَيَّراً عن (مَفْعَلٍ).

فإن يكن (أقي) أو (أقو) مسموعاً في هذا المعنى، جاز حينئذٍ في (مأقٍ) أنها (مَفْعَل)، وحينئذ يكون الحرف الذي بعد الميم من (مَفْعَل) همزة.

ونظير (ماق) في أنه اسم وزنه فاعل، وليس بصفةٍ كضــارب قولهم: الكاهــل، والغارب، وأنشد أبو زيد:

يا مَنْ لعينٍ لَمْ تَذُقْ تَغميضا وماقِيَيْنِ اكتَحلا مَضيضا

١٣- مسألة

ذكر سيبويه قولهم: أُرويَّة، في حد التصغير، فقال في إثر كلم مصغرة: وفي

---

(١) العرقوة: كل أكمة منقادة في الأرض، كأنها جثوة قبر مستطيلة. اللسان، مادة: عرق.

(٢) لأن معتل الفاء يجيء اسم المكان والمصدر الميمي منه على مفعِل بكسر العين، مثل: موثِق، وموعِد ولا يجيء منه بفتح العين كالمؤهَب.

(٣) ثهلل، وفهلل بالثاء والفاء، وفي كتب النحو والصرف: تهلل بالتاء، ولم أجده بالتاء في المعاجم. فتهلل لا ينصرف، قال يعقوب: وهو الذي لا يعرف. اللسان، مادة: ثهل. والشاهد هنا اجتماع المثلين، وهو اللام الأولى والثانية، مع أنهما لم يدغما.

(٤) يقصد بهما اسم المكان والمصدر الميمي.

(أُروية) أريَّة، وفي (مرويَّة) مُريَّة.

فقلت في شرح ذلك: من كان (أَرْوى) عنده (أَفْعَلَ) كان (أُرويَّة)(١) عنده (أُفْعُولة). أصله: أُرووِيَة، الواو الثانية واو (أفعولة)، وقعت ساكنة قبل ياء، فلزم انقلابها ياء، ولما لزم انقلابها ياء وجب أن يبدل من ضمة عين (أفعولة) كسرة. كما أبدلت منها الكسرة في (مَرميَّة) ونحوه، فصار: أرويَّة، فإن صغرته على هذا قلت على قول من قال: أُسَيود(٢) : أُرويَّة، فتصير من الأمثلة الثلاثة التي للتحقير على (فُعَيعِيل)(٣) ووزنه من الفعل (أُفَيعيلة). وإن صغرته على قول من قال: أُسيِّد قلت: أريَّة، وكان أصله: أُرَيَّة، الياء الأولى للتصغير، والثانية عين الفعل التي انقلبت ياء، والثالثة واو (أُفْعُول) التي قلبت قبل التصغير لوقوعها ساكنة قبل ياء، والرابعة لام الفعل، فلما اجتمعت أربع ياءات حذفت اثنتين منهن، كما تحذف من (بختيَّة) (٤) إذا أضفت إليها اثنتين لاجتماعهن.

ومثل ذلك: مرويَّة، إن صغرته على (أُسَيِّد) قلت: مُرَيَّة، والأصل: مُرَيَّيَّة، فحذفت اثنتين، كما حذفتها من (أريّيّة) فإن صغرته على (أسيود) قلت: مُريويَّة، فلم تحذف لأنه لم يجمع أربع ياءات كما لم تحذف من (أريويَّة).

ومن كان (أروى) عنده (فعْلى) قال: في أرويَّة: أنها فُعليَّة كـــ(قُمريَّة). (٥) فإن صغره وهي عنده أنه فُعليَّة لم يقل فيها إلا: أرَيَّة، ولم يجز فيه (أريويَّة)، لأن اللام واو، كما لا يجوز في (غزوة) غُزيوة كذلك لا يجوز في (أرويَّة) على هذا القول (أريوية). وكان الأصل فيمن جعل (أروية) فعليه أن يقول: أريويَّة، إلا أنه لما كانت

---

(١) الأروية: الأنثى من الوعل. اللسان، مادة: روى. وفي المخصص ٢٩/٨ ابن السكيت: يقولون: أروية للذكر والأنثى من الوعول.

(٢) تصغير أسد: أسيد، وإن شئت: أسيود، أي: قد قارب السواد. اللسان، مادة: سود.

(٣) للتصغير ثلاثة أوزان: فُعيل، وفُعيعل، وفُعيعيل.

(٤) البخت والبختية: دخيل في العربية، وهي الإبل الخراسانية، يقال: جمل بختي وناقه بختية.

(٥) قال ابن سيده: القمرية: ضرب من الحمام. اللسان، مادة: قمر.

اللام واواً لزم أن تقلب ياء، ولم يجز فيه قول من يقول: أسيود، لأن الجميع يقلبون اللام ياء [١] فيجب على هذا (أريِّة)، ثم تحذف ياء (فُعليَّة)، فيبقى (أريَّة).

وزنته من الفعل على هذا القول (فعليَّة)، وعلى القول الآخر (أفَيْعَة). فهذا شرح بناء هذا وتصغيره.

فأما وزن (أروى) بـ(أَفْعَل) إن جاء مُنوناً فهو الوجه والجائز، لأن الهمزة إذا وقعت أولاً في كلمة على أربعة أحرف وجب أن يحكم بزيادتها، حتى يقوم دليل على أنه أصلٌ، كنحو ما قام في (أولق)[٢].

فمثيل (أروى) إن سمع منوناً بـ(فَعْلى) بعيد جداً من الجواز، إلا أن يكون أريد به الإلحاق كـ(أرطى)[٣]. فقد تكون على هذا الهمزة أصلاً كما أنه في (أرطى) أصل، وإن لم يجئ منوناً كان وزنه (فعلى)، لأنه لو كان (أفعل) لنُوِّن لتنكيره، كما ينون (أفعى)، و (أفكل)[٤]، وما أشبه ذلك من النكرات غير الصفات التي تجيء على (أفعل). وتمثيله بـ(فعلى) قولُ الأخفش[٥] فيما ذكره أبو العباس[٦].

١٤- مسألة

حكم الصفة كحكم الصلة، في أنه يلزم أن يرجع منها عائد إلى الموصوف،

(١) قال سيبويه: اعلم أن الواو إذا كانت لاماً لم يجز فيها الثبات في التحقير على قول من قال: أسيود، وذلك قولك: غزوة: غزيَّة.

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٩/١٤٥: وأما (أولق): وهو ضرب من الجنون، فالهمزة فيه أصل، لقولهم: ألق الرجل فهو مألوق. وهذا ثبت في كون الهمزة أصلاً، والواو زائدة، ووزنه إذاً فوعل.

(٣) الأرطى: شجر من شجر الرمل، وهو أفعل من وجه، وفعلى من وجه، لأنهم يقولون: أديم مأروط، إذا دبغ بورقه، ويقولون: أديم مرطّى. اللسان، مادة: رطا.

(٤) أفعى وأفكل: اسمان ينونان في النكرة، والأفكل: الرعدة، ولا يبنى منه فعل. اللسان، مادة: فكل.

(٥) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط. توفي سنة ٢١١هـ، وقيل سنة ٢١٥هـ.

(٦) انظر: المقتضب ٢/ ٢٨٤.

كما يعود من الصلة إلى الموصول، إلا ما حُكي من قولهم: مررت برجلٍ قائم أبواه لا قاعدين. ومررت برجلين صالحٍ وطالحٍ، فإن ذلك شاذ ناد عن القياس لا يُعدى به سواه، ولا يتجاوز فيه ما عداه.

ونظيره من الصلة ما أُثر من قولهم: أنا الذي قمت، وأنت الذي قمت.

والدليل على احتمال الصفة ضمير موصوفاتها: توكيدك إياه وعطفك عليه، وإبدالك منه، وتبيينك عنه بالضمير المنفصل، إذا جرى على غير من هو له، ومن ثم شابه الوصف الفعل، وكان ثانياً للأسماء الأول، كما أن الفعل ثانٍ لها، وصار أحد الأسباب المانعة من صرف الاسم.

والراجح من الصفة إلى الموصوف على ضربين: أحدهما: أن يرجع من نفس الصفة، نحو: هذا رجل ضارب، وهذه امرأة ضاربة. والآخر: أن يرجع مما يتصل بالصفة دون الصفة نفسها، نحو: هذا رجل ضارب أبوه. وهذه امرأة ضارب أبوها.

والضرب الأول من الصفة التي يعود منها الذكر إلى الموصوف على ضربين: أحدهما مفرد، والآخر مضاف، فمثال المفرد ما قدمناه [١].

والمضاف على ضربين: أحدهما: أن يكتسي من المضاف إليه تخصيصاً وتقريباً من التعريف. نحو: هذا رجل صاحب امرأة.

والآخر: أن يكون أصل الصفة أن يرتفع به شيء من سبب الموصوف، ويعود منه إليه ذكر، فتحذف العائد للدلالة عليه والعلم بحذفه، فيصير ضمير الموصوف في الوصف ويضاف إلى ما كان فاعله قبل الحذف، وذلك مثل: مررت برجل حسن الوجه، وبجارية حسنة الأب، ألا ترى: أن حكم هذا وأصله إنما كان: مررت برجل حسن وجهه، فيُجرى على رجل، ويعود مما ارتفع بحسنٍ [٢] ذكر إلى الرجل. فلما حُذف العائد إلى الرجل، ولم يكن حكم الصفة أن يخلو من عائد إلى الموصوف- صار الضمير الراجع إليه في الصفة. ومما دل على ذلك قولهم: مررت بامرأة حسنة

---

(١) وهو: هذا رجل ضارب .

(٢) العائد هو الهاء في: وجهه الذي ارتفع بحسن، ويكون فاعلاً له.

الوجه، ولو لم يُحذف المضاف إليه [١] (الوجه) الراجع إلى الموصوف الأول، لم تؤنث الصفة، وقلت: مررت بامرأة حسن وجهها. فحذفت علامة التأنيث من الوصف مع إثباتك الضمير العائد إلى المرأة، كما أثبتها مع حذفك الراجع من الوجه، وصار تأنيث الصفة وإضافتها إلى فاعلها مع إثبات العائد إلى الموصوف خطأ.

وحكى سيبويه، أنه قد جاء به الشعر فقال: وقد جاء في الشعر حسنة وجهها شبهوه بحسنة الوجه، وذلك رديء وأنشد:

أَمِنْ دِمنتَين عرَّجَ الركبُ فيهما بحقل الرخامى قد عَفا طللاهما
أقامَتْ على رَبعيهما جارتَا صفـــا كميتَا الأعالي جونَتا مُصطلاهُما [٢]

وإنما صار حسنة وجهها رديئاً، لأن (حسنةً) من قولنا: هذه امرأة حسنة، صفة جارية على المرأة، وفيها ذكرها، ولذلك أنثنا بالتاء، فإذا قلنا: مررت بامرأة حسن وجهها فالحسن للوجه، والهاء راجعة من الوجه إلى المرأة، كما رجع الضمير إليه من (حسنة). فإذا قلت: مررت بامرأة حسنة وجهها. فقد جمعت بين ضميرين للمرأة يرجعان إليها. أحدهما ضمير في (حسنة)، والآخر الهاء في (وجهها). وأخطأت، لإضافتك (حسنةً) إلى (الوجه)، والحسنُ هو الوجه، والشيء لا يضاف إلى نفسه. وأيضاً فقد أنَّثته، وهو لمذكر.

فإن قيل: فقد أضفت (حسن) إلى الوجه، وهو في قولك: الحسن الوجه.

فالجواب أن في (حسن) ضميراً يرجع إلى الموصوف به الجاري إعرابه عليه، فقد خرج أن يكون لـــ(الوجه)، ولو كان له لارتفع به، على أنه حديث عنه وفعل له.

ومما يدل على أن (الحسن) في باب: زيد حسن الوجه، صفة لزيدٍ وليس للوجه: قولك: هند حسنة الوجه. فلو كان (حسن) للوجه لما جاز تأنيثه، لأن (الوجه) مذكر. وقد أجرى (حسن) في: مررت برجل حسن الوجه، مجرى الصفات التي يراد بإضافتها التخصيص، نحو: مررت برجل صاحب امرأةٍ. ألا ترى: أن في كل

---

(١) يقصد بالمضاف إليه الوجه: الضمير الذي يضاف إليه الوجه.

(٢) البيتان للشماخ، انظر: ديوان الشماخ بن ضرار/٣٠٧.

واحد من الوصفين ضميراً يعود إلى موصوفه، وأنهما مضافان.

ويدل أيضاً أن هذا الوصف لما جرى عليه إعرابه دون ما هو من سببه، وكان حكمه أن يرتفع به نصب من نصب بعده الاسم الذي هو فاعله في المعنى كقوله:

.... أو عدوٍّ شاحطٍ دارا [1]

و:

.... الشاحطِ الدارا

و:

.... الشعري الرقابا [2]

و:

.... الشعرِ الرقابا

وحسنُ وجهاً، والحسنُ الوجهَ، لما صار فيه ضمير ما يجري عليه نصب ما بعده وأعمله إعمال الفعل، كما أن (ضارباً) في قولك: هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً، وامرأةٌ ضاربةٌ عمراً. لما كان فيه ذكر الموصوف، وأُعمل عمل الفعل نُصب المفعول.

أما وجه تشبيهه (حسنة وجهها) بـ(بحسنة الوجه) في ضرورة الشعر، فلأن (الحسن) في قولك: الحسن الوجه، هو الوجه في المعنى، وهو مضاف إليه، وفيه حرف التعريف الذي هو بدل من علامة الضمير، فكما جاز أن يضاف (الحسن) إلى (الوجه)، وهو هو في المعنى، وفيه ما هو بدل من الضمير العائد إلى الموصوف، وهو لام التعريف، كذلك جاز أن يضاف (حسن) إلى (الوجه)، وهو مضاف إلى

---

(١) هو عجز بيت لعدي بن زيد العبادي، وصدره: من ولي أو أخي ثقة انظر: ديوان ١٠١. وهو من شواهد الكتاب ١/١٠٢.

(٢) الكتاب ١/١٠٣، أنشده سيبويه بروايتين، كما هنا، وهو جزء من بيت للحارث بن ظالم المري وهو:

فما قومي بثعلبة بن سعد ولا بفزارة الشعري رقابا

الضمير، إذاً جاز إضافته إليه، وفيه ما هو بدل منه.

والدليل على أن حرف التعريف بدل من علامة الضمير في: حسن الوجه، أن (الوجه) لا يخرج (حسناً) من التنكير والإشاعة إلى التخصيص والإبانة، كما لم يكن يخرجه متضايفاً هو منه. فحسن الوجه مثل: حسنٌ وجهه في أنه غير متعرف بالإضافة إلى (الوجه)، كما لم يكن متعرفاً بارتفاع (وجهه) به. فمن ثم أَلْحقتَ (حسناً) -إذا أردت إجراءه على المعرفة ووصفه به- الألف واللام، فقلت: هذا زيدٌ الحسنُ الوجهِ، ولولا كون لام التعريف بدلاً من الضمير لم يصلح إلحاقها المضاف إلى ما فيه ألف ولام، لكن جاز: الحسنُ الوجهِ، من حيث أريد به: الحسنُ وَجْهُهُ. فجهة شبه (حسنةُ وَجْهِهَا) بحسن الوجه من حيث ذكرنا.

إلا أن هذا التشبيه رديء، لما يعترض فيه ما قدمنا من إضافة الشيء فيه إلى نفسه، ولتأنيث المذكر، وليس يعترض شيء من ذلك في حسنةِ الوجهِ، فلذلك كان رديئاً ومرذولاً، وتشبيهاً بعيداً.

فأما قوله: جوَنتا مُصْطَلاهما، فقد قدره سيبويه تقدير حسنةِ وجهها، وجعل قياسه كقياسه، وكان حكمه عنده أن يقول -إن أجراه على الأصل دون الحذف : جارتا صفاً جونٌ مُصلاهما فيجرى (جونٌ) على (الجارتين) فيرتفع بجريه عليهما، لأنهما مرفوعتان، ثم يرتفع (المصطلى) بـــ(جون)، ويعود ضمير التثنية إلى (الجارتين)، فيكون كقولك: الهندان حسنٌ ثوبهما. وهندُ حسنٌ وجهها.

وإن أجراه على الحذف دون الأصل أن يقول: أقامت على ربعيهما جارتا صفاً جونتا المصطليات، فيمن قال: الهندان حسنتا الوجوه. وفيمن قال: وضعا رحليهما: جونتا المصطلين، فيصير كقولك: الهندان حسنتا الثوبين، فلم يستعمله على الإتمام و الأصل، ولا على الاختصار والحذف، ولكن جملة كقولك: هذه امرأة حسنة وجهها، فثنى (الجون)، وهما وصف (للجارتين)، وإضافة مثنى إلى (المصطلى) وهو (هما) في المعنى، إلا أنه وضع الواحد موضع الجمع فيمن قال: حسنات الوجوه، وموضع التثنية فيمن قال: وضعا رحليهما، وهو (المصطلى). ألا ترى: أن لكل واحدة من (الجارتين) مصطلى. وإن وجهته على أن (المصطلى) يكون لجميع ذلك، وأحدٌ لم يضع واحداً موضع جميع، ثم أضاف (مصطلى) إلى ضمير (الجارتين). كما

أضاف (الوجه) في قوله: هذه امرأة حسنة وجهها إلى ضمير المرأة، بعد إضافة (حسن) الذي هو الوجه في المعنى إلى (الوجه)، فعلى هذا وضع سيبويه هذا البيت.

وقد يحتمل غير ما تأوله، وهو ما ذكره بعضهم: من أن الشاعر إنما رد الضمير المثنى في قوله: مصطلاهما، إلى (الأعالي) لأهما في الحقيقة اثنان، وهذا مثل قوله:

رأَتْ جبلاً فوقَ الجبالِ إذا التَقتْ رؤوس كبيرَيهنَّ ينتطحـــــانِ[1]

ولست أعرف من قائل هذا القول، إلا أنه ليس يمتنع، ويخرج الكلام به من أن يكون على قولك: هندٌ حسنةُ وجهها، لأن الضمير المثنى على هذا في قوله: مصطلاهما، ليس يرجع إلى (الجارتين)، إنما يرجع إلى (الأعالي)، لأن (الأعالي)- وإن كان مجموعاً في اللفظ- فهو اثنان في المعنى، فحمله على ذلك، فكأنه قال: أقامت جارتا كميتا الأعالي جونتا مصطلى الأعالي، وإذا كان كذلك لم يكن على: حسنة وجهها، لأن (الجون) لم يُضف إلى اسم يتصل به ضمير يعود إلى (الجارتين) كما يعود من الاسم الذي بعد الصفة في قولك: هندٌ حسنةُ وجهها، ضمير يعود إلى (هند). لكن الضمير العائد إلى (الجارتين) محذوف، كما أن الضمير من: هند حسنة الوجهِ، ودعد حسنةُ وجهِ الأبِ - محذوفٌ، فلذلك أنث (جون) من قوله: جونتا مصطلاهما، كما أنث (حسنة) في قولك: هند حسنة الوجه.

ألا ترى: أنك إذا قلت: أقامت جارتا صفاً كميتا الأعالي جونتا مصطلى الأعالي، لم يتصل (جونتا) باسم يعود منه إلى (الجارتين) ضمير، كما لا يعود من (الوجه) من قولك: هند حسنة الوجه إلى هند ضمير.

وقياس هذا إذا رفع الاسم بالصفة، ولم تُضف الصفة إلى ما هو فاعلها في المعنى، كحسنٌ وجهٌ وحسنُ الوجه- أن يُقال: أقامت جارتا صفاً جون مصطلاهما أعاليهما أو أعلييهما. فـــ(مصطلاهما) في موضع رفع، مثل قولك: هاتان امرأتان حسنٌ غلام أبويهما.

وعيب هذا القول الذي قال هذا القائل: هو أن التثنية حملت على أنها جمعٌ،

---

(١) البيت في الخصائص ٢/ ٤٢١ ،وفي الخزانة بتمامه ٢/٢٠٢.

وذلك بعيد، لأنّا وجدناهم يجعلون الاثنين على لفظ الجمع في نحو قوله عـــز وجـــل: ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١]، ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، وبابه. و لم نرهم يجعلون لفظ التثنية للجمع، إلا أنه لا يمتنع ذلك في هذا الموضع، لأن المجموع الذي هو قولنا: الأعالي -هنا- اثنان في الحقيقة، فَحَمَلَه على المعنى. أو استعمل اللغتين اللتين في نحو هذا جميعاً، فحمل الأول على قوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾، والثاني على: وضعا رحليهما، وليس ذلك بحسن، لأن الراجع أن يكون على لفظ المرجوع إليه أحسن، إلا أن ذلك لا يمتنع. ففي هذا التأويل تخليص للشعر من عيب، وإدخال له في عيب آخر.

فأمَّا قولـــه: ﴿جَنَّات عَدْن مُفَتَّحَةَ لَهُم الأبْوابُ﴾ [ص: ٥٠]، فقال الفراء فيه: رفع الأبواب بمفتحة لهم أبوابها، والألف واللام خلفٌ من الإضافة، تقول: مررت برجلٍ حسنة العينُ قبيحِ الأنفُ، والمعنى: حسنة عينُه، قبيحٍ أنفُه، ومنه: ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٣٩]، أي: مأواه، ولو قال: مفتَّحةٍ لهم الأبواب، على أن تجعل (المفتَّحة) في اللفظ (للجنات)، وفي المعنى (للأبواب)، مثل: الشعرِ الرِّقابا، والشاحط الدارا، لجاز.

وأقول أنا: إذا قلنا: مررتُ برجل حسن الوجه، فالإضافة فيه: برجلٍ حسنٍ وجهه، ثم حذف المضاف إليه (الوجه)، وهو هذا الذي كان عائداً مما اتصل بالصفة على الموصوف، فلما حذف العائد، وكان لا بد من أن يكون فيها راجعٌ إلى الموصوف، جُعل ضمير الموصوف في الصفة التي هي (حسنٌ) وإن كان في المعنى (للوجه)؛ لأن الصفة لا تخلو من راجعٍ منها إلى الموصوف، كما أن الصلة مع الموصول كذلك.

والدليل على هذا قولهم: هذه امرأةٌ حسنةُ الوجه، ولو كان حذف ما يرجع إلى الموصوف مما اتصل بالصفة كإثباته، لكان: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ في اللفظ بمنـــزلة: مررت برجلٍ حسنٍ وجْهُه، كما أنه في المعنى كذلك.

ولو كان قوله: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ﴾ بمنـــزلة مفتحة لهم أبوابُها، كما ذهب إليه الفراء، لما جاز: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه، ولقيل: حسنٍ الوجهُ، كما يقال برجلٍ حسنٍ وجهه. ولما جاز: مررت بامرأة حسنة وجهها، فقولهم: مررت برجلٍ

حسنٍ الوجه، وبامرأة حسنة الوجه، دليلٌ على أن الراجع إلى الصفة إذا حُذف مما يتصل بها صار الضمير الذي كان يرجع إلى الموصوف مما يرتفع بالصفة نفسها.

و(الأبواب) من قوله: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ﴾، لا يجوز أن يرتفع من حيث كان يرتفع مفتَّحةً لهم أبوابها، وتأوُّلُ ارتفاعها من هذه الجهة خطأ لما ذكرناه.

فإن قلت: بمَ يرتفع؟ فإن ارتفاعه عندي من جهتين:

إحداهما: أن يكون بدلاً من المضمر في (مُفتَّحة)، كأنه على: فُتحت الجناتُ أبوابُها، فأبدلت (الأبواب) من (الجنات)، لأنها منها وبعضها، كما تقول: ضرب زيد رأسه. وعلامة التأنيث في (مُفَتَّحةً) على هذا قبل أن تبدل منها (الأبواب) لضمير (الجنات). ولا يجوز على هذا: زيد مضروب الأب، إذا أبدلت الأب مما في (مضروب)، لأن (الأب) ليس بزيد ولا ببعضه، كما أن (الأبواب) من (الجنات)، فلا يجوز إبداله منه إلا على جهة الغلط.

والأخرى: أن تكون (الأبواب) مرتفعة (بمفتَّحةٍ) على نية راجعٍ إلى (الجنات) محذوف، كأنه في التقدير:

وإن للمتقين جنات عدنٍ مفتَّحةً لهم الأبواب منها. فالتأنيث في (مفتَّحةً) على هذا (للأبواب) دون (الجنات)، وقد عادت الهاء من (منها) إلى (جنات).

وليس الألف واللام في (الأبواب) على هذا التأويل كالألف واللام في (الوجه) من قولك: مررت برجلٍ حسن الوجه، لأن الألف واللام هنا عوض مما كان (الوجه) مضافاً إليه، يدلك على ذلك أن (حسناً) لا يتعرف به كما لا يتعرف مع قولك: وجهه، فإذا صار في الكلام ما يرجع إلى الموصوف لم يَسُغْ أن يكون الألف واللام بدلاً من الضمير المحذوف، للاستغناء عن ذلك بالعائد الذي هو في اللفظ موجود، وعلى هذا قوله: ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٣٩]، أي: المأوى له، فحذف (له) لما في الكلام من الدلالة عليه، كما حذف (منه) في قولهم: السمنُ منوانٌ بدرهم[1]. وليس حذف بعض الخبر للدلالة عليه بأعظم من حذف الخبر بأسره، إذا قامت على حذفه دلالة تدل عليه.

---

(١) قال ابن يعيش: والعائد محذوف تقديره: منوان منه بدرهم.

وخطؤه في تأويله الألف واللام في هذه الآية على أنهما بدل من الهاء الضمير، لأن الألف واللام إنما تكونان عوضاً من علامة الضمير في المعنى دون اللفظ في باب: حسنُ الوجهِ، وما أشبهه من الأسماء التي كان حكمها أن ترتفع بالصفات المشبهة بأسماء الفاعلين أو بأسماء المفعولين، ثم يُحذف الراجع منها، وتجعل الصفة للأول. و لم يجئ في غير ذلك.

فأما ما حكاه[1] من قوله: مررت برجلٍ حسنةِ العينُ، وقبيحِ الأنفُ، فعلى ما ذكرناه من البدل من الضمير، لأن العين والأنف بعضٌ منه. ويحتمل أيضاً أن يكون على حذف (منه)، وهذا التأويل في: مررت برجلٍ حسنةِ العين - أسوغُ، لمكان التأنيث في (حسنةٍ)، فإن ضمير الرجل لا يكون مؤنثاً، وينبغي أن يكون الكلام المبدل منه على وجهٍ غير مفتقرٍ إلى البدل.

فأما قول الفراء: ولو قال: ﴿مُفَتَّحَةً لَّهُمُ الأبْوَابُ﴾ ،على أن تجعل (المفتَّحةَ) في اللفظ (للجنات)، وفي المعنى (للأبواب)، وتشبيهه ذلك بالشعرِ الرقابا، فهو جائز. ويدل نصبك الأبواب بمفتَّحة على أن فيه ضميراً للأول، وإذا كان فيه ضمير الأول لم يجز ارتفاع (الأبواب) بها، لأنه لا يرتفع بفعلٍ ولا بشيء يقوم مقامه فاعلان. وإنما وجه الرفع في الآية على ما ذكرناه.

فأما ما أنشدناه لكثير من قوله:

مـــن الخَفِراتِ البيضِ لَم تَـــرَ شَقوةً   وفي الحسبِ الزاكي الكريمُ صميمُها[2]

فلا يجوز الجر في (الكريم) على أن تجعله صفة (للحسب)، لأن (صميمها) مرتفع بـــ(الكريم)، وليس فيه شيء يرجع إلى الموصوف الذي هو (الحسب)، فلا

---

(١) يعني حكاية الفراء وقد تقدمت.

(٢) ديوان كثير عزة ٤٢٩. وعجزه فيه:

وفي الحسب الرفيع نجارها

وكذا في المحاسن والأضداد

للجاحظ ص ١٢٢. ويجرى الشاهد في هذه الرواية أيضاً.

يجوز، كما لا يجوز: زيدٌ الكريمُ أبوها منطلقٌ، حتى يرجع من الصفة أو مما يرتفع بها ذكر إلى الموصوف. وإذا لم يجز هذا قدرنا ارتفاعه على أنه خبر مبتدأٍ محذوفٍ كأنه قال: هي الكريمُ صميمُها.

فأما موضع قوله: وفي الحسَبِ، فيحتمل أن يكون نصباً على أن تجعله ظرفاً للمبتدأ المحذوف، كأنك قلت: وفي الحسب الزاكي هي الكريُم صميمُها، كما تقول: في الدارِ هندٌ العاقلةُ، وفي الدارِ هند الكريمُ أبوها.

ويحتمل أن يُضمر المبتدأ قبل الظرف، فيكون موضعه أيضاً نصباً على تقدير: وهي في الحسب الزاكي الكريم صميما. وإن كان الظرف مقدماً.

ويحتمل أن يُجعل في الحسبِ الزاكي الكريم و صميمها جميعاً الخبر، فيكون مثل: هذا حلو حامض، ولا يجوز أنَ تجعل (في الحسب) ظرفاً للكريم صميمها، لأن ما في الصلة لا يعمل فيما قبل الموصول.

ويحتمل أن يكون قوله: وفي الحسب الزاكي، خبراً لمبتدأ آخر محذوف، تقديره: وهي في الحسبِ الزاكي هي الكريمُ صميمها، وهذا الوجه أشبه، لأنه موضعُ مدحٍ، فإذا مدح وأثنى بجمل وضروب من الكلام كان أبلغ وأفخمَ، وكذلك إذا ذمَ- من أن يمدح أو يذم بجملة واحدةٍ وكلام واحد، ومن ثم قطع بعض الصفات من بعض إذا تلى بعضها بعضاً نحو:

النازلون بكلِّ معتَرك ....[1]

والنازلين. وموضع (في الحسب) على هذا الوجه: رفعٌ من جهة، ونصبٌ من أخرى.

أما كونه رفعاً؛ فلأنَّه قد أضمر فعل، وإن صار ذلك الفعل لا يظهر بدلالة حرف الخفض عليه، تقديره: هي تثبتُ في الحسب واستقرت، ونحو ذلك مما يقدرون إضماره في مثل هذه المواضع. فهو من هذه الجهة كان نصباً، ومن جهةِ وقوعها موقع خبر المبتدأ - حتى صار ذلك مُلغى معه مطرحاً- رفع. وفي هذا الفن من الطَرف كلام قد ذكرناه في غير هذا الموضع، وفيما كتبناه من الصفات دليل على ما تركناه منها.

---

(١) هذا صدر من بيت وعجزه: **والطَّيِّبون معاقد الأزر**. وهو من شواهد الكتاب انظر: ١/ ١٠٤، و ٢٤٦، ٢٤٩.

١٥- مسألة

مكرر في غير موضع من الكتاب ذكرها.

(فَمٌ) وزن أصله (فَعْل)، والدليل عليه قولهم: أفواه[١]. وحكم ما كان على (فَعْلٍ) وكان مُعتل العين أن يجمع على (أفعال)، كثوْب وأثواب، وحوض وأحواض، وعينٍ وأعيان، كما أن حكم ما كان على (فعل) من الصحيح فجمعه القليل على (أفعال)[٢] فلا يخرج الشيء عن بابه وأصله المطرد فيه، ولا يمنع حمله على الأكثر.

فــ(فم) يلزم على هذا أن يُحمل على (فَعْل)، لدلالة أفعال عليه حتى يقوم ثبت يُعدل إليه عنه. ويدل أيضاً على أن وزنه (فَعْل) دون (فَعَل): أنك إذا حملته على أنه (فَعَل) حكمت بحركة العين، والحركة زيادة، ولا يُحكم بالزيادة إلا بدليل يدل عليها، والدليل الذي قام دل على السكون لما تقدم؛ وهو قولهم: أفواه. والعين من (فم) واو، واللام منه هاء، يدل على ذلك قولهم: مُفَوَّه، وأفواه، والهاء إذا كانت لاماً فإنها قد تحذف كما أن الياء والواو إذا كانتا لامين قد تحذفان، وذلك لمشابهة الهاء الياء والواو في الخفاء[٣]،ولأنها من مخرج ما هو مشابه لها وهو الألف[٤]. فكما أن الياء والواو إذا كانا لامين تُحذفان، كذلك تُحذف الهاء لمشابهتها لهما في الموضع الذي حذفتا فيه.

وقد حذفت النون أيضاً إذا وقعت لاماً في قولهم: دَدَنْ، في دَد [٥]، وذلك أن هذا الحرف يشابه الياء، والواو، والألف، أيضاً. ويوافقها في غيرٍ جهة، منها أن

---

(١) قال سيبويه: أما ما كان فعلاً من بنات الياء والواو، فإنك إذا كسَّرته على بناء أدنى العدد كسَّرته على أفعال، وذاك سوط وأسواط، وثوب وأثواب. انظر: الكتاب ٢/ ١٨٤.

(٢) قد مثّل سيبويه لجمع فعل -من الصحيح- على أفعال بأفراخ، وأفراد، وأرفاغ. انظر: الكتاب ٢/ ١٨٥.

(٣) الخفاء لغة: الستر. وفي علم التجويد هو: خفاء الصوت عند النطق. وحروف الخفاء: الألف، والواو، والياء، والهاء. انظر: الكتاب ٢/ ٤٠٦، وشرح المفصل ١٠/ ١٣٠.

(٤) مخرج الهمزة والألف: هو أقصى الحلق. انظر: الكتاب ٢/ ٤٠٥.

(٥) تقدم تفسير هذه الكلمة في المسألة الثالثة.

بعضها قد أبدلت من بعضٍ، فأقيم كل واحد في البدل مقام الآخر. فمن ذلك: إبدال النون من الواو في قولهم: صنعاني، وبهراني، في الإضافة إلى (صنعاء) و(بهراء).

وقياس هذا وما أشبهه مما فيه علامة التأنيث التي هي ألف وهمزة، أن تبدل من همزته واو في الإضافة، كما تبدل منها الواو في التثنية، والجمع بالألف والتاء، فيقال: صنعاوي[١] كما يقال: حمرواي، وحمراوان، وحمراوات، لكن لما كانت النون تُشابه الواو وأختيها[٢] أبدلت من الواو.

فإن قيل: ما تنكر أن تكون النون بدلاً من الهمزة ولا تكون بدلاً من الواو؟ قلنا: لم نرَ الهمزة أبدلت منها النون، ورأيناها أبدل منها الموافق للواو، وهو الألف في قولهم: رأيت زيداً[٣]، و (إذن)[٤] في الوقف على (إذا) الذي هو جواب وجزاء، فكما أبدل منها الموافق للواو، كذلك أُبدلت من الواو، لأن هذه الحروف الثلاثة أعني: الياء، والواو، والألف، مجراهن مجرى حرف واحدٍ؛ لوقوع كل واحد منها موقع الآخر، وانقلاب بعضها إلى بعض، ويتبين ذلك في تصفح التصريف. فإنه حد يشتمل على معرفة هذا دون غيره[٥].

فالنون في (بهراني) بدل من الواو. ومما يوفق بين النون وهذه الحروف، أنها وقعت إعراباً في الأفعال المضارعة، كما وقع ما هو من هذه الحروف إعراباً؛ وهو الحركات التي هي الضمة، والكسرة، والفتحة. ويوفق بينهن أيضاً أنها قد زيدت ثانية، وثالثة، ورابعة، وخامسة، في نحو: قُنْبَر[٦]، وعَقَنْقل[٧]،

---

(١) مثال، للإضافة -أي النسبة- إلى صنعاء، وكذلك حمراوي.

(٢) يقصد بأختي الواو: الياء والألف.

(٣) التنوين: نون ساكنة، وتقلب هذه النون ألفاً في الوقف. انظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٧٩.

(٤) قال الرضي في شرح الشافية: أما (إذن) فالأكثر قلب نونها ألفاً في الوقف، لأنها تنوين في الأصل انظر: شرح الشافية ٢/ ٢٧٩.

(٥) لم أجد في كتب الصرف أن التصريف علو يختص بدراسة تغييرات أحد أحرف العلة فقط.

(٦) القبّر والقنبر: طائر يشبه الحمّرة. اللسان، مادة: قبر.

(٧) العقنقل: ما ارتكم من الرمل وتعقل بعضه ببعض. اللسان، مادة: عقل.

وفِرسِن[١]، وسَكران، ونحو ذلك، كما زيدت الحروف الثلاثة في هذه المواضع. وبينهن ضروب اشتراكٍ يكفي بعض ذلك من جميعه.

والهاءُ أيضاً. فبينها وبينهن من الوفاق ما تقدم، وأنها تُزاد في الوقت لتبيين الحركة كما تزاد الألف فيه لذلك. وذلك قولهم: أنا، وحَي هَلا، زيدت لتبيين الحركة. كما زيدت الهاء في نحو: ﴿ اقْتَده﴾ [الأنعام: ٩٠]، ﴿وما أدْراكَ ما هيه﴾ [القارعة: ١٠]. لذلك فإذا وصل لم تثبت، كما لا تثبت الهاء في الوصل، ومثل هذا قوله: ﴿ فَأضَلّونا السَّــبيلا﴾ [الأحزاب: ٦٧] حكم الألف في الوصل والوقف كحكم التي في (أنا) فهذه الحروف تتفق من هذه الجهات ومن غيرها.

فكذلك اتفقن في أن حُذفن لامات، فـــ(فَمٌ) أصله: فَوْه، لما ذكرناه وحُذفت الهاء التي هي لام، كما حذفت الياء والواو اللتان هما لامان في (يد) و(غد) ونحوهما.

ومثل: فم – مما لامه هاء فحذف – قولهم: شَفَة، وشاة، واست، وعِضة، فيمن قال: عِضاه، وَسَنة، فيمن قال: سانَهت[٢] ، فلما حُذفت الهاء التي هي لام وكان حكمَ العين أن تُحَرَّك بحركات الإعراب، كما تُحَرَّك العين من (يد) ونحوه بعد حذف اللام منها، ومن حكم الواو إذا تحركت وتحرك ما قبلها أن تنقلب ألفاً، كما انقلبت في (عصا) و (قطا)، فإذا انقلبت الواو لتَحَرُّكها وتَحَرُّك من قبلها لزم أن يلحقه التنوين[٣] في الوصل، فسقط الساكن الأول الذي هو الألف المنقلبةُ عن الواو التي هي عين، لالتقاء الساكنين -هي والتنوين- فكان يلزم لو جرى على هذا أن يكون في الوصل: هذا فَا. فاعلم، في الأحوال الثلاث، فكان الاسم يصير على حرفٍ واحد، فيخرج عما عليه الأسماء المتمكنة.

ألا ترى أنه لا يوجد في الكلام اسم متمكن على حرفٍ واحدٍ، ولا اسم متمكن

---

(١) الفرسن بالنون: للبعير كالحافر للدابة. اللسان، مادة: فرس.

(٢) سانَهت النخلة وهي سنهاء: حملت سنة، و لم تحمل أخرى. اللسان مادة: سنه.

(٣) يُقصد بهذا التنوين: تنوين التمكن الذي يلحق الاسم للفرق بين المنصرف وغير المنصرف، كرجل، وعصا، وفتى.

على حرفين أحدهما حرف لين، لأنه يلزم متى كان على حرفين أحدهما حرف لينٍ أن يصير على حرف واحدٍ على ما رسمناه في (فم)، فإذا زيد على الاسم الذي على حرفين أحدهما حرف لين حرفٌ لا يلحق بلحاقه حرف اللين التنوين لم يمتنع أن يوجد اسمٌ أحد حرفيه الأصليين حرف لين، وذلك قولهم: شاة، وفوك، في الإضافة، وفو زيد.

ولذلك قالَ النحويون في ترخيم (شيَة)[١] اسم رجل أوٍ غيره على قول من قال: يا حارُ [٢]: يا وَشيُ أو يا وَشِي، فردوا ما حذف من الكلمة، لأنهم لم يجدوا في العربية اسماً على حرفينِ أحدهما حرف لينٍ، فيقولوا بغير رد الأصل إليه.

فلما كان (فم) بعد حذف اللام منه يجري على ما ذكرناه، ويلزم فيه ذلك، أُبدل من الواو التي هي عين الميم، لأنها توافقها في المخرج.

وللقائل أن يقول: إنها كانت أولى من الياء في أن تبدل من الواو، لما فيه من الغنَّة، ومشابهتها بذلك النون المشابهة للواو، فلما أبدلت الميم صارت كسائر أخواتها التي حذفت اللام منها، وجرى الإعراب على الحرف الثاني المُبدل من العين، ولم يخرج عن منهاج أخواتها ونظائرها التي على حرفين. وقد حذفت اللام منها. هذا في الإفراد.

فأما في الإضافة، فإن الميم لا تُبدل من العين، لأن الاسم لا يبقى على حرف واحد، ولا يلحقه في الإضافة التنوين فلا تسقط العين، كما كانت تسقط في الإفراد. لكنها تثبت العين في (شاة) لما لم تكن طرفاً. ويتحرك الحرف الذي قبل العين من (فم) بحسب الحرف الذي ينقلب إليه العين، وهذا حرف نادر في العربية لا يُعرف له نظير، إلا (ذو) التي تضاف إلى أسماء الأنواع[٣]، ويوصف بها كقولهم: ذو مال، وذو علمٍ، ونحوه.

فأما قولهم: امرأً، وبامرئٍ، وامرؤٌ، وابنماً، وبابنمٍ، وابنمٌ، وأخوه، وأبوه،

---

(١) الشية: سواد في بياض، أو بياض في سواد. اللسان، مادة: وشي.

(٢) الترخيم على وجهين: أحدهما: أن يحذف آخر الاسم وهو مراد في الحكم. ويعبر عن هذا الوجه بلغة من ينتظر الحرف. والوجه الثاني: أن يحذف آخر الاسم، ويكون الاسم بعد الحذف كأنه اسم قائم برأسه. ويعبرون عن هذا الوجه بلغة من لا ينتظر الحرف، فعلى هذه اللغة يقال في ترخيم حارث: يا حار.

(٣) يقصد بأسماء الأنواع: أسماء الأجناس من ذواتٍ ومعانٍ.

فمثل: فوه، في أن ما قبل حرف الإعراب يتبع حرف الإعراب، ويخالف (فماً) في أن التابع لحرفً الإعراب فيها غيرُ فاءِ الفعل، وفي (فمٍ) و (ذو مالٍ) التابع له فاء الفعل.

وجميع هذه الحروف نوادر شاذة عن القياس وما عليه جمهرة الأسماء وغيرها من المعربات، وإنما ذكرناها لموافقتها (فماً) في الإضافة. وقد اضطر الشاعر فأبدل من العين في (فمٍ) الميم في الإضافة، كما أبدلها منها في الإفراد فقال:

يُصَبِحُ ظَمآنَ وفي البَحرِ فَمُهْ[1]

وهذا الإبدال في الكلام إنما هو في الإفراد دون الإضافة، فأجرى الإضافة مجرى المفرد في الشعر للضرورة، كما أجرى فيها الإفراد مجرى الإضافة في الضرورة، وذلك قوله:

خالَطَ من سَلْمى خَيَاشَيم وَفا[2]

فحكم هذه الألف في قوله: وفا، أن تكون بدلاً من التنوين، والمنقلبة من العين سقطت لالتقاء الساكنين، لأنه الساكن الأول، وبقي الاسم على حرف واحد، وجاز هذا في الشعر للضرورة، لأنه قد يجوز في الشعر كثير مما لا يجوز في الكلام فمن ذلك قوله:

مهلاً أعاذل قد جَرَّبت من خُلُقي أنّي أجودُ لأقوامٍ وإنْ ضَنُّوا[3]

وقوله:

تَشْكو الوَجى من أظَلُلٍ وأَظْلُلِ[4]

وقوله:

دارٌ لسُعدى اذْهِ مِنْ هَواكا[5]

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج، انظر: مجموع أشعار العرب ديوان رؤبة/١٥٩، وقبله:

كالحوت لا يَرويه يَلهَمُهُ

(٢) الرجز للعجاج. انظر: ديوانه ٤٩٢وقبله: **حتى تناهي في صهاريج الصفا**

(٣) من شواهد الكتاب ١/١٠ - ١١، نسبه سيبويه إلى قعنب ابن أم الصاحب الغطفاني، وكذلك في نوادر أبي زيد ص/٤٤. وانظر: المقتضب ١/١٤٢، ٢٥٣، و٣/٣٥٤.

(٤) البيت للعجاج: انظر ديوانه ص/١٥٥.

(٥) انظر:خزانة الأدب ١/٢٢٧. قال البغدادي: هذا البيت أيضاً من الأبيات الخمسين التي لم يعلم قائلها، ولا يعرف له ضميمة.

ونحو هذا مما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام.

ألا ترى: أن المثلين إذا تحركا لغير التقاء الساكنين، ولغير الإلحاق[١] لَم يجز فيهما البيان[٢] ولزم الإدغام. فلا يكون في الكلام المثلانُ إلا على هذا. وأما قول الفرزدق:

هما تفثا من فَمَويهما ....[٣]

فإنه قيل: إنه أبدل من العين الذي هو واو الميم، كما تبدل منه في الإفراد، ثم أبدل من الهاء التي هي لامٌ الواوَ، وبدل الواو من الهاء غير بعيد، لما قدمنا من مشابهة بعض هذه الحروف لبعضٍ، ويدل على سوغِ ذلك أنهما يعتقبان في الكلمة الواحدة، كقولك: عِضة، فإن لامه قد يحكم عليها بأنها هاء، لقولهم: عضاه، ويحكم عليها أنها واو، لقولهم: عِضوات، قال:

هذا طريق يأزم المآزما وعضِوات تَقطَعُ اللَّهازِما[٤]

ويحتمل أن يكون أضاف الفم مبدلاً من عينها الميم للضرورة، كقول الآخر: وفي البحر فمه[٥]. ثم أتى بالواو التي هي عين، والميم عوض منه، فجمع بين البدل والمُبدل منه للضرورة، لأنا قد وجدنا هذا الجمع في مذاهبهم، قال الشاعر:

إنّي إذا ما حَدَثٌ ألَمّا دعوتُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَا [٦]

فجمع بين حرف التنبيه[٧]، وبين الميمين اللتين هما عوض منه للضرورة.

---

(١) فإذا زيد حرف للإلحاق مثل: جلبب، ملحقاً بدحرج، فلا تدغم لكي لا يفوت الغرض، وهو إلحاقه بدحرج.

(٢) يقصد بالبيان: الإظهار، وهو ما يقابل الإدغام.

(٣) وهو صدر بيت للفرزدق. انظر: ديوانه: ٢/٢١٥. وعجزه: **على النابح العاوي أشد رجام**

(٤) البيت في الكتاب ٢/٨١، والكامل ٣/٦٧، والخصائص ١/١٧٢.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) قال البغدادي في الخزانة ١/٣٥٨ - ٣٥٤: وهذا البيت أيضاً من الأبيات المتداولة في كتب العربية، ولا يعرف قائله ولا بقيته.

(٧) يقصد بحرف التنبيه (يا) التي للنداء.

فكذلك يجوز أن يكون قد جمع بين الميم وبين ما هي عوض منه، فيكون قد اجتمع فيه على هذا الوجه ضرورتان؛ أحدهما: إضافته (فماً) بالميم، وحكمُهُ أن لا يُضاف بها. وجمعُهُ بين البدل والمُبدل منه.

قال محمد بن يزيد: قد لَحَّنَ كثير من الناس العجاجَ في قوله:

خالَطَ من سَلْمى خَياشيمَ وَفَا(١)

قال: وليس هو عندي بلاحن، لأنه حيث اضطر أتى به في قافيةٍ لا يلحقه معها التنوين، ومن كان يرى تنوين القوافي، كـــ:

.... **العتابن**(٢)

لم ينون هذا.

والقول فيه عندي ما قدمته من أنه أجراه في الإفراد مجراه في الإضافة للضرورة، فلا يصلح تلحينه ونحن نجد مساغاً إلى تجويزه، وترى في كلامهم نظيره من استعمالهم في الشعر، وإجازتهم فيه ما لا يُجيزون في غيره ولا يستعملون مع سواه، كإبدالهم الياء من الباء في:

.... **أرانيها**(٣)

ولضَفادي جَمِّه نقَانِقْ(٤)

فكذلك يجوز فيه استعمال الاسم على حَرف واحد، وإن لم يسغْ في الكلام ولم يجزْ.

فأما قول أبي العباس: ومن كان يرى تنوين القوافي لم يُنون هذا، فليس في هذا عنده شيء يمنع من تنوينه عند من كان كذاك نشيده، إلا ما لحنته من ترك الاسم

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) هو جزء من بيت لجرير، انظر: ديوان ص٦٤. والبيت هو:

أقِلّي اللَوم عاذلَ والعتابا وقُولي إن أصبت لقد أصابا

(٣) وهي بقية من بيت لأبي كاهل اليشكري، وهو من الكتاب ٣٤٤/١. والبيت هو:

لها أشارير من لحم تتمّره من الثعالي ووخز من أرانيها

(٤) الرجز في الكتاب ٣٤٤/١ وقبله: **ومنهل ليس له جوازق**. ولم ينسبه سيبويه.

على حرف. وقد ذكرنا مساغه ووجه مجازه.

وقد أجاز هو في الكلام في غير هذا الموضع كون الاسم المظهر على حرف مفرد، فذهب في قولهم: مُ اللهِ لأفعلن، إلى أنه محذوف من (أَيْمُن)، وأن الكلمة فُعِلَ ذلك بها علماً بأنها تنفصل.

ويفسد ما ذكره، من أن من نون القوافي لم ينون هذا، أن من ينون القافية يلزمه تنوين هذا الاسم، لكونه في موضع النصب، فإذا وقف أبدل من الألف.

ولو قال قائل في ذلك: إنه يجوز أن يكون (من الله) فحذفت النون لالتقاء الساكنين كما حذفت من: ﴿ أحد اللهُ﴾ [الإخلاص: ١- ٢]، وقوله:

.... ولا ذاكر الله .... (١)

ولد الصلاة، ونحو ذلك، لكان قولاً.

ويجوز أيضاً أن تكون الميم بدلاً من الباء لمقاربتها في المخرج، أُبدلت منها في غير هذا الموضع أيضاً، وذلك عندي في أشبه من أن يكون من (أيْمن)، فيصير الاسم على حرف واحد. وإن أجريت في قول العجاج ما قدمت، لأن ذلك -في الكلام، وما أجزناه في (فم)- في الشعر، وقد يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، ولم نجد في الكلام اسماً مظهراً على حرف مفرد. وهذا الذي ذكرته في قولهم: م اللهِ، في الوجهين قول أبي بكرٍ (٢).

١٦- مسألة

قالوا: أكرم بزيد. وفي التنـــزيل: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] ، ومعنى هذا عندي: أَكْرَمَ زيدٌ، أي: صار ذا كرامة، وصاروا واجدي سمعٍ وبصرٍ، خلاف من وصف بالصمم والبُكم في قوله:﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [البقرة: ١٨]. ونظير هذا: أقوى الرجل، وأقطف التمر(٣)، ونحوه. فمعنى هذا كمعنى (فَعُل).

---

(١) وهو جزء من بيت لأبي الأسود الدؤلي، انظر: ديوانه ص ٢٠٣. والبيت هو:

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلاً

(٢) لم أجد قول أبي بكر في كتابه: الأصول.

(٣) أقوى الرجل فهو مقو: إذا كانت دابَّته قويَّة، وأقطف العنب: حان أن يقطف.

وقوله: بزيدٍ وبهم، في هذا الباب في موضع رفعٍ، لأنك إنما تخبر من قولك: أكرم زيد، عن زيد، وهذا موضع مبالغة وتكثيرٍ. ألا ترى أن ما لم يدخل فعله في بناء التعجب لم يُبْنَ منه (مفعال)، ولا (فعول)، ولا نحو هذا، مما تراد به المبالغة. فهذا يدلك أن التعجب عندهم داخل في هذا الحد، وأنهم يريدون به ما يريدون بهذه الأبنية.

و(أَفْعِل) هذه من هذا الباب، وليس بموضع أمرٍ، ولا مدخل له هنا، ولا ضمير فاعل في قولك: أكرِمْ، ونحوه. ولو كان فيه ضميرٌ -مع ما ذكرته لك من فساد المعنى وأنه لا مدخل له هنا- لثنيته، وجمعته، وأكدته.

ويدلك على أن أكرم، ونحوه لا ضمير مخاطب فيه، في قولك: أكرم بعمرو. وأنك قاصد الإخبار عن (عمرو) بأنه قد كرم، وأنه كلام محتمل للصدق والكذب كغيره من الإخبار. فإن قال قائل: فكيف جاء اللفظ المختص بالأمر في موضع أريد فيه الإخبار، هلا كان اللفظ كلفظ ما يكون للخبر؟

فالقول عندي في ذلك أن لفظ الأمر ها هنا للخبر، كما وقع لفظ الخبر للأمر والدعاء في قولك: لقي زيد شراً، وغفر الله لزيد، ونحو ذلك، مما وقع لفظ الخبر فيه موقع الأمر والدعاء، فكما وقع لفظ الخبر للأمرٍ والدعاء كذلك وقع لفظ الأمر موقع الخبر، ونظير هذا قوله تعالى: **﴿قُـــلْ مَـــنْ كان في الضَّلَالَة فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمن مَـــدًّا﴾** [مريم: ٧٥] [١]، ألا ترى، أن الأمر لا وجه له هنا.

فأما وقوع الجار مع المجرور في موضع الاسم المرفوع فنظيره قولهم: كفى بالله، وبحسبكَ زيدٌ، وحسبكَ بزيدٍ[٢]. قد أفردنا فصلاً لهذه المجرورات ومواضعها من الإعراب[٣].

---

(١) قال أبو حيان: فليمدد، يحتمل أن يكون على معناه من الطلب، ويكون دعاء... ويحتمل أن يكون خبراً في المعنى وصورته صورة الأمر انظر: البحر المحيط ٦/ ٢١٢.

(٢) تزاد الباء مع الفاعل مثل: كفى بالله، وأكرم بزيد. وتزاد مع المبتدأ مثل: بحسبك زيد ومع خبر المبتدأ مثل: حسبك بزيد.

(٣) يُقصد بهذا الفصل: مسألة ١٨.

١٧- مسألة

كان أبو بكر يقول في قولهم: ما كان أحسن زيداً: إن (كان) ملغىً لا فاعل له[١].

وقال قائل من متقدمي أهل العربية: إن في (كان) ضميراً لـ(ما)، وأحسن زيداً، في موضع خبره[٢].

وليس يخلو (كان) من أن يكون على أحد هذين الوجهين. والدليل على أن الوجه الثاني لا يجوز، أن فعل التعجب على (أَفْعَل) دون (فَعَل). فلو كان قولك (كان) فعل تعجب، لوجب أن يكون على (أَفْعَل) دون (فَعَل)، وقد قدمنا لم لا يكون فعل التعجب دالاً على (فَعَل) دون (أَفْعَل). فلو أن الأمر في (كان) على ما ذهب إليه، لوجب أن يكون على (أَفْعَل) دون (فَعَل). ألا ترى: أنك لا تجد فعلاً للتعجب مبنياً على (فَعَل).

وشيء آخر من أجله لا يجوز أن يكون (كان) إلا ملغىً؛ وهو أن فعل التعجب إنما يتعدى إلى الأسماء فتنصب فيه، نحو: ما أحسن زيداً. ولم يقع في شيء منه موضع المفرد جملة فيكون في موضع نصب، فكذلك لا يجوز أن يكون أحسن زيداً في قولك: ما كان أحسن زيداً، في موضع نصب.

فإن قال: أَجْعَلُ (كان) في هذه المسألة هي التيّ تدخل على المبتدأ، والخبر دون التي بمعنى (وقع)[٣]، وتلك قد تقع الجمل في أخبارها.

قيل: إن (كان) التي تدخل على المبتدأ والخبر لا يجوز أن تقع فعلاً في التعجب. وذلك أنه قد يدل على زمان ماض، والأفعال التي لا تزيد[٤] لا يجوز أن يتعجب

---

(١) لقد مثل أبو بكر بن السراج للزيادة والإلغاء في الاسم بـ(هو)، وفي الفعل بـ(كان)، وفي الحرف بـ(ما). انظر: الأصول ٢/٢٦٧.

(٢) قال الزجاجي في ما كان أحسن زيداً: (ما) رفع بالابتداء، و (كان) خبر الابتداء، واسمها مضمر، وما بعدها خبرها. انظر: الجمل ص/١١٦.

(٣) تأتي (كان) ناقصة تقتضي الخبر، مثل: كان زيد قائماً. وتأتي تامة بمعنى وقع، مثل: كان الأمر. وتكون زائدة، مثل: ما كان أحسن زيداً.

(٤) يقصد بالأفعال التي لا تزيد: الأفعال التي لا تقبل التفاوت كمات، ومرض، ونام. انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ١٥٤.

منها، فكما لا يجوز التعجب من الأفعال غير المزيدة، كذلك لا يجوز التعجب من (كان) هذه. ألا ترى: أنه لا يكون زمان ماضٍ أشد مضياً من زمانٍ آخر ماضٍ، فلا يجوز أن تقع تلك في التعجب لما قلنا.

ولا يجوز أن تكون التي بمعنى (وَقَعَ)، لأنه لو كانت تلك لوجب أن تنقل إلى (أَفْعَل)، ولم يجز أن يُعدى إلا إلى اسم مفردٍ، نحو: زيد، وعبد الله، فلا يجوز أن يكون موضع (أحسن) في قولك: (ما كان أحسن) نصباً، لوقوعه موقع خبر (كان)، فقد بان أن (كان) في قولك: ما كان أحسن زيداً، لا تكون إلا ملغاةً.

فإن قال: أجعل (ما) في التعجب موصولاً غير مبهم، فأجعل (كان) في صلته، وأجعل الضمير الذي فيه راجعاً إلى (ما)، و(أحسنَ زيداً)، في موضع خبره.

قيل له: هذا يدخله من الفساد ما يدخله في الأول وأشد، لأن تقديره: هذا الذي كان أحسنَ زيداً، أو شيءٌ كان أحسنَ زيداً. ولو جاز في هذا أن يكون الفعل على (فَعَل) دون (أَفْعَل) لجاز في غيره، وكذلك لو جاز أن يكون: (أحسنَ زيداً) خبره لجاز أن يكون غيره من الجمل خبره، وهذا القول لم نعلم أحداً قال به.

فإن قال: لا أجعل (أحسن زيداً) في موضع خبر لـــ(ما)، ولكن متصلاً بـــ(كان) والخبر مضمر، كما يقول أبو الحسن في هذا [1].

قيل له: هذا لا يصلح، لأن الخبر المضمر لا يخلو من أن يكون مجهولاً أو معروفاً، فإن كان مجهولاً لم يجز إضماره، لأن المضمرات إنما تُحذف في اللفظ، وتراد في المعنى، لمعرفتها والعلم بها، وإذا جُهلت لم تُضمر، فلا يجوز لهذا أن يكون مجهولاً. وإن كان معروفاً لم يجز أن يضمر، لما يدخل الكلام من الاختصاص إذا عرف بالتعريف في هذا الموضع، والتخصيص غير مقصود ولا مراد، لأنه موضع القصد فيه الإشاعة والإبهام، ولذلك كان تعجباً، فإذا تخصص زال أن يكون تعجباً، وخرج عن الحد الذي وضع له، وهذا يُفسد القول الذي تقدمه أيضاً.

---

(١) لم أعثر على رأي أبي الحسن الأخفش في كتابه معاني القرآن، وقد ذكر أبو بكر بن السراج رأي الأخفش، فقال: وقال الأخفش: إذا قلت: ما أحسن زيداً، فما في موضع الذي و(أحسن زيداً) صلتها، والخبر محذوف. انظر: الأصول ١/١١٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٨٨.

وقد أمليت المسألة التي قبل هذه بعبارةٍ أخرى وهي هذه:

١٨- مسألة

قالت العرب: أَكْرِمْ بزيدٍ وأَحْسِنْ به. وقال الله عز وجل:﴿ **أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِــرْ**﴾ [مريم: ٣٨].و لو قال قائلٌ: إنما وقع هذا الفعل قبل الواحد والجميع على لفظ واحد، لأن هذا الفعل للكرم وما أشبهه، فكأنه خوطب فقيل: يا كرمُ أكرمْ بزيدٍ، وكذلك كل ما كان مثل هذا.

وقوله هذا ليس يقرب من الصواب، ويفسد من جهة المعنى واللفظ.

فأما فساده من جهة المعنى: فإن الفعل ليس للكرم ولا ما أشبهه. ولا يجوز أن يخاطب، ولا يؤمر، ولا يُنهى، لكن هذا الفعل للمتعجب منه، وهو حديث عنه، ألا ترى: أنك في قولك: أكرم بزيدٍ، مخبر عنه بأنه قد كَرُمَ، وكذلك قول الله عز وجل: ﴿ **أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ**﴾ [مريم: ٣٨] إنما هو إخبار عن هؤلاء المذكورين وثناء عليهم، ليس بأمرٍ للسمع ولا للبصر، فموضع (هم) في الآية وفي قولك: (أكرم بزيدٍ) رفعٌ، لأنه الفاعل. وقد جــاء الباء مع اسم الفاعل بعينه، مرفوعاً في قولــه تبارك وتعالى: ﴿ **وكفى بالله شهيداً**﴾ [النساء: ٧٩]. وقد جاءت حروف غيرها من حروف الجر موضعها مع المجرور موضع رفع كقوله: ﴿**أن يُنزّل عَلَيْكُم من خير من ربكم**﴾ [البقرة: ١٠٥]، تقديره: أن ينــزل عليكم خير من ربكم. وكما جاء حرف الجر مع المجرور في موضع رفع، لوقوعها موضع الفاعل، كذلك جاءا في موضع رفع لوقوعهما مبتدأ، لأن المبتدأ كالفاعل في أنه مُحَدَّثٌ عنه، وذلك في قولهم: بحسبك صنيع الخير، والجار والمجرور في موضع رفع، المعنى: حسبك، وكذلك: هل من رجلٍ في الدار، وقوله عز وجل: ﴿**مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ** ﴾[الأعراف: ٨٥]، وعلى هذا رفع (غيره)، لأنه حُمل على موضع الجار مع المجرور.

فكما أن هذه الأسماء مع حروف الجر في موضع رفع، كذلك قوله (به) بعد (أكرم) في موضع رفع، المعنى: أَكْرَمَ زيدٌ، وأسمعوا وأبصروا: أي: صاروا ذوي تيقظٍ وعملٍ بما يسمعونه ويُبصرونه.

فهذا الفعل عندي من باب (أفعل) الذي معناه: صار ذا كذا. كقولهم: أقوى،

وأقطفَ [١]، وأجربَ [٢]، وما أشبهه، وأعربَ [٣]، إذا صار ذا قطاف في دابته، وذا خيلٍ عُراب، ونحو ذلك مما يجري على (أفعل)، وهو باب واسع.

فمعنى: أكرم بزيد، أكرم زيد أي: صار ذا كرامة، وذا سمع ووعي، خلاف من وصف بالصمم والعمى في قوله:﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾[البقرة: ١٨].

١٩- مسألــة

ذكر سيبويه وجوه (إنْ) الخفيفة فقال: قد تكون (إنْ) يُبتدأ بما بعدها في معنى اليمين، وفي اليمين، كما قال الله عز وجل: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]. قال: وحدثني من لا أتّهم أنه سمع عربياً يتكلم بمثل قولك: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وهي التي في قولــه: ﴿وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ﴾[الصافات: ١٦٧]، وهذه (إنْ) محذوفة[٤].

فقلت في ذلك: أما (إنْ) في الآي؛ فالقول فيها إنها مخففة من الشديدة، وقد دخـــلت على الفعل مخفَّفة في نحو:﴿ إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾ [الفرقان: ٤٢]، و﴿وَإِن كَـــانُوا لَيَقُولُونَ ﴾ [الصافات: ١٦٧].

فيقول القائل: كيف دخلت على الفعل مخففة، وامتنعت من الدخول عليه مُثقلة؟

فالجواب: أنها امتنعت من ذلك مثقلة لشبهها بالفعل في إحداثها الرفع والنصب، كما يُحدثهما الفعل، فمن حيث لم يدخل الفعل على الفعل لم تدخل هي أيضاً عليه، وأصلها أنها حرف تأكيد، وإن كان لها هذا الشبه الذي ذكرنا بالفعل، وإذا خُفِّفت زال شبه الفعل عنها، فلم تمتنع من الدخول على الفعل، إذا كانت الجمل الخبرية على ضربين: مبتدأ، وخبر. وفعل وفاعل. وقد تحتاج المركبة من الفعل والفاعل من التأكيد إلى مثل ما تحتاج إليه المركبة من المبتدأ والخبر، فدخلت المخفَّفة على الفعل مؤكدة، إذا كان

---

(١) أقطف الرجل: إذا كانت دابته قطوفا. والقطوف من الدواب: البطيء. اللسان، مادة قطف.

(٢) أجرب القوم: جربت إبلهم. اللسان، مادة: جرب.

(٣) أعرب الرجل: ملك خيلا عراباً أو إبلاً عراباً.

(٤) انظر: الكتاب ١/٤٧٥. ويقصد بالمحذوفة: المخففة.

أصلها التأكيد، وزال المعنى الذي كان له امتنع من الدخول على الفعل وهو شبهها به[١]، ولزوال شبهها بالفعل اختير في الاسم الواقع بعدها الرفع.

وجاء أكثر القراءة على ذلك كقوله: **﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾** و**﴿إن كلُّ نفسٍ لَّما عليها حافظ﴾**فمن حيث اختير الرفع في الاسم الواقع بعده جاز دخولها على الفعل في الآي التي تلونا[٢] وغيرها.

فأما اللام التي تصحبها مخففة فهي لأن نفرق بينها وبين (إنْ) التي تجيء نافية بمعنى (ما)، كالتي في قوله تعالى: **﴿ولَقَد مكَّنَّاهم فيما إنْ مكَّنَّاكم فيه﴾** [الأحقاف: ٢٦] [٣]، وليست هذه اللام بالتي تدخل على خبر (إنَّ) المشددة التي هي للابتداء، لأن تلك كان حكمها أن تدخل على (أنَّ) فأُخِّرت إلى الخبر ،لئلا يجتمع تأكيدان، إذ كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، أو ما هو واقع موقعه وراجع إليه.

فهذه اللام لا تدخل إلا على المبتدأ أو على خبر (إنَّ)، إذ كان إياه في المعنى أو متعلقاً به، ولا تدخل على شيء من الفعل إلا على ما كان مضارعاً، واقعاً في خبر (إنَّ)، وكان فعلاً للحال، وقد قدمنا ذكر ذلك في هذا الكتاب.

فإذا لم تدخل إلا على ما ذكرنا لم يجز أن تكون هذه اللام التي تصحب (إنْ) الخفيفة إياها، إذ لا يجوز دخول لام الابتداء على الفعل الماضي، وقد وقع بعد (إنْ) هذه الفعل، نحو:**﴿ إن كادَ لَيُضلنا﴾** ،**﴿ وإنْ وَجَدْنا أكثرَهم لفَاسقين﴾** [الأعراف: ١٠٢]. وقد جاوزت الأفعال الواقعة بعد (إنْ) فعملت فيما بعد اللام. ومعلوم أن لام الابتداء التي تدخل في خبر (إن) الشديدة لا يعمل الفعل الذي قبلها فيما بعدها، وذلك قولـــه:**﴿ إن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ ﴾**[يونس: ٢٩]. وقول القائل:

هَبَلَتْكَ أُمُّكَ إنْ قَتَلْتَ لَفارساً حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقوبَةُ المُتعمِّدِ[٤]

---

(١) تقدم بيان وجه المشابهة؛ وهو إحداثها الرفع والنصب.

(٢) وهي قوله تعالى: **﴿وإن كانوا ليقولون﴾** و**﴿ إن كاد ليضلنا﴾**.

(٣) قال العكبري: (إنْ) بمعنى (ما) النافية، وقيل: (إنْ) زائدة، أي: في الذي مكناكم. انظر: التبيان في إعراب القرآن ١١٥٨/٢.

(٤) البيت منسوب إلى عاتكة بنت زيد وهي ترثي زوجها الزبير ﷺ. ورُوي البيت بروايات مختلفة.

فلما عمل الفعل فيما بعد هذه اللام، عُلم من ذلك أنها ليست التي تدخل في خبر (إنَّ) الشديدة.

وليست هي أيضاً التي تدخل على الفعل المستقبل والماضي للقسم نحو: ليفعلن، ولفعلوا. ولو كانت تلك للزم الفعل الذي تدخل عليه إحدى النونين[١]، فلما لم يلزم عُلم أنها ليست إياه، قال تعالى:﴿ **إن كادَ لَيُضلنا**﴾ ، ﴿**وإن كانوا ليقولون**﴾ فلم تلزم النون.

وحكى سيبويه: أن هذه النون قد لا تلزم الفعل المستقبل في القسم فيقال: والله لتفعل. وهم يريدون: لنفعلن، قال: إلا أن الأكثر على ألسنتهم ما أعلمتك، يعني من دخول إحدى النونين.

فلا ينبغي أن تقول: إن هذه اللام هي التي في (لَيَفْعَلَنَّ)، فتُحمل الآي التي تلونا على الأقل في الكلام، على أن هذه اللام لو كانت هذه التي ذكرنا أنها للقسم، وتدخل على الفعل المستقبل والماضي، لم تدخل على الأسماء في مثل: ﴿ **إن كُنَّا عَنْ عَبادَتكم لغافلين**﴾ [يونس: ٢٩]، وإن قتلت لفارساً، لأن تلك تختص بالدخول على الفعلِ الماضي والمستقبل المقسم عليه، أو ما يتصل بهما، نحو: (إلى) من قوله: ﴿**لإلى الله تُحشَرونَ** ﴾[آل عمران: ١٥٨] [٢].

والدليل على ذلك أنها لا تعلق الأفعال الملغاة قل (إنْ) إذا وقعت في خبرها، كما تُعلِّقها التي تدخل على الأسماء فقد ثبت بما ذكرنا أن هذه اللام الداخلة على خبر (إنْ) المخففة ليست التي تدخل في (إنَّ) المشددة، ولا هي التي تدخل على الفعل المستقبل والماضي في القسم. لكنها تلزم (إنْ) هذه لتفصل بينها وبين التي بمعنى (ما) النافية.

ولو أدخلت شيئاً من الأفعال المعلقة على (أنْ) المكسورة المخففة من الثقيلة، وقد نصبت بها واللام في خبرها، لم تعلق الفعل قبلها من أجل اللام كما تُعلقُهُ مع لام الابتداء، لأن هذه اللام قد ثبت أنها ليست تلك، فإذا لم تكن تلك، لم تعلق

---

(١) يقصد بالنونين، النون الثقيلة والخفيفة.

(٢) قال العكبري في التبيان في إعراب القرآن ١/٣٠٥: (لإلى الله): اللام جواب قسم محذوف، ولدخولها على حرف الجر، جاز أن يأتي (يحشرون) غير مؤكد بالنون، والأصل: لتحشرون إلى الله.

الفعل الملغي، كما تُعلِّقُهُ لام الابتداء فهذا حقيقة (إنْ) هذه المخففة، واللام التي تلحق معها عندي. وتأملت بعد قول أبي الحسن الأخفش فيهما من كتابه (الكبير)، [١] وأنا مثبته وذاكر الصواب عندي منه.

فقال أبو الحسن في كتاب (المسائل الكبير): هذا باب (إنْ) المخففة إذا كانت بعدها اللام عوضاً، نحو قولك: إن زيد لَمنطلق. اعلم أن دخولها ها هنا كدخول (لكنْ) ليس لها عمل. ألا ترى: أنها تدخل على الفعل نحو قولك: إن كان لصالحاً، وإنما دخلت هذه اللام لئلاَّ تلتبس بما تكون فيه (إنْ) إذا كانت في معنى [٢] (ما)، لأنك لو قلت: إن كان لصالحاً، التبس بهذا. ولا تكون في هذا الكلام (إنْ) مفتوحةً أبداً، إن وقعت على اسم أو فعل، لأن اللام لازمة لهذا [٣]، فلا تكون إلا مكسورة. ويدخل على من زعم أن ها هنا ضميراً أن يقول له: كيف تصنع باللام إذا أظهرت الضمير في اللفظ، هل تقول: إنه عبد الله لمنطلق، وإنه كان عبدُ الله لمنطلقاً، فهو إذا قال: ذا، فقد جعل اللام في غير موضع خبر (إن)، فإن احتج بأن العرب قد تقول: إن عبدُ اللهِ وجهُهُ لحسنٌ، فهذا شاذ لا يقاس عليه. انتهى كلام أبي الحسن.

إن قَول أبي الحسن من أول الباب إلى قوله: ولا تكون في هذا الكلام (إنْ) مفتوحة أبداً، إن وقعت على اسم أو فعل، لأن اللام لازمة لهذا، فلا تكون إلا مكسورة صحيح كما قال، وهكذا قلت فيه قبل أن أعرفه لأبي الحسن، كما قدمت ذكره.

فأما قول أبي الحسن في اللام: ولا تكون في هذا الكلام (إن) مفتوحة أبداً، إن وقعت على اسمٍ أو فعلٍ، لأن اللام لازمة لهذا فلا تكون إلا مكسورة.

فليست هذه اللام لام الابتداء التي إذا دخلت على خبر (إنَّ) عُلق عنها الفعل للتقدير بها أول الكلام، لكن دخلت مع (إنْ) هذه، لتفصل بينها وبين النافية

---

(١) يقصد بهذا الكتاب: المسائل الكبير، وهو كتاب للأخفش.

(٢) قال الأخفش في كتابة معاني القرآن: وتكون – يعني (إنْ) – خفيفة في معنى الثقيلة وهي مكسورة،ولا تكون إلا وفي خبرها اللام. يقولون: إنْ زيد لمنطلق، ولا يقولون بغير لام، مخافة أن تلتبس بالتي معناها (ما). انظر: معاني القرآن للأخفش ص٢٥٣.

(٣) يقصد أن اللام لازمة هنا للفرق بين (إنْ) النافية، وبين (إنْ) المخففة.

وتخلصها منها وتميزها. وإذا لم تكن إياها لم يمنع من فتح (إنْ)، لأن العلة الموجودة في لام الابتداء التي علق الفعل معدومة من هذه، وهي أن التقدير بها وقوعها في الصدر.

ويدلك على أن هذه اللام ليست التي للابتداء أن تلك تدخل على الخبر نفسه الذي لا يستغنى عنه، أو يكون قبل الخبر ويكون الأول في المعنى، أو ما يقوم مقام ما هو الأول في المعنى، أو يدخل على الاسم نفسه إذا فصل بين (إن) واسمها، ولا تدخل على الفضلات، وما ليس افتقار بالكلام إليه، كما دخلت هذه في قوله: لفارساً، ونحوه، فتبين بما ذكرناه وبما قدمنا أن هذه ليست تلك، فإذا لم تكن إياها فلا بد لها من معنى من أجله جاءت، وذلك المعنى ما ذكرناه -وذكره أبو الحسن أيضاً- من الفصل بين الإيجاب والنفي، إلا أن أبا الحسن أنشد قوله هذا بهذا الفصل الذي بيناه عليه. وإذا ثبت أن هذه اللام ليست للابتداء لم يمتنع أن ينفتح (إنْ) إذا كانت هذه اللام معها، ودخل عليه ما يُوجب فتحها، إذاً المانعة من انفتاح (إن) غيرها وهي التي للابتداء.

فلو أدخلنا (علمتْ) في مثل: إن وجدك زيدٌ لكاذباً فقلت: علمت أنْ وجدك زيدٌ لكاذباً، لوجب انفتاح (إنْ) إذ ليس في الكلام شيء يعلق الفعل عنها، ولم يجب أن يكون في (أنْ) ضمير القصة [1] من هذه المسألة، كما تقول: ﴿أنْ﴾ في مثل قوله: ﴿علم أن سيكون منكم﴾ [المزمل: ٢٠] ضميراً، لأن هذا الضمير إنما يكون في (أنْ) المخففة من (أنَّ) الشديدة وليست هذه تلك، إنما هي التي كانت قبل دخول الفعل عليه (إنْ) التي لا تمتنع من الدخول على الفعل، لزوال العلة التي كانت تمنعه من الدخول عليه وهي ثقيلة، فكما في حال انكسارها نحو: ﴿إنْ كاد لَيُضلنا﴾ [الفرقان: ٤٢]، أنه لا ضمير فيها، كذلك تقول في حال انفتاحها بعد الفعل: إنه لا ضمير فيها.

والوجه أن تقول: إنه لا ضمير فيها في نحو قوله: ﴿إن كاد لَيُضلنا﴾، وإنه دخل على الفعل كما دخل على الاسم، لأنه حرف وضعها للتأكيد، والصنفان[2] جميعاً يؤكدان.

---

(١) يقدر النحاة في مثل: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ ضميراً بعد (أنْ) يسمونه ضمير الشأن، إذا كان عائداً إلى مذكر، وضمير القصة والحكاية، إذا كان عائداً إلى مؤنث.

(٢) يقصد بالصنفين: الاسم والفعل.

وإنما امتنع من الدخول على الفعل في حال التثقيل لشبهه بالفعل، فكما لم يدخل فعل على فعل، كذلك لم تدخل هذه مثقلة عليه، وهذه العلة زائلة عنها في حال التخفيف، فيجب أن تدخل عليهما.

فإذا قلنا: علمت أنْ وجدك زيدٌ لكاذباً، لم تدخل اللام كما كانت تدخل قبل دخول (علمت) ولم يمنع الفعل من فتح (إنْ) شيء، وارتفعت الحاجة إليها من دخول (علمت)، لأن (علمت) تفتحها، إذ لا مانع لها من فتحها، فإذا فتحتها لم تلتبس بـــ(إنْ) التي معناها (ما).

ولولا فتحها إياها لاحتيج إلى اللام، لأن (علمت) من المواضع التي يقع فيها النفي، كما وقع بعد (ظننت)، في نحو قوله: ﴿**وظنوا ما لَهُم مِنْ مَحيص**﴾ [فصلت: ٤٨] فلو بقيت (إنْ) على كسرها بعد (علمت) للزمتها اللام وكان ذلك واجباً تخليصه من النفي، فإذا لم تبق على الكسرة فلا ضرورة إلى اللام.

فإن شئت قلت: إذا أدخلتَ (علمتُ) عليها: حُذفت اللام لزوال المعنى الذي كانت اللام اجتُلبَتْ له بدخول (علمت). وإن شئت قلت: أتركُها ولا أحذفُها، فتكون كالأشياء التي تذكر تأكيداً من غير ضرورة إليه، وذلك كثير في الكلام.

فأما قول أبي الحسن: ويدخل على من زعم أن ها هنا ضميراً أن يقول له: كيف تصنع إلى آخر الباب من قوله: يدل على أنه جعل اللام التي في نحو: إن وجدت زيداً لكاذباً، لام الابتداء، وقد بيَّنا فساد ذلك، وكيف يجوز أن تكون هذه اللام لام الابتداء وقد دخلت في نحو قولـــه تعالى: ﴿**وإنْ وجدنا أكثرهم لفاسقين**﴾ [الأعراف: ١٠٢].

وليس في هذا الكلام شيء يصلح أن تدخل عليه لام الابتداء البتة، ولا يوجد فيها شرطه ووصفه، وقد بينا ذلك، ولا يصلح أن يكون في (إن) هذه ضمير من حيث ذكرت قبل.

٢٠- مسألة

اختلف أهل العربية في تأويل قول الله عز وجل: ﴿**لإيلاَف قُرَيْش**﴾ [قريش: ١] فقال سيبويه عن الخليل: هو على ﴿**فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْت**﴾ [قريش: ٢]، ﴿**لإيلاَف قُرَيْش**﴾ ومثله عندهما: ﴿**وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لله فَلاَ تَدْعُوا مَعَ الله أَحَدًا**﴾ [الجن: ١٨]، و﴿**إنَّ هَذه أُمَّتُكُمْ**

﴿أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢]. فقالا: المعنى: ولأنَّ المساجد لله فلا تدعوا، ولأنَّ هذه أُمَّتكم أمة واحدةً وأنا ربكم فاعبدون .

وقال أبو الحسن: هو على (فجعلهم كعصفٍ مأكولٍ لإيلاف قريش)(١).

وقال محمد بن يزيد: لا يجوز أن يكون المعنى على هذا، وإنما جعلوا ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ لكفرهم، لا ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾، قال: والقول فيه قول الخليل.

وأقول: إن ما ذكره أبو الحسن يُحملُ عندي على معنى ما يؤول إليه عاقبة الأمر، كقوله:﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[القصص: ٨]، وقول القائل:

.... **ولِلمَوتِ ما تلدُ الوالدة**(٢)

ألا ترى: أن المعنى في هذه الإخبار عن العاقبة، لا أنهم التقطوه ليكون لهم عَدُوًّا وحزناً، فكذلك جعلوا ﴿كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ لتكون العاقبة في إهلاكهم واستئصالهم ائتلاف قريش، وإن كان على الحقيقة أُهْلكوا لكفرهم، كما كان أخذُ آل فرعون لموسى إنما كان ليصير لهم وليًّا لا عدواً.

٢١- مسألة

في الإدغام وتخفيف الهمز

إذا دخلت لام المعرفة على اسم فاؤه همزة فخففت الهمزة، فإن القياس أن تحذف للتخفيف، وتلقى حركتها على لام التعريف الساكنة، فإذا ألقيت الحركة عليها تحركت، وإذا تحركت لزم أن تسقط همزة الوصل اللاحقة للام لسكونها، فيقال في

---

(١) لَم أجد قول أبي الحسن الذي ذكره أبو علي في هذه الآية في معاني القرآن.

(٢) هذا البيت موجود في ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص/٢٧ وفي ديوان عبيد بن الأبرص، انظر ديوان عبيد بن الأبرص ص/٦٢ .

مثلِ: الأوُلى، والأحمر، إذا خففت الهمزة: لُولى، ولَحْمَر. هذا القياس. إلا أنَّ هذه الهمزة اللاحقة للام التعريف للوصل، خلاف الهمزات التي تلحق للوصل، وقد ثبتت في مواضع لم تثبت فيها غيرها من همزات الوصل، فمن ذلك ما ذكره سيبويه من قولهم: أفألله[1]، ولا ها ألله[2]، ويا ألله[3]، فكذلك تثبت في هذا الموضع، وإن تحركت اللام. وثباتها في: أَفأَلله، ويا ألله -أعظم من ثباتها في هذا الموضع.

وإنَّما كان ثباتها هنا أسهل، لأن اللام لم تتحرك بحركة لازمة لها، وتلك المواضع لم تثبت فيها همزة الوصل، وهذا الموضع كان النيَّة باللام فيه السكون، إذ كانت حركتها للهمزة المحذوفة لا لها.

ومع ذلك فمنهم من يحذف همزة الوصل من مثل: الأحْمَر، إذا خفف الهمزة التي هي فاء، لتحرك ما لسكونه دخلت، كما تحذف من (سَلْ) ونحوه، لتحرك الفاء.

ومنهم من يثبت الهمزة التي للوصل، وإن تحركت اللام، وذلك لما ذكرنا من مخالفة همزِهِ الهمزةَ اللاحقة مع اللام لسائر الهمزات التي للوصل.

فمن أثبتها مع تحرك اللام، فكأن نيته باللام الإسكان، ولولا ذلك لحذف الهمزة.

وقياس هذا: إذا اجتمع مع اللام حرف مقارب له أنْ لا يدغمه فيه، لأنه كأنه ساكن، ومِنْ حكم المدغم فيه أن يكون متحركاً، فكما لا يدغم في الساكن، كذلك يجب ألا يدغم فيما كان بمنـــزلة الساكن، فقوله تعالى: ﴿عَادًا الأُولَى﴾ [النجم: ٥٠]. إذا ثبت الألف التي للوصل مع تخفيف الهمز، فقلت: أَلُولى، لم يحسن إدغام النون فيها، أما ذكرت لك من أن النية به الإسكان.

وإن قال في التخفيف: لُولى، كقوله: لَحْمَر، فإدغام مقاربِهِ فيه غير ممتنع، لأنه غير منويّ به الإسكان. ألا ترى: أنه لو نوى به الإسكان لأثبت همزة الوصل، كما أثبتها صاحب اللغة الأخرى[4].

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٤٥. (٢) انظر: الكتاب ١/٢٩٣.

(٣) انظر: الكتاب ٢/١٤٥.

(٤) وهو من يقول: الحمر، على نية أن اللام ساكن.

فإن أدغمت فيها الحرف المقارب له على لغة مَنْ قال: لوُلى، ولَحْمَر، كان جيدا، لأن اللام متحركة غير منويٍّ بها السكون، والحرف المتحركُ لا يمتنع أن يدغم فيه ما قاربه.

فقراءة أبي عمرو: ﴿وعادَ لُولى﴾ [النجم: ٥٠] جائز على هذا، أعني: على قول من قال: لَحْمَر، بَيِّنَ الجواز.

فإن قلت: فهل يجوز على الوجه الأول ؟

فقد استبعده أبو عثمان لما ذكرنا من أن النية به السكون، وحكم المدغم فيه أن يكون متحركاً. وله مع ذلك وجه يجوز ذلك فيه، إن رددناه إليه، وهو قولهم: مُدَّ، ورُدَّ، ونحوه. ألا ترى: أن هذا الإدغام قد جاز والمدغم فيه كان ساكناً، والمدغم أيضاً مثله، فكذلك أيضاً يجوز أن تدغم النون في اللام في قوله: ﴿عادَ لُّولى﴾ على قول من قال: ألولى، فنوى باللام السكون. كما جاز، أن يدغم فيما أصله السكون من أجل الوقف، وهو رُدَّ، ومُدَّ، لأن الدال الثانية ساكنة، كما أن اللام من أصل ساكنة، ومع ذلك فقد أُدغمت فيه الدال الأولى، وكذلك يجوز أن تدغم النون في اللام من: (الأولى) على قول من قال: أَلُولى، فنوى به السكون. ومن خفف الهمزة، فألقى حركتها على اللام لم يلزمه أن يحرك النون لالتقاء الساكنين بالكسر، لأنهُ لم يلتقِ ساكنان. ألا ترى: أنَّ الساكن الثانى قد زال بإبقائك حركة الهمزة عليه، فإذا زال أحد الساكنين لم يلزمْ تحريك الأول منهما لالتقائهما، لكنَّ الإدغام فيه جيدٌ كما قدَّمنا، والإخفاء[١] أيضاً حسنٌ جداً. فأمَّا البيان فيه فخطأ، لأنَّ النون لا تُبين مع حروف الفم[٢] لكنها تُخفى معها. فهذا شرحُ هذا.

وقد شرحتُ هذه المسألةَ بعبارة أخرى.

---

(١) الإخفاء لغة: الستر، وفي اصطلاح علم التجويد: هو عبارة عن النطق بحرف ساكن خالٍ عن التشديد على صفة بين الإظهار والإدغام، مع بقاء الغنة في الحرف الأول، وهو النون الساكن والتنوين.

(٢) وحروف الفم: حروف الإخفاء، وهي مجموعة في أوائل كلمات هذا البيت:

صف ذا ثنا كم جادّ شخص قد سما   دُمْ طيباً زد في تقى ضعْ ظالما

فقلتُ: إذا دخلتْ لامُ المعرفة على اسم أوَّلُه همزة، فخفِّفت الهمزة، فالقياس حذفها، وإلقاء حركتها على الساكن الذي هو اللامُ، فإذا تحرَّكت اللام ففيه لغتان: إثبات الألف المصاحبة للام التعريف، وحذفها.

أمَّا من أثبتها؛ فلأنَّ النية به السكون و أنَّ هذه الهمزة مخالفةٌ لسائر همزات الوصل، لما ذكرناه.

وأما من حذف؛ فلزوال السكون. فقياس من لم يحذف الهمزة وإنْ تحرَّك الساكنُ، ألاّ يُدغم الحرف المقارب للاَّمِ في اللاَّم، لأنَّ نيته به السكون، ولذلك لم تُحذَفْ همزة الوصل، والساكنُ لا يدغم فيه، لأنَّ المدغم فيه حكمهُ أنْ يكون متحركاً لسكون المدغم. فكما لا يُدغم في الساكن، كذلك لا يُدغم فيما كان بمنـــزلته.

وأما منْ قال: لَحْمر، فلم ينْوِ باللام السكون، فقياسُ قوله: أنْ لا يمتنع من إدغام ما قاربه من الحروف فيه، كما لا يمتنع من الإدغام في المتحرك. فقراءة من قرأ: ﴿عادَ لولى﴾ على هذا القول تُوجَّه[1]، وهو قولُ من قال: لَحْمَر.

فإنْ قلت: فهل يجوز أنْ يكون[2] على الوجه الآخر وهو قولهم: أَلُولى، الَحْمَر؟

فإنَّ أبا عثمان قد استضعف ذلك لما ذكرنا من أنَّ النية باللام السكون، وله مع ذلك وجهٌ يجوز عليه، إذا رددناه إليه، وهو قولهم: مُدَّ وردَّ في الأمر[3]. ألا ترى: أنَّ أصل الحرف المُدغم فيه هنا السكون للوقف، ومع ذلك فقد جاز فيه الإدغام، فكذلك يجوز أن تُدغم النون من قوله:عادَن، في اللام من (الأولى)، على قول من قال: أَلولى، الَحْمر، فنوى باللام السكون، كما جاز إدغام الدّال الأولى في الثانية من: مدَّ، وإنْ كان أصل الثانية السكونَ.

ولو بيَّن النون في قول من خفَّف الهمزة، فقال: (عاداً لولى)، كان لَحْناً عند أبي عثمان، لأنَّ النون لا تُبيَّن مع حروف الفم، فإنْ أخْفاه كان حسناً.

---

(١) يعني حذف همزة الوصل من (الولى).

(٢) اسم (يكون) ضمير يعود إلى (الإدغام).

(٣) انظر: الخصائص ٣/٩٠، ٩١.

٢٢- مسألة

ذكر سيبويه (كَيْ) مع (أنْ) الناصبة للفعل[١]، وجعلها بمنـــزلتها، ثم ذكر بعدُ، أنَّ بعض العرب يجعل (كي) بمنـــزلة (حتى)، وذلك أنَّهم يقولون: كيْمه، في الاستفهام. فمن قال: كَيْمه، فإنه يُضمر (أنْ) بعدها، وأمّا من أدخل عليها اللام، و لم يكنْ من كلامه: كَيْمه، فإنّها عنده بمنـــزلة (أنْ)، وتدخل عليها اللام، كما تدخل على (أنْ). فبسطت هذا بأنْ قلت:

(كَيْ): حرفٌ يكون على وجهين: يكون ناصباً للفعل بنفسه، كما تنصبه (أنْ)، ويكون الفعل منتصباً بعدهُ بإضمار (أنْ)[٢].

فأمّا الموضع الذي ينصبُ الفعل فيه بنفسه لا بإضمار حرف: فهو أنْ يكون في لغة من يُدخل عليها لام الجرّ، فيقول: جئتكَ لكي تفعل، فـ (كي) بعد اللام لا يخلو من أنْ يكون ناصباً للفعل بنفسه، أو بإضمار حرف.

فلا يجوز أنْ يكون بإضمار حرف، لأنَّ الحرف إنَّما يُضمر بعدها إذا كانت داخلة على الاسم، كلام الجرِّ.

ولا يجوز أن يكون في هذا الموضع كلام الجر، وكالتي ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أنْ) لدخول اللام عليها، فلو انتصب الفعل بإضمار (أنْ) لكانت اللام التي للجر كأنها دخلت على لام جرٍّ. وذلك غير جائز، لأن حروف الجر لا يدخل بعضها على بعض. فإذا لم يجز أن يكون (كي) في قولك: جئتُ لكي تفعل، وفي قوله تعالى: ﴿**لِكَيْ لا تأسوا**﴾ [الحديد: ٢٣]، التي ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أنْ)، ثبت أنها هي الناصبة للفعل بنفسها، لا بإضمار (أنْ)، إذْ كان لا بد من ناصب له، وليس يجوز أن يكون (أنْ) لما تقدم.

وأما الموضع الذي يكون الفعل فيه منتصباً بعده بإضمار (أنْ)، فهو أن يكون في لغة منْ يدخلها على الاسم، نحو قوله: كَيْمَه، كما تقول: لِمَه، فــ(ما) التي

---

(١) انظر: الكتاب ٤٠٧/١.

(٢) هذا رأي البصريين: أما الكوفيون فقد قالوا: إن (كي) حرف نصب ولا يجوز أن يكون حرف خفض. انظر الإنصاف ٥٧٠/٢.

للاستفهام في موضع جر بـ(كي)، كما أنه في (لِمَه) في موضع جرٍّ باللام. ومعناه في هذا الوجه عندي معنى اللام، وفي الوجه الأول معناه معنى (أنْ). ولا يجوز أن يكون معناه اللام هناك، لأن اجتماع حرفين بمعنى واحد بَعُدَ وجوده.

والفعل بعد (كي) في الوجه الذي (كي) فيه بمعنى اللام، وعاملةٌ في الاسم، منتصبٌ بإضمار (أنْ)، كما أنه بعد اللام و(حتى) منتصب بإضماره، والقول فيها كالقول فيها لا فصل بينهما في ذلك.

٢٣- مسألة

ذكر سيبويه الأفعال الماضية والمستقبلة المختصة بالأمر دون المضارعة[١]، وجواز الإدغام فيما اجتمع في أوله مثلان [٢]، أو متقاربان[٣]، واجتلاب همزة الوصل لسكون الأوائل للإدغام.

ثمّ ذكر أنّهم لا يسكنون هذه التاء في (تتكلمون)، و(تتذكّرون)، ونحوها ولا يلحقون ألف الوصل، لأنّها إنما اختُصَّ بها ما كان في معنى: (فَعَل) و(افْعل)، فأما المضارعة فلا تلحقها، كما لا تلحق الأسماء.

فأمليت في ذلك: إنّما لم تدخلْ في الفعل المضارع همزةُ الوصل، و إنْ وجد فيه ممَّا يوجد في الماضي من الأمثال المتقاربة، لأنّه معربٌ، وليس حكمُ المعرب أنْ يُسَكَّن أوله إذا حُرِّك آخره بحركات لا تستوجبها المبنية، والمبنيات مُحرَّكة الأوائل، فإذا حُركت بحركات الأوائل أولى.

فأمَّا (ابنٌ) والأسماء الأخر؛ فنادَّةٌ عن هذا القياس، وعن طريقة ما عليه الكثرة، ومع ذلك فقد ضُورع بها الفعل لاعتلالِ أواخرها بالحذف، ولم يلزم أن تلزم سائر النواقص هذه الهمزة التي للوصل، إذ دخولها فيما دخلت فيه ليس بقياس.

فأما المصادر نحو: احرنجام، واستكبار، فليس من هذا، لأن المصادر جارية على

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٤٢٥، ٤٢٦.

(٢) مثل: اتَّرّسَ، في الماضي، ومثل: اتَّبَّعَ، أصله: تَتَبّعَ في الأمر.

(٣) مثل: اذَّكَّرَ، أصله: تذكّر، في الماضي، ومثل: اطَّوّع أصله: تطوع في الأمر.

أفعالها، فلزمتها هذه الهمزة من حيث لزمت أفعالها.

فإن قلت فيما لحقته همزةُ الوصل: امرؤٌ، وليس بناقص. فإنَّ الهمزة حرف علَّة أيضاً، وقد شابه الأسماء النواقص نحو: فَمٍ، وأخٍ، في اتباع ما قبل حرف الإعراب حرف الإعراب[1]. وأيضاً فإن الهمزة قد تُحذف للتخفيف فيقال: مرؤٌ، ومرأةٌ.

٢٤- مسألة

زعموا أنَّ الفعل في (حبَّذا) مبني على الاسم وأنهما جميعا بمنـــزلة شيء واحد[2]، واستدلُّوا على ذلك بثلاثة أشياء:

أحدُها: أنَّهم وجدوا ذلك للمذكر والمؤنث على حالة واحدة.

والآخر: لما لم يقلْ: حبَّذا، دون أن يُتبع بالممدوح أو الممدوحة، عُلِم أنَّ (حبَّذا) بمنـــزلة الاسم المبتدأ الذي يحتاج إلى خبر.

والثالث: أنَّهُ لا يجوز الفصل بين الفعل والفاعل نحو: حبَّ في الدار ذا.

فأما ما اعتلوا به من كونه في التأنيث والتذكير على صيغة واحدة. فلو قال قائل: إنَّ قولنا (ذا) في هذا الموضع لمـــَّا كان اسماً شائعاً يدل على كثرة، والدليل على ذلك أنه لا يجوز: حبَّ زيدٌ، كما لا يجوز: نِعمَ زيدٌ، لأنه فعل يقتضي اسماً عاماً مثله، ووضعه للمدح كما وُضعَ (نِعمَ) له.

والأسماء المبهمة إذا كانت للجميع كان للمذكر والمؤنث على لفظ واحد؛ كأولئك، وأولاك[3]، و(ما)؛ ونحو ذلك، فكذلك (ذا) لَّما موقع الجميع هنا، وإنْ استعمل للإفراد في غيره، أُجري مجرى ما يكون للجميع، فلم يغير، ولم يجعل للمؤنث لفظ غير لفظ المذكر، كما فُعِلَ ذلك بالأسماء المبهمة الدالة على الجمع. فمن هذه الجهة لا يلزم أنْ يكون الفعل مبنياً مع الاسم: لأن الاسم لما كان دالاً على الكثرة، تُرِك في التأنيث والتذكير على حالةٍ واحدةٍ، كما جُعِلَ في الجمع والتثنية

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٦٠.

(٢) انظر: المقتصب ٢/١٤٥، وشرح المفصل ٧/١٣٩، ١٤٠.

(٣) في (أولى) لغتان: المد، وهي لغة أهل الحجاز، والقصر، وهي لغة تميم.

كذلك. وذلك قول القائل:

إنَّ للخير وللشرِّ مدى وكلا ذلك وجهُ وقَبَلْ[1]

وكقول الله تعالى: ﴿**عَوَانٌ بَيْنَ ذلك**﴾ [البقرة: ٦٨]، (وذلك) واقع على غير شيء ألا ترى: أنَّه أشير به إلى ما تضمن الآية من الفروض والبكارة.

فأما ما اعتلوا به من أنَّهُ لما لم يقل: حَبَّذا، حتى يُتْبِعَ الممدوح، فلا يلزم من أجله أيضاً أنْ يكون الفعل مبنياً مع الاسم. ألا ترى أنَّهُ لا يجوز أيضاً أنْ تقول: نِعْمَ الرجلُ، حتى تتبعه بالممدوح المخصص نحو: زيدٌ، وما أشبهه، وليس (نِعمَ) مبنياً معَ (الرجل)، وإنْ كان كذلك، فكذلك (حبَّذا) لا يلزم فيه أن يكون الفعل مبنياً مع الاسم.

فأما قوله عز وجل: ﴿**نِعْمَ العبدُ**﴾ [ص: ٣٠]، وقولك: نِعمَ الرجل، فإنما جاز، لتقدم الذكْر، ومن أجل ذلك جاز الحذف من اللفظ.

ولو جرى ذكرٌ فقلت: حبذا، وحذفت المخصص بالمدح في اللفظ، لكان (حبَّ) في هذا كنِعْمَ. فأما ما ذكروه من الفصل، فلا يوجب بناءهما. ألا ترى: أنك لا تفصل بين (نِعْمَ) و (الرجل) في قولك: نِعْمَ الرجلُ، ونِعْمَتِ المرأةُ. وليس واحدٌ منهما بمبني مع الفعل.

فإن قلت: فقد قال: ﴿**بئس للظالمين بدلاً**﴾ [الكهف: ٥٠] فإنَّ هذا الفصل لم يقع بين الفاعل والفعل.ألا ترى: أنَّه جاء بعد ما مضى الفاعل مضمراً في الفعل. وأيضاً فإنك لا تفصل بين (ما) في التعجُّب والفعل الذي هو خبره نحو: ما أحسنَ زيداً. وليس يوجب امتناعك من الفصل بينهما كون الاسم مبنياً مع الفعل، فكذلك (حبَّذا) لا يجب أنْ يكون مبنياً، وإن لم يُفْصَل بينها.

وهذا التأويل كأنه أقرب، لأنا لم نجد الاسم يبنى مع الفعل[2] كما يبنى الحرف مع الاسم[3]، والاسم مع الاسم[4]، وإن قامت على بنائه معه دلالة؛ أُتْبِعَ ولم يُدفَعْ.

(١) البيت منسوب إلى عبد الله بن الزبعرى، انظر: سيرة ابن هشام ٩٦/٣، وشرح المفصل ٢/٣، ٣.

(٢) قال أبو بكر بن السراج: بنى (حبَّ) وهو فعل مع (ذا) وهو اسم. انظر: الأصول ١٤٥/٢.

(٣) مثل: لاجلِ. انظر: الأصول لابن السراج ١٤٥/٢.

(٤) مثل: خمسة عشر. انظر: الأصول بن السراج ١٤٤/٢.

٢٥- مسألة

أُنشِدَ قول القائل:

تركنا الخيل وهي عليه نَوْحٌ مُقــلَّدةٌ أعنَّتها صُفُونا (١)

على ضربين: نَصبٍ، ورفعٍ. أما النصب: فعلى قولك: هي تنوح نوحاً، فدل المصدر على فعله، كما يدل في غير هذا عليه. وأما الرفع: فعلى ضربين: على أنْ يكون أقام المضاف إليه مقام المضاف، أراد: وهي ذاتُ نَوْحٍ، فحُذف المضاف، كقوله: ﴿واسأل القرية﴾ [يوسف: ٨٢]، أوْ على أنْ يكون جعل الخيلَ نفسها نوحاً، لكثرة ذلك منها، وحدوثه عنها، كقولها:

.... فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ(٢)

فإن قلت: فما تنكر أن تكون ذلك بمعنى الأوَّل، لأن ذلك التأويل مطَّردٌ فيه، وغير ممتنع عنه؟

فالدليل على أنه قد يجوز أن يريد غير الأول، وأن يجعلها إياه: أهم قد شَبَّهوا المعنى بالعين، لإرادهم التكثير والمبالغة في قولهم: مَوتٌ مائتٌ، وشعرٌ شاعرٌ، فكذلك شبهوا العين بالمعنى، فجعلوا الخيل نوحاً، كما جعلوا الشعر شاعراً، فهذا وجه ثانٍ، وعلى هذا قوله: ﴿ولكن البر منْ آمن بالله﴾ [البقرة: ١٧٧](٣)، يحتمل الوجهين اللذين حملهما البيت في إنشاد من رفع.

ويجوز في نحو: نَوْحٌ، وجهٌ ثالثٌ. قال أبو الحسن(٤): يجوز أن يكون (نَوْحٌ)

---

(١) البيت لعمرو بن كلثوم من معلقته. انظر: شرح المعلقات السبع للزوزني ص/١٦٤.

(٢) البيت للخنساء. انظر: شرح ديوان الخنساء ص/٢٦. وصدره:

ترتع ما رَتَعَتْ حتى إذا ادّكرت

(٣) قرأ نافع وابن عامر: (ولكن) بسكون النون خفيفة ورفع (البر)، وقرأ الباقون بفتح النون مشددة، ونصب (البر). انظر: البحر المحيط ٣/٢.

(٤) لَمْ أجد هذا الوجه الثالث لأبي الحسن في كتابه معاني القرآن ص/٢٣٥، عند استشهاده بهذا البيت.

جمعاً، كقولك: راكِبٌ وركْبٌ، وسافِرٌ وسَفْرٌ، ونحو ذا من أسماء الجمع.

ويدل على إجازة ذلك ما أنشده أبو زيد:

أَزَبَّ جُداعي كأن على استها أغانِيَّ خَرف ٍشاربين بَيْثْرِبا[1]

وقال أبو ذُؤيب:

فهنَّ عكوف كنوْحِ الكريم قد شفَّ أكبادهنَّ الهوى[2]

فأما ما أنشده سيبويه:

لعمري وما دهري بتأبينِ هالكِ ولا جزعٍ مما أصابَ فأوجعا[3]

فيجوز على أنْ يكون: وما دهري بدهرِ تأبينٍ، ولا دهرِ جَزَعٍ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامهُ، وعلى هذا وجَّهه سيبويه فقال: جعل دهره الجزع[4]، يُريد أنّه أدخل النفي على قول القائل: دَهرُك جزعٌ وتأبينٌ.

ويجوز عندي أنْ يكون جعل دهره التأبين والجزع، كأنَّه قيل لهُ: دهرك تأبين وجزعٌ، كقولها:

.... فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارُ[5]

على الحدّ الذي ذكرته لك دون حذف المضاف، فقال على هذا الحدّ: ما دهري بتأبين هالك، ويجوز أنَّ يكون اتَّسع في ذلك فقال: ما دهري بتأبين هالك، على قول القائل له: دهرك تأبين وجزع: أي: أنت في دهرك ذو تأبينٍ، كقولك: نهاركَ صائمٌ: أي: أنتَ في نهارك.

فأمّا ولا جَزَعٍ فيجوز فيه: ولا جَزَعٍ؛ أي: ما دهري بدهرِ تأبينٍ، ولا دهر جَزَعٍ، وهو أحسن، لأنَّ المعطوف عليه مصدرٌ.

وأما ولا جَزِعِ أي: ما دهري بدهر تأبين، ولا دهر جَزِعٍ.

---

(١) هذا البيت لخداش بن زهير العامريّ، انظر: نوادر أبي زيد ص/١٧، ١٨.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر: اللسان، مادة: نوح.

(٣) البيت لمتمم بن نويرة. انظر: المفضليات ص/١٦٥.

(٤) قوله: (ويجوز أن يكون اتسع في ذلك فقال: ما دهري بتأبين هالك).

(٥) تقدم تخريجه.

ويجوز النصب في الوجهين: جَزِعٍ وجَزَعٍ على الحملِ على موضع بتأبين.

ويجوز النصبُ على ولا جَزَعاً من وجه آخر وهو على: ولا أجزعُ جَزَعاً، وقد أجازَ هذا سيبويه فقال: والنصب جائز على قوله:

.... **فلا عيًّا بهنَّ ولا اجْتلابا**(١)

ويجوز ولا جَزِعٌ، أي: ولا أنا جَزِعٌ. ويجوز ولا جَزَعٌ، أي: ولا أنا ذو جَزَعٍ.

٢٦- مسألة

إن اعترض مُعترضٌ في وصفنا للاسم بأنَّه يدلُّ على معنى ، فقال: من قولكم إنَّ (أينَ)، و (كيف)، ونحوه أسماءٌ، وهي تدلُّ على معنيين: استفهام، ومكان، أو استفهام، ومعني آخرَ. فليس الحدُّ بصحيح. أو ليس هذه بأسماء.

فمذهب سيبويه في هذه الحروف(٢): أنَّها كان ينبغي أنْ تُستعمل بحروف الاستفهام، وأنَّ حرف الاستفهام مرادٌ في المعنى إنْ كان محذوفاً من اللفظ. فإنَّما حُذف الحرف وهو مرادٌ، والدالُّ على الاستفهام هو الحرف المحذوف، لا هذه الأسماء.

ولو لزم أنْ يقول: إنَّ هذه الحروف هي حروف الاستفهام من دون المحذوف لموضع دلالتها على المحذوف، للزم أنْ يقول: إنَّ الشرط هو الجزاء، والجزاء هو الشرط، لأنَّ كلّ واحد منها قد يُحذفُ ويدلُّ عليه الآخر، وكذلك المبتدأُ هو الخبر إذا حُذف الخبر جملة لدلالة الخبر عليه، نحو قوله: ﴿**يتربصن بأنفسهنَّ**﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فليس المُثبت في اللفظ الدالُّ علي المحذوف بالشيء المدلول عليه.

والدليل على هذا عند سيبويه أنَّ هذه الحروف إذا نقلتها عن موضع الاستفهام، ألزمتها حرفه كقوله تعالى: ﴿**أفمنْ يُلقى في النار خيْرٌ أمْ منْ يأتِي آمناً يوْم القيامــة**﴾ [فصلت: ٤٠]. وإنَّما يُحذف الحرف في الاستفهام لدلالة عليه.

ومَّما يفترق به الاسم والحرف وإنْ كان كل واحد منهما يدلُّ على معنى في غيره، جواز الإخبار عن الاسم، وامتناع الإخبار عن الحرف، وأنَّ الحرف قد يوجد

---

(١) هذا عجز بيت لجرير، وصدره: **ألم تُخبرْ بَمسْرَحي القوافي**. انظر ديوان جرير ص٦٢، و ٧٥/١.

(٢) يقصد بهذه الحروف أدوات الاستفهام.

في بعض المواضع غير دال علي المعنى الذي يدلُّ عليه سائر المواضع، وذلك كباء الجرِّ في قولك: بحسبك، ﴿وكفى بالله شهيداً﴾ [النساء: ٧٩]، وليس زيدٌ بقائمٍ، وفلانٌ كذا الهيئة. فالباء هنا لا تدل علي الإلصاق، والكافُ لا تُنبئُ عن التشبيه. ولا معنىً لذلك فيه، لأنَّه لم يُضفْ شيئاً ما كان، وإنَّما تدلُّ على هذه المعاني إذا أضافتْ شيئاً، وكان معتدّاً بها غير ملغاة. فالاسم أبداً دالٌّ على المعني الذي وُضع له.

فهذا أحد ما ينفصل به الاسم من الحرف، وإن اجتمعا في باب الدلالة على معنى مفردٍ.

٢٧- مسألة

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[سبأ: ٧].

يُسأل في هذه الآية عن موضع (إذا) و بأيِّ الأفعال يُحكم على موضعه بالنصب، وفيه ما يمكن أنْ تنتصب به الظروف ثلاثة أشياء:

قوله:﴿ يُنَبِّئُكُمْ ﴾، وقوله:﴿ مُزِّقْتُمْ ﴾، وقولـــه:﴿ جَدِيد ﴾.

فأمّا قوله:﴿ يُنَبِّئُكُمْ﴾، فلا يجوز أنْ يكون موضع (إذا) نصباً به[1]، لأنَّ (إذا) هذه لا يجوز أنْ تكون ظرفاً لهذا الفعل، لأنَّ التنبؤ[2] إنما يقع قبل الموت إنْ مزقوا، فلهذا امتنع أنْ ينتصب (إذا) به، فحُمل (يُنبئكم) على أنّه على معنى القول، لأنّه ضرب منه.

وأمّا قوله (مزقتم)، فإنْ جُعل موضع (إذا) نصباً به لزم أنْ يُحكم على موضعه بالجزم، لأنَّ (إذا) هذه لا يجوز أنْ تنتصب به حتّى تُقدَّر جزم الفعل الذي هو الشرط بها والجزم بها لا يسوغ أنْ يُحمل عليه الكتاب[3]، لأنّه إنّما يُجزم به في

---

(١) قال العكبري في التبيان في إعراب القرآن ١٠٦٣/٢: العامل في (إذا) ما دلّ عليه خبر (إنْ)؛ أي إذا مزقتم بعثتم، ولا يعمل فيه ينبئكم، لأنّ إخبارهم لا يقع وقت تمزيقهم.

(٢) تنبأ الرجل: إدعي النبوءة.

(٣) الكتاب: هو القرآن الكريم.

ضرورة الشعر[1]، وإنْ حُمل موضع (إذا) على أنَّه نصب، والفعل غير مقدّر في موضعه الجزم لم يجزْ، لأنّه إذا لم يُجاز بها أضيفتْ إلى الفعل، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله، وموضع الفعل الواقع بعد (إذا) خفضٌ، فكما لا يعمل المضاف إليه فيما قبله، كذلك لا يجوز أنْ يكون موضع (إذا) نصباً بـــ(مُزِّقْتمْ)، إذا كانت قبلها، وهي مضافة إليه. ولو قلت: زيداً غلامُ ضاربٍ عندك، وبكراً صاحب شاتمٍ عندك، وما أشبهه، تريد: غلامُ ضاربٍ زيداً عندك، لمَ يجُز. وكذلك سائر ما يتعلّق بالمضاف إليه، لا يجوز أنْ يتقدّمه.

فأما: أنا زيداً غيرُ ضاربٍ، فحكى أبو بكر أنّ أبا العباس كان يُجيزُه، ويقول: أحمله على معنى (لا) كأنّه قال: أنا زيداً لا ضاربٌ، لأنها بمعناها [2]. قال: والقياس أنْ ينصب بفعل مضمر يكون (غير ضاربٍ) دليلاً عليه. وكذلك لا يجوز أن ينتصب (إذا) بالفعل الذي هو مضافٌ إليه.

وممّا يدلُّ على أنّ موضع الفعل بعد (إذا) خفضٌ بالإضافة، ارتفاع الفعل المضارع بعدها، نحو: إذا يجيء زيدٌ أكرمْه، والفعل المضارع ليس يرتفع حتى يقع موقع اسمٍ مرفوعٍ، أو مجرورٍ، أو منصوب، وهذا علّة ارتفاعه بعد (إذا)، لوقوعه موقع اسم مجرور، وهذا التقدير به، وإنْ لم يقعْ بعده الأسماء و لم تضف إلى الأفعال.

فأمّا: ﴿**إذا السماء انْشقتْ**﴾ [الانشقاق: ١]، ونحوه مما وقع الاسم فيه بعد (إذا) فالتقدير فيه بالفعل التقديمُ، وارتفاع الاسم بعدها في هذا وما أشبهه بفعل مُضمر الذي ظهر تفسيره، فهي لا تُضاف إلى الأسماء لما فيها من الشرط والجزاء، والشرط والجزاء لا يكون إلا بالفعل [3]، فإنّما هي في هذا كـــ(إنْ) إلا أنّها تفارقها في الوقت، ألا ترى أنه لا يشترط

---

(١) انظر: الكتاب ١/٦٨، ٤٣٤.

(٢) قال أبو بكر بن السراج: وأجازوا: أنا طعامك غير آكل، وكان شيخنا-يعني المبرد- يقول: حملته على (لا) إذ كانت تقع موقع (غير). انظر: الأصول ٢/٢٣٦.

(٣) قال أبو العباس المبرد: لا يجوز: آتيك إذا زيد منطلق، لأن (إذا) فيها معنى الجزاء ولا يكون الجزاء إلا بالفعل. انظر: المقتضب ٤/٣٤٧، ٣٤٨.

ولا يجازى إلا على أمر معلوم [١] كونه، كقولك: إذا احمرَّ البسرُ جئتُكَ، وعلى هذا ﴿**إذا السماء انْشقت**﴾، و ﴿**إذا جاءك المنافقون**﴾ [المنافقون: ١]، ونحوهما مما هو كائن لا محالة.

ولو جوزي في هذه الأسماء المؤقتة بـــ(إنْ) لم يجزْ، كما لو جوزي بالأشياء غير المؤقتة بـــ(إذا) لم يسغْ، فلمفارقة (إذا) لـــ(إنْ) في هذا الذي ذكرناه، فارقتها أيضا في انجزام الفعل بعدها إلا في ضرورة الشعر.

فإذا جوزي بها ضرورةً، جاز أنْ ينتصب بالفعل الذي هو شرط كما ينتصب سائر الأسماء التي يُجازى بها به، نحو: منْ تضرب أكرمْك. ومتى تخرج فلك درهمٌ، فإذا لم يجازَ بها كان موضعها نصباً بالفعل الذي هو جواب، أو بفعل قبلها، ولا يجوز أنْ ينتصب سائر الأسماء التي يُجازى بها بفعلٍ قبله، لأنّ الجزاء ينقطع ممّا قبله انقطاع الاستفهام وما أشبهه منه.

وإنْ حُمل الفعل في الآية بعد (إذا) على أنّه في موضع جزم بـــ(إذا) اعترض فيه ضرورة أخرى، وهي أنّه لا جواب لها بالفعل، ولا بالفاء، ولا بـــ(إذا)[٢].

فإنْ قلت: أُقدِّرُ حذف الفاء من قوله: ﴿**إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ**﴾، فذلك يجوز في ضرورة الشعر.

فإذا لم يَجُزْ أنْ يكون موضع (إذا) نصباً (ينبئكم)، ولا بقوله (مُزِّقْتُم)، ولا بقوله (جديد)، لم يكن بد من ناصب لـــ(إذا) إذ لا يجوز أن تبقى متعلقة غير معمول فيها، وذلك الناصب فعلٌ مضمرٌ يدل عليه قوله: ﴿**إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ**﴾ كأنه في التقدير: ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق وبُعثتم، أو نُشرتم، أو ما أشبه ذلك، من الأفعال التي تكون قوله: ﴿ **إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ**﴾ دالاً عليه، ومفسراً له.

وإن قدَّر هذا الفعل قبل (إذا) كانَ سائغاً فيكون (يُنَبِّئُكُمْ): يقول لكم: تُبعثُون إذا مُزقْتم كل ممزق، ويكون جواب (إذا) على هذا التقدير مضمراً، كأنه تبعثون إذا مُزقتُم كل ممزق بُعثْتم. فيستغنى عن إظهار هذا الجواب مع (إن)، إذا تقدمها ما يدل

---

(١) قال في المقتضب ٢/٥٥: وإنما منع (إذا) من أن يجازى بها، لأنها مؤقتة وحروف الجزاء مبهمة.

(٢) يقصد بإذا هنا: (إذا) الفجائية التي تقوم مقام فاء الجواب، مثل: قوله تعالى :﴿**وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾. انظر: الكتاب ١/٤٣٥.

عليه نحو: أنت ظالمٌ إن فعلت، وآتك إن جئتني.

وهذا إذا كان الفعل غير منجزم في اللفظ كان حسناً في الكلام وسائغاً في حمل القرآن عليه، كما يُحذف كل واحد من المبتدأ والخبر لذلك، فما حُذف منه الجزاء لدلالة الشرط عليه ما تقدم، ومما يحذف منه لدلالة الجزاء عليه إذا وقع بعد كلام غير واجب نحو: الأمر، والاستفهام، والنهي، وما أشبهه.

فأما امتناع (إذا) من أنْ يكون موضعه نصباً في الآية بقوله: (جديد)، على تقدير: إنكم لفي خلق جديد إذا مُزقتُم، فلأن (إذا) قبل (إنَّ)، وما قبل (إنَّ) لا يجوز أنْ يعمل فيه ما بعدها، فلا يجوز: طعامك إنَّ زيداً آكلٌ، فكذلك لا يجوز، أن ينتصب (إذا) بـــ(جديد)، لأن (إنَّ) كلام الابتداء ونحوه مما ينقطع منه ما قبله. ولو قلت: إنَّ زيداً طعامك آكل، لجازَ، وكذلك إن أدخلت اللام فقلت: إن زيداً طعامك لآكل، لأنَّ (طعامك) وإنْ وقع قبل اللام فالتقدير أنْ يكون أول الكلام.

ويُعتبر هذا التقديم والتأخير بشيء واحد بأن تنظر إلى العامل، فحيث جاز وقوع العامل جاز وقوع المعمول، وحيث امتنع وقوع العامل امتنع وقوع المعمول.

ومثل قوله عز وجل: ﴿**فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلاَ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ**﴾[المؤمنون: ١٠١]، لا يجوز أن يكون موضع (إذا) نصباً بـــ(لا أنساب)، لأنَّ ما بعد (لا) لا يعمل فيما قبلها، كما أنَّ ما بعد (إنَّ) في الآية الأخرى[١] لا يجوز أن يعمل في (إذا)، فيصير موضعه نصباً به، فإذا لم يجز على هذين انتصب بفعل مضمر يدل عليه قولـــه: ﴿**فلا أنساب بينهم**﴾، وجميع ما أجزنا أنْ ينتصب (إذا) به في هذه الآية. وما امتنع في ذلك امتنع في هذا.

٢٨- مسألة

قال الفراء في قول الله عز وجل: ﴿**وَشَجَرَةً تَخْرُجُ من طُورِ سَيْنَاءَ**﴾ [المؤمنون: ٢٠] هو مردود[٢] على قوله: ﴿**فَأَنشَأْنَا لَكُمْ بِهِ جَنَّات مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ**﴾ [المؤمنون: ١٩]، وشجرةً، قال: ولو قلت: وشجرةٌ فرفعت إذْ لم يصحبها الفعل، كان صواباً، كمن

---

(١) وهي قوله تعالى: ﴿**وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل**﴾ الآيـــة، ســـبأ: ٧.

(٢) المقصود بالمردود: المعطوف.

قرأ: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: ٢٢].

وأقول أنا: إنَّ ﴿وَشَجَرَةً﴾ إذا رفعتْ، لم تكن مثل قوله: ﴿وَشَجَرَةً﴾، وذلك أنَّ قوله: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ لو رددته على الفعل الذي قبله لم يَحْسُنْ، لا يسوغ أن تقول: يطاف عليهم بأكواب وحور عين، فالحسنُ فيه أن لا يُحمل على الفعل الذي قبله بل يُحمل على المعنى.

أما من قرأ: ﴿وحورٌ عينٌ﴾ فرفع، فكأنه قال: ولهم فيها حورٌ عينٌ، لأن معنى ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ ﴾[الصافات: ٤٥]: لهم فيها كأس، فعلى هذا يرفع.

ومن نصب فقال: وحوراً عيناً، حمله أيضاً على المعنى، لأن معنى يطاف عليهم: يناولون أكواباً، ويملكون أكواباً وحوراً عيناً، وليس قوله: ﴿وَشَجَرَةً﴾ مثله، لأن الشجرة منشأة لنا بالماء المُنَزلِ من السماء، كما أن الجنات من النخيل والفواكه والأعناب منشأة لنا به، فالحسن فيها أن تعطف على ﴿الجنات﴾، لعموم معنى الإنشاء لها، وليس قوله: ﴿ وحورٌ عينٌ﴾ كذلك،لما ذكرنا، فقد بان الفصل بينهما.

وليس رفعُ ﴿وَشَجَرَةً﴾ وقطعها من قوله: ﴿جنات﴾، وحملها على المعنى بُممتنع، إلا أن النصب فيه الحسنُ لما ذكرنا من حُسن حمل (شجرة) على الفعل الذي قبله.

والرفع في (حُورٌ عينٌ) أيضاً حسنٌ، على أنْ يُضمر خبراً يدل عليه قوله: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾ [الواقعة: ١٧]، ولا نحمله على معنى يطوف فيجعل ذلك الخبر: (لديهم)، أو (عندهم)، ونحو ذلك، كقوله في الآية الأخرى: ﴿وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾ [الصافات: ٤٨]، بعد قوله: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾ [الصافات: ٤٥]، ويكون فيه الخبر محذوفاً، للدلالة عليه، كما حُذفَ من قوله:﴿ مثل الجَنَّة﴾ [محمد: ١٥] (١)، وما أشبهه من المبتدأ المحذوف الخبر.

٢٩- مسألة

ذكر سيبويه عن الخليل (مُسلماتٍ) إذا سُمّي به، وأنَّه يُحكى ويُنوَّن، كما قبل

---

(١) (مَثَلُ الجنة)، أي: صفة الجنة، وهو مرفوع بالابتداء. انظر: البحر المحيط ٧٨/٧.

التسمية، قال: ومن العرب من لا يُنونُ (أذْرِعات) [1]، ويقول: هذه قُريشيات[2]، تشبهها بهاء التأنيث إنْ كان بينها وبين الاسم حرفٌ، لأنَّه ساكن ليس بحاجز قويّ.

قال أبو العباس: من قال: هذا مسلمينٌ كما ترى، قال في (مُسلمات) إذا سمّي به رجلاً: هذا مسلمات. فاعلمْ، أجراها مجري الواحد فلم يصرفْ، لأن فيها علامةً التأنيث[3].

وأقول: إن التنوين في (مسلمات) كالنون في (مسلمين)، والكسرة كالياء، وليست التنوين التي في (مسلمات) كالتي في (زيد) ونحوه.

الدليل على أنها مثل النونً في (مسلمين): ثباتها في قول الله عز وجل: ﴿**فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ**﴾ [البقرة: ١٩٨]. ولو كانت كالتي في (زيد) لم يثبت هذا الاسم، للتعريف والتأنيث.

فكان قيـــاس من قـــال في (مسلمين) إذا سُمي به رجلاً: مسلمـــين تشبيهاً بـــ﴿**غِسْلِينٍ**﴾[الحاقة: ٣٦]، وقنسَّرين[4]، إذ تقول: مسلماتُنْ. فاعلم، في المعرفة فتجعل حرف الإعراب التنوين، وتُقر الكسرة في التاء، كما جُعل النون في (مسلمين) حرف الإعراب، وجُعل الحرف الذي قبلها ياء، لكن التنوين في (مسلمات)، وإن أشبه النون في (مسلمين) من حيث ذكرنا، فقد يشبهُ التنوين في مثل: زيدٍ، ورجلٍ، فلا يجري مجرى النون في جميع المواضع.

ألا ترى: أنك تقول: المسلماتُ، فلا يثبت التنوين، وإن ثبتت النون في: المسلمين، فكما لم يَجرِ في هذا الموضع مجرى النون كذلك لم يَجرِ مجرى النون في (مسلمات) إذا سمي بها شيءٌ، فلم يُحرك ولم يُجعل حرف الإعراب، كما جُعِل النون حرف الإعراب في (مسلمين).

وأيضاً فإن (مسلمين) ونحوه مشبَّهةٌ بغِسْلين وقِنسَّرينن، وليس في الأسماء

---

(١) أذرعات بالفتح ثم السكون وكسر الراء وعين مهملة: بلد في أطراف الشام يجاور أرض البلقاء وعمان.انظر: معجم البلدان ١/ ١٣٠ .

(٢) الكتاب ١٨/٢.

(٣) المقتضب ٣٧/٤.

(٤) قنسِرين: بلد بالشام انظر:معجم البلدان ٤/ ٤٠٤ .

النكرات شيءٌ، لحقه التنوين بعد كسرة في تاء التأنيث ثم جُعِل التنوين حرف إعراب، ويشبه (مسلمات) كما كان فيه مثل: (غِسْلين) فلما لم يجرِ تحريكه وتصييره حرف الإعراب، حُذفت فبقيت التاء بعد الألف، على ما كانت عليه قبل حذف، التنوين من الكسر في التاء في موضع النصب.

ولم يجز في النصب بدلَ الكسر الفتحُ، لأن هذه الكسرة بمنزلة الياء في (مسلمين)، فكما لا يجوز أن تجعل بدل الياء حرفاً غيره في النصب، كذلك لا يجوز أن يجعل بدل الكسرة غيره، والحركة هذه بمنزلة الحرف كما أنها قد تكون بمنزلة الحرف في مواضع كثيرة، وقد ذكرناها.

٣٠- مسألة

إذا اجتمع في اسم علّتان، وصار ثانياً من جهتين- امتنع الانصراف. فالعلّة وما يكون الاسم به ثانيا كالعُجمةِ، والتعريفِ، والصفةِ، والتأنيثِ.

وللقائل أن يقول في (ضاربة) وما أشبهها من الأوصاف المؤنثة: هلاَّ تُرِكَ صرفه في النكرة لاجتماع السببين فيه؟

فالجواب: إن علامة التأنيث في هذا لّما لم تكن لازمة لم يعتد بها، وإذا لم يعتد بها، فالسبب واحدٌ، وإذا لم يلزم من هذه المعاني في الاسم، أو لم يجتمع منها سببان مختلفان، لم يمتنع الاسم من الانصراف.

فإن قلت: فهل تجد حرفاً لم يعتد به لما يلزم في غير هذا؟ فذاك كثيرٌ في العربيَّة منه قولك: وُوري، و وُوعد، لما لم تلزم الواو الثانية لم يلزم الأولى إبدال الهمزة منها، كما لزم التي في (أويصل). ومنها قولهم: نُويٌ [1] لّما تلزم الواو لم يعتد بها واواً فتُدغم. ومنها: ارددَ الرجلَ، لما لم يلزم الحرف المكرر حركةُ الدال الثانية، لم يُدغم المثلان، إذا تحركا بحركة لازمة لزم الإدغام، فلما لم تلزم التاء في (قائمة) ونحوها، لم يعتد بهذه الأشياء غيرٍ اللازمة.

فإن قلت: فهلا صرفت (حمدةَ) ونحوه، إذا سميتَ به رجلاً، لأنَّ التاء في هذه

---

(١) النوي: حفرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر.

الحال غير لازمة، كما أنها كانت قبل التسمية غير لازمة؟

فالقول فيها: إنها إذا كانت في اسم، فسمي به، وعلق على معنى، صارت لازمة بمنـــزلة الألف والهمزة من (ذِفْرى)[1]،و(حمراء) في اللزوم.

ألا ترى: أنك إذا سميت بضاربة، لم يجز إسقاط التاء لحظر التسمية لذلك، وإذا لم يجز حذفه صارت لازمة، وإذا لزمت اعتد بها، وإذا اعتد بها، وجب أن تمنع الاسم من الانصراف لاجتماع سببين فيه لازمين، وكما أنك إذا سميت بحبنطي[2] ومعزى، ونحوه شيئا لم تصرف؛ لأن علامة التأنيث يمتنع من الدخول عليه في حال التسمية، فشابهت الألف بذلك ألف (حبلى). كذلك إذا سميت بـــ(ضاربة)، و(حمدة)، ونحوه، تمنع الهاء من أنْ تسقط في هذه الحال وتلزم.

٣١- مسألة

ذكر سيبويه: (استحيت)، فقال عن الخليل: أنه جاء على (حايَ)، مثل: باع -وإن لم يستعمل- كما جاء (يذر) ولم يستعمل (فَعَل)[3] منه، فكذلك (استحيْتُ)، أسكنوا الياء الأولى منها، كما سُكِّنَتْ في (بعت). وسكنت الثانية، لأنها لام الفعل. فحذفت الأولى لئلا يلتقي ساكنان. وإنما فعلوا هذا حيث كثر في كلامهم.

قال سيبويه: وقال غيره -يعني غير الخليل- لما كثرت في كلامهم، وكانتا ياءين، حذفوها، وألقوا حركتها على الحاء، كما ألزموا (يرى) الحذف، وكما قالوا: لم يكُ، ولا أدرِ.

قال أبو عثمان: استحيت: حذفوا الياء التي هي عين، وألقوا حركتها على الحاء، ولم تحذف لالتقاء الساكنين، ولو كان حذفها له لردها إذا قال: هو يفعل، فيقول: هو يستحي. فاعلم.

وقد قال قوم: حذفوا لالتقاء الساكنين، ولم يردوا في (يفعل)، لأنهم لو ردوا

---

(١) الكتاب ٢/٩ ذفرى البعير: أصل أذنه، والذفرى: مؤنثة، وألفها للتأنيث أو للإلحاق.

(٢) الحبنطى: الممتلىء غضباً أو بطنة.

(٣) يقصد أنه لم يستعمل الماضي منه.

في (يفعل) لرفعوا ما لا يرتفع مثله في كلامهم؛ وذلك أنَّ الأفعال المضارعة إذا كان آخرها معتلاً لــم يدخلها الرفع في شيء من الكلام، ويُقوي أنه ليس لالتقاء الساكنين قولهم في الاثنين: استحيا، لأن اللام لا ضمة فيها، ولكن هذا حذف لكثرة الاستعمال كما قالوا في أشياء كثيرة بالحذف مثل: أحستُ، وظِلتُ، ومِستُ. ولم يستعملوا الفعل من (استحَيْتُ) إلا بالزيادة، كراهية أن يلزمهم فيه ما يلزمهم في (آية) وأخواها[1].

القول عندي فيه: إنَّ المثلين والمتقاربين إذا اجتمعا خُفِّف بأحد ثلاثة أشياء: بالإدغام: نحو: رُدَّ، وشُدَّ، وحيَّة، وقوَّة. أو الإبدال، نحو: أمليت في أمللت، وذوائب في جمع ذؤابة[2].

فأما الحذف فهو على وجهين: أحدهما: أن يحذف الحرف مع جواز الإدغام وإمكانه، نحو قولهم: بخٍّ في بخٍ. والآخر أن يحذف لامتناع الإدغام، لسكون الحرف المدغم فيه، ولزوم ذلك له؛ كقولهم: علماء بنو فلان، وبلحرث، أو يلزم من تحريك حرف غير مدغم فيه يلزمه السكون كقولهم: يسطيع، وحذفهم التاء لما كان يلزم من تحريك السين في (استفعال) لو ادغمت في مقاربه، وقولهم: استحييت، مما حذف لامتناع جواز الحركة في المدغم فيه.

وامتناع تحركه من جهتين، إحداهما: أنَّ هذه اللام يلزمها السكون، كما يلزم سائر اللامات إذا اتصل بها ضمير الفاعل.

والأخرى: أنَّه لو أدغم في الماضي مع اتصال الضمير به في اللغة القليلة التي حكاها عن الخليل من قولهم: ردَّتُ، للزم أنْ يتبعه المضارع في الإدغام، كما تبع (يشقيان) شَقِيَ[3] ،فتحرك ما لم يحرك مثله، وهذا الإدغام إنما يلزم في الماضي إذا

---

(١) أخوات آية هي: راية، وطاية، وغاية، وثاية.

(٢) الذؤابة: الجلدة المعلقة على آخر الرحل اللسان، مادة: ذأب. أصل ذوائب: ذائب بهمزتين، فأبدلوا الأولى واواً.

(٣) أصل شقي: شَقِوَ، قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، وهذه العلة معدومة في: يشقيان. فيقتضي أن تقول: يشقوان، حيث لا كسرة قبل الواو. ولكن أتبع المضارع الماضي، لئلا يختلف الباب.

اتصل بضمير الفاعل، فإذا لم يتصل، لم يلزم الإدغام، لانقلاب حرف الثاني ألفاً، وزوال المثلية بانقلابه، فلمّا كان الإدغام فيه يؤدي إلى تحريك ما لا يتحرك -لما ذكرنا- وكانت الكلمة مستعملة بحروف زائدة خُفِّف بالحذف، كما خُفِّفتْ (علماء بنو فلان)، و(يسطيع)، و (بلحرث)، و (بلعنبر)، ونحو ذلك به، فحذف العين حذفاً، كما حذفت هذه الحروف لا لالتقاء الساكنين، لأنّه لو حذف لرُدّ في (استحيا)، ثمّ ألقي حركة الحرف المحذوف للتخفيف على الفاء؛ وإنْ لم يكن الحذف لالتقاء الساكنين كما ألقى حركة المحذوف من (ظللتَ) و(مسست) على الفاء في قولهم: ظِلتُ، وإنْ لم تُحذف العين لالتقاء الساكنين.

فهذا القول عندي في حذف العين من (استحيت)، والقول في حذفهم لها من (يستحي) كالقول في الحذف من (استحيتُ)، في أنّ المحذوفَ العينُ للتخفيف.

فأمَّا (حيَّةٌ): فالعين منه ياءٌ، واللام كذلك أيضاً، والدليل على ذلك قولهم في الإضافة إلى حيّة بن بهدلة: حيوي.

فإنْ قلت: إنّ الإضافة قد يغيَّر فيها الاسم عن حاله، فيجوز أنْ يكون (حيوي) أيضاً ممّا غُيِّر فيها، فأبدل من الواو التي هي عينٌ الياء، والعينُ واو، لقولهم: حوّاء لصاحب الحيَّة، ولقول القائل:

أبى الحاوونَ أنْ يطأوا حماهُ .... [1]

فذلك غير جيد، لأنّ الذي يُغيَّرُ في الإضافة إنّما هو الحركات، نحو: دُهري، وسُهْلي.

فأمَّا نفس الحروف فلا تكاد تُغيَّر، ولم ترهم غيَّروا ما كان من نحو هذا. ألا تراهم في الإضافة إلى لَيَّة، وأحْوى: أحوويّ ولووي، فلم يبدلوا من العين الواو، فكذلك العين من (حيَّة)، ولو كانت واواً لم تُغَيَّرْ أيضاً.

فإنْ قلت: فقد جاء (زبانيّ)، في الإضافة إلى (زبينة)، وإلى (حيرة) حاريّ[2] وإلى (صنْعاء) صنعاني، وغيَّروا أنفس الحروف اللينة والمعتلّة.

فقد جاء هذا إلا أنّه حَمْل (حيَّة) على أنّ الياء عينه أوْلى؛ إذْ لو كنت واواً لما

(١) البيت لخلف الأحمر، وتمامه: ولا تسري بعقوته الذئاب.

(٢) الحيرة: مدينة معروفة في سواد العراق. والنسبة إليها حاريّ.

أبدلوا كما لم يُبدلوا (أحوويّ) و (لوويّ)، ويدل أيضاً على أنَّ العين ياء، وليست بواوٍ قولهم: مَحْياة. قال سيبويه: أرضٌ مَحْياةٌ ومَفعاةٌ: كثيرة الحيَّات والأفاعي. فأمّا قوله: الحوَّاء، فالذي نقول فيه: إنَّهُ غير مأخوذ من الحيَّة، ولكنَّه من (حَوَيتُ). فجمعُ الحوَّاء لها في حَوَيتهُ وغيَّرها، فكما أنَّ (لآل) في بائع اللُّؤلؤ[1] ليس من لفظ (لؤلؤ)، كذلك الحوَّاء ليس من الحيَّة، ولكن من (حويت)، الذي هو بمعنى جمعْتُ، ويدلُّ أيضاً على أنَّ العين ياء قولهم: حيْوة، فظهرت العين ياء.

فأمّا (الحيوان): فاللام منه ياءٌ، لأنَّه من الحياة، وإنما أُبدلتْ واواً كراهية لاجتماع المثلين، وقد قدَّمت أنَّ المثلين إذا اجتمعا فأحد ما يُخفف به: الإبدال كقولهم: أمليتُ، وذوائبَ، كأنَّ المثلين لـمَّـا اجتمعا فلم يكن سبيل إلى الإدغام، لكون الكلمة علي بناء لا يُدغم مثلها.

ولم يجُز الإعلال في اللام ولا في العين. أمَّا اللام فلم يجُزْ إعلالها لما كان يلزم من حذفها، وما كان يؤدِّي إليه من الإلباس لو حذفتْ، وأمّا العين فصحَّتْ هنا، كما صحَّتْ في الجَولان والهممان ونحوه.

وما ذكرناه من انقلاب الياء التي هي لام واواً في الحيوان -مذهب الخليل، وسيبويه، ومن رأى أنَّ الجولان، ونحوه شاذٌ، وأنَّ المطَّرد الاعتلال نحو: داران، وماهان، فيجب عنده ألا تكون اللام إلا ياء والواو منقلبةٌ عنها، ويدلُّ علي ذلك صحَّة العين، لأنَّه إذا حمله على الأكثر، وما يلزم عنده أنْ يكون عليه الباب كان أوْلي.

فكان (حيوان) يجب أنْ تنقلب عينه ألفاً، كما انقلبتْ في (داران)، لأنَّ الألف والنون لم يخرجاه من شبه الفعل، إذا كانا غير معتدٍّ بهما، إلاَّ أنَّ اعتلاله هنا لم يلزمْ لاعتلال اللام بالقلب، فلا يجتمع على الكلمة اعتلالان.

والقول عندي في (حَيْوة) كالقول في (حيوان) في أنَّ الواو فيه مُنقلبة عن الياء؛ لأنَّه اسم مختصٌّ ليس باسم نوع، فقد وجدْنا هذه الأسماء المختصة تُغيّر عمّا يكون عليه الأسماء الأُول كقولهم: ثهْلل، و موهب، ومورد. وحكم ثهْلل الإدغام، وحكم

---

(١) اللؤلؤة: الدرة، والجمع: اللؤلؤ، واللآلي، وبائعه: لأآء، ولأآل، ولألاء. قال الفارسي: هو من باب سبطر.

الآخرين كسرُ العين فكذلك (حيْوة) غُيِّر بإبدال اللام منه كما غُيِّرت هذه الأسماء الأُخر، ويقوِّي هذا عِزَّةً ما عينُه ياء، ولامه واو، وأنَّه لا يعرف في الكلام شيء منه.

فأمَّا (حَيْوة) و (حيوان)، فلا يجوز أنْ يُجعلا أصلين و يُحتجَّ بهما، ولو جاز ذلك لجعلت (جُندب)[1] و(تَتْفُل)[2] أصليين في البناء [3].

وردَّ أبو عثمان ما ذكرنا في (حَيَوان) و(حَيْوة) من أنّ اللام فيه ياء، والواو منقلبة عنه، و لم يأتِ عليه بمقنع.

٣٢- مسألة

ذكر سيبويه: لئن أتيتني لأفعلن، وما أشبهه، نحو قوله: ﴿وَلَئِنْ جِئْتَهُم بِآيَةٍ لَّيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الروم: ٥٨]، ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ١٤٥]. فزعم أن الذي يعتمد عليه اليمين اللامُ الثانية. فاعتلَّ أبو إسحاق [4] لذلك في كتابه (في القرآن) [5] عند قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾ [البقرة: ١٠٢] بأن قال: إن اللام الثانية هي لام القسم في الحقيقة، لأنك إنَّما حلفت على فعلك لا على فعل غيرك، كقولك: والله لئن جئتني لأكرمنك.

وهذا الذي اعتلَّ به فاسد جداً ضعيفٌ،وذلك أنه لو قال: والله لئن جئتني ليقومن عمرو، لكان الذي يعتمد عليه القسم اللام الثانية، مع أن الحالف لم يحلف على فعل نفسه، وإنما حلف على فعل غيره. فهذا عندي بيِّن الفساد، ولكن مما يدل على أنّ الاعتماد على اللام الثانية، أو ما يقوم مقامها مما يتلقى به القسم، قول كثير:

---

(١) الجندب: الذكر من الجراد.

(٢) التتفل: الثعلب، وقيل: جروه.

(٣) لَم يأت من الأبنية الأصلية في الرباعي على(فُعْلل) خلافاً للأخفش ولا على (فَعْلل).

(٤) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، المعروف بالزجاج، المتوفى سنة ٣١١هـ.

(٥) المقصود بهذا الكتاب هو: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، طبع منه جزءان بتحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي- منشورات المكتبة العصرية بيروت- صيدا .

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذاً لا أُقيلها[(١)]

فلو كان الاعتماد على اللام في (لئن) دون (لا) لوجب أن ينجزم الفعل بعد (لا) بالجزاء، فلما ارتفع الفعل الذي هو قوله: لا أقيلها، علمت أن معتمد اليمين إنما هو اللام الثانية، في نحو هذا، أو ما أشبه اللام، فمن هذا نعلم أنَّ الاعتماد على الثانية لا من حيث ذكر[(٢)].

٣٣- مسألة

الدليل عندي أنَّ لام الابتداء كونها للابتداء أعمّ من كونها للقسم دخولها في: لعمرك لأفعلن. ألا تراها في هذا الموضع للابتداء مجرداً من معنى القسم، لأن القسم لا يجوز تقديره ها هنا، لامتناع دخول القسم على القسم، لأن القسم لا يُقسم عليه، إنَّما تُذكر ليحقق به أمرٌ غير القسم.

سألنا سائلٌ عن قولهم: مليٌّ من النهار[(٣)]، مما أُخذ مليءٌ؟

فقلت: الملا: المتسع من الأرض، والملاوة من الدهر: الطويل من الزمن، ومنه تمليت حبيباً، وقوله تعالى: ﴿**وَأُمْلِي لَهُمْ**﴾ [محمد: ٢٥]، أمهلهم وأوسع لهم في المدة، فكان الملي كالمتسع. واللام من (ملي) ياء منقلبةٌ عن الواو.

٣٥- مسألة

ذكر أبو الحسن قول الله تعالى: ﴿**وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ**﴾ [النور: ٤٣]، فقال: هو فيما يفسر ينـزل من السماء جبالاً، فيها بردٌ.

وقال بعضهم: ينـزل من السماء من جبال فيها من برد، أي: في السماء جبال من برد، يريد: أن يجعل الجبال من برد في السماء، ويجعل الإنزال منها.

قلت أنا في هذه الآية قبل أن أعرف هذا القول لأبي الحسن: قوله: ﴿**وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ**﴾، المعنى: وينـزل من السماء جبالاً فيها برد.

---

(١) ديوان كثير ٣٠٥.

(٢) يقصد أبا إسحاق الزجاج.

(٣) مضى ملي من النهار، أي: ساعة طويلة.

فموضع (من) الأولى نصبٌ على أنه ظرفٌ، والثانية نصبٌ على أنه في موضع المفعول به، و(فيها) صفةٌ للجبال، و(من) الثالثة للتبيين، كأنه يبين من أي شيء هذا المكثر، كما تقول: عنده جبال من المال، فيكثر ما عنده منه، ثم تُبينُ المكثَّر بقولك: من المال.

ويحتمل أن يكون موضع (من) في قوله: (من جبال) نصباً على الظرف، على أنه منـــزل منه، ويكون موضع (منْ) في قوله: ﴿مِن بَرَدٍ﴾ نصباً كأنه: ينـــزل من السماء من جبال فيها برداً، ويكون (الجبال) على هذا التأويل تعظيماً لما ينـــزل منه من السحاب.

ويحتمل أن يكون موضع (منْ) في قوله: ﴿مِن جِبَالٍ﴾نصباً، على أنه مفعول به، كأنه في التقدير: وينـــزل من السماء جبالاً فيها بردٌ، ويكون الجبال على هذا تعظيماً وتكثيراً لما يُنَزَّلُ من السماء من البرد والمطر، ويكون (من برد) رفع الموضع بالظرف في قول سيبويه والأخفش، ولا يكون فيها ضمير مرفوع للموصوف، لصيرورة موضع قوله: (من برد) رفعاً به.

وقد جعلنا (منْ) في بعض هذه التأويلات زائدة في الإيجاب، وذلك مذهب أبي الحسن الأخفش والكسائي. وحكى أبو الحسن أنهم يقولون: قد كان من مطرٍ، وكان من حديثٍ، يريدون: كان مطرٌ، وكان حديثٌ، ولم يجز سيبويه هذا، فقال: ولا يفعلون هذا بـــ(من) في الواجب، يريد أن (من) لا تزاد كما زيدت الباء في: ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾، وليس يزيد. وحمل أبو الحسن على هذا قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤]، وإذا ثبتت رواية ثقة مما يدفعه قياسٌ لزم قبوله واستعماله، ولم يجب دفعه. وجعل أبو الحسن (من) زائدة في التأويل الأول الذي ذكره في الآية.

فأما أنا فجعلت (من) الثانية في الآية في التأويل الأول زائدة منصوبة الموضع على أنه مفعول به، والثالثة للتبيين، وجعلت الثانية في التأويل الثاني نصباً على الظرف، والثالثة زائدة في موضع نصب المفعول به، وجعلت (من) الثانية في التأويل الثالث زائدة نصباً على المفعول، والثالثة أيضاً زائدة رفعاً على أنَّه مرتفع بالظرف، وجعلت (من) الأولى في الآية في التأويلات الثلاثة نصباً على الظرف.

فأما أبو الحسن فجعل (من) الثانية، والثالثة، في الآية في التأويل الأول زائدة. فأما موضعها من الإعراب، فالأول نصبٌ على أنه مفعول به، وهي الثانية من الآية، وموضع (من) الثالثة في الآية رفعٌ بالظرف، وهذا هو التأويل الثالث الذي ذكرناه نحن.

وأما القول الثاني الذي ذكره أبو الحسن في الآية فـــ(من) الثانية في الآية نصبٌ بالظرف. والثالثة بالتبيين من الجبال، وكأنه على هذا التأويل ذكر الموضع الذي يُنَزَّلُ منه، ولم يذكر المنَـــزَّل للدلالة عليه، ولا أدري ما صحة هذا الوجه الذي ذكره أبو الحسن عن بعضهم في التأويل.

٣٦- مسألة

ذكر أبو الحسن في كتابه (الكبير)(١) قول الله عزّ وجلّ: ﴿**أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾ [النساء: ٩٠]. فزعم أنّ المعنى: أوْ جاؤكم قومٌ حصرت صدورهم، فحُذف قومٌ،وأقيم الوصف مقام الموصوف.

وأجاز جاءني زيدٌ قام، أي: رجلاً قام.

وقوله في هذا عندي جيِّدٌ، وله نظائر كثيرة في التنـــزيل والشعر، منه قوله تعالى:﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ** ﴾[الروم: ٢٤]، أي: آيةً يريكموها البرق. ومنه قول الشاعر:

وما الدهرّ إلاَّ تارتان فمنهمـــا أموتُ وأخرى أبتغي العيش أكدحُ(٢)

ومنه قول الآخر:

جادت بكفَّيْ كان مِنْ أرمى البشرِ(٣)

أي: رجلٍ كان.

٣٧- مسألة

سألنا بعض منْ ينظُرُ في العربية من القرَّاء عن ﴿**معيشةً**﴾ [طه: ١٢٤]،ووزنه وجمعه، وهل يجوز إبدال الهمزة في عينه إذا جُمع.

فقلت: العين من (مَعيشة) ياءٌ، حرفٌ من حروف العلّة.

ووزن (معيشة) عند الخليل وسيبويه يصلح أنْ يكون: (مَفْعُلَةً)، وأنْ يكون:

---

(١) وهو كتابه (المسائل الكبير).

(٢) البيت لابن مقبل.

(٣) هذا الرجز موجود في المقتضب ٢/١٣٩ .

(مَفْعَلَة) فأمّا وزنهم لها بمَفْعُلة فجليٌّ بينٌ، وكان أصله: (مَعْيشة)، فحذفت الضمة وأُسكنتْ، وكُسر ما قبلها لمكانها، وكذلك (مَفْعِلة) نُقلت الكسرة من الياء إلى ما قبلها.

هذا باب وجوه (ما)

اعلم أنَّ (ما) كلمةٌ استعملت على وجهين: اسماً، وحرفاً، وأنا ذاكرٌ وجوه تصرُّفها في كلِّ نوعٍ، وجامعٌ لها. ونبدأُ بذكر المواضع التي تكون فيها اسماً، وهي أربعةُ مواضع؛ أحدُها: أنَّ تكون موصولة معرفة بمنـــزلة (الذي). والآخر: أنْ تكون منكورة غير موصولة. والثالث: أنْ تكون استفهاماً. والرابع: أنْ تكون جزاء.

فالأول منها: أن تكون بمعنى (الذي)، فتوصل بما يوصل به (الذي) وتلزمها الصلة كما تلزمهُ.

وقد تأمَّلت هذه الأسماء المبهمة الموصولة أعني: (الذي)، و (منْ)، و (ما)، فوجدت جميع ذلك يقع على الكثرة والجماعة، إنْ كان لفظها واحداً، فتُفرد تارة للضمير العائد من الصلة إليه للفظ، وما أشبه العائد، ممَّا تُعرف به الكثرة من الأفراد كما تُعرف من الصلة، وتُجمع تارة.

فممَّا جاء وقد جُمع العائد فيه وأفرد قوله تعالى : ﴿**ويعْبُدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقـــاً من السَّموات والأرض شيْئاً**﴾ [النحل: ٧٣]، ثم قال: ﴿**يَسْتَطيعُونَ**﴾فجُمعَ. وممَّا جاء أيضاً منه في التنـــزيل، والمراد به الكثرة قوله: ﴿**وَيَعْبُدُونَ من دُون الله مَا لاَ يَضرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ**﴾، ثم قال: ﴿**ويقولُون هؤلاء شُفعاؤُنا عند الله**﴾ [يونس: ١٨]، فـــ(ما) في الآية الأولى مثل (مَنْ) في قولـــه: ﴿**وَمنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بالله**﴾ [البقرة: ٨]، وقولـــه:﴿ **وَمنْهُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِّي** ﴾[التوبة: ٤٩]، ثم قال:﴿ **أَلاَ فِي الْفتْنَة سَقَطُوا**﴾ [التوبة: ٤٩]. وهذا في (منْ) خاصةً كثير جداً.

وإنَّما جاءتْ هذه الأسماء على هذا الذي ذكرته من دلالتها مرّة على الواحد ومرة على الكثرة، لإبهامها، وأنَّ شيئاً منها لا يختص المسمى بعينه، فهو في ذلك شبيهٌ باسم النوع الذي يقعُ للواحد من النوع، ويقعُ للجماعة نحو: الرَّجل، و الإنسان، والدرهم، إذا أردت به الواحد أو النوع أجمع، كقوله: ﴿**إنَّ الإنْسَانَ خُلقَ هَلُوعًا**﴾ [المعارج: ١٩]. ثمَّ قال: ﴿**إلاَّ الْمُصَلِّينَ**﴾، وقوله: ﴿**إنَّ الإنْسَانَ لَفي خُسْرٍ إلاَّ الَّذينَ آمَنُوا**﴾ [العصر: ٢، ٣] فـــ(الإنسان) لا يخص واحداً بعينه، كما أنَّ (ما) و (منْ)

و (الذي) لا تخصُّ واحدة منها شيئاً بعينه، لكنَّها قد تكون للكثرة وللواحد، فجاز هذا في هذه الأسماء المبهمة التي لا تختص بالدَّلالة واحداً بعينه، كما جاز في (الإنسان)، ونحوه من أسماء الأنواع.

فيجوز في (ما) -إذا كانتْ موصولة- أنْ تلي (نِعْمَ) و (بِئْسَ) فيعملان فيها، وتكون فاعلتُهما لإبهامها، وأنّها اسم واحدٌ يدل على الكثرة كما أنّ (الرجل)، و(الإنسان)، و (الدرهم) كذلك.

وقد جوَّز أحد النحويين ذلك في (الذي)، وهو عندي فيه جائزٌ. وفيما ذكرته من (ما) أجوزُ، لأنَّ له واحداً منكورًا من لفظه، فهو يُشابه أسماء الأنواع المحضة في كلِّ شيء، إلاَّ في الألف واللام، فإنَّ تلك يدخلها حرف التعريف، ولا يدخل هذا الاسم، إلاَّ أنَّك إذا تعديت الألف واللام في القياس.

فإذا اعتبرت أنَّ (ما) اسمٌ مفردٌ، كما أنَّ (الرَّجل) اسم مفرد أنَّه قد يدلُّ على الكثرة كما تدلُّ أسماء الأنواع عليها، وله واحدٌ من لفظه منكور. كما أنَّ لأسماء الأنواع آحاداً من ألفاظها منكورة، جاز عندي أنْ تكون فاعل (نِعْم) و (بئس). و أظن الجرمي أيضاً قد أجاز ذلك.

فيجوز على هذا الذي أعلمتك جوازه عندي، أنْ يكون (اشْتروا) من قوله: ﴿**بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ**﴾ [البقرة: ٩٠] صلةً لـــ(ما) ليست بصفة أنَّ موضع (ما) رفعٌ بـــ(بئس)، كما أنَّ (الرجل) في: نعْمَ الرجل زيدٌ، مرفوع بـــ(نعم).

لا أعلم شيئاً يمنعُ من إجازة ذلك، ويدلُّ على جواز ذلك أنَّ الغرض أنْ يكون فاعل هذا الفعل مبهما- إنْ لم يكن فيه ألف ولامٌ -كون الأسماء المضافة إلى ما فيه الألف واللام فاعلة لهذا الفعل، نحو: نعْمَ غلام الرَّجل، وما أشبه ذلك من المضاف إلى ما فيه الألف واللام، فإذا جاز دخولها على اسم غير (ما) لا ألف ولا لام فيه، جاز أيضا دخولها على (ما)، وكونُ (ما) مبنية عليه، وإنَّ لم يكنْ فيها ألفٌ ولامٌ.

فأمَّا قوله عزَّ وجلَّ: ﴿**إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ**﴾ [النساء: ٥٨]: فتحتمل (ما) عندي وجهين؛ يجوز أنْ تكون معرفةً، ويجوز أنْ تكون نكرة، فإنْ حملته على أنَّه معرفةٌ كان رفعاً، وإنْ لم يكنْ لقوله: ﴿**يَعِظُكُمْ**﴾ موضعٌ من الإعراب. وإنْ حملته على أنَّه نكرةٌ كانت منصوبةً، وموضع ﴿**يَعِظُكُمْ**﴾ نصباً، لكونه وصفاً للاسم

الموصوف. وعلى أيِّ الوجهين حملت (ما)، فلا بدّ من معرفةٍ مرادةٍ في المعنى محذوفةٍ من اللفظ يختص به المدح الشائع.

ألا ترى: أنّك لو قلت: نِعْمَ رجلاً، أو: نِعْمَ الرَّجل، لكنت مريداً مع ذلك ممدوحاً مخصوصاً حذفته لجري ذكره وتقدمه، أو لدلالة حالٍ أخرى عليه.

والمُضمر في الآية المراد هو -والله أعلم-: موعظتهُ، أو قوله، أو أمره، لأنَّ الموعظة قد تكون بهما، فالتقدير: ﴿إِنَّ اللهَ نعمَّا يَعظُكُمْ﴾ أي: نِعم الذي يعظكمْ به موعظته، أو نِعم شيئاً يعظكم به موعظته، فَحُذِفَت الموعظة أو غيرها للدلالة عليه، كما حذف نِعْمَ المخصوص بعد قوله: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ للدلالة عليه.

وذكر أبو الحسن هذه الآية في كتابه: (في القرآن) فقال فيها بعد أنْ تلاها: (ما) ها هنا اسمٌ، وليستْ لها صلةٌ، لأنَّك إنْ جعلت ﴿يَعظُكُمْ به﴾ صلةً لــ(ما) صار كقولك: إنَّ الله نعْم الشيء، أو نعْم شيئاً، فهذا ليس بكَلام، ولَكنْ تُجعل (ما) اسماً وحدها، كما تقول: غسلته غسلاً نعمّا، تريد: نِعْمَ غسلاً.

والقول فيها عندي ما قدَّمته من إرادة الممدوح المخصوص. ألا ترى أنَّ (ما) لا تخلو من أنْ تكون معرفةً، أو نكرة. فلو جعلته نكرة، وجعلت (يعظكُمْ به) غير متصلة، لاحتجت إلى تبيين الممدوح، كما يلزم تبينه إذا قدّرتها نكرة، ويلزم تبيينُ (الغسل) أيضاً في ذلك غسلاً، كما يلزم تبينهُ في قولهم: نِعم الغسل، فالقول فيه عندي على ما تقدم.

ولا يجوز عندي أنْ تكون (ما) في قوله: ﴿إِنَّ اللهَ نعمَّا يَعظُكُمْ به﴾ التي تكون مع الفعل بمعنى المصدر، وتكون فاعلة (نِعْمَ)، لأَنَّ تلكَ حرفٌ بمنــزلة (أنْ) مع الفعل، فهو اسم مختص، كما أنَّ (أنْ) مع صلته اسمٌ مختصٌ، ويدلُّ على ذلك في الفصل الذي تضمَّنه ذكرها وحكمها.

فإنْ قلت: فهل يجوز أنْ تكون مع صلتها بعد (نعْم) في الآية التي هي مع الفعل بمنــزلة المصدر على أنْ لا تكون اسم (نعْم) و فاعلها، ولكن تكون المخصوص بالمدح، فيكون التقدير: إنَّ الله نعم الشيء وعظه لكم.

فذلك عندي غير جائز أيضاً، لما ذكرت من أنَّ تلك حرف غير اسم، وليس يجوز أنْ تكون (ما) حرفاً، لما يرجع إليه من قوله: (به)، فهي في الآية على الوجهين

اللذين قدَّمناهما لا غير[١]. فهذا كون (ما) بصلتها شائعة ومخصوصة كـ(الذي).

فأمّا كونها منكورة، فعلى ضربين؛ أحدهما: أنْ تكون غير موصوفة. والآخر: أنْ تكون موصوفة. فممّا جاء فيه غير موصوفة التعجب، نحو: ما أحسن زيداً[٢].

والدليل على أنّها غير موصوفة أنّ ما بعدها لا يخلو من أنْ يكون صفةً، أو صلةً، أو خبراً، فلو كان صفة أو صلة، لاحتاج الاسم المبتدأ إلى خبر؛ إذ الوصف مع الموصوف لا يكون كلاماً تامًّا، كما أنَّ الصلة مع الموصول لا يكون كلاماً تامًّا.

والخبر ينبغي أنْ يكون مُضمراً إذْ ليس بمظهر، وذلك المُضمر لا يخلو من أنْ يكون شيئاً متَّصلاً به من فعل يفعله، أو أمر يُنسب إليه أوْ غيره. فإذا قُصد به شيء أو خُص به أمرٌ، فسد بذلك معنى التعجب، لتعيُّنه واختصاصه وزوال الإبهام عنه، ومتى صار كذلك، فقدْ بعُد أنْ يكون تعجباً، فإذا لم يجُزْ كان الخبرُ مُضمراً، أو لم تكنْ (ما) صلة ولا صفة، ثبت أنَّ (ما) اسمٌ منكورٌ غير موصوف في هذا الباب، كما ذكرناه.

فأمّا الفصل بالظرف بين الاسم المنصوب في التعجب بفعله وبين فعله، فليس لسيبويه فيه نص.

وذكر أبو العباس[٣] وغيره أنَّ الفصل بالظرف فيه غير جائز، وقد أجازه بعضهم ولا أرى القياس إلاَّ مُجيزاً له، لأنَّ الفصل قد جاء في باب (نعْم) و(بئْس)، كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾ [الكهف: ٥٠]. فإذا جاز الفصل في هذا، كان في التعجّب أجوز، لأنّه أشَدُّ تصرفاً في معموله من (نعم). ألا ترى: أنّه يعمل في المعرفة، والنكرة، والمُضمر والمُظهر، ومعمول (نعْم) على ضرب واحد، إنّما هو اسمٌ منكور[٤]، فهو لذلك أشبه بـ(عشرين) وما يبعد من مشابهة الفعل، فإذا جاز في (نعم) كان في التعجب أجوز.

---

(١) وهو كون (ما) معرفة ونكرة.

(٢) (ما): اسم تام مبتدأ. وأحسن: خبره، وفيه ضمير الفاعل. وزيد مفعول به. وعند الأخفش أن (ما) بمعنى الذي. وأحسن زيداً صلتها. والخبر محذوف.

(٣) قال أبو العباس المبرد: ولو قلت: ما أحسن عندك زيداً، وما أجمل اليوم عبد الله، لم يجز.

(٤) المنكور: الاسم المحلى بأل الجنسية الذي يأتي فاعلاً لنعم، وبئس.

فأمّا الفصل بين (ما) وفعل التعجب، فلم يُجزْه أحد، ولا يجوز، لأنَّ ما يُفصل به لا يخلو من أحد أمرين: إمَّا أنْ يكون مُتصلاً بالفعل، أو متصلاً بـــ(ما)، فلا يجوز أنْ ما يُفصل بما يكون متعلقاً بالفعل، لأنَّ الفعل غير متصرف. فإذا لم يتصرّف لم يتصرّفْ معموله، فيجوز تقدمه عليه.

فإنْ قلت: فهلاً جاز الفصل بالظرف المتعلق بالفعل، إنّ كان لا يتصرف، كما جاز تقديم مفعول (ليس) وإنْ كان غير متصرف ؟

فالقول: إنَّ (ليس) قد حكى أبو العباس فيما أخذناه عن أبي بكر عنه: أنَّ جماعة البصريين يُجيزون تقدَّمه[1]، فقال: من رأيه أنَّ تقديم مفعوله غير جائز عنده، وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس هو القياس في (ليس).

فإنْ قلت: فهل يجوز الفصل هنا في قول من قدَّم مفعول (ليس)؟

فذلك لا يجوز من جهة أنَّ الكلام هنا لزم نظماً قام فيه مقام الحرف، فلا يسوغ من أجل ذلك أن يُزال عن نظمه وقصده، فيزول بذلك ما قصد به ووضع له.

فإنْ قلت: فهلاً امتنع الفصل بين المفعول والفعل، لهذا الذي ذكرته، كما امتنع بين المبتدأ وخبره؟

فالجواب: إنَّ هذا احتجَّ به من لم يُجزِ الفصل بينهما، فيسوي بين الموضعين. والفصل بينهما عندي: أنَّ المبتدأ أشد اتصالاً بالخبر من المفعول بالفعل، كما أنَّ الفعل أشد اتصالاً بالفاعل منه بالمفعول، فلا يجوز الفصل بين (ما) والفعل الذي في موضع الخبر عندنا. وإنْ أجزت الفصل بين المفعول والفعل في: ما أحسن في الدار زيداً، والجملة التي هي: ما أحسن، وإنْ كانتْ مقتضية لذكر المتعجب منه، فالمحافظة عليها والامتناع من إجازة الفصل بينهما أشد من الامتناع من الفصل بين المفعول والفعل، فلا يجوز أنْ يُفصل بين (ما) و (أحسن) بشيءٍ متعلق بالفعل.

ولا يجوز أنْ يُفصل بينهما بشيء مُتصل بـــ(ما)، لأنّه لا يخلو من أنْ يكون

---

(١) أجاز البصريون تقديم خبر ليس عليها نفسها مثل: قائماً ليس زيد، واستدلوا بقولـــه تعالى: ﴿**ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم**﴾ وأنكر ذلك المبرد. وأجازوا جميعاً ومعهم أبو العباس تقديم اسمها على خبرها.

اتصاله به على جهة الصفة أو الصلة، ولا يجوز اتِّصال شيء منهما بها، لما يحدث به من التخصيص، والتخصيص غير جائز في هذا الموضع، لأنَّ القصد خلافه، والغرض عكسه، فإذا لم يخل الفصل من أحد هذين الوجهين، ولم يجزْ بواحد من الأمرين، ثبت أنَّ الفصل بين (ما) وخبره في هذا الباب غير سائغ.

وممّا جاءتْ (ما) فيه موصوفة قوله تعالى: ﴿**إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ**﴾ [البقرة: ٢٧١].

الدليل على أنها منكورةٌ غير موصوفة: أنَّ صفتها لا تخلو من أنْ تكون مفرداً، أو جملة، وإذا كان مفرداً، وجب أنْ يكون نكرة لإبهام الموصوف، وليس ما بعده نكرة ولا جملة، فيكون وصفاً، فقد ثبت أنّها غير موصوفة وأنّها منكورة، فإذا كانت منكورة فوجب أنْ تكون منصوبة الموضع، وتقديرها عندي: إنْ تُبدوا الصدقات فالصدقات نعْم شيئاً، أي: نعْم الشيء شيئا إبداؤها، فحذف الإبداء، وأقيم الضمير المضاف إليه مقامه للدلالة عليه.

والدليل على ما ذكرت من حذف المضاف. أنّه لا يخلو من أنْ يكون (هي) ضمير (الصدقات)، وقد حذف الإبداء قبلها، أو ضميره، ولم يحذف قبله المضاف، فلو لم تقدّر حذف المضاف لكان على المعنى: إنْ تبدوا الصّدقات فنعم شيئاً الصّدقات، فكان المدح واقعاً على (الصّدقات)، وليس المعنى على مدح الصّدقات، إنما هو على أنَّ إبداءها وإظهارها محمود وممدوحٌ، وإخفاءها وإيتاءها الفقراء خير.

فموضع (هي) رفعٌ، لما يرتفعُ عليه هندٌ، من قولك: نعْم المرأة هندٌ. ولا تكون (ما) في هذه الآية إلاَّ تفسيرا لفاعل (نعْم)، كما أنَّ (رجلاً) ونحوه من الأسماء المنكورة المنصوبة -بعد هذا الفعل وما أشبهه- تفسيرٌ لفاعلها وتبيينٌ. فهذا ممّا جاء فيه (ما) منكورة غير موصوفة.

وممّا جاء فيه (ما) منكورةً موصوفة قوله: ﴿**مثلاً ما بعُوضة**﴾ [البقرة: ٢٦]، فقد أجاز مجيز أنْ تكون (ما) نكرةً، و﴿**بعوضة**﴾ وصفاً له، وهذا الذي قاله عندي جائز، لما أريتك في الآية من كون (ما) مفرداً غير موصوفة، فإمّا وصفه له باسم النوع فجيِّدٌ، لأنَّ (ما) هذه اسم عامٌ قريبٌ في الإبهام والعموم من (ذا)، وحكم هذه الأسماء إذا كانت على هذا الإبهام أنْ يُبين بأسماء الأنواع، لمشاركته (ذا) ونحوه في الإبهام.

وإنَّما وُصفت الأسماء المبهمة بأسماء الأنواع نحو: الرَّجل، والفرس، وما أشبه ذلك دون الصفات المحمولة على موصوفاتها، لأنّها أسماء يُشار بها إلى كلِّ شيء، ولا يخص نوعا من نوع الإشارة، فلمَّا كان كذلك وجب أنْ يُبيّن أولاً بأسماء الأنواع ثمَّ بالصفات، لأنَّ ذلك أبْينُ لها، ألا ترى:أنّك لو وصفتها بالصفات دون أسماء الأنواع، لأدَّتْ إلى الالتباس في كثير من أمرها، وذلك نحو: هذا الطويل في الدار، و (الطويل) يقع على الرجلِ والفرسِ والرمحِ، وغير ذلك، فإذا قُدم اسم النوع كان أبين لها، فلهذا وُصفت بهذه الأسماء.

وقد تُوصف هذه الأسماء المبهمة بالأوصاف دون أسماء الأنواع، وذلك على إقامة الصفة مقام الموصوف، كما تُقام مقامهُ في غير ذا، وكلّما كانت الصفة أخص كانتْ إقامته مقام الموصوف في هذا الباب أحسن.

فأمّا (ما) الثانية أعني التي في قوله: ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]،فيجوز فيها عندي أنْ تكون نكرةً أيضاً، ويكون ﴿فَوْقَهَا﴾ صفةً ليس بصلة، تقديره: إنَّ الله لا يستحي أنْ يضرب مثلاً أشبه بعوضةً فشيْئا فوقها، وهو أشبه في المعنى، لأنَّ (ما) في قوله: ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾، ليس بشيء مقصود بعينه، فالتنكير فيه عندي لذلك أشبه.

فإن قلت: بم أعرف ما يقع بعد (ما) المنكورة إذا كانتْ جملةً، أو ما يقوم مقامها، وكانت صفة ممّا يقع بعد المختصة من الجمل صلة ؟.

فالفصل بين الصلة والصفة، أنَّ الصلة لا تكون إلاَّ جملة، والصفة قد تكون اسماً مفرداً، فإذا وقعت الجملة صفة للنكرة، فإنَّما تقع من حيث تُوصف النكرات بالجمل، نحو: هذا رجلٌ ضربنا.

والفصل بين الجمل التي تكون صلة لــ(ما) وبين الجملة التي تكون صفة لها، أنّ الجملة التي تكون صفة، لها موضعٌ من الإعراب بحسب إعراب موصوفها، والجملة التي تكون صلة لا موضع لها من الإعراب.

فأمّا موضع ﴿فَوْقَهَا﴾ في الآية: فنصبٌ، لكونه وصفاً لــ(ما) المعطوفة بالفاء على (ما) الأولى التي هي في موضع المفعول الثاني من (يضرب)، أو على (بعوضة)، التي هي المفعول الثاني فيمنْ قدّر (ما) زائدة. والوجه في (ما) الثانية أنْ تكون منصوبة منكورة، لما تقدّم.

وذكر سيبويه (ما) في هذا الوجه؛ أعني في التنكير، فحكى كونها نكرةً عن الخليل، وذكر فيه أنَّ الصفة لازمة له، وشبهه بـــ (يا أيها الرجل)، وبقولهم: الجمّاء الغفير.

والقول فيه عندي ما قدَّمته من كونها على ضربين: موصوفة، وغير موصوفة، وقد تقدّم ذكرنا للدلالة على ذلك.

وقد ذكره سيبويه أيضاً في موضع آخر غير موصوفة، فقال: إنِّي مِمَّا أفعل ذاك، كأنَّه قال: إنِّي من الأمر أو من الشأن أنْ أفعل ذاك، فوقعتْ (ما) في هذا الموضع كما تقول العرب: بئْسما له، يريدون بئس الشيء، وحمل (ما) في قوله: ﴿**هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ**﴾ [ق: ٢٣] على أنَّه نكرةٌ، و (لدي) صفةٌ لها، وعلى أنْ تكون معرفة مثل: ﴿**وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا**﴾ [هود: ٧٢]. وأنشد في كون (ما) نكرةً:

رَبّما تكرهُ النفوسُ من الأمـــ ـــرِ له فُرجةٌ كحلِّ العقال(١)

فـــ(ما) نكرةٌ عندي كما قال، والتقدير: ربّ شيءٍ تكرهه، فحذفت الهاء من الصفة، كما تُحذف من الصلة. ويبعد أنْ تكون (ما) كافَّةً لقوله: له فُرجةٌ، وأنْ هذا الضمير عائدٌ إليه، وموضعه جرٌّ لكونه وصفاً لـــ(ما) المجرور بـــ(رُب). فهذا مّما جاء فيه (ما) منكورة موصوفة.

ومن المواضع التي استعملت هذه الكلمة فيه اسماً لاستفهام، وهي فيه غير موصوفة، ولا موصولة، وهي سؤال عن ذات غير الأناسي وغيرهم من المميَّزين، وعن صفات الأناسي وسائر أهل التمييز، وتقع أيضاً سؤالاً عن أشخاص الإنسان على ما تذكره بعد. يقول القائل: ما عندك ؟ مُستفهماً، فجوابه أنْ تُخبر بما شئت من غير الأسماء المختصَّة للأناسي، نحو: زيدٌ، وعمرو، ويجوز أنْ تقول في جواب: ما عندك؟: رجلٌ ، فتُجيب باسم الجنس، لأنَّها سؤالٌ عن الأجناس، ويجوز أيضاً إذا أقمت الصفة مقام الموصوف، أنْ تقول في جواب: (ما عندك؟): زيدٌ.

وبسط هذا: أنَّ (ما) تقع سؤالاً عن صفات غير الأناسي وسؤالاً عن صفاهم، وقد يُقام الوصف مقام الموصوف في الخبر، في نحو: مررت بعاقل وكاتب، فكذلك يجوز أنْ يُقام مقامه في الاستخبار، فيُقال: ما عندك، فيقام مقام الموصوف، كما أقيم

---

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت.

(كاتبٌ) مقام (رجل)، فيُجاب على هذا: زيدٌ، أو عمرو، وما أشبهه من أشخاص الأناسي وغيرهم ممن يعقلُ.

فأمّا إذا سُئلت به في جوابه: رجلٌ، أو امرأة، فليس على إقامة الوصف مقام الموصوف، لأنَّ (ما) يُسأل بها عن الأنواع والأشياء الدالة على أكثر من واحد، فمن حيث كان (رجلٌ) و (امرأة) نوعين يعمان جماعة كثيرة، ويقع تحت كلٍّ واحد منها، جاز أنْ يقعا في جواب (ما)، فليس وقوعهما إذاً جوابين لـــ(ما) باتساعٍ، كما كان وقوع (زيدٍ)، و(عمرو) في جوابها اتِّساعاً.

وقد قلنا في هذا المعنى بعبارة أخرى، فقلنا: (ما) يسألُ بها عن الأنواع، وعن وصف الأشخاص، يُقال: ما عندك؟، فجوابه: رجلٌ، أو فرسٌ، أو نحو ذلك من سائر الأنواع، ويُقال: ما زيد؟، فتقول: الطويل، والكاتب، ونحو هذا من الصفات، لا يجوز في جواب: ما عندك؟، زيدٌ، إلاَّ على إقامة الصفة مقام الموصوف.

وشرح ذلك أنَّ الصفة قد قامت مقام الموصوف في الخبر، مثل: مررت بالكاتب، والقرشي، والمراد: بالرجل الكاتب، فيقام الوصف مقامهُ، وكذلك يقام الوصف مقام الموصوف في الاستخبار، كما أقمته مقامه في الخبر، فتضع (ما) وهو استخبار عن الموصوف، كما أقمت (الكاتب) مقام زيد، فيقال لك على هذا في جواب: ما عندك؟، زيدٌ، لأنّك كأنّك أقمت (ما) مقام (منْ)، كما أقمت الكاتب مقام زيدٌ، وكما أقمتهُ مقامه في الاستخبار، كذلك يجوز أنْ تقيمه مقامه في الخبر.

فيجوز على هذا في قولـــه تعالى: ﴿**إِلاَّ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَـــا مَلَكَتْ أَيْمَـــانُهُمْ**﴾[المؤمنون: ٦] أن تكـــون (ما) واقعـــة موقع (منْ)، فكذلك في قولــــه: ﴿ **وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا** ﴾[الشمس: ٥].

ويجوز أنْ تكون بمعنى المصدر، ليس على إقامة الصفة مقام الموصوف. ويُقوي الأوَّل ما حُكي عن أبي زيد من أنَّه سمع: سُبحانَ ما يُسَبِّح الرعدُ بحمدِهِ، وسُبحانَ ما سخَّركنَّ لنا.

وإذا وقعت استفهاماً لم يعملْ فيها ما قبلها من الأفعال التي تُلغى وتقع حروف الاستفهام بعدها نحو: علمتُ، وظننتُ، فمن ذلك قولهُ تعالى : ﴿**إِنَّ اللّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ** ﴾[العنكبوت: ٤٢].

زعم الخليل أن (ما) استفهام، و(يَعْلَمُ) معلّقة، فتقديرها على قوله: إن الله يعلم أصناماً تَعبدون أو إنساناً. والعامل في (ما) قولهُ: ﴿يَدْعونَ﴾، وهي موضع نصب به.

فإنْ قلت: فهل يجوز أن تكون (ما) بمعنى (الذي)، ويعلم بمنــزلة يعرِف[1]، فيتعدَّى إلى مفعول، ولا يقتضي مفعولين، كأنّك قلت: يعرفهُ؟

فإنَّ ذلك ينبغي أنْ لا يجوز على مذهب سيبويه، والخليل، لدخول (منْ) في قوله: ﴿مِن شَيْءٍ﴾، لأنَّ (منْ) عنده لا تزاد في الإيجاب، ألا تراه قال: ولا يُفعل هذا بمن في الواجب، يعني: لا تُزادُ، كما تُزادُ الباء في (بحسبِك)، و(كفى باللّه)، فلا تكون على هذا (ما) بمعنى (الذي) لأنَّ (منْ) يصير داخلاً في كلامٍ موجبٍ.

فإنْ قلت: فــ(منْ) على تأويله أيضاً غيرُ داخلة على الاستفهام، ألا ترى: أنَّ الاستفهام إنما يكون بــ(ما) وهي تقوم مقام الأسماء المُستفهم عنها.

قيل: هذا يحسنُ، و إن كان الاستفهام في غير (ما)، وكانت هي النائبة عن الاسم المتعلّق بالفعل المُستفهم عنهُ، لتعلُّق ذلك كلّه بالفعل المُستفهم عنه، فقد يحسنُ لدخول معنى الاستفهام في الكلام دخول (منْ) ما لا يحسنُ إذا لم يدخل الاستفهام.

فأمّا قولهُ تعالى: ﴿فَلاَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]، فيجوز عندي أنْ تكون (ما) فيها على وجهين؛ بمعنى الاستفهام، وبمعنى (الذي)، وليس دخول (منْ) في هذه على حدِّ دخولها في الآية التي قبلها، إذا حملتها على معنى (الذي)، فَمَنْ قرأ: ﴿أُخْفِيَ لَهُم﴾ وقدَّر (ما) نصباً بــ(أُخْفَي)، ومن قرأ: (أخْفَى لهم)على هذا التقدير كان مبتدأً.

وزعم الفراءُ: أنَّ ارتفاعهُ على هذه القراءة على هذا الحدِّ بــ(أخْفى)، وذلك يفسدُ عندنا، كما فَسَد أنْ يكون (زيد) في قولنا: زيد ضُرب، مرتفعاً بضُرب من الجهات التي ذكرها أبو العباس في أماليه وكتبه.

وسألت أبا بكر عن قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِنْدَ اللهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] فقال: (ما) فيها استفهام، ولا يجوز أنْ يكون نفياً، لأنَّ الفعلَ يبقى بلاَ فاعل.

فإنْ قال قائل: ما تنكر أنْ تكون (ما) نافية، وفاعل (يُشعركُمْ) اسم الله عز

---

(١) العرفان: إدراك الشيء بتفكّر، وتدبّر لأثره، فهو أخص من العلم، ويضاده الإنكار.

وجلّ، لأنّ ذكره قد تقدم، كأنّه قال: وما يُشعرُكم الله.

فهذا التأويل غير سائغ، لأن المعنى على خلافه. ألا ترى: أنّ الله عز وجل قد أعلمنا أنّه إذا جاءت الآية التي يقترحونها لم يؤمنوا مع مجيئها، فقال تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ**﴾ [الأنعام: ١١١]. فلا مساغ لحمل (ما) على نفي الإعلام لنا، وقد أعلمنا بما تلونا أن الآية إذا جاءت لا يُؤمنون.

وسألته[١] عن قول سيبويه فى حد الابتداء: ما أغفله عنك شيئاً، أي: دع الشكَّ فقال: لم يُفسره أبو العباس، ويجوزُ أنّ تكون (ما) استفهاماً، ولا يجوز أنّ تكون نفياً، لأن الفعل يبقى بلا فاعل، قال: والوجه أنْ يكون: ما أغفله تعجباً، وينتصب بـــ(شيئاً) بكلام آخر. كأنَّ رجلاً قدَّر أنَّ رجلاً معنيٌّ بأمره، فقيل له: ما أغفله عنك، أي هو غير معنٍّ، وينتصب (شيئاً) بـــ(دَعْ) ونحوه من الفعل، كأنهُ قال: دَعْ شيئاً هو غير معنٍّ به (ودَعِ الشّكَّ فى أنه غير معنٍّ به). قال: وبذلك على أنَّ نصب (شيئاً) على كلام آخر أنّهُ ذكرهُ مع ما هو من كلامين، كقوله: حينئذٍ الآن، وفسرهُ بقوله: حينئذ واسمع الآن، وإما لا.

ومن المواضع التي تكونُ (ما) فيها اسماً الجزاءُ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلاَ مُمْسِكَ لَهَا**﴾ [فاطر: ٢]، ونحو: ما تضربْ أضربْ، وما تأكلْ آكلْ، فتقدير هذا: إنْ تأكلْ خبزاً ولحماً، أو غير ذلك ممّا يُؤكل آكل. إلاَّ أنَّ (ما) قامتْ مقام هذه الأشياء، فأغنت عن تعدادها، كما قامت فى الاستفهام في نحو: ما عندك؟ مقام جميع الأسماء التي يُستفهم عنها، فألزمت المسؤول بها الجواب عن السؤال، فحكمها في الجزاء في حصرها للأسماء، ووقوعها عليها، كحكمها في الاستفهام.

فأمّا موضعها من الإعراب، فعلى حسب العامل فيه، كما أنّها فى الاستفهام كذلك، فإنْ كان الشرط فعلاً غير متعدٍّ، كان الموضع رفعاً بالابتداء، نحو: ما تقُمْ أقُمْ، وما تقُمْ أضربْ، كما أنّها في الاستفهام كذلك، فإنْ كان فعلاً متعدِّياً كان منصوب الموضع بهِ، و إنْ دخل عليه حرفُ جرّ، أو أُضيف إليه اسم كان مجرور

(١) يعني: أبا بكر بن السراج.

الموضع به، كما أنّها فى الاستفهام كذلك.

فأمّا انجزام الفعل بعدها وبعد سائر الأسماء في الجزاء، فينبغي على قياس ما عليه أحكام الأسماء والأفعال فى سائر هذا الموضع، أنْ يكون بـــ(إنْ) ولا يكون بالاسم، لأنّا لم نجد اسماً عاملاً فى فعل، وإنما الأفعالُ تعمل في الأسماء. فهذه المواضع الأربعة التي ذكرنا استُعملتْ (ما) فيها اسماً.

فأمّا كون هذه الكلمة حرفاً ففي أربعة مواضع:

منها: أنْ تكون مع الفعل بمنـــزلة المصدر، كما أنّ (أنْ) الناصبةَ للفعل كذلك.

وذكر أبو العباس أنّ سيبويه، والأخفش، اختلفا في (ما) إذا كانت والفعل مصدراً. فسيبويه كان يقول في: أعجبني ما صنعت، إنّه بمنـــزلة: أعجبني أنْ قمت، قال(1): فعلى هذا يلزمه: أعجبني ما ضربت زيداً، كما تقولُ: أعجبني أنْ ضربت زيداً، وكان يقولهُ.

والأخفش يقول: أعجبني ما صنعت، أي: ما صنعتهُ، كما تقول: أعجبني الذي صنعتهُ، فلا يُجيزُ: أعجبني ما قمت، لأنّهُ لا يتعدّى وقد خلّط، فأجاز مثلهُ، والقياسُ والصوابُ قول سيبويه. انتهى كلام أبي العباس.

والذي يدلُّ من كلامه في الكتاب ما حكاهُ أبو العباس من مذهبه في أنّ (ما) هذه حرفٌ عنده قوله في (أنْ): وتقول: ائتني بعدَ ما تقول ذاك القول، كأنّك قلت: ائتني بعد قولك ذاك القول، كما أنّك إذا قلت بعد أنّ تقول فإنّما تريد ذاك. فاستدلّ على أنّ (ما) هذه غير كافّة بقولهم: ائتني مِنْ بعد ما تقول ذاك. فقال: لو كانتْ (بعد) مع (ما) بمنـــزلة كلمة واحدة لم يقُلْ: ائتِني مِنْ بعد ما تقول ذاك القول، ولكانت الدال على حالة واحدة.

والقول عندي فيها: أنّها مع ما بعدها من الفعل بتأويلِ المصدر، وأنّه حرف ليس باسم، لأنّي وجدت صلته في مواضع لا يجوز أنْ يعود منها إليه شيء، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣].

والدليل على أنها حرف: أنها لا تخلو من أنْ تكون حرفاً أو اسماً، فإنْ كان اسماً

---

(١) القائل هو أبو العباس المبرد.

وجب أنْ يعود إليه من صلته ذكرٌ، كما يعودُ من سائر الصلات- إذا كانتْ موصولاتها أسماءً- ذكرٌ إليها، ولا يخلو الذكرُ العائدُ من الصلة أنْ يكون أحد ما في الصلة من الأسماء الملفوظ بها، أو تكون هاءَ مقدَّراً حذفها منها، فلا يجوز أنْ يكون شيء من الأسماء الظاهرة في الصلة عائداً إليه، وامتناعُه من الجواز بيِّنٌ، ولا يجوز أيضاً أنْ يرجع إليه هاءٌ محذوفةٌ من الصلة، على أنْ يكون التقدير: ومِمَّا رزقناهموه، مثل: ومن الذي رزقناهموه، لأنَّك إنْ قدَّرته هذا التقدير عدَّيت (رزقْت) إلى مفعولين، وإنما يتعدّى إلى مفعول واحد، مثل: أكلْتُ، وشربت. ولو عدّيته إلى ثان لنقلت الفعل بالهمز، كما يُنقل سائر ما يتعدَّى إلى مفعول، أردت تعدّيته إلى مفعولين، فمن حيث لم يجُزْ أنْ يتعدّى (رزقت) إلى مفعولين، لم يجُزْ تقدير هذا الضمير، فلمّا لم يجُزْ تقدير هذا الضمير، لم يعدْ إلى (ما) شيءٌ، وإذا لم يعد إليه شيء لم يكن اسماً، وإذا ثبت أنَّه ليس باسم، ثبت أنّه حرفٌ، وإذا كان حرفاً لم يحتجْ إلى العائد، كما لا يحتاجُ إلى (أنْ)، فتقديرُ ﴿**وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ**﴾، ومن رزقهم ينفقون، وهذا أحدُ الدلائل البيِّنة أنَّ (ما) هذه حرفٌ ليس باسم.

ومثلُ هذه الآية التي ذكرناها في الدلالـــة على أنَّ هذه الكلمة حرفٌ قوله: ﴿**بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ**﴾ [البقرة: ١٠]، لأنّه أيضاً لا يجوز أنْ يعود منهُ إلى (ما) عائدٌ، وهو حرفٌ كـــ(أنْ) الناصبة للفعل، وكـــ(أنَّ) الشديدة المفتوحة، وهما جميعاً مع ما بعدهما بمترلة المصدر، لا يرجع من صلتهما إليهما شيء، فكذلك (ما) هذه.

فإنْ قلت: فقد يجوز أنْ تُقدَّر منها عائداً إليها، في مثل قولك: بلغني ما صنعت، و أعجبني ما استخرجت، فتقدَّر الهاء في استخرجتهُ، وصنعته.

فالدليل على أنَّك إذا أردت بـــ(ما) في هذا الموضع الذي هي فيه مع ما بعدها بمنـــزلة المصدر، لا يجوز أن تقدَّر في صلته عائداً إليه، تعرّي صلته -حيث ذكرنا- من العائد إليه لو كان اسماً موصولاً كـــ(الذي) وما أشبههُ، لما جاز أنْ تُعرّى الصلة في موضع من المواضع من العائد، ألا ترى: أنّ (ما) التي بمعنى (الذي)،و(مَن)، و (الذي)، لا تُعرّى صلاتهنّ في كل موضع مما يرجع منهنّ إليهنَّ، إلا ما جاء من قولهم: أنا الذي فعلت، وأنت الذي فعلت، وهذا شيء يختصُّ بكلام المخاطبين،و لم يجئ في غيره.

قال أبو عثمان: ولولا أنّه مسموع من العرب لرددْناه لفساده،ولم تخْل صلة (ما) التي بمعنى المصدر من العائد في موضع المخاطبة، فيجوز لقائل أنْ يقول: إنَّه كــ (الذي) لكنْ خلت صلتها من العائد، والفعل لغير المخاطب، والضمير لغيره أيضاً، وذلك في قوله ﴿ **وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ** ﴾[البقرة: ٣]، وفي قولــه:﴿ **بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ** ﴾[البقرة: ١٠] فقد ثبت بما قلنا أنَّ (ما) هذه حرفٌ لا يعود من صلتها إليها شيء.

فإذا احتملت الصلة العائد منها إليه، نحو: ما صنعت يُعجبني، كان اسماً إذا قدّرت فيه العائد، وإذا لم تُقدّر العائد و لم تنوه، كان حرفاً، فعلى هذا فأجْرِه.

وممّا جاء فيه (ما) بمعنى المصدر قولهم: مررت برجل ما شئت من رجلٍ. الدليل على أنّه بمعنى المصدر أنّه لا يخلو من أنْ يكون موصولاً، أو بمعنى (الذي)، لأنّه لو كان كذلك لكان معرفة، و (رجل) نكرةٌ، فلا يجوز أنْ يكون وصفاً لهُ، فإذا لم يجُز إنْ يكون موصولاً كــ(الذي) في الوصل كان مصدراً، وتأويله: مررت برجل مشيئتُك من رجل.

فإنْ قلت: إنّها إذا قُدِّرت مصدراً كانت معرفة أيضاً.

فقد علمنا ذلك، إلا أنّا وجدْنا المصادر في هذا الباب توصف بها النكرات، وإنْ كانت على لفظ المعارف، لما تُقدّر فيه من الانفصال، كقولهم: مررت برجلٍ حسبكَ من رجل، وقوله:

بمنجرد قيد الأوابد... ....[1]

وناقة عُبرُ الهواجر، ونحو ذلك، وكذلك تقدّر الانفصال في قولهم: مررت برجلٍ ما شئتَ من رجلٍ.

ومنه أيضاً قولهم: أتاني القوم ما عدا زيدا. فــ(ما) ها هنا مع (عدا) بمنــزلة المصدر، وهو في موضع نصب بالاستثناء تقديره: أتاني القوم جاوزهم زيداً، لأنَّ (عدا) أصله المجاوزة؛ منه قوله: ﴿**لاَ تَعْدُوا فِي السَّبْتِ**﴾ [النساء: ١٥٤]، أي: لا تجاوزوا فيه العدل. فــ(العدا) في الصيد أيضاً: مجاوزة الرمية الأولى إلى الثانية،

---

(١) وهو جزء من بيت لامرىء القيس، والبيت هو:

بمنجرد قيد الأوابد لاحَه   طرّاد الهوادي كل شأو مغرّبِ

فصاعداً. فأما الضمير في (عَدا) فللقوم، ولا يكون لــ(ما)، لأنَّك لو جعلته لها لما كان متعلِّقاً بالمستثنى منه.

فإنْ قلت: فكيف لم يكن الضمير في (عدا) جمعاً.

فإنّه لم يُجمع، كما لم يُجمعْ كما في قولهم: أتاني القوم لا يكونُ زيداً، وأتوني لا يكون عمراً.

وتكون (ما) هذه التي ذكرنا أنّها مع الفعل بمعنى المصدر في موضع الظرف الزمانيّ، وذلك نحو قولك: أجلس ما جلست، وأقيم ما أقمتَ، ولا أكلِّمك ما اختلف الليل والنهار: ونحو قوله تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، وحقيقته أنّه مع الفعل بمعنى المصدر، كما ذكرنا، والظرف على الحقيقة؛ هو الاسم المحذوف الذي أقيم هذا المصدر مقامه، كأنّه إذا قال: أجلس ما جلست، فقد قال: أجلس جلوسك، أي: أجلس وقت جلوسك، فحذف الوقت أو الزمن أو ما أشبههُ من أسماء الزمان، وأقام المصدر مقامه، كما أقيم المصدر مقام الظرف الزمانيِّ في قولهم: جئت مقدم الحاجّ، وخُفوق النّجم، وخلافة فلان، وما أشبه ذلك ممَّا يُحذف فيه اسم الزمان، ويقام المصدر فيه مقامهُ.

قال سيبويه: وسألته[1] عن قوله: ما تدوم لي أدوم لك، فقال: ليس في هذا جزاء من قبل أنَّ الفعل صلةٌ لــ(ما)، فصار بمنـــزلة (الذي)، وهو بصلته كالمصدر، ويقع على الحين، كأنَّه قال: أدوم لك دوامك لي، فــ(ما) و (دمت) بمنـــزلة الدوام، ويدُلّك على أنّ الجزاء لا يكون هنا أنّك لا تستطيع أنْ تستفهم بــ(ما تدوم) على هذا الحدّ، ومثل ذلك: كلَّما تأتيني آتيك، فالإتيان صلة لــ(ما)، كأنّه قال: كل إتيانك آتيك، وكلَّما تأتيني، يقع أيضاً على الحين، كما كان: ما تأتيني يقع على الحين، ولا يُستفهم بــ(كلَّما)، كما لا يُستفهم بــ(ما تدومُ).

أقول: إنَّ منْع سيبويه من أنْ تكون هذه جزاء أو استفهاماً، يدلُّ علة أنّه عنده حرفٌ، وإذا كان حرفاً لم يجُزْ أنْ يُستفهم به، ولا يُجازى به أيضاً، لأنَّ (ما) في الاستفهام والجزاء اسمٌ كما قدَّمنا، وكما لا يُستفهم بــ(ما) هذه التي تكون مع

(١) يعني: الخليل.

الفعل مصدراً، وتُستعمل ظرفاً وهو غير مُضاف إليها، لكونه حرفاً، كذلك لا يُستفهم به إذا أُضيف إليها (كل).

فإنْ قلت: كيف أُضيف إليه وهو حرف، فلأنّه مع الفعل بتأويل اسمٍ، كقولهم: هو أهلٌ أنْ يفعل ذاك.

فأمَّا قولُ أبي العباس في كتاب (الغلط)[1] منْ أنَّ سيبويه ذكر أنَّ الاستفهام لا يكون بـــ(كلَّما)، وقوله: إنَّ الاستفهام بـــ(كلّما) جيِّد وذلك نحو: أنْ يقول القائل: أخذت بعضه أو كلَّه، فإذا لم يفهمْ بعض ما أخذ، قال: كُلُّ ما أخذت، وبعض ما أخذت، فمغالطةٌ فيه: وذلك واضح لك غير مُشكل عليك. إذا تأملت الفصل الذي أثبتناهُ لسيبويه قبل، وإنَّما أراد أنَّ (كلّما) لا يُستفهم بها إذا كان (كُل) مضافاً إلى (ما) التي تقع مع الفعل بمعنى المصدر.

يدل على ذلك أنَّه قال: ومثل ذلك (كلَّما) أي مثل: ما تدوم لي أدوم لك، في أنَّ الجزاء لا يجوز فيه لما لم تجُزْ في (ما تدوم)، ومثل بالمصدر فقال: كأنّه قال: كلّ إتيانكَ، فإنَّما أراد بـــ(كلَّما)، المضاف (كل) فيه إلى (ما) التي مع الفعل بتأويل المصدر، كما قدَّم ذكره، ولم يُردْ (كلَّما) المضاف إلى (ما) التي للاستفهام، فإنّما أراد (كلَّما) التي قدّم ذكرها. فهذا مغالطة من أبي العباس.

ومن هذا قوله تعالى: **﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ﴾** [البقرة: ٢٠]، و**﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾** [المائدة: ٦٤]، و**﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾** [الإسراء: ٩٧]. وحقيقته ما أعلمتك منْ أنَّ (ما) مع الفعل بمعنى المصدر، والظرف على الحقيقة الاسم المحذوف [2]، وتقديره: كلَّ وقت الإضاءة مشوْا.

فإنْ قلت: فهلْ يجوز أنْ تكون (ما) في قوله: **﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ﴾** شرطاً، وقوله: **﴿ مشوا فيه﴾** الجواب؟

فإنَّ ذلك لا يجوز لضعفه في المعنى، ألا ترى: أنك إذا جعلته جزاء صار المعنى: كل شيء أضاء لهم من برق وغيره مشوا فيه، وليس المعني علي ذلك، إنَّما المعنى

(١) هو كتاب الرد على سيبويه.

(٢) تقدم هذا القول وهو: والظرف على الحقيقة هو الاسم إلخ.

على: كل وقت أضاء لهم البرق، وأضاء لهم الضوء مشوا، فهذا فاسدٌ في المعنى، ويُمنع منه انتصاب (كلّماً)، ولو كان جزاء لكان مرتفعا، وكذلك القول في الآي الأُخر التي تلوناها في أنّ (كلّما) فيهن ظرفٌ، لا يجوز أنْ يكون جزاء. ولكن لو قلت: كلّما يذهب أذهب، وكلّما تأكل آكل، جاز أن تكون (ما) جزاء التقدير: إنْ يذهبْ إنسانٌ، أو حمار، أو عمرو أذهب، وإن تأكل الخبز، أو اللحم، أو غير ذلك آكل.

وقد زيدت (إنْ) مع (ما) هذه التي أقيمت مع صلتها مقام الظرف في الشعر، أنشد سيبويه:

ورجِّ الفتى للحق ما إنْ رأيته   على السِّنِّ خيراً لا يزال يزيدُ(١)

والقول في هذا: إنّ (إنْ) هذه إنما زيدت معها لمشابهة (ما) النافية، ألا ترى: أنها مشابهة لها في اللفظ، وفي أنّه ليس باسم، فأدخل (إنْ)، كما يُدخلها مع النافية، نحو قوله:

وما إنْ طبُّنا جُبنٌ.......   ....(٢)

و نظير إدخاله (إنْ) هنا للمشابهة اللفظية، بيت أنشده أبو زيد:

يُرَجِّي المرْءُ مــــا إنْ لا يَراه   ويعرِضُ دون أبعده خطوبُ(٣)

ونظيره أيضاً قول الشاعر:

لـــما أنسيت شكرك فاصطنعني   فكيف ومنْ عطائكَ جُل مالي(٤)

فأدخل اللام على النافية، كما يدخلها على الموصولة، فهذه كلها شواذ.

فأمّا قوله عز وجل: ﴿**فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ**﴾ [الحجر: ٩٤]، و﴿ **يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ**﴾ [الصافات: ١٠٢]، فيحتمل -عندي- (ما) وجهين: أنْ يكون بمعنى (الذي)، وأنْ يكون بمعنى المصدر.

أمّا من قال: أمرتك بالخير، وأمرتك بالقيام، فلا يجوز على قوله أنْ يكون

---

(١) البيت غير منسوب في الكتاب.

(٢) وهو جزء من صدر بيت لفروة بن مسيك، والبيت هو:

وما إنْ طبنا جبنٌ ولكنْ   مَنايانا ودولةُ آخرينا

(٣) البيت منسوب إلى جابر بن رألان الطائي في نوادر أبي زيد٦٠.

(٤) البيت للنابغة الذبياني.

بمنـــزلة (الذي)، لأنّه لا يكون في صلتها ما يعود إليها، وإذا خلت الصلة من العائد لم يجُزْ أنْ يكون بمعنى (الذي).

وإنّما لم يجُز أنْ يكون في الصلة عائدٌ، لأنَّ (أمرتُ) يتعدّى إلى مفعول واحد، ويتعدّى إلى آخر على هذا القول بحرف جر، فإذا بُني الفعل للمفعول بقي غير متعدٍّ إلى مفعول ثان، حتَّى تذكر الباء، فتُعدّيه بها إليه، فإذا لم تذكر الباء لم يجزْ تعديتُهُ إلى مفعول ثان، وإذا لم يجُزْ تعديته إلى المفعول الثاني إلا بحرف جر، لم يجُزْ أن تكون (ما) من قوله ﴿ **بمَا تؤمر**﴾ بمعنى (الذي).

ألا ترى: أنَّ من يقول: الذي ضربتُ عمرو، فأراد: الذي ضربته، لم يقل: الذي مررت زيد، يريدُ (به)، فكذلك لا يجوز أنْ تقدّر (به) في قوله: ﴿**فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ**﴾، ولا يجوز أيضاً أنْ تقدّر الهاء محذوفة من (تؤمر) على قول من عدّاه إلى المفعول الثاني بالباء، فقد ثبت من هذا أنّ (ما) مع صلتها على قول منْ عدّى (أمرتُ) إلى المفعول الثاني بالباء، بمعنى المصدر، ولا يجوز أنْ يكون بمعنى (الذي)، إذْ لا يعود من الصلة إلى الموصول شيءٌ، ولا يخلو ما يعود إليها من الوجهين اللّذين ذكرنا، وكلاهما غير جائزٍ. فأمّا من قال: أمرتك القيام، كقوله:

أمرتك الخيرَ فافعلْ ما أمرت به ....[(١)]

فيجوز على قولـــه أنْ تكون (ما) بمعنى (الذي)، ولا تكون بمعنى المصدر، لأنّه قد يصح تقدير العائد منها إلى (ما)، وهو الهاء التي هي ضمير المفعول الثاني، وتقديره: بما تؤْمره، كما تقول: احفظْ ما أُعطيت، وما تُعطى، أي: أعطيته، وتُعطاه، وتقدّر اتِّصال المفعول الثاني بالصلة وحذفه. فتأمّلت بعد قول الفراء فيه فوجدته كما ذهبنا إليه.

ومن المواضع التي استعملت (ما) فيها حرفاً للنفي، وذلك إذا أدخل على اسم مبتدأ، مثل: ما زيد منطلق، و﴿**مَا هَذَا بَشَرًا**﴾ [يوسف: ٣٠]،فالعرب فيها مذهبان:

فأهل الحجاز ينصبون الخبر تشبيهاً بـــ(ليس). وبنو تميم يرفعون، فيتركون الاسم مرتفعا بالابتداء، كما كان قبل. فمن نصب الخبر تشبيهاً بـــ(ليس)، أدخل

---

(١) وهو صدر من بيت لعمرو بن معديكرب الزبيدي، وهو في ديوانه ص ٣٥ وتمامه:

فقد تركتك ذا مال وذا نسب.

الباء عليه لتحقيق النفي، فقال: ما زيد بذاهب، ومنْ رفع الخبر لم يجُزْ دخول الباء فيه، لأنّه مرتفع بأنّه خبر المبتدأ، كما أنّ (منطلقٌ) في: إنّ زيداً منطلقٌ، يرتفع بذلك، فلمّا لم يطرد دخول الباء في خبر المبتدأ، كذلك لم يطرد دخوله في خبر المبتدأ الواقع بعد (ما) في لغة بني تميم، وتقديم الخبر على قولهم جائز، من حيث جاز تقديم خبر المبتدأ، كما جاز تقديم الخبر، كذلك يجوز تقديم ما اتصل به المبتدأ، فيجوز، ما منطلق زيد، وما زيداً عمرو ضاربٌ، لأنَّ (ضارباً)- الذي هو عامل في زيد- يجوز وقوعه موقع زيد وكل موضع جاز وقوع العامل فيه فوقوع معموله فيه أيضاً جائز، فإذا لم يجُزْ وقوع العامل لم يجزْ وقوع المعمول فيه.

ولو أدخلت الباء في المسألة لم يجُزْ، لأنَّ الباء مع الخبر في موضع نصب، فكما لا يجوز أنْ تُقدّم الخبر منصوباً على المخُبر عنه في (ما)، فتقول: ما قائماً زيد، كذلك لا يجوز أنْ تُقدم الخبر إذا دخله الباء، إذا كانت الباء إنما تدخل الخبر في لغة من ينصبهُ دونَ مَنْ يرفعهُ، وإذا لم يجُزْ تقديم الخبر وفيه الباء على المخبر عنه، كذلك لا يجوز تقديم ما عمل فيه الخبر، إذا كان فيه الباء على المُخبر عنه، لما قُلنا من أنّ المعمول لا يجوز أنْ يقع حيث لا يقع العامل فيه، فقولك: ما زيداً عمرو بضارب لا يجوز من حيث لم يجُزْ: ما بضارب عمرو، كما لم يجُزْ: ما ضارباً عمرو. فعلى هذا عبرة هذا الباب عندنا.

فأمّا قولك: ما زيدٌ عمراً ضارباً فجيِّدٌ، فكذلك ما زيدٌ عمراً بضارب، لأنَّ (عمراً) وقع حيث يجوز للعامل فيه وقوعه. وحُكي أنّ قوماً يجيزون: ما زيداً عمرو بضارب، ويقولون: إنّ الباء لغوٌ، وهذا عندي فاسد لما تقدّم، فأما قول الفرزدق:

فأصبحوا قدْ أعاد اللهُ نعْمتهمْ إذ هُمْ قُريشٌ وإذْ ما مثْلَهم بشرُ[1]

فوضعه سيبويه على أنّه نصب الخبر مُقدما، كما ينصبه مؤخراً، وأنكر ذلك أبو العباس[2]، وذهب إلى أنّه مُنتصب على الحال، مثل: فيها قائماً رجل، فقدّر

---

(١) البيت للفرزدق.

(٢) قال أبو العباس المبرد: فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين وذهب إلى أنه خبر مقدم، وهذا خطأ فاحش، وغلط بيّن.

خبراً مُضمراً قبل: (مثلهم) هو: الدُّنيا، أو في الوجود، أو ما أشبهه، وقدّر انتصاب (مثلهم) على هذا المضمر، لأنّ (مثلهم) وإن كان في لفظ المعرفة، فهو في التقدير نكرة، لأنَّ الموصوف به لا يختص إذا وُصف به، كما يختصُ بسائر الأوصاف.

وانتصاب (مثلهم) على هذا التقدير لو قال قائل فيه: إنه بعيدٌ، لأنَّ العامل فيه معنى، والمعاني لا تعمل مضمرة إذ لا تعمل مظهرة، إذا تقدَّمها ما تعمل فيه، مثل: قائماً فيها رجل، لكان قولاً.

وكان أبو بكر يذهب في هذا إلى: أنَّ القائل له لَمَّا استعار لغة غيره لم يدرِ كيف استعمالهم لها، فقدّر أنهم يُجرونها مجرى (ليس) في جميع أحوالها، فغلط، وهذا قولٌ قريب، وكيف كان الأمر فهو نادرٌ قليلٌ.

ولقد استُعملت هذه الكلمة -وهي حرفٌ- كافّة، ومعنى الكافَّة، أنْ تكُفَّ ما تدخل عليه عمَّا كان يحدث قبل دخولها فيه من عمل، وقد دخلتْ كافّة على الكلمِ الثلاث: الحرف، والاسم، والفعل.

فأمّا دخولها على الحرف للكف، فعلى ضربين:

أحدهما: أنْ تدخل عليه فتمنعه العمل الذي كان له قبل دخولها، وتدخل على ما كان تدخل عليه قبل الكفّ غير عامل فيه، نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، و ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَن يَّخْشَاهَا ﴾[النازعات: ٤٥]، وكأنّما زيد أسدٌ، وقوله:

.... **لَعلّما أنتَ حالمُ**(١)

ولَيْتما زيدٌ منطلقٌ. والآخر: أنْ تدخل على الحرف، فتكفه عن عمله، وتدخل على ما لم تكنْ تدخل عليه قبل الكفِّ عن عمله، وذلك نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، و ﴿إنما نُملي لَهُم لـيزدادوا إثماً﴾ [آل عمران: ١٧٨]، و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، منه:﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[الحجر: ٢] ، وقوله:

إنّا لَمَـا نضربُ الكبشَ ضربةً ....(٢)

---

(١) وهو جزء من بيت لسويد بن كراع العكلي، والبيت هو:

تحللْ وعالج ذاتَ نفسك وانظرنْ أبا جُعل لعلّما أنتَ حالمُ

(٢) هذا صدر البيت لأبي حيّة النميري.

والدليل على أن (ما) في قوله: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ لا يجوز أنْ تكون لغواً، ولا التي مع الفعل بمنـــزلة المصدر، أنَّها لو كانت زائدةً، لوجب أن يُضمر بعد (ربما) (أنْ)، ولو أضمرت لنصبت الفعل، كما نصبت بعد سائر حروف الخفض، ولو نصبت الفعل بعده كان غير جائز، لأنّ (أنْ) مع الفعل بمنـــزلة المصدر المخصوص المعروف، فإنّ ﴿يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بمنـــزلة ودّ الذين كفروا، وإذا تعرّف الاسم لم يدخل عليه (رُبّ)، لأنَّها لا تعمل إلا في اسم شائع غير مختصّ، لوقوع المنكور بعدها دالاً على أكثر من واحد، وهذا مّما تختص به النكرات دون المعارف.

فلا يجوز لهذا أنْ تكون (ما) فيه زائدة، ولهذا بعينه لا يجوز أنْ تكون التي مع الفعل بمنـــزلة المصدر، لأنَّ تلك مع الفعل مختص، كما أنَّ (أنْ) مع الفعل كذلك، ويبعد أنْ تجعلها التي هي اسمٌ منكورٌ أيضا على أنْ يكون التقدير: رُبَّ شيء يودّه الذين كفروا، لأنَّ المعنى ليس على أنّهم يودّن شيئا، إنما الذي يودّونه الإسلام لو كانوا منهم، ويودّون لو كانوا مسلمين.

وما جاء في التنـــزيل وفي غيره من كلامهم قبل (لوْ) من: (وددتُ) فمُعلق بـــ(لَوْ)، كقوله: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلـم: ٩] ، و﴿يَوْمَئِذ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الأَرْضُ﴾ [النساء: ٤٢]، و﴿وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ لَن تَنْفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ﴾ [الممتحنة: ٢، ٣]، و﴿ وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا ﴾ [النساء: ٨٩]. وقول الشاعر:

يودّون لو يفدونني بنفوسهم ....[1]

فعلى هذه الكثرة تُحمل الآية أيضاً، فإذا لم يجُزْ أنْ تكون الزائدة، ولا التي مع الفعل بمعنى المصدر، ولا النافية، ولا المنكورة، ثبت أنّها الكافَّة، وثبت بهذه الدلالة القائمة في هذا الحرف جواز دخولها على ما أشبهه، نحو: (كما) في قوله:

....**كما لا تُشْتَمُ**[2]

قال سيبويه: سألت الخليل عن قول العرب: انتظرني كما آتيك ، فزعم أنّ

(١) وهو صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي وعجزه: **ومثني الأواقي والقيان النواهد.**

(٢) وهو جزء من رجز لرؤبة وتمام الرجز **لا تشتم الناس كما لا تُشتمُ**

(ما) والكاف جُعلتا بمنـــزلة حرف واحد، وصُيِّرَتْ للفعل كما وصُيِّرَتْ للفعلِ (ربَّمَا) والمعني: لعلِّي آتيك، فمنْ ثمَّ لم ينصبوا به الفعل، كما لم ينصبوا بـــ(ربما)، قال رؤْبة: **لا تشتُمِ النَّاس كما لا تُشْتَم**. وأنشد:

قلت لشيبان: ادنُ من لقائـــه كما تغذّي القوم من شِوائه(١)

وجعل (كما) في هذا البيت كالتي في البيت الأول، وأنشد أبو بكر عن يعقوب أو غيره من أهل الثبتِ في اللغة: كيْما تُغذّي القوم، وقال: وشيبان: ابنهُ. أي: قلت له: اركب في طلبه كيما تعيده، فتغذّي القوم به، يصف ظليماً (٢).

وأقول: إنَّ (ما) على هذا الإنشاد تحتمل وجهين: يجوز أنْ تكون زائدة، كالتي في قوله: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ**﴾ [آل عمران: ١٥٩]، والفعل منصوب بإضمار (أنْ)، إلا أنّه ترك على الإسكان، وذلك ممّا يُستحسن في الضرورات. ويجوز أن تكون (ما) بمعني المصدر في موضع جرٍّ بـــ(كي)، و(تُغذّي) صلته، وموضعه رفع، ونظير ذلك قول الآخر، أنشده أبو الحسن:

إذا أنْت لمْ تنْفعْ فضُرّ فإنَّما يُرجَّى الفتى كيْما يضرّ وينفعُ(٣)

كأنّه قال: للضرِّ وللنفع، وتحتمل عندي أنْ تكون (ما) كافّة، كأنّه:كنْ كأنتَ، ويجوز أنْ تكون بمعني (الذي) كأنّه: كنْ كالذي هو أنت، فهذا دخول (ما) كافَّة على الحرف.

وأمّا دخولها علي الاسم، فقد دخلتْ على الأسماء التي هي ظروف، ودخولها عليها علي ضربين:

أحدهما: أنْ تمنع الاسم عملهُ وما كان يُحدثه من الإضافة قبل دخولها عليه، وتقع بعد الاسم جملةٌ لا يعمل فيها الاسم.

والآخر: أنْ تدخل علي الاسم، فتمنع على إضافته إلى ما كان يضاف إليه،

---

(١) البيت لأبي النجم العجلي.

(٢) الظليم: ذكر النعام.

(٣) البيت موجود في ديوان قيس بن الخطيم ص٨٠، وفيه: (وينفعا) منصوباً، وورد أيضاً في شعر النابغة الجعدي ص٤٦.

ويقع بعده فعلٌ يعمل فيه، فمثال الأول نحو قوله:

..........بَعْدَمَا أفنانُ رأسك كالثَّغام المُخْلِسِ[١]

وقول الآخر:

.... بعد ما أفنان رأسك كالشهابِ[٢]

وقول الآخر:

بينما نحن بالبلاكث فالقا ع سِراعا والعيسُ تهوي هويَّا[٣]

ألا ترى: أنّ (بعد) إنْ كانت تضاف إلى اسم تعمل فيه الجرّ، فدخلتْ (ما)، وكفَّتْها عن ذلك، ووقعت بعدها جملة من مبتدأ وخبر لم تعمل فيها، ومن ذلك قولهم: إنِّي ممَّا أفعل ذاك، قال سيبويه: إنِّي ممَّا أفعل ذاك، فتكون (ما) مع أفعل بمنـــزلة كلمة واحدة، نحو: (ربَّما)، وأنشد لأبي حيَّة:

وأنّا لمماً نضرب الكبش ضربة ....

وقال أبو العباس: تقول: إني ممّا أفعل، على معني: ربّما أفعل، وأنشد البيت. وقوله: إني ممّا أفعل، على معني: رُبّما أفعل، إنْ أراد به أنَّ (ما) كافَّة لـــ(منْ) كما أنَّها كافَّة لـــ(ربَّ)،فهو كما قال سيبويه. وإنْ أراد أنَّه للتقليل، كما أنَّ (ربَّما) للتقليل كان ذلك مسوغاً إذا ثبت مسموعاً.

وبعدَ ذلك في البيت فإنّه ينبغي أنْ يكون غير مُقلل لضربه الكبش على رأسه، ويقول: أنه قد يجوز أنْ يتغير معني الحرف، لانضمام (ما) إليه، كما تغّير معني (لو) لانضمام (ما) إليه. ومثال الآخر: حيثُما تكنْ أكنْ، وقوله:

إذْ ما تريني اليوم مُزجي مطيَّتي ....[٤]

فـــ(إذْ) و (حيث) اسمان يدلُّ على ذلك، قولـــه: إذْ ما تريني اليوم، وقولـــه: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ﴾[البقرة: ١٤٩] فدخل حرف الخفض عليه.

---

(١) البيت للمرار الأسدي، وصدره: **أعلاقة أم الوليد بعد مـــا.**

(٢) لم نجد هذا البيت في المصادر التي بين أيدينا .

(٣) البيت لكثير عزة.

(٤) البيت من شواهد سيبويه، وتمامه: **أصعد سيراً في البلاد وأفرع.**

فأمَّا (إذْ) فالدليل على أنَّها اسم إضافتك الاسم إليها نحو: حينئذ، ويومئذ، ولو كان حرفاً لم تقعْ إضافته إليه، وقد كانا مضافين إلى ما بعدهما، كما كان يُضاف (بعد) إلى ما بعده، فلمَّا أُريدت المجازاة بهما أُزيلت الإضافة عنهما بأنْ كفَّتا عنهما بـــ(ما)، فعملتا في الفعل الواقع بعدهما الجزم.

والدليل على أنَّها كافَّة: لزومها الاسمين في الجزاء، وكما لزمت الاسم لما صُرف ما بعده إلى الابتداء. وإنَّما لزمتْها، لأنَّ (حيث) ظرف من المكان يُشبه بـــ(حين) من ظروف الزمان، فأضيف إلى الجمل، كما أُضيف (حين) إليها، و(إذْ) ظرفٌ من الزمان يُضاف إلى الجمل.

وكل واحد من (حيث) و (إذ) إذا أُضيفا إلى الجمل،صار موضع الجملة بعدها جرًّا بالإضافة، فإذا وُضع الفعل بعدهما، وقع موضع اسم مجرورٍ، والفعل متى وقع موقع اسمٍ لم يجُزْ فيه إلا الرفع.

فلو جوزي بـــ(حيث) و (إذْ) ولم يُضمَّ إليهما (ما) لم تجُزْ المجازاة بهما، لأنَّك إذا جازيت جزمْت، وهذا موضع لا يكون الفعل فيه إلا مرتفعاً لوقوعه موقع الاسم، فلمَّا امتنعت المجازاة بهما- لما ذكرت- ضم إليهما (ما) الكافَّة، فمنعتْهما الإضافة كما أنَّك لمـــَّا ضمَّمتها إلى الحروف والأسماء الجارة[1] كفَّتها عن الإضافة، والجرِّ، نحو: بعد ما أفنانُ رأسك، و ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢].

وكان القياس على هذا يوجب عندي على الشاعر -إذا اضطر فجازى بـــ(إذا)- أنْ يكفَّها عن الإضافة بـــ(ما)، كما كف (حيث) و (إذْ) لما جُوزي بهما، إلا أنَّ الشاعر إذا ارتكب الضرورة، استجاز كثيراً ممَّا لا يجوز في الكلام، نحو الأشياء المذكورة في مواضعها في باب الضرورات. فهذا دخول (ما) الكافَّة على الاسم.

وأمَّا دخولها على الفعل، فإنَّها تدخل عليه، فتجعله يلي ما لم يكن يليه قبل دخولها. ألا ترى: أنَّها تدخل عليه قبل الفعل، نحو: قلّما سرت، وقلّما يقول، ولم يكن الفعل قبل دخول (ما) عليه يلي الفعل.

قال سيبويه في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الأفعال: من تلك الحروف

(١) الأسماء الجارة مثل: بعد، وعند ونحوهما.

(ربّما) و (قلّما) وأشباههما. جعلوا (رُبَّ) مع (ما) بمنـــزلة كلمة واحدة، وهيؤوها ليذكر بعدها الفعل، لأنّه لم يكن لهم سبيل إلى : رُبَّ يقولُ، ولا إلى : قلَّ يقول، فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل، قال: وقد يجوز في الشعر تقديم الاسمِ، قال:

صددت فأطولت الصدود وقلّما وصالٌ على طول الصدودِ يدومُ[1]

قال: وإنّما الكلام: قلما يدوم وصال. انتهى كلام سيبويه.

ومذهبه في هذا كما تراه، من أنّ (قلَّ) كان حكمه أنْ يليه الاسم، لأنّه فعل، فلمّا دخلت عليه (ما) كفَّته، وهيأته للدخول على الفعل، كما تُهييء (ربّ) للدخول على الفعل، ولا يجوز أنْ يرفع: (وصالٌ) بـــ(يدوم)، وقد تأخر عن الاسم، ولكن يرتفع يبقي، أو يثبت، أو نحوه ممّا يفسره (يدوم)، ولا يصلح ارتفاعه بالابتداء على ما قَدَّره، لأنّه موضع فعل، كما لا يصلح أنْ يرتفع الاسم عنده بعد (هلاَّ) التي للتحضيض، و (إنْ) الجزاء، و (إذا) الدالة على الزمان بالابتداء، ولكن يكون العامل في الاسم الواقع بعد هذه الحروف فعلاً يفسره ما يظهر بعده من الأفعال .

ولو قال قائل: إنَّ الفعل خلاف الحروف في هذا، وإنَّ (ما) في البيت الذي أنشده صلةٌ، وقوله وصالٌ فاعله ومرتفع به، و (يدوم) صفةٌ لـــ(وصال) فلا يكون التأويل عل ما ذكره سيبويه، لأنَّ الفعل يبقى بلا فاعل، ولم نر في سائر كلامهم الفعل بلا فاعل، وأيضاً فإنَّ الفعل على تأويله يصير داخلاً على فعل، وهذا أيضاً غير موجود، لكان[2] عندي أثبت، ويقوّي هذا أنَّ الفعل مع دخول (ما) هذه عليه تجده دالا على ما كان يدل عليه قبل دخول هذا الحرف إيَّاه من الحدث والزمان، فحكمه أنْ يقتضي الفاعل، ولا يخلو منه كما لم يخل منه قبل، ألا ترى: أنَّ الاسم في حال دخول هذا الحرف إياه، على ما كان عليه قبل، من انتصابه بالظرف وتعلقه بالفعل، فقوله:

.... بعد ما أفنان رأسك..........

منتصب بما يفعل الناصب للمصدر الذي هو (علاقة) فكذلك ينبغي أنْ يكون

(١) البيت في ديوان عمر بن أبي ربيعة.

(٢) (لكان) جواب (لو قال قائل) المتقدم.

الفعل على ما كان عليه، قبل دخول هذا الحرف من اقتضائه للفاعل وإسناده إليها، وليس الحرف كالفعل في هذا، لأنّك قد تجد الحرف في بعض المواضع مُفارقا للمعني الذي يدل عليه في غير ذلك الموضع، كالباء وغيره، وقد قدمنا ذكر ذلك في هذا الكتاب، وجعلناه أحد ما ينفصل به الحرف من الاسم، وإن اجتمعا في الدلالة على معني واحد، ولا تجد الفعل مُفارقاً لمعناه الذي يدلُّ عليه.

فإنْ قال قائل: فإنَّ هذه الحروف وإنْ كانت على ما ذكرت من أنه تُعرى في بعض المواضع من المعنى الذي يدلّ عليه في بعض آخر، فهي في جميع المواضع من المعنى تعمل عملاً، كالباء التي تجيء دالّة على الإلصاق، وغير دالة عليه. فلمّا كُفَّ ما كُف منه بهذا الحرف، بطل عمله، فكذلك لا ينكر أنْ تكفَّ الفعل عن عمله في الفاعل في هذا الموضع، كما كُفّ الحرف عن عمله.

فهو قول فيه تقوية لما ذهب إليه سيبويه، ويقوِّي مذهبه في هذا أيضاً قولهم: ما كان أحسن زيداً، فجاء الفعل في هذا الموضع لا فاعل له، وقد دلَّلْنا على ذلك.

فأمّا ما حكاه سيبويه من قولهم: شدَّ ما أنّك، وعزَّ ما أنك ذاهبٌ، فقد قال فيه قولين، ليس (ما) في أحد منهما كافّة، ولكنها في أحدهما زائدة، وفي الآخر نكرة، قال: وسألته -يعني الخليل- عن قوله: شدّ ما أنّك ذاهبٌ، وعزّ ما أنّك ذاهبٌ، فقال: هذا بمنـــزلة: حقا أنّك ذاهب، كما تقول: أمّا أنّك ذاهبٌ، بمنـــزلة: حقّا أنّك ذاهبٌ، قال: إنْ شئت جعلت: شدّ ما، كنعم ما.

وأقول: إنّه إذا مثّل: شدَّ ما أنّك ذاهبٌ، بـــ(نعم ما)، فـــ(ما) بعد قولك: شدّ ما، نكرةٌ في موضع نصب، كما أنّها بعد (نعم ما) كذلك، وتقديره: نعم الشيء شيئاً، كما أنْ تقدير نعم رجلاً: نعم الرجل رجلاً، و(أنّك) على خبر مبتدأ، كأنّك قلت: نعم شيئاً هو أنك تقول الحق، لّما قيل لك ما هو؟.

ومن قدّر (زيداً) مبتدأ مؤخراً في قولك: نعم الرجلُ زيدٌ، فقال: كأنّه في التقدير: زيدٌ نعم الرجل، فإنّه ينبغي له أنْ يوافق منْ يقول: إنَّ (زيداً) خبر مبتدأ محذوف، في قولك: نعم الرجلُ، ذلك لأنَّه إنْ لم يقدِّرْ هذا التقدير لزمه أنْ يبدىء بـــ (أنَّ) المفتوحة، كأنَّه قال: أنّك ذاهب نعم العمل، وهذه لا يجوز ابتداؤها.

ويقوِّي قول سيبويه: أنَّ (قلَّما) كُفت، فدخلت عليَّ الفعل في: قلَّما وصالٌ،

أنَّ (قلَّما) أجري نفيا، وغلب ذلك فيه ضارع الحرف، فلم يقتض الفاعل كما لا يقتضيه الحرف لمشابهته له، ويدلُّ على إجرائهم إياه مجرى الحرف أنّه لا يقع إلاَّ مبتدأ، ولا يكون مبنياً على شيء، فكما شابه الحرف في هذا كذلك شابهه في أنَّه لم يكن له فاعلٌ.

فأمّا: كثُر ما يقولنَّ ذاك، فلّما كان خلافه أُجري مجراه كـــ(صَدْيَان)، و (ريَّان)، و (شعبان)، و (طيَّان)، ونحو ذلك مّما يكثر تعداده، أُجري مجرى خلافه، كذلك: كثر ما تقولن ذاك.

ويدلك على إجرائهم إيّاه مجرى الحرف، وأنّه لذلك يحسن أنْ لا يقتضي فاعلاً كما يقتضيه سائر الأفعال، لمشابهته حرف النفي في قولهم: سرت حتى أدخلها، ألاَّ ترى: أنّهم لم يرفعوا الفعل بعد (حتى)، كما لم يرفعوه بعد النفي في قولك: ما سرت حتّى أدخلها.

فإجراؤهم هنا (قلّما) مجرى الحرف يقوّي أيضاً إجراءها مجراه في أنْ لا تقتضي فاعلاً، ويحسن ذلك فيها في القياس. فهذا وجه مذهب سيبويه فيه، وهو الجيِّد.

وأمّا ما حكاه يونس من قولهم: كثر ما تقولن ذاك، فإنّه تأوّله على ما تأوله: قلَّما يقوم، ويحتمل أنْ تكون بمعني (الذي) فيكون التقدير: كثر الذي يقوله. ودخول النون في الفعل على هذا كدخوله في قوله:

.... **تَرْفَعَنْ ثَوبي شَمالاتُ**[1]

وجاز ذلك فيه، لأنَّه كالمثل، وقد يجوز في الأمثال ما لا يجوز في الكلام، نحو: عسى الغُويرُ أبْؤساً، ويحتمل أنْ تكون بمعني المصدر، كأنَّه كثر قولك، وكذلك ما حكاه من قولهم: قلَّما سرت، يحتمل هذين الوجهين. فهذه وجوه (ما) الكافَّة.

---

(١) البيت لجذيمة الأبرش، وصدره: **ربما أوفيت في علم.**

الباب الرابع من أبواب (ما) إذا كانت حرفـــاً:

استعملت (ما) حرفاً زائداً مع الاسم، والحرف، والفعل.

وكلُّ موضع أُريد فيه إقامة وزن أو غير ذلك، وزيادهم إياها في هذه المواضع على أربعة أضرب:

فالأول: أنْ يكون لازماً عوضاً من الفعل، نحو: أمَّا أنت منطلقاً انطلقت معك.

والثاني: أنْ يلحق بدخوله الكلمة التي تدخل عليها حرفٌ لا يلزم في الكلام إذا لم تدخلْ، نحو: لزوم النون الشرط إذا دخلتْ (ما) على (إنِ) الجزاء.

والثالث: أنْ تلزم الكلمة التي تُزاد عليها، فلا تُفارقها في الكلام والاختيار، نحو: أمّا، وإنَّك ما وخيراً.

والرابع: أنْ تزاد غير لازمة للكلمة.

الضرب الأول: الذي زيدتْ فيه (ما) لازمة عِوضاً من الفعل: وذلك قولهم: أمَّا أنْتَ منطلقاً انطلقت معك، أمّا زيدٌ ذاهباً ذهبت معه، ومنه قول الشاعر:

أبا خُراشة أمَّا أنْتَ ذا نفرٍ فإنَّ قومي لمْ تأكلهُمُ الضبعُ[1]

قال سيبويه: إنما هي (أنْ) ضُمت إليها (ما)، وهي (ما) التوكيد، لزمت لتكون عوضاً من ذهاب الفعل، كما كانت الهاء والألف عوضاً في (الزنادقة) و(اليماني)؛ لَّما كان قبيحاً عندهم أن يذكروا الاسم بعد (أنْ)، ويبتدؤوه بعدها، كقبح: كي عبد الله يقول ذاك، حملوه على الفعل، حتَّى صاركأنَّهم قالوا: إذا صرت منطلقاً، إلاّ أنَّه لا يذكر بعدها الفعل المضمر، لأنَّه من المضمر المتروك إظهاره حتّى صار ساقطاً بمنـــزلة تركهم ذلك في النداء. انتهى كلام سيبويه.

قول سيبويه في هذا ما كتبناه من أنَّ (أنْ) هذه هي الناصبة للفعل، و (ما) عوضٌ منه ملازمة للكلمة، و (أنْت) مرتفع الموضع بالفعل الذي صار (ما) عوضاً عنه، وهو: كان، فأمّا (أنْ) مع صلتها في موضع نصبٍ لوصول الفعل إليه وعمله فيه.

فأمّا (أنْ) في البيت فموضعه نصبٌ بفعل مضمرٍ يدلُّ عليه قوله:

.... فإن قومي لم تأكلْهم الضَّبعُ

---

(١) البيت للعباس بن مرداس السلمي.

ويفسره، ولا يجوز أنْ يُحكم على موضعه بالنصب بـــ(لم تأكلْهم الضبع)، فيكون التقدير: إن قومي لم تأكلهم الضبع لئن كنت ذا نفر، لأنَّ هذا الفعل بعد (إنَّ) و(أنْ) قبلها، وما قبل (إنَّ) لا يعمل فيه ما بعدها،، فإذنْ لم يجزْ انتصابه بهذا، وكان لابد له من متعلقٍ، فالذي يتعلق به فعلٌ مضمر هو بقيتْ، أو سلمتْ ، أو نحو ذلك ممّا يدل عليه قوله:

.... فإنَّ قومي لم تأكلهم الضبع

فأمّا ما ذكره أبو العباس في (الردِّ)[1] من أنَّه لا يرى وقوع الفعل بعد (أنْ) هذه ممتنعاً، وأنَّه جائز عنده في القياس، فكالمغالطة.

ألا ترى: أنَّه قد يجوز في القياس أشياء كثيرة لا يجيء به الاستعمال، فإذا لم يُستعمل له تُرك، وإنْ أجازه القياس، فلا يستعمل في الكلام: وَذَرَ، ولا وَدَعَ، ولا ما أشبه ذلك لامتناعه في الاستعمال، وإنْ أجازه القياس، وكذلك إظهار الفعل في هذا الموضع لا يجوز لشذوذه عن الاستعمال، وإنْ أجازه القياس.

وهذه العلل إنَّما تُستخرج وتوضع بعد سماع الشيء واطّراده في الاستعمال ليوصل إلى النطق بالشيء على حسب ما نطق به أهل اللغة، فإذا أدَّى إلى خلافه وجب أنْ يشُذَّ ويطرح، فحكم السماع في الشيء أنْ يتقدم القياس، فإذا لم يتقدمه فلا موضع للقياس، لأنَّه حينئذ غير موصل إلى المراد، ولا مؤدّ إلى الغرض المطلوب. ألا ترى: أنَّ الغرض في استخراج هذا القياس إنّما هو أنْ يتكلم غير العربي الفصيح بلزومه إياه، واستعماله له كما يتكلَّم العربي الفصيح، فإذا أدى إلى خلاف كلام العرب كان فاسدا، وخلاف ما قُصد به له، ألا ترى: أنَّه لَمّا استتبَّ في كلامهم ارتفاعُ الاسم في إسنادهم الفعل إليه مقدماً، قُلنا: الفاعل رُفع، ولو لم يتقدَّم استعمالهم له كذلك، ثُمَّ دوَّناه أو علمناه لم ننتفع بهذا القول، ولم يكن له وجه، ولا فيه فائدةٌ، فعلى هذا وضعُ هذه القياسات، ثُم إنْ شذَّ بعدُ عمَّا عليه الكثرة وجار عليه الجمهرةُ والجملة شيء، أخبر به، ونبِّه عليه، وأُعْلِمَ أنَّ حكمه أنْ يحفظ، ولاً يحمل على ما عليه الأكثر لمخالفته في السمع ما عليه الأشيع، فيكون القياس حينئذ

(١) هو كتاب (الغلط).

بذلك موصولاً إلى النطق كما نطق أهلُ اللغة، هذا فيما استمرَّ استعماله واطَّرد استماعه.

فأمَّا إذا لم يُسمع الشيء إلاَّ على بنية، و لم يحفظ إلا على هيئة، فلا معدل عنه إلى ما سواه، ولا مجاوزة فيه إلى ما عداه ممَّا لم يسمع منهم و لم نحفظ عنهم، فعلى هذا يجري القياس النحوي وحكمه.

ثم نرجع إلى المسألـــة فنقول:

إنَّ موضع (أنْ) في: أمَّا أنْت منطلقا، ونحوه نصبٌ بالفعل الذي ذكرنا، و (ما) هذه هي الزائدة، وليست (أمَّا) هذه بجزاء، قال سيبويه: سألته -يعني الخليل- عن قوله: أمّا أنْت منطلقاً أنطلق معك، فرفعَ، وهو قول أبي عمرو، وحدثنا به يونس، يُريد أنّه رفع (أنطلقُ)، و لم يجزمه على أنّه جزاءٌ.

وحكى أبو عمر الجرمي عن الأصمعي فيما أظن المجازاة بـــ(أمَّا) المفتوحة الهمزة، وزعم أنَّه لم يُحكه غيره، وهذا الذي حكاه أبو عمر تقوية للبيت الذي ذكرناه وهو:

....   أبا خُراشةَ أَمَّا أنت ذا نفر

لأنَّه ليس في البيت ما يحمل عليه (أنْ) فيتعلَّق به، كما أنَّها في قولهم: أمَّا أنْت منطلقاً أنطلقُ معك، متعلَّقٌ بأنطلقُ معك.

فإنْ قلت: يكون متعلّقاً بفعل مضمر يُفسره ما بعده، كما قدَّمت في أوَّل الفصل.

فالجواب: ما يكون تفسيراً لا يعطف به على المُفسر ألا ترى: أنك تقول: إنَّ زيداً ضربتهُ، ولا يجوز إنَّ زيداً فضربته، فإذا لم يجُزْ عطف المُفسِّر على المُفسَّر، كانت الفاء في قوله: (فإنَّ قومي) جواب شرط، و (أمَّا) جزاء، و (أنت) مرتفعٌ بفعل مضمر، كما أنَّ (خيراً) في قولهم: إنْ خير فخيرٌ، يرتفع بفعل مضمر، ولا موضع لــ(أمَّا) من الإعراب على هذا التأويل، كما لا موضع لــ(إنْ) الجزاء مبتدأه غير متقدم عليها شيءٌ.

فإنْ قلت: فقد يكون الفاء حرفاً زائداً، وقد حكى ذلك أبو الحسن الأخفش أنَّهم يقولون: أخوك فوجد، يريدون: أخوك وجد، فيزيدون الفاء، فأحملها في البيت على هذا، ليصبح ما أقدِّر من إضمار الفعل المفسر، ويكون غير معطوف عليه ما يفسره.

فإنَّ زيادة هذه الفاء قد حكاه أبو الحسن، ورواه أبو عثمان أيضاً، و لم يحكه

سيبويه، وفي حمل البيت عليه، تقوية لما ذهب إليه سيبويه من أنَّ (أمَّا) في البيت إنَّما هو: (أنْ) الناصبة للفعل، ضُمت إليها (ما). إلا أنَّ القول بزيادة الفاء ليس من مذهبه.

ومن ذلك قولهم: إمَّا لا، قال سيبويه: ومثل ذلك -يعني مثل قولهم: أمَّا كنت منطلقا انطلقت معك -إمَّا لا، فكأنَّه يقول: أفعلْ هذا إنْ كنت لا تفعل غيره، ولكنَّهم حذفوا ذا لكثرة استعمالهم إيَّاه، وتصرفه حتَّى استغنوا عنه بهذا، وقال فيه أيضاً: زعم الخليل أنَّهم أرادوا: إنْ كنت لا تفعل غيره فافْعَل كذا وكذا إمَّا لا، ولكنَّهم حذفوه لكثرته في الكلام، انتهى.

فـ(ما) في هذا عوضٌ من الفعل، كما أنَّه فيما ذكرهُ من: أمّا كنت منطلقاً، عوضٌ منه، يدلّ على ذلك أنَّه لا يظهر معه الفعل، ولَمَّا كان أصل هذه الكلمة ما ذكره، وحذفت منه هذه الأشياء فغُيِّر، غُيِّرت أيضاً بإمالة (لا) فيها وهي حرفٌ لا يُمال في غير هذا الموضع، فكأنّه أميل هذا، فغُيِّر عمَّا عليه سائر الكلام، ليدلَّ التغير على هذه التغيرات، ولأنَّها قد صارت آخر شيء بمنـــزلة حرفٍ واحدٍ، فهذا مجيء (ما) عوضاً من الفعل.

الضرب الثاني من مجيء (ما) زائدة:

وهو أنْ يلحق بدخول الكلمة التي تدخل عليها حرفٌ لا يلزم في الكلام إذا لم يدخُلْ، نحو: لزوم النون الشرط إذا دخلتْ (ما) على (إنْ) الجزاء، وذلك نحو: إمّا تأتيني آتك،﴿ **فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ** ﴾[الزخرف: ٤١]،﴿ **فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَــدًا فَقُولِي** ﴾ [مريم: ٢٦].

فـــ(ما) هذه مشبَّهةٌ باللام في (ليفعلنَّ)، وجهة الشبه: أنَّها حرفٌ للتأكيد، كما أنَّ اللام للتأكيد، والنون في (ليفعلنَّ) غير لازمة فيما حكاه سيبويه، فإذا لم يلزم في ليفعلنَّ مع أنَّ النون فيه تفرق بين معنيين، فإنَّ لا تلزم إمَّا يفعلنَّ أولى، إذْ لزوم النون له لا تفرق بين معنيين فيه.

وذهب أبو العباس إلى أنَّ النون لازمٌ مع (إمَّا) هذه غير مفارق، وليس عندي كذلك لما أعلمتُك، فإنْ قلت فما جاء في التنـــزيل من ذلك كلِّه بالنون، فليس في ذلك دلالة على أنَّ ما كان سواه غير جائزٍ، وقد جاء في غير التنـــزيل بلا نون، أنشد أبو زيد:

زعمت تُماضر أنَّني إمَّا أمُتْ   يسدُدْ أُبينوها الأصاغرُ خلَّتي[١]

وأنشد أبو عبيدة:

فإمــَّا ينجوا بحتــف أرض   فقــد لحقــا بحتفهما لــزامــا[٢]

وفي كتاب سيبويه للأعشى:

فــإمَّا تــريني ولي لمَّةٌ   فإنَّ الــحوادث أودى بهــا[٣]

هذا في أبيات كثيرة تركنا ذكرها هنا مع استقصاء الحجَّة في ذلك، لذكرنا له مستقصىً في مسائل إصلاح الإغفال[٤] .

الضرب الثالث من مجيء (ما) زائدة:

وهي أنْ تلزم الكلمة التي تُزاد عليها، فلا تفارقها في الكلام، والاختيار من ذلك قولهم في الجزاء: (مهْما)، قال سيبويه:

سألت الخليل عن (مَهما) فقال: هي (ما) أُدخلت عليها (ما)، وأبدل الألف كراهية التقاء المثلين، وقد يجوز أنْ يكون (مه) كــ(إذْ)، ضُمَّ إليها (ما).

وقول الخليل عندي أقوى. وقيل: إنَّه جائزٌ أنْ يكون (مه) بمعنى الكفِّ، كما تقول: مه، تريد: اكفف، وتكون (ما) الثانية للشرط والجزاء،كأنَّ تقدير قوله تعالى: ﴿**مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ**﴾ [الأعراف: ١٣٢]: اكفُف ما تأتنا به من آية، وهذا يلزم قائله أنْ يكونَ كلَ موضعً جاء فيه (مهْما) أريد فيه الكفُّ، و الأمر بالإمساك، وليس عندي أنَّ الغرض في الاستعمال هذا، ألا ترى: أنَّ قوله:

فمهما تشأ منه فزارةُ تُعطكم   ومهْما تشأْ منه فزارةُ تمنعا[٥]

الذي يسبق منه إلى أفئدة السامعين وإفهامهم أنَّ كل شيء شاءت منه أعطتْ،

---

(١) هذا البيت في نوادر أبي زيد، ونسبه إلى سمان بن ربيعة الضبي، أو سلمى بن ربيعة الضبي.

(٢) البيت لصخر الغيّ الهذلي.

(٣) البيت للأعشى وروايته في ديوانه ص ١٧١:

فإن تعهديني ولي لمة   فإن الحوادث ألوى بها

(٤) لقد استدل أبو علي لعدم لزوم النون بعد (إما) هذه في كتاب (الإغفال) بهذه الأبيات.

(٥) البيت منسوب في الكتاب إلى ابن الخرع.

وكل شيءٍ شاءتْ منعتْ، وما أحسب القائل:

.... **وأنكِ مهما تأمري القلب يفعلِ**[(١)]

أراد: وأنك اكففي ما تأمري القلب يفعل. ويؤكد قول الخليل في هذا، ما أنشده أبو زيد، وابن الأعرابي:

مهما لي الليلةَ مهْما ليه أودى بنعليَّ وسرباليه[(٢)]

فاستفهم بـــ(مهْما) كما يُستفهم بـــ(أين)، وغيره من الأسماء التي يُجازى بها.

ومن ذلك (لـــمَّا) التي يُجزم بها في نحـــو: ﴿**وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ**﴾ [آل عمران: ١٤٢]. ونحو قوله:

ألـــمَّا تعْجبي وَتريْ بَطيطا من اللائين في الحُقُب الخوالي[(٣)]

وإنَّما ذكرته في هذا القسم دون ما لا يلزم فيه (ما)، لأنَّه قد صار لها بدخول (ما) فيها نحوٌ ليس لـــ(لمْ)،ألا ترى: أنَّك تقول: لَّما جئتَ جئتُ، فتليها الماضي، ولا تُليه (لم)، ويكون ظرفاً، فقد صار فيه ما ليس في (لم)، كما أنَّ (لوْ) لما أُضيفت إليه (لا)، صار فيه معنى آخر.

فجعل (لـــمَّا) على وجهين: أحدهما بمنـــزلة (لم)، كقوله: ألـــمَّا تعجبي، وما أشبهه. والآخر: أنْ يكون ظرفاً، ويدخُل على الماضي، لأنَّ (لَّما) إذا لم يكنْ ظرفاً لم يكن له نحوٌ ليس لـــ(لمْ)، ألا ترى: أنَّه يُقال: جئت ولمـــّا، فتحذف الفعل الذي لو ظهر لجزمته، ولا تفعل ذلك بـــ(لم)، فكأنهم لَّما أدخلوا عليها (ما) لم يُخرجوها عن أنْ تكون كـــ(لم)، واتَّسع فيها بأنْ جُعلت ظرفاً، وأنْ وليها الماضي.

قال سيبويه: (ما) في (لمـــَّا) مُغيرةٌ لها عن حال (لم)، كما غُيِّرتْ (لو) إذا قلت: (لوْما)، ونحوها. ألا ترى: أنَّك تقول: لَّما، ولا تُتبعها شيئاً، ولا تقول: ذلك في (لم) وقال أيضاً: أمَّا لَّما فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره وإنَّما تجيء بمنـــزلة (لو) فيما ذكرنا فإنَّما هما لابتداءٍ وجوابٍ، وكذلك (لولا) و (لوما) فهما لابتداءٍ

---

(١) البيت لامرئ القيس وصدره: **أغرك منِّي أن حبَّك قاتلي**

(٢) البيت في نوادر أبي ذيد ص٦٢ نسبة إلى عمرو بن ملقط.

(٣) البيت للكميت .

وجواب، فالأوَّل سبب ما وقع وما لم يقعْ.

وإنَّما حسن أنْ تحذف الفعل بعد (لَمَّا) ولم يحسن ذلك في (لم)؛ لأنَّهم لمـَّا استعملوها ظرفاً في قولهم: لما جئتَ جئتُ، وقعتْ موقع الأسماء فأشبهتها، فلمَّا أشبهتْها حَسُن أنْ لا يقع الفعل بعدها، ولم يحسنْ ذلك في (لم) وأخواهّا؛ لأنَّها لم تقعْ في مواقع الأسماء فلم تشبهها.

ومن ذلك قولهم: افعلْ هذا آثراً ما، فـ(ما) ها هنا زائدة لازمة، فيما ذكره سيبويه.

ومنه قولهم: إنَّك ما وخيرا، فهذا حكاية سيبويه، وتقديره: إنَّك ما وخيرا مقرونان، وخبره استعمل مضمراً.

ومنه قولهم: (سيَّما) في نحو قولهم: ولا سيَّما زيد، وهي تستعمل في الاستثناء وغيرها، وذلك قولهم: جاءني القوم لاسيّما زيد، فـ(سيَّ) منتصبٌ بـ(لا)، والخبر مضمر، وإنَّما يصلحُ أنْ تعمل (لا) فيه، وإنْ كان مضافاً إلى معرفة،لأنَّه بمنـزلة (مثل) فالإضافة إلى المعرفة لا تخصصه كما لا تُخصِّص (مثلا)، والجملة في موضع نصبٍ لوقوعها موقع الاسم المُستثني، فهذا استعمالهم لها في الاستثناء.

وإمَّا استعمالها في غير الاستثناء فقوله:

.... ولاسيَّما يوم بدارة جُلجُل[1]

فهذا ليس موضع الاستثناء. فإنْ شئْت جعلت الظرف خبراً، وإنْ شئْت جعلته صفة، وأضمرت الخبر. و(ما) في هذه المواضع لازمة.

فإن قلت: ما تنكر أنْ تكون (ما) غير لازمة في (سيّما) لإنشاد من أنشده: ولا سيَّما يومٌ، يُريد به (الذي)؟

فالجواب: أنَّ الزائدة لَمَّا كانتْ على لفظ التي هي بمعنى (ما) كره اجتماعها فاستغني عنها بالزيادة بها، ألاترى: أنَّهم قالوا: (مهْما)، فغيَّروا اللفظ كراهة لاجتماع اللفظين وقول القائل:

لما أنسيت شكرك.......... ....

وتشبيهُها إياها بالموصولة أشدُّ من هذا، وفي التنـزيل: ﴿**وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا**

---

(١) البيت لإمرئ القيس، وصدره: **ألا ربَّ يوم صالح لك منها** .

إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيه ﴾[الأحقاف: ٢٦]، فجاء النفيُ بـــ(إنْ) دون (ما) لتقدّم (ما).

ويجوز أَنْ تحمله على حذف (ما) من (سيَّ). وإثباها أكثر، قال سيبويه: إنْ حذفت(ما) فعربيٌّ.

ومن ذلك (إمَّا) التي في قولك: ضربت إمّا زيداً وإمّا عمراً، وهي في المعنى كـــ(أو) في أنّه لأحد الأمرين في الإخبار وغيره، إلاَّ أنَّ الفصل بينها: إنِّي إذا قلت: ضربتُ زيداً، أو اضربْ زيداً، جاز أنْ أكون أخبرتُه بضرب زيد وأنا متيقّنٌ، أو أمرته بضربه وأبحتُهُ له، ثمَّ أدركني الشك بعد ما كنت على يقين، أو أمرتُهُ بضرب غيره بعد أنْ لم أردْ أنْ يتعداه.

و(إمَّا) في أوَّل ذكرها تؤذن بواحد من أمرين، فهذا الفعل بينهما، وهذا الاشتراك بينهما، ذكرها النحويون معها في جملة حروف العطف، لا لأنَّها حرف عطف، ألا ترى: أنَّها لا تدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها في قولك: ضربت إمَّا زيداً، وليست أيضاً كـــ(لا)، و(حتى)، ونحوها من الحروف التي تكون تارة عاطفة، وأخرى غير عاطفةٍ لدخول حرف العطف عليها، ولزومه لها في قولهم: ضربت إمَّا زيداً وإمّا عمراً.

وبذلك أيضاً على أنّها ليست عاطفة ابتداؤُك بها في نحو: ﴿**إِمَّا أَنْ تُعذِّب وإمَّا أنْ تتَّخذ فيهم حُسنًا**﴾ [الكهف: ٨٦]، وفيما حكاه سيبويه من قولهم: إمَّا أنْ يقوم وإمَّا أنْ لايقوم، فيدلك هذا على أنَّها غير عاطفة لأنَّ حرف العطف لا يخلو من أنْ يعطف مفرداً على مفرد، أو جملةً على جملة. وفي كلا القسمين لا يُبتدأُ به. فإنْ قلت: ما تُنكر أنْ تكون كـــ(حتَّى)، ونحوه، ممَّا ينتقل فتكون تارة عاطفةً و أخرى غير عاطفة؟ فقد قدَّمنا الدلالة على امتناع ذلك.

وسألت أبا بكر عنها فقال: ليست بحرف عطف، وقال: حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإنْ وجدت ذلك في كلامٍ، فقد خرج أحدهما من أنْ يكون حرف عطف نحو: لم يقمْ زيدٌ ولا عمرو. فـــ(لا) في هذه المسألة ليست بعاطفة إنَّما هي نافيةٌ،ونحن نجد (إما) لا تفارقها الواو، أعني: المكررة في قولك: ضربتً إمَّا زيداً وإمَّا عمراً، فالثانية لا تفارقها الواو، و الأولى لا تدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها، فقد خالف ما عليه حروف العطف.

وقال سيبويه في جري الصفات على الموصوفين: ومنه مررت برجل راكع أو ساجد، فإنّما هي: إمَّا، وإمَّا، إلاَّ أنَّ (إمَّا) تُجاء بها ليُعلم أنَّه يريد أحد الأمرين، وإذا قال: أو ساجد، فقد يجوز أنْ يقتصر عليه، وقد تقدَّم في أوَّل الفصل ما يُبين هذا الكلام.

و(إمَّا) هذه لا تكون إلاَّ مكرَّرة نحو: ضربتُ إمَّا زيداً وإمَّا عمراً، و لا تكون مفردةً.

قال أبو العباس: لو قلت: ضربت إمّا زيداً، وسكتَّ لم يجُزْ، لأنَّ المعنى هذا أو هذا، قال: وزعم سيبويه أنَّ (إمَّا) هذه إنَّما هي (إنْ) ضُمَّتْ إليها (ما) لهذا المعني.

وقد جاءت في الشعر معادلةً لـــ(أو) نحو: ضربت إمَّا زيداً أو عمراً، وكان هذا للمناسبة بينها وبين(أو) في أنَّها لأحد الأمرين، كما أنَّها له، إنْ خالفتْها في بناء الكلام معها على الشك، وجواز كونه مع (أو) أنْ يكون على اليقين، ثُمَّ لحق الشك بعدُ، فإذا تقدَّمتْ (إمَّا) وتبعتْها (أو)، عُلم أنَّ المعني لـــ(إمَّا) دونها لتقدُّمها.

فأمَّا قوله: ﴿**يا ذا القرنين إمَّا أنْ تعذّب وإمّا أنْ تتَّخذ فيهم حُسنًا**﴾ [الكهف: ٨٦] فينبغي أنْ يكون موضعه رفعاً، وارتفاعه على الابتداء، أي: إمَّا العذابُ شأنكَ، أو أمركَ، أو اتِّخاذُ الحُسْنِ.

ومثل ما قُلنا في هذا، أجازه سيبويه في البيت الذي أنشده وهو:

لقد كذبتْك نفسك..... ....[1]

قال: ولو قلت: فإن جزعٌ وإن إجمال صبرٍ،كان جائزاً، كأنك قلت: فإما أمري جزعٌ، وإما إجمال صبرٍ، لأنك لو صححتها فقلت: إما،جاز ذلك فيها، وقال أيضاً، وإما، يجري ما بعدها هاهنا على الابتداء، وعلى الكلام الأول.

ويجوز عندي أن يكون موضعه نصباً على: ائت إما العذاب وإما غيره.

فهذا (ما) في هذه الكلمة من تصرفها. فأما ذاهما؛ فإن سيبويه والخليل يذهبان في ذلك إلى أنها (إنْ) لزمتها (ما)، قال سيبويه: وأما قول الشاعر:

لقد كَذَبَتْكَ نَفْسكَ فاكذبنْها فإنْ جزعاً وإنْ إجمال صبرٍ

فهذا على (إما) وليس على (إن) الجزاء،وليس كقولك:

.......**إن حقاً وإنْ كذباً** ....[1]

---

(١) البيت من شواهد سيبويه، ولم ينسبه وتمامه: **فاكذبنها فإن جزعا وإن إجمال صبر**

فهذا على (إما) محمولٌ، ألا ترى: أنك تدخل الفاء، ولو كنت على (إن) الجزاء وقد استقبلت الكلام لاحتجت إلى الجواب، فليس قوله: فإن جزعا، كقوله: إن حقاً، وإن كذباً، ولكنه على قوله: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤].

ولو قلت: فإن جزع، وإن إجمال صبر، كان جائزاً، كأنك قلت: فأمَّا أمري جزعٌ، وإمَّا إجمالُ صبرٍ، لأنك لو صححتها، فقلت إما، جاز ذلك فيها -يعني الرفع- ولا يجوز طرح (ما) من (إمَّا) إلا في الشعر؛ قال النمر بن تولب:

سَقَتْهُ الرَّواعِدُ مِنْ صيفٍ وَإنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعدَما

وإنما يريد: وإمَّا من خريف، ومن أجاز ذلك -يعني حذف (ما) من (إمَّا)- في الكلام دخل عليه أن يقول: مررت برجلٍ إن صالحٍ وإن طالحٍ، يريد: إمَّا.

وقال أيضاً في قولهم: هذا حق كما أنك ها هنا، (ما) لا تحذف هنا في الكلام، كما لا تحذف في الكلام من (إن)، ولكنه جاز في الشعر.

وقال: وسألت الخليل عن (ما)، و (إنَّما)، و (كأنَّما)، و (حَيثما)، و (إنْ ما)، في قولك: إما أن تفعل، وإما أن لا تفعل، فقال: هن حكايات. والدليل على أن (ما) مضمومة إلى (إنْ) قول الشاعر:

لقد كذَبَتْكَ نَفسُك فاكذبنَها فإنْ جَزعاً وإنْ إجمالَ صَبرِ

وإنما يريدون (إمَّا) وهي بمنــزلة (ما) مع (أن) في قولك: أمَّا أنت منطلقاً انطلقتُ معك، فهذا ما ذكره سيبويه في هذه الكلمة.

فأمَّا قوله في الفصل الأول: ألا ترى: أنك تدخل الفاء، ووجه استدلاله بدخول الفاء على أنَّ (إنْ) ليس للجزاء، فهو أنَّ (إنْ) لا تخلو في البيت من أحد وجهين: إمَّا أن تكون التي للجزاء، أو أن تكون المحذوفة من (إمَّا)، فلا يجوز أن تكون التي للجزاء دون المحذوفة من (إما)، لأنك لو قلت: أنت صاحبي إن صدقت، لصلح أن يُكتفى في الكلام المتقدم عن جواب الجزاء. ولو أدخلت الفاء فقلت: أنت

=

(١) هذا جزء من بيت للنعمان بن المنذر، والبيت بتمامه هو:

قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا فما اعتذارك من شيء إذا قيلا

صاحبي فإن صدقت، لاحتجت إلى جواب الشرط، ولم يصلح أن يكفي بما تقدم عن جواب الجزاء، لقطعك بين الجملتين بالفاء، فكذلك قوله: فإنْ جزعاً بعد قوله:

لقد كذبتك نفسُك فاكذبنَها ....

لا يصلح أن تكون (إن) فيه للجزاء؛ لدخول الفاء عليها، وأنها لو كانت للجزاء للزمها الجواب، كما يلزم الجواب فيما ذكرنا، فلمَّا لم تصلح أن تكون للجزاء، لذلك حَمَلَهُ على أنَّها المحذوفة من (إمَّا)، فهذا وجه استدلال سيبويه بدخول الفاء. ومعنى قوله: ألا ترى: أنك تدخل الفاء ولو كانت على (إن) الجزاء وقد استقبلت الكلام لاحتجت إلى الجواب.

وذهب بعضهم إلى أن مذهب سيبويه في (إمَّا) هو أنها: (إن) التي للجزاء ضُمَّتْ إليها (ما). وهذا عندي غلط عليه، وقد قال ما لا يجوز ظن هذا به، ألا تراه: أنَّه قال: ولو قلت: إن جزعٌ وإن إجمال صبر، كان جائزاً، كأنك قلت: فإمَّا أمري جزع، وإمَّا إجمال صبرٍ، لأنك لو صححتها فقلت: إمَّا، جاز ذلك فيها، وقال أيضاً: (إمَّا) يجري ما بعدها على الابتداء.

ففيما قاله في هذين الموضعين إجازة وقوع المبتدأ بعد (إما)، ومن مذهبه وقوله الذي لا يُدفع: أنَّ (إنْ) لا يقعُ الابتداء بعدها.

قال سيبويه: ولا يجوزُ بعد (إنْ) أنْ تَبني (عندنا) على الأسماء، ولا الأسماء تُبنى على (عند)، كما لم يجز لك أن تبني بعد (إنْ) الأسماء على الأسماء.

فقد وقع هنا جواز وقوع المبتدأ بعد (إن)، وأجاز وقوعه بعد (إمَّا)، فكيف يكون عنده أنَّ (إمَّا) هذه إنما هي (إنْ) الجزاء، وقد كتبنا كل ما قاله في الحرف فلم يقل في شيء منها إنها للجزاء؛ لأن ذلك لا يسوغُ، ألا ترى أنَّك تقول: ضربتُ إمّا زيدًا وإمَّا عمرًا، وتقولُ: ذهب إمّا زيد. وإما عمرو، فلو كان (إنْ) الجزاء لما عمل ما قبلها في ما بعدها، ولكان (ذهب) فعلاً فارغًا لا فاعل له.

فإن قال: يكون انتصاب الاسم بعده بفعل مضمر، كأنه: ضربتُ إن ضربت زيدًا، وإن ضربتُ عمرًا.

فليس هذا الغرض الموضوع لهذا المعنى، ولا المفهوم من هذا اللفظ، ألا ترى: أنَّ المراد في هذا إنَّما هو: ضربتُ أحدهما، وليس يريد أن يخبر أنه ضرب زيدًا وإن

ضرب عمرًا فقد كان منه ضربٌ، هذا معنى لا يُقصد في هذا. ولا يُريدُ أيضًا أن يقول: إن ذهب زيدٌ وإن ذهب عمرو فقد كان ذهاب، هذا مما لا يُرادُ في المعنى، ولا يُعترضُ على أنّ ذلك فاسدٌ في اللفظ، لأن ذهب يبقى فارغًا لا فاعل له، ولا يجوزُ أن يُضمر ولا يُذكر.

ويدلُ أيضاً على فساد ذلك قولك: إمّا أن تقوم وإمّا أن لا تقوم، وقوله: ﴿**يا ذا القرنين إما أن تُعذب وإمَّا أن تتخذ فيهم حسناً**﴾ [الكهف: ٨٦]، و ﴿**فإمّا منًّا بعدُ وإمّا فداءً**﴾ [محمد: ٤]. ألا ترى: أن هذا لو كان (إن) الجزاء لم يجز وقوع الابتداء بعده، وللزم أن يُجازى بما يُجازى به (إن)، إذ لم يتقدم في شيء من هذا ما يُغني عن الجواب، فيُستغنى به عن ذكره، ونحوه: أنت ظالمٌ إن فعلت، فهذا التوهم على سيبويه، والتأويل في هذا وما ذهب إليه هذا القائل فاسدٌ غير جائز.

فإن قال: ما أنكرتُ أن يكون هذا الذي ذهبتُ إليه في (إنْ) من (إمَّا) مذهب سيبويه، لأنه قد ذكر أنّ (إنْ) على أربعة أوجه: المخففة من الثقيلة، والنافية، والزائدة، والتي للجزاء، وليس يجوز أن تكون المخففة من الثقيلة، لأن تلك تدخلُ للتأكيد، وليس هذا من مواضعها، ولا النافيةُ، لأنَّه لا نفي هنا، ولا للزيادة، لأن تلك تُزادُ بعد (ما) النافية، فلمّا لم يجز أن تكون واحدة من هذه الثلاث وجب أن تكون المجازية، لأنَّك في (إمّا) لا تبتُّ على الشيء كما لا تُبَتُّ في الجزاء على الشيء، فلمَّا شابهتها في هذا الموضع، و لم تكن واحدة من الثلاث، لزم أن تكون إياها.

قيل له: ليس في قوله: إنَّ (إنْ) تكون على أربعة أوجه ما يُوجب أن تكون (إنْ) هذه (إن) الجزاء، كما لم يجز أن تكون واحدة من الثلاث التي ذكرناها، كذلك لا يجوز أن تكون المجازية، لما قدَّمنا من الدليل في امتناع ذلك أن تكون إيّاها، ولما رأينا في الجمع بين قوله في (إنْ) و(إمَّا) من أنَّ ذلك لا يجوز أن تكون المجازية عنده.

وإنَّما لم يذكر (إنْ) هذه فيجعله ضربًا خامسًا من (إنْ)؛ لأنه لا يستعمل في الكلام، ولأن الشاعر إذا حذف منه (ما) فهو يريدها، فهو وإن ذكر (إن) فمرادهُ (إما). فلم يجعل ذلك قسمًا خامساً لهذا.

فإن قلت: فما جهةُ الفائدة في إعلامه لنا: أنّ (إنْ) من (إمّا)؟

قيل: يُعلمُ منه أن الحرف المدغم نون وليس بميم، كما أنَّها من (إمَّا) يجوز أن

تكون ميمًا، لأنَّ الشاعر لَمَّا اضطرَّ فحذف (ما) منه، وأظهرَ النون، عُلِمَ بِهِ أن ذلك أصله، ويُعلم أنهم يحذفونَ منها عند الضرورة، وأنها مركبة.

ثم ضم إليها ما، كما ضمت إلى (لو) في (لوما) ونحوه، فتغير عن ذلك المعنى كما تغير (لو) لما ضمت إليها (ما)، فذلك لا يمتنعُ، ولا دلالة على أن (إنْ) هذه المجازية دون غيرها، إذ هذه الحروف التي تغير بضم (ما) إليها تغيَّر عما كانت عليها، وإلى هذا ذهب سيبويه والخليل فيها؛ أعني أنها (إن) ضم إليها (ما)، ولذلك حكاها إذا سُمي بها، كما يُحكى (إنما) ونحوها، إلا أنه لم يقل: (إن) للجزاء أو لغيره.

وأمّا ما أنشده سيبويه للنمر بن تُولب:

سَقَته الرواعدُ من صَيف وإنْ من خريف فلن يعدما(١)

فذهب فيه أيضًا إلى أنَّ (إنْ) محذوف من (إمّا)، فقالَ: يُريدُ وإما من خريف.

فقال أبو العباس في (الغلط): يُقالُ له (ما) لا يجوز إلغاؤها من (إن)، إلا في غاية الضرورة، و(إما) يلزمها أن تكون مكررة، وإنما جاءت هنا مرة واحدة، ولا ينبغي أن يُحملَ الكلام على الضرورة، وأنت تجدُ إلى غيرها سبيلاً، ولكن الوجه في ذلك ما قال الأصمعي؛ قال: هي (إن) الجزاء، وإنما أراد إن سقته من خريف فلن يعدم الرَّي. ولم يحتج إلى ذكر سقته لقوله أولاً: سقته الرواعدُ من صيف.

وأقول: إنّ الشاعر قال هذا البيت في أبيات يصفُ فيها وعلاً وقبله:

إذا شـــاء طالعَ مسجورة تَرى حولها النبعَ والسماسمَا

تكونُ لأعـــدائه مـــجهلاً مضـــلاً وكانت لـــه مَعْلَمَا(٢)

قوله: مسجورة، يريدُ عينًا كثيرة الماء إذا شاء هذا الوعلُ طالع مسجورة، فقوله: تكون، صفة لمسجورة، وكذلك، سقتها، يكون صفة لمسجورة. وكذلك رواهُ ثعلب، عن سعدان، عن الأصمعي.

وفي كتابنا كتاب سيبويه (سَقَتهُ)، فيجوز أن يكون رجعَ إلى (الوعل)، أو حمله على المعنى، والوجه أن يكون لـــ(العين)، فيكون المعنى: سقت الرواعد من

---

(١) تقديم تخريجه.

(٢) البيتان للنمر بن تولب. انظر: شعر النمر بن تولب ص/١٠٣، ١٠٤.

السحاب هذه المسجورة، إما من صيف وإما من خريف، أي: فهي على كل أحوالها لا تعدم السقي إما صيفًا وإما خريفًا، وذلك في صفة هذه (العين) أرخى لبالِ هذا (الوعل)، وفاعلُ (يعدم) على هذا (العين).

ويحتمل أن يكون المعنى: سقت الرواعد من السحاب هذه العين أو هذا الوعل، وإن سقت العين أو الوعل من الخريف فلن تعدم العين السقي أو الوعل الري، ودفع بعضهم هذا وقال: لا معنى له. وليس كذلك؛ لأنه غير ممتنع إلا أن التأويل الأول أسهل في المعنى، وأدخل فيما يعترضه الشاعر، وإن اعترضه في لفظه حذف (إما) الأولى، وحذف الثانية، ولا يمتنع عند الضرورة حذف الأولى، لأن الثانية تدل عليها، ويدل على أنه غير ممتنع وأنه جائز قول الفرزدق:

تُهاضُ بدارٍ قد تقادمَ عهدُها وإمّا بأموات ألَمَّ خيالُها[1]

والفاء في هذا التأويل جواب الجزاء، وفي التأويل الأول عاطفة جملة على جملة، وكلا التأويلين يحتملهما البيت، إلا أن بيت الآخر يتوجهُ على ما ذكره، وكأنّه لذلك عوَّلَ عليه في باب الحكاية عند التسمية بها.

فهذا في (إمّا). هذه، وهي كلمة تُستعمل على ضربين: أحدهما أن يكون لأحد الشيئين كــ(أو) في أنه لأحد الشيئين، وقد استقصيتها.

والآخر: أن يكون (إن) الجزاء يُضم إليها (ما) في نحو: ﴿**فإمَّا تريِنَّ من البشرِ أحدًا فقولي**﴾ [مريم: ٢٦]، وقد ذكرناها أيضًا فيما تقدَّم.

وأمّا (أمّا) فكلمة استُعملت أيضًا على ضربين:

أحدهما: أن يكون (أنْ) الناصبة للفعل يُضمُ إليها (ما)، فتكون عوضًا من الفعل، نحو: أمّا أنت منطلقًا انطلقتُ معك، وقد استقصيناها فيما مضى من هذه الفصول.

والآخر: أن يكون فيها معنى الجزاء، قال سيبويه: أمّا (أمّا) ففيها معنى الجزاء، كأنّه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق، ألا ترى: أنَّ الفاء لازمة لها أبدًا، فمعنى الجزاء لازمٌ له كما قال؟

والدليل على أن فيه معنى الفعل انتصاب الظرف به في نحو قولهم: أمّا يوم

(١) البيت للفرزدق. انظر: ديوانه ٢/٧١.

الجمعة فإنِّي خارجٌ، ألا ترى: أنه لو لم ينصب بالمعنى الذي في (أمّا) لما كان له ناصب، لأنَّ ما بعد (أمَّا) هذه، التقدير به أن يكون بعد الفاء، ولو وقع هذا الظرف بعد الفاء لم يكن له ناصب، لأنَّ ما بعد (إنّ) لا يعملُ في ما قبلها. فيعلم بهذا أن العامل في الظرف المعنى الذي في (أمّا) من الفعل.

ويدلك أيضًا على أنه بمعنى الفعل أنّ ما يقع بعده مما ليس بظرف، لا يعملُ فيه عمله في الظرف، ألا ترى: أنه لا يجوز: أما زيدًا فإني ضاربٌ، لأن (زيدًا) ليس مما تعمل فيه المعاني، ولا يجوز أن يعمل فيه (ضارب) لوقوعه بعد (إن)، فإن قلت: أمّا زيدًا فأنت ضاربٌ، جاز، وعلم (ضارب) في (زيد). ألا ترى: أنك إذا قدرت وقوع الاسم بعد الفاء لم يمتنع (ضاربٌ) أن يعمل فيه كما يمتنعُ إذا دخلت (إنّ).

و(أمّا) هذه لهذا المعنى الذي فيه من الجزاء يكون مستأنفًا بها، ومقدرًا فيها الانقطاع مما قبلها، كالجزاء ونحوه، ولذلك اختار سيبويه فيه: ضربتُ زيدًا وأمّا عمراً فأكرمته، فعلى هذا بابه.

ومن هذا الباب قولهم: (كما) في قولهم: كما أنه لا يعلم فغفر الله له.

قال سيبويه: سألته -يعني الخليل- عن قوله: كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه، وذا حقٌّ كما أنك هنا، فزعم أن العاملة في (أنَّ) الكاف، و(ما) لغوٌ، إلا أن (ما) لا تحذف منها، كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ (كأن)، كما ألزموا النون (لأفعلنّ)، واللام من قولهم: إن كان ليفعلُ، كراهية أن يلتبس اللفظان.

ويدلك على أن الكاف العاملة قولهم: هذا حقٌّ مثل ما أنك هنا، وبعض العرب يرفع فيما حدثنا يونس وزعم أنّهم يقولون: ﴿**إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ**﴾ [الذاريات: ٢٣]، فلولا أن (ما) لغو لم يرتفع (مثل)، وإن نصبت (مثل) فــ(ما) أيضًا لغوٌ، لأنك تقول: مثل ما أنك هنا، ولو جاءت مسقطة من الكاف في الشعر جاز، كما قال النابغة الجعدي:

قُرومٍ تسامى عند باب دفاعُهُ كأن يؤخذ المرء الكريم فيُقتلا[1]

فــ(ما) لا تُحذف هنا في الكلام، كما لا تُحذف في الكلام من (إنْ)، ولكنه

(١) البيت للنابغة الجعدي. انظر: شعر النابغة الجعدي ص١٣١.

جاز في الشعر، يعني: كما حذفت (ما) التي في (إمَّا).

قال أبو عثمان: أنا لا أنشده إلا: كأن يؤخذَ المرءُ الكريمُ، فأنصبُ (يؤخذَ)، لأنها (أنْ) التي تنصبُ الأفعال دخلت عليها كاف التشبيه.

قول سيبويه: كما ألزموا النون (لأفعلن) واللام قولهم: إن كان ليفعل، يريدُ أن (ما) لزمت الكاف في قولهم: كما أنّك هنا، فلم تُحذف، كما ألزموا النون (لأفعلن)، لئلا يلتبس الكاف من (كما أنك)، المتصل بما قبله أو ما بعده، وتقديره أن يكون قبله بـــ(كأنَّ) التي ضُمت الكاف فيه إلى (أنّ)، فأُعمِلَ عمَلَ (أنَّ)، وصارت الكاف لذلك لا موضع لها من الإعراب، وغير متصل بما قبله اتصال حروف الجر بما قبلها.

ونظيرُ الكاف في (كأنّ) العامل عمل (أنَّ): الكافُ في (كأيّ)، ألا ترى: أنها غيرُ متصلٍ بما قبلها، وأنها مع (أي) بمنـــزلة كلمة واحدة، فألزمت الكاف (ما)، كما ألزمت (لأفعلن) النون، لئلا يلتبس بفعل الحال في نحو قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[النحل: ١٢٤] ، وكمـــا ألزمت اللام إن كان ليفعل، لئلا يلتبس بـــ(إنْ) النافية نحـــو: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠].

وقد شرحنا هذه اللامات في هذا الكتاب وفي غيره بما نستغني به عن بسطه وتقصيه. فتقول: ألزمت (ما) الكاف هنا، كما ألزمت اللام في: إن كان ليفعل، والنون في ليفعلن، لئلا يلتبس كل واحد من ذلك بما ذكرناهُ، وإجازتهم حذف (ما) من (كما) هذه في الشعر، مما يدل على ما ذكرنا من جواز: إمَّا تأتِني آتك، بغير أن تلحق الشرط أحد النونين، لأنه إذا جاز الحذفُ فيما يؤدي إلى الاشتباه بغيره فجواز حذف ما لا يشتبه بغيره أولى.

وأمّا قوله: ويدلك على أنّ الكاف العاملة قولهم: هذا حق مثل ما أنك هنا.

فوجه الدلالة في ذلك أنّ (أنّ) انفتحت لما عمل (مثل) في موضعها الجر بالإضافة إليها، كما انفتحت لما أضيفت الكاف إليها، وإنما انفتحت؛ لأن إضافة (مثل) لا يكون إلا إلى الاسم، فإذا كان كذلك كان (أنَّ) في موضع الاسم المضاف إليه، وإذا وقع موقع الاسم انفتحت، وكذلك الكاف، ألا ترى: أنها لا تخلو من أن تكون حرفًا أو اسمًا، وعلى أي قسميها كانت، وجب انفتاح (أنّ) بعدها لدخولها في كلا وجهيها على الاسم.

وقوله: فلولا أنّ (ما) لغوٌ لم يرتفع (مثل)؛ يريدُ: لولا أنّ (ما) في قوله: ﴿مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] لغوٌ ليست بمبنية مع (مثل) على الفتح، لم يرتفع، (مثل) في قوله: ﴿مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾. ألا ترى: أن ما كان مبنيًّا مع غيره على الفتح لا يرتفع كقولهم: لا رجلَ، وما أشبه من المبني.

ثم قال: وإن نصبتَ (مثل) فـــ(ما) أيضًا لغوٌ.

كأن قائلاً قال له: فاجعل (مثل) مبنيًا مع (ما) فيمن نصب، فقال: مثل ما، كما أنَّ من الأسماء ما يُبنى تارة، ويُعربُ أخرى، فكذلك اجعل (مثل).

فقال في جواب هذا: هو فيمن فتح أيضًا لغوٌ، وليس بمبنية مع (ما) ألا ترى: أنّك لو حذفتَ (ما) فقلتَ: إنَّه لحق مثل أنّك، لجاز لك في (مثل) البناء على الفتح، لإبهامها وإضافتك إيّاها إلى اسم مبني، كما جاز لك البناء لذلك في (حينئذ)، و(يومئذ) وعلى قوله:

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا ....[1]

وقولُ الآخر:

لَمْ يَمنع الشرب منها غيرُ أن هَتفتْ ....[2]

ونحو ذلك من الأسماء المبهمة التي تُضافُ إلى المبنية، فتكتسب البناء منها، فإذا فتحته فقلت: مثل ما أنكم، فعلى هذه الجهة افتحها لا لبنائها مع (ما)، ألا ترى: قلَّة ما يُبنى من الأسماء مع حرف، وكثرة هذه الأسماء التي تُبنى، إذا أضيفت إلى غير مُعرب. فإن قال قائل: قد جاء: لا رجل، وهذا حرفٌ مبني مع اسم.

قيل له: ليس هذا مثله؛ لأن (لا) عاملة غير زائدة، و(ما) في (مثل ما أنكم) فيمن ذهب إلى بنائها زائدة، فليس في قولهم: لا رجل، حجة لبناء (مثل) مع (ما) في هذا الموضع. فهذا تفسير ما كان مُشكلَ اللفظ من الفصل الذي كتبناهُ من (الكتاب).

---

(١) هذا صدرُ بيت للنابغة الذبياني، وتمامه: **وقلتُ ألّما أصح والشيبُ وازع**. انظر: ديوان النابغة صنعة ابن السكيت ص/٤٤.

(٢) هذا صدر بيت في الكتاب ٣٦٩/١، وورد فيه (أن نطقت) بدل (أن هتفت) والبيت غير منسوب.

وحدثنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان أنَّه قال في هذا الموضع: بُني (مثل) مع (ما)، فجعله بمنـــزلة (خمسة عشر)، وإن كانت (ما) زائدة، وأنشد أبو عثمان:

وتداعى منخراه بدمٍ مثل ما أثمرَ حُمَّاضُ الجَبَل(١)

وقال أبو عثمان: سيبويه والنحويون يقولون: إنما بُني (مثل)، لأنه أضافه إلى غير معرب وهو (أنكم).

وحدثنا عن أبي العباس قال: قال أبو عمر: هو حالٌ من النكرة، قال أبو العباس: ولا اختلاف في جوازه على ما قال أبو عمرو، قال: وقولي كقول سيبويه، وقول المازني والجرمي جائزان عندي.

أقول: إن ما قاله أبو عثمان: أنه يُبنى (مثل ما) مثل: خمسة عشر، فهو قول قد أشرنا إلى دفعه فيما فسرناهُ من قوله، وهو موضعٌ للدفع لقلته، وأنه قليلٌ لا نظير له، وليس حكم ما كان مثله في القلة القياس عليه، وصرفُ ما يتوجه على غيره إليه.

فأمَّا البيت الذي احتج به فليس فيه حجةٌ له، ألا ترى: أنّ (ما) في قوله: مثل ما أثمر، يحتمل أن تكون التي بمعنى المصدر مع الفاعل، فيكون المعنى: مثل إثمار حُمَّاض الجبل، بل لا يتوجَّهُ إلا على هذه الجهة، لأنَّه إن جعل (ما) مبنية مع (مثل) في البيت، بقيت غير مضافة. ألا ترى: أنها ليست من الأسماء التي تُضافُ إلى الفعل، فإذا لم يجز إضافتها إلى ما بعدها لكونه فعلاً امتنعَ هذا التقدير فيه، لأنّ (مثل) يبقى مفردًا، وهو مما لا يُوصف به مفردًا، لقلة الفائدة به، وضعف المعنى فيه.

ألا ترى: أنك لو قلت: مررتُ برجل مثل، لم يجز؛ لأنه لا يخلو من أن يكون مشابه شيء ومثلاً له، فإنما يقرب من الاختصاص وتسوغ الصفة به في حال الإضافة، وكما لم يوصف بـــ(غير) الذي هو خلافُه إلا بالإضافة، كذلك لم يُوصف بـــ(مثل). فالبيت الذي أنشده لا حجة فيه، إذ لا يتوجه على أنّ (مثلاً) فيه مع (ما) مبني لما ذكرتُه.

فأمّا في الآية فلا يمتنعُ من هذا الوجه؛ لأنه مضافٌ إلى (أنكم)، ولا يمتنعُ تقدير الإضافة فيه، وإن كان مبنيًّا، ألا تراهم قالوا: كم رجلٍ، فأضافوهُ وهو مبني، وذهب

---

(١) البيت للنابغة الجعدي. انظر: شعر النابغة الجعدي ص/٨٧، وروايته فيه: **فجرى من منخريه زبدٌ**.

سيبويه في (أيهم) من قولهم: أيُّهم ذاهبٌ، وقوله عز وجل: ﴿ثُمَّ لَنَنــزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾ [مريم: ٦٩] إلى البناء، وهو مبني، وهو مع ذلك قليل، أعني إضافة المبني، إلا أنَّ أبا بكر كان يقول: إنَّ الإضافة لا تُوجبُ التمكن في المضاف لوقوعه موقع الحرف فقول أبي عثمان في الآية كما ذكرته لك من الضعف. فإن قلت: فهل له نظير يُحملُ هذا عليه، فيؤنس أدنى إيناس؟. فقد روينا عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي:

تسمع للجنِّ بِهِ زِيزِيَزما(١)

فهذا مبني مع (ما) وقال حميد:

ألا هَيَّما مما لقيت وهيَّما وويحًا لمن لم يدرِ ما هُنَّ ويْحَما(٢)

فهذا يتوجه على هذا، وكان سيبويه كرهه لما أعلمتُك من قلَّته. وموضع (مثل ما) في الآية عند سيبويه، والمازني، رفعٌ، لأنهما ذهبا إلى أنه مبني، وإن اختلفا في جهتي البناء، وفي قول أبي عمر منتصب على الحال فهذا (ما) في هذا.

فأما ما ذكره سيبويه من إسقاط (ما) من (كما) أنّه في الشعر للضرورة، فغير ممتنعٌ، كما أن حذفَ النون من لأفعلنّ غير ممتنعٌ، وحكى سيبويه أنّهم يقولون ذلك في الكلام، فإذا جاء ذلك في الكلام فهو في الشعر أجدرُ أن يجوز.

فأما قول أبي عثمان أن لا ينشده إلا بالنصب، فإن ما يرويه يجب قبوله، ولو لم تثبت الرواية بالرفع، لما امتنع ما ذكره سيبويه من حذف (ما) عند الضرورة، كحذف النون، وكأشياء كثيرة تجوز عند الضرورة.

فأما نصب (فيُقتَلا) في البيت في رواية سيبويه فعلى:

.... **وَأَلْحق بالحجازِ فأستَريحَا**(٣)

---

(١) الرجز لرؤبة انظر: مجموع أشعار العرب، ديوان رؤبة بن العجاج ص/١٨٤، فيه (زيزيما) بإسقاط الزاي الثالثة.

(٢) البيت لحميد بن ثور الهلالي. انظر ديوانه: ص٧.

(٣) تمامه: **سأتركُ منــزلي لبني تميم**. وهو من شواهد الكتاب ٤٢٣/١، فيه غير منسوب، وكذلك في معاني القرآن للأخفش ص٢٠٢ رسالة دكتوراه، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ٤٩٧/١ إلى المغيرة بن حبناء الحنظلي، وقال البغدادي: رجعت إلى ديوانــه =

وعلى قول أبي عثمان يُنظر فيه، وقد كان أبو بكر ذكر لنا في كتابه (ديوان النابغة) من رواية الأصمعي وقتما قرأنا عليه، أنّه رواهُ بالنصب، وهذا لفظُ ما ذكره: قال يقول: دفعهُ عند ذاك الباب بالخصومة، كأن يؤخذ المرء، جعل (فيُقتلا) عطفًا على (يؤخذ).

الضربُ الرابع من زيادة (ما)

وهو أن تُزاد غير لازمة للكلمة، هذا كثيرٌ في التنـــزيل، والشعر، وسائر الكلام، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**فَبِمَا نَقْضِهِم**﴾[النساء: ١٥٥]، و﴿ **مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ**﴾ [نوح: ٢٥]،ونحو ذلك من المواضع التي تزادُ فيها، ولا تلزم. قال الشاعر:

وكأنّه لَهَقُ السّراة كأنّه ... ما حاجبيه مُعيَّنٌ بسَوادِ[1]

وزيادة هذا أكثر من أن يُحصى.

ورُبَّما أنكر مُنكرون وقوع هذه الحروف زوائد، وليس يخلو إنكارُهم لذلك من أنّهم لم يجدوهُ في اللغة، فلم يدخُلوا فيها ما لم يجدوه منها، أو يكونوا أنكروه لرأي رأوه. فإن كانوا أنكروه لأنّهم لم يجدوهُ في اللغة فيجب إذا وجدوا من ذلك ما لا مصرف له في التنـــزيل والشعر، وسائر الكلام، إلا إلى الزيادة أن يتركوا إنكاره، لما رأوه إليه، لأنّ ذلك الرأي فاسدٌ، لدفعه الوجود ونفيه الموجب.

وفي التنـــزيل:﴿ **لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ** ﴾[الحديد: ٢٩]، و﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ**﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿**مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ**﴾، وفي الشعر من ذلك ما لا يُحصى كثرةً، ولا مصرفَ له إلاّ إلى الزيادة.

فإن قال قائل: فيما كان منه في التنـــزيل أنّه للتأكيد.

فهو قول، ويجوز عندي أن يكون فيه زائدة لغير التأكيد. ألا ترى العرب يزيدونها في النثر، وحيث لا حاجة إلى إقامة الوزن، كما يزيدونها في النظم، وحيث يُقامُ الوزن، في نحو: (آثرًا ما)، ولا سيما، وشبهه، والتنـــزيل على لسانهم نزل،

=

-يعني ديوان المغيرة- وهو صغير، فلم أجده فيه، انظر: الخزانة ٣/٦٠٠، ٦٠١.

(١) البيت منسوب للأعشى، انظر: ملحقات ديوان الأعشى،ص ٢٤٠.

وبلغتهم جاء، وأيضاً فكما جاز أن يزيدوا الحروفَ لغير المعاني في (عجوز)، و(كتاب)، و(قبعثري)، و(جُندب)، ونحو هذا، كذلك يجوز زيادة هذه الحروف في التنزيل إذ كان التنزيل على لسانهم، وما عليه تعارفهم، ألا ترى: أن فيه مثل قوله: ﴿**لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى**﴾ [طه: ٤٤]، ومثل: ﴿**قَاتَلَهُمُ اللَّهُ**﴾ [التوبة: ٣٠]، و﴿**وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ**﴾ [المرسلات: ١٥]، و﴿**أسمع بهم وأبصر**﴾ [مريم: ٣٨]، وكل هذا على ما في عُرفهم ومجرى خطابهم.

وإذا كان كذلك لم يمتنعُ زيادتها أولاً، كما تُزادُ وسطًا وطرفًا. فما زيد فيه أولاً في الشعر، ما أنشده أبو زيد:

ما مع أنك يوم الورد ذو جزر ضخمُ الدسيعة بالسِّلْمَين وكَّارُ
ما كنت أوَّلَ ضَبٍّ صَابَ تلعتَه غيثٌ فأمرعَ واستخلت لَهُ الدَّارُ[1]

فذهب أبو زيد إلى أن (ما) زائدة، ووجه جوازه عندي على ما أعلمتُك.

وينبغي لمن ذهب إلى أنّ زيادة هذه الحروف للتأكيد، أن يستقبح الزيادة أولاً، لأن حكم التأكيد ينبغي أن يكون بعد المؤكد.

وحُكِيَ لنا عن أحمد بن يحيى، أنَّه أنكرَ هذا ولم يَره، وزعم أنَّه لم يرد أولاً، وأن (ما) بمعنى (الذي)، ولا تخلو إذا جعلها موصولة من أن يكون مبتدأ لخبرٍ مذكور، أو خبرًا لمبتدأ محذوف؛ فإن كان مبتدأً لخبر مذكور، فلا يكون ذلك الخبر إلا قوله: (ضخم الدسيعة)، فيكون التقدير: الذي مع أنك يوم الورد ذو جزر ضخم الدسيعة، وإنْ كان خبرًا لمبتدأ محذوف، فلا يخلو ذلك المبتدأ من أن يكون (هذا)، أو (هو)، فيكون التقدير: هذا الذي مع أنّك، أو هو الذي مع أنك، وكل هذا بعيد في التقرير فيه والغرض الذي قُصِدَ به، والظاهر من هذا الكلام هو: مع أنك كذا فلم يكن كذا.

فإن قلت: فما العامل في (مع) على هذا أو ليس ما بعد النفي لا يعمل فيما قبله؟

قيل: يكون العامل شيئًا مضمرًا يدلُ عليه (ما كنتَ)، كأنه في التمثيل نافيت: مع أنك يوم الورد كذا كونك أول ضب، وهو مثل ما قدّرناهُ فيما أنشدهُ سيبويه:

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ ....

---

(١) البيتان لعبدة بن الطبيب. انظر نوادر أبي زيد ص٤٧.

ومثل ذلك قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلاَئِكَةَ لاَ بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢]، ومثله: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ٧]، ومثله:

.... إذًا أنَّه عبدُ القفَا واللَّهازِمِ[1]

ومثله: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلاَ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلاَ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١] فعلى هذا تقدير هذا.

---

(١) البيت من شواهد سيبويه، وهو غير منسوب، وصدره: وكنتُ أرى زيدًا كما قيل سيدًا. انظر: الكتاب ١/٤٧٢.

مسائل من هذه الفصول

أنشد أبو بكر عن ابن الجهم عن الفراء:

من طالبين لبُعرانٍ لَهُم شَردتْ كيما يَحِسُّون من بُعرانِهم خَبَرا[1]

قال الفراء: أراد: (كَيف)، فرخَّم. قال أبو بكر: وهذا خطأ، وهو كما قال، وبَسْطُهُ: أنّ (كيف) اسم يمتنع ترخيمه من غير وجه؛ أحدها: أنّه اسم ثُلاثي، والثُلاثي لم يجئ مرخمًا إلا ما كان ثالثه تاء التأنيث. والآخر: أنّه منكورٌ، والمنكور لا يرخَّم كما يُبنى، والترخيم أبعدُ من البناء، فإن امتنعَ بناؤهُ كان ترخيمه أشد امتناعاً.

وأيضًا فإن (كيف) اسم مبني مشابه للحروف، والحذفُ إنما يكون في الأسماء المتمكنة، والأفعال المأخوذة منها، ولا يكون في الحروف إلا فيما كان مُضاعفًا، وكما لا يكون في الحروف، كذلك ينبغي أن لا يكون فيما غلب عليه شبهها، وصار بذلك في حيزها.

فإن أرادَ بالترخيم ما يستعمله النحويون في هذا النوع من المنادى فهو غير مُنادى، وإن أراد به الحذف؛ فهو غير شائع.

فإن قلتَ: فقد قالوا: لدُ، ولَدُن، فحذفوا منه، وهو غير متمكن، فكذلك يسوغ الحذفُ من (كيف).

فالجواب: أنه لا يسوغُ الحذفُ من (كيف) من حيث حُذف من (لَدُن)؛ وذلك: أنّ (لدن) لّما فُتِحَ ما قبل النون منها وضم، ونُصب الاسم بعدها في قولهم: لدن غدوة، ضارع التنوين الزائد في الاسم، لاختلاف الحركة قبلها، وانتصاب الاسم بعدها، فحسن لذلك حذفها، كما حسن حذف الزوائد.

وأيضًا فإنَّ هذا الاسم يُضافُ في نحو قولهم: لدُ الصلاة، ويدخلُ عليه حرف الجر، ويُضافُ إلى المضمر والمُظهر، وكل ذلك توسع فيها، ليس في (كيف) مثله، فيسوغ فيه في دخول ذلك ما لا يسوغ في (كيف)، وأيضًا فإنّ النون شديدة المشابهة بحروف اللين، ألا تراها: تُزادُ في مواضع زيادهًا وتلحق علامة للإعراب، كما تُزادُ له

---

(١) البيت لا يعرف قائله، وهو موجود في معاني القرآن للفراء ٣/٢٧٤، وفي شرح المفصل لابن يعيش ٤/١١٠، وكذا في الخزانة، باختلاف في اللفظ.

ما هو منها. وحذفوها فاءً في قوله:

.... وهل يَعْمَنْ من كان في العُصُرِ الخالي[١]

وفي نحو:

....عمُوا ظَلامَا[٢]

فحذفه أسهل لذلك من حذف غيره، ولو لم يمكن في النون من هذه الكلمة ما ذكرناهُ، لما كان لحمل (كيف) عليه مساغٌ ما وُجِدَ لغيرِهِ مجازٌ.

فإن قلت: فكيف وجه البيت عندك؟

فالقول: أنَّ (كي) على ضربين: تكون مرة بمعنى اللام، وذلك في قول من قال: كيمه، وتكون في معنى (أنْ)، في نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٢]. وقد شرحنا ذلك فيما تقدَّم من هذا الكتاب.

فنقول: إنّ (كي) في البيت هي التي بمعنى اللام فيمن قال: كيمه، دخلتها (ما) كافّة، فمنعتها العملَ الذي كان تعمله من الدخول على الاسم، وهيأته للدخول على الفعل، فارتفعَ الفعلُ بعدها، لكفِّ (ما) لها عن الدخول على الفعل، كما كفت (رُبّ) و(من) من قولهم: ممَّا أفعل، وربَّما يقوم. وقد قدَّمنا ذكر ذلك. ونظيرُ هذا ما أنشدناهُ عن أبي الحسن من قوله:

إذا أنتَ لم تنفعْ فضرَّ فإنَّما يُرْجَى الفتى كيما يضرُّ وينفعُ

فعلى هذا يحملُ هذا البيت.

فأمّا قوله: ﴿لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، فقيل فيه قولان: أحدُهما: أن يكون (ما) بمعنى (الذي). والآخر: أن يكون نفيًا، أي: لم تعمله، وهذا القولُ الثاني عندي أوجه، لقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ * أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ

---

(١) البيت لامرئ القيس، وهو مطلع قصيدة له وصدره: **ألا عم صباحًا أيها الطلل البالي.**

انظر: شرح ديوان امرئ القيس للأعلم الشمنتري ص٩٧.

(٢) جزء من بيت استشهد به سيبويه و لم ينسبه، والبيت هو:

أتوا ناري فقلت منون أنتم فقالوا: الجنّ، قلتُ: عموا ظلاما

انظر: الكتاب ١/٤٠٢.

نَحْنُ الزَّارِعُونَ ﴾[الواقعة: ٦٣، ٦٤].

وأمّا قوله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]،فيحتمل عندي وجهين: أحدُهما: أن يكون على وجه التعجب، وفي التنــزيل: ﴿قُتِلَ الإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾[عبس: ١٧]، وفيــه:﴿ أسمع بهم وأبصر﴾ [مريم: ٣٨]، و(صبر) فعل متعد (فما أصبرهم) مثل: (أصبر بهم). والمعنى فيه: أنَّ هؤلاء لطول مكثهم فيها، فهم ممن استحق أن يُقال فيهم كذلك، كما أن ويلٌ له، يقالُ لصاحب الهلكة والبلاء، فإذا جاء في التنــزيل كان معناهُ: أنَّ هؤلاء ممن استحقَّ أن يُقال فيهم -وعند ذكرهم- ذلك.

ويحتمل أن يكون استفهامًا، فيكون تقديره: ما حبسهم على النار؟ إن كان يقال: أصبرتُه، بمعنى: صَبَّرْتُهُ. فإن لم تقل هذا فعلى وجه آخر، وهو أن يكون بمنــزلة قولك: ما أحبسك هاهنا؟ أي: ما الذي جعلك ذا حبسٍ هنا، والمعنى على هذا يكون على التوبيخ، كما تقول للص: ما حملك على أنْ قَطَعْتَ نفسك، وهو لم يقطع نفسه، إنما فعل ما استحق عليه القطع، فالتوبيخ إنما وقع على فعله الذي استحق عليه القطع، وعلى ما أوجب لهم في النار الحبس.

وأصل هذا الباب في اللغة: الحبسُ، فمن ذلك قولهم: الصبر في المصيبة، إنما هو حبسُ النفس عن إظهار ما يصل إليها من الألم والمضض واستشعاره. ونُهِيَ عن صبر الروح، وقرأت على أبي بكر عن أبي العباس:

قلتُ لَهُ أصبَرها دائبا　　أمثالُ بسطام بن قيسٍ قليلُ(١)

وأمّا قوله: ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ [البقرة: ١٠٢]؛ فمن ذهب إلى أنّ إنزال السحر على الملكين، كان (ما) عنده بمنــزلة (الذي)، وموضعه نصب للعطف على (السحر)، والفعل الناصب قوله تعالى: ﴿يُعَلِّمُونَ النَّــاسَ السِّحْرَ﴾.

ومن ذهب إلى أنّ (السحر) لم يُنــزل على الملكين، كانت (ما) عنده نفيًا، أي: و لم يُنــزل السحرُ على الملكين.

---

(١) لم أعثر على قائل هذا البيت. وقد ورد في المقتضب ١٨٤/٤، برواية: (قلت له أصبرها دائبًا)، وهو غير منسوب فيه.

وأمّا قول أميَّة:

سلعٌ ما ومثله عُشَرٌ مـا عائلٌ ما وعَالتِ البَيْقورا[(١)]

فـ(ما) في كل ذا زائدة، (سلعٌ) مرتفع بالابتداء، و(عائل) خبره، وجاز هذا الفصل بين المبتدأ وخبره، لأنَّ الجملة الفاصلة مُلتبسة بالجملة المفصول عنها.

وأصل العول في اللغة: الميل، من قوله: ﴿**ذَلِكَ أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُوا**﴾ [النساء: ٣]، أي: لا تميلوا. والإرادة به في البيت: الثقل، كأنَّه أثقلَ الناسَ والبيقورَ، وإنَّما جاء هذا التوسع، لأنَّ الميل مِمَّا يتبع الثقل.

وسأل سائل عن (ما) في قوله: ﴿**لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَّا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ**﴾ [يس: ٦] ما هو؟ فقلت: نفيٌ، كأنَّه لم ينذر آباؤهم، فقال: لَمَ لا تجعلها زائدة، لقوله: ﴿**ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى**﴾[المؤمنون: ٤٤]؟.

فقلت: هذا خاص لقوم بأعيانهم، دون مَنْ بُعثَ إليه نبينا ﷺ يدل على ذلك قولُه: ﴿**ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَى وَأَخَاهُ هَارُونَ**﴾ [المؤمنون: ٤٥]، بعد هذه الآية، و(ثم) تدل على أنَّ المبدوء به قبلها هو في المعنى متقدم. ويُقوي جواز كونها نافية قوله: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ**﴾ [سبأ: ٤٤] ، وقوله: ﴿**لتنذر قومًا ما أتاهم من نذير من قبلك**﴾ [القصص: ٤٦].

وأجاز الفراء فيه أن تكون موصولة، كأنه لتنذر قومًا بما أنذر آباؤهم فحذف، كما قال: ﴿**أَنذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً**﴾ [فصلت: ١٣]. و(ما) على تأويل الفراء هذا يصلح أن يكون بمعنى (الذي) كأنه: الذي أنذره آباؤهم فحذفت الهاء، ويصلح أن تكون مصدرًا كأنه: لتنذر قوماً إنذار آبائهم.

فأمّا قول الشماخ:

وتشكو بعينٍ ما أكلَّتْ ركابَها وقيلَ المنادي: أصبحَ القومُ أدْلجي[(٢)]

فيجوز من أَنشد: ما أَكلَّتْ ركابَها، على أن تكون (ما) بمعنى المصدر، فيكون التقدير: وتشكو بعين إكلالِ ركابَها، ولا يكون في الصلة شيءٌ يرجع إلى (ما)، لأنَّها

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت، انظر ديوانه ص٣٩٩.

(٢) البيت للشماخ. انظر: ديوانه ص٧٧.

إن كانت بمعنى المصدر لم يكن في صلتها عائدٌ إليها، والمعنى على ضربين:

أحدهما: أن يكون وتشكو بعين إكلال ركابها إيَّاها، فترك ذكر المفعول للدلالة عليه، وإذا جاز تركُ ذكر الفاعل في نحو: ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾ [ص: ٢٤] ، و﴿مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] ، كذلك لم يمتنع تركَ ذكر المفعول أيضًا لذلك.

والآخر: أن يكون وتشكو كلالَ ركابها، ولا تقدِّر المفعول، ولكن كأنك قلت: وتشكو إن أكَّلت ركابهَا، أي: صارت ذات كلال، وفي كون ركابها ذات كلال دلالةٌ على كلالها هي، إذ كانت معهن تسير بسيرهن.

ويجوز: وتشكو بعينٍ ما أكلت ركابها، على أن تكون (ما) بمعنى (الذي) فيكون التقدير: وتشكو بعينٍ الذي أكلّته ركابها، فتحذف الهاء الراجعة إلى الموصول من الصلة، والذي أكلته ركابها هو: التعب والكلال، فهذا في المعنى مثل الأول، وإن كان تقدير اللفظ مختلفاً، وهذا الوجه هو الرواية في البيت على ما بلغني عن الأصمعي.

ويجوز: وتشكو بعينٍ ما أكل ركابها، على أن تكون (ما) بمعنى (الذي)، ويكون فاعل (أكل) ضميرَ (ما)، والذي أكل ركابها في المعنى هو: دؤوب السير وكثرته، وموضع (ما) مع صلته في كل هذه الوجوه: نصبٌ.

ويجوز: وتشكو بعينٍ ما أكلَّ ركابها، على أن تكون (ما) تعجباً، كأنه قال: وتشكو بعين ما أكل ركابهًا. فتعجب من كلال ركابها، فيكون موضع (ما) وما يتصل بها جرًا صفة (للعين)، كما تقول: مررتُ برجل ما أحسن ثوبه، ولا يجوز أن تكون (ما) نفيًا في قول من رفع فقال: ما أكلَّ ركابهُا، لقوله:

.... **وقيل المنادي: أصبح القومُ أدْلجي**

ولا يكون مع هذا الأمر من مُنادي الرفقة والائتمار له أن لاَ يُكلَّ الركاب. ويكون: (وقيل المنادي) على هذا التأويل محمولاً على فعل آخر غير (تشكو) هذه الظاهرة، كأنه: وتشكو قيل المنادي، إلاَّ أن هذا الظاهر دل عليه، وإن شئتَ حملت (قيل المنادي) في هذا الوجه على موضع الباء وما جُر به، مثل: مررتُ بزيد، وعمرًا، ويكون في الأقاويل الأخر، مثل قولك: تشكو زيدًا وعمرًا، فهذا ما يحتمله هذا.

وقيل في قوله: وتشكو، يعني: الناقة، وشكواها رغاؤها، وأثرُ الكلال فيها، و(ما) في معنى (الذي). وقال بعضهم: الشكوى، هاهنا من المرأة، يقول: غمزت

بعينها، وأومأت بيدها، لأنها لم تقدر على الكلام مِمَّن تَهابُهُ. والقولُ الأول، قيل: إنّهُ قول الأصمعي، وأمّا القولُ الآخر -أحسبه عمرو بن قميئة-:

بودِّكِ ما قَومي على أنْ تَركتهم سُلَيْمَى إذا هَبَّتْ شمالٌ وريحُها(١)

فيجوز أن تكون الباء للقسم، و(ما) استفهام، كأنه أقسم عليها بودِّها لتسألن ما قومه في هذا الوقت، وهذا كثير، كقول الآخر:

فسائلي القوم ما جُودي وما حَسَبي إذا الكماةُ التقت فرسانُها الصيدُ(٢)

فإن قلت: فبمَ يتعلق قوله: على أن تركتهم، وليس في قوله: ما قومي، شيءٌ فيه معنى فعل فيكون على متعلقًا به؟

فالقول: أنّه يجوز أن يكون متعلقًا بما في (قومي) من معنى الفعل، وأنّهُ استعمل ذلك للضرورة، فردَّه إلى الأصل، لأنَّ القوم إنما هو: من يقوم بما يُرادُ منه مما يُعانيه ذوو الكفاءة، ولذلك استُعمل للرجال دون النساء، قال الله تعالى: ﴿يَسْخَرْ قَوْمٌ من قَوْمٍ﴾ [الحجرات: ١١]، ثم قال:﴿ وَلاَ نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ﴾ [الحجرات: ١١]. وقال الشاعر:

.... أقومٌ آلُ حصنٍ أم نساءُ(٣)

ومثلُ القومِ: الملأ، سُمُّوا بذلك لكونهم ملئين بما يُرادُ منهم، فإذا كان كذلك صار التقدير: ما قومي متروكين في ذا الوقت، ويكون العامل في (إذا) أيضاً هذا المعنى دون (تركت)، كأنّه قال: سلي ما قومي في وقت الشمال والجُدبِ والشتاء، لتخبري أنّهم يضيفون ويُطعمون في المحل وينحرون. ولا يُحمل (إذا) على (تركهم)؛ لأن هذا المعنى هو الذي يعترضونَ ويذكرونه لقومهم ويفتخرونَ ويمتدحونَ، ألا ترى: مثل قولهم:

مطاعيمُ الشمال إذا امتحنتَ وفي غُدواءِ كُلِّ صبا عقيمُ(٤)

وأيضًا فإن (تركتِ) ماضٍ، و(إذا) آتٍ، ويستقيم كما لا يستقيم: أتيتك إذا

(١) البيت لعمرو بن قميئة، انظر: أدب الكاتب ص٥٢٤.

(٢) روى الجواليقي هذا البيت في شرح أدب الكاتب ص٣٧٦، نقلاً عن أبي علي و لم ينسبه لأحد.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى، انظر: شرح ديوانه ص٧٣، وصدره: **وما أدري وسوف إخال أدري.**

(٤) هذا البيت لا يعرف قائله.

احمر البسرُ، فإنما يُحمل (إذا) على هذا المعنى الذي أعلمتُك دون هذا الفعل.

ولا يجوز أن يكون قوله: بودِّك، متعلقًا، فيكون المعنى: بودك قومي تركتهم، لأن ما قبل الصلة لا يعملُ فيه ما بعدها، كما أنّ ما بعدها لا يعملُ فيه ما قبلها مما يتعلق بالصلة. فأمّا قوله:

.... كمَنْ حَلَّتْ أيـــدٌ دارَهـــا.....[1]

.... والمُستَخِــفُّ أخــوهُــمُ الأثقـــالاَ

فأسهل من هذا، لأنَّ تقدُّم الفعلِ في الصلة يدلَ على ما يضمر بعدُ، وليس هذا البيت هكذا، بل هو خلافه.

ويجوز إذا جعلت (ما) صلة أن يكون التقدير: قومي بودِّك على أن تركتهم، الخبر، فيكون مثل: قومي على الخيل. ولا ينبغي أن يرتفع قوله: قومي، على مذهب أبي الحسن بقوله: بودِّك، كما يرتفعُ في الدار زيدٌ بالظرف، لأنَّه ليس بخبر، إنَّما الخبرُ قوله: على أن تركتهم فيكون بودك متعلقًا بمعنى الفعل في قوله: على أن تركتهم، وذلك جائز، وليس كالحال؛ لأن الظرف قد يعمل فيه معنى الفعل، وإن كان متقدمًا، فيكون العامل في (إذا) على هذا الوجه أيضاً معنى الفعل، دون (تركتِ)،كأنّه لما قال: قومي بودك على أن تركتهم، دلَّ هذا الكلام على: قومي متروكين إذا هبّت شمالٌ، أو قومي يُتركونَ إذا هبّت شمالٌ، والأولُ أسهلُ.

فأمّا قوله: شمال وريحها، فإنه جاء به على من قال: ريح الشمال، ألا تراهُ أضاف (الريح) إلى ضميرها.

والذي يختار سيبويه في هذا الصفة به دون الإضافة إليه، وقال: سمعنا فصحاء العرب يصفونَ به، ولا يعرفونَ غيره، وأنشدَ الأعشى:

له زجلٌ كحفيف الحَصَادِ صادفَ بالليل ريحًا دَبُورَا[2]

وأنشدَ في الإضافة أيضًا:

ريحُ الجنوبِ معَ الشَّمالِ وتارةً رِهَمُ الرَّبيعِ وصائبُ التَهْتَانِ[3]

---

(١) البيت للأعشى، انظر: ديوان الأعشى ص١٥٤.

(٢) انظر: ديوان الأعشى ص٧١، وفيه (جَرَسْ) بدل (زَجَل).

(٣) البيت من شواهد سيبويه، ولم ينسبه. انظر الكتاب ٢١/٢.

٣٨- مسألة

وقد خَرَّج أبو العباس ومن قبلَه من النحويين لقول سيبويه: هذا بابُ علمٍ ما الكلم في العربية وجوهًا أرادوا بها دُربة التعلم في الاستخراج، وتحميل الشيء وجوهه التي يحتملها.

وليس من حكم كتابنا هذا أن يُذكر فيه مثل ذلك، إلاّ أن بعض من يتعاطى العربية حكى لي بعض المتعلمين عنه في ذلك تجويز وجوه لا جواز لها، ومنع ما لا يمتنع من الجواز، فأمليتُ عليه ما هو مُثبت هاهنا، وهو الذي عليه وضعُ الكتابِ. التنوين في (علمٍ) وأنّ (ما) استفهامٌ، و(الكلم) مبتدأ، وخبرها (ما)، والجملة في موضع نصب على تقدير: هذا باب أن تعلم ما الكلمُ، وفاعل (علمٍ) المخاطب. و(العلم) في باب التعدي على ضربين: يتعدى إلى مفعولين؛ يكون المفعول الأول هو الثاني في المعنى، أو يكون له فيه ذكر، كشرط خبر المبتدأ. وضرب آخر يكون بمعنى العرفان، لا يُجاوز مفعولاً، كما لا يُجاوز (عرفت) مفعولاً. فإذا قدر (ما) استفهامًا، كان قوله: علم، هو الذي يتعدّى إلى مفعولين، ولا يكون الذي بمعنى (عرفت)؛ لأن الاستفهام إنَّما يقعُ في موضع مفعول الفعل الذي يجوز أن يُلغى نحو: ظننتُ، وعلمتُ، وبابه، وذلك أنّ الإلغاء فيه أعظم من تعليقه وقوع الاستفهام ونحوه في موضع مفعوله، لأنَّهما إذا ألغيت لم تعمل في لفظ، ولا موضع، وإذا وقع الاستفهام في موضع مفعوله عمل في موضع الجملة.

فإن قال قائل: ما تُنكر أن يعمل الفعل الملغى في موضع الجملة كما يعمل في موضع الجملة المعلق عنها؟

قيل له: لو عمل في موضعه لعمل في لفظه، إذ لا شيء يمنعهُ من ذلك في الإلغاء، كما يمنعهُ في التعليق فصل حروف الاستفهام وما أشبهه، فلو كان له في موضع الجملة عملٌ في الإلغاء لكان له أثرٌ في اللفظ، إذ لا مانع يمنع من ظهوره فيه.

فـــ(علمٌ) في قوله: هذا بابُ علمٍ، أنّه في موضع أن تعلم، و(ما الكلمُ) التي هي جملة استفهام في موضع المفعول الأول، وقد سدَّ مسدَّ المفعول الثاني، كما سدّ مسدَ خبر (أنَّ) في قولك: علمتُ أنّ زيدًا منطلق.

فأمّا تقديرك قوله: علمٍ، في معنى: أن تعلم. وإن لم تُضف إلى ضمير المخاطب،

فجائز أن تُقدره فعلاً للمخاطب والغائب، وإن لم تضفه إلى ضمير واحد منهما، كقوله:﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ* يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، وكقوله:﴿مَا لاَ يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٣]. وقد أعملا في مفعوليهما، وإن لم يُضافا إلى ضمير فاعليهما في اللفظ، ومثل ذلك ما أنشده سيبويه:

فلولا رَجاءُ النَّصرِ مِنْكَ ورهبة عِقابَكَ قد صارُوا لَنَا كالموارِدِ(١)

ومثله:

.... فلمْ أنكُل عَنْ الضربِ مِسْمَعا(٢)

وتقديرهما: أن رهبت عقابك وعن: أنْ ضربتُ مسمعا، فنصب بهما المفعولين، وإن لم تُضف إلى ضمير مَنْ هو له، فكذلك (علمٌ) يُقدر: بأن تعلم، وإن لم تُضف إلى ضمير المخاطب، كهذه الأشياء التي ذكرناها، وهو الذي عليه المعنى، لأنَّه كان جواب سائل سأل: ما الكلم؟ فقال: هذا بابُ علمٍ ما الكلم، وعلى هذا قوله في سائر الكتاب: اعلم كذا، واعلم كذا.

فإن قلت: فهل يجوز أن يُذهب بالمصدر الذي هو (علم) مذهب ما لم يُسم فاعله؟

فالجواب: أنَّك إن جعلتَ (ما) استفهامًا لم يجز أن تذهب به هذا المذهب؛ لأنَّك إذا قدَّرْتَهُ بالفعل كان: هذا بابُ أنْ يُعلم ما الكلم، فتقوم الجملة بأسرها مقام اسم الفاعل المبني للمفعول، والجُمل لا تقومُ مقامه، كما لا تقومُ مقام الفاعل؛ لأن الفاعل يكنَّى عنه، ويُثنَّى، ويُجمعُ، ويُضمرُ في الفعل، ويُذكر إعراب الفعل بعده. وكل هذا ممتنعٌ في الجملة غير متأتٍّ فيها.

ويدلك على امتناع هذا أيضاً: أن الجملة التي هي من الفعل والفاعل، مثل التي من المبتدأ والخبر، في أنّ كل واحد من الاسمين فيها يُحدّث عنه، فكما لا يكون المبتدأ المُحدث عنه إلا مفردًا، ولا تقعُ موقعه الجُملة، كذلك لا يكون الفاعل جملة، بل يكون الفاعل أشد امتناعًا، لاتصاله بالفعل، ولشدة اتصاله بالفعل له موضعٌ يُذكر فيه، وليس ذلك في المبتدأ، فكما لا يجوز: عُلِمَ ضربَ زيدٌ، ولا عُلم كيف زيدٌ، على

(١) البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه، انظر: الكتاب ١/٩٧.

(٢) البيت في الكتاب منسوب إلى المرار الأسدي، انظر: الكتاب ١/٩٩.

أن تُقيمَ الجُملة مقام اسم الفاعل، كذلك لا يجوزُ أن يُقام (ما الكلم) مقام فاعل الفعل المبني للمفعول.

فإن قلتَ: أضمرُ المصدر في قوله: أنْ يُعلم، لتصير الجملة التي هي (ما الكلم) في موضع نصب، فيكون إضماري للمصدر كقراءة من قرأ: **﴿وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾**[1]. يريدُ: نُجي نَجاء المؤمنين. فإنَّ ذلك أيضًا غيرُ جائز؛ لأن المفعول المنتصب حكمُهُ أن يكون المرتفع في المعنى المقامَ مقامَ الفاعلِ، وليس قولك: ما الكلم: العلم، ولا له فيه ذكرٌ، فلا يجوز على هذا الوجه أيضًا. ولو حذفتَ التنوين، وأضفته إلى (ما)، لكان حكمه أن يكون بمعنى (الذي)، كأنَّك قلت: علم الذي هو الكلم، ولو جعلته استفهامًا لم يَجز أن تُضيفَ (علم) إليه، لأن الجُمل لا يكون في موضع جر بإضافة الاسم إليها، إلا ما جاء من إضافة الظروف الزمانية إلى الجُمل، وهذا شيء مقصورٌ عليها، ولا تجوزُ الإضافة في غيرها من الأسماء إلى الجُمل.

فإن أضفتَ (علمًا) إلى ما كان بمعنى (الذي)، فاحتمل أن يكون (علم) المتعدي إلى مفعول، واحتمل أن يكون المتعدي إلى مفعولين.

فإن جعلتَ المتعدي إلى مفعولين، وقدَّرت المصدر: بأن تعلم، كان (ما الكلم) في موضع المفعول الأول، وإن كان مجرورًا في اللفظ، كقولك: أعجبني بناءُ هذه الدار، فهو في المعنى مفعولٌ، وإن كان في اللفظ مجرورًا، فكذلك يكون (ما الكلم) في المعنى مرفوعًا، وإن كان في اللفظ مجرورًا، كقولك: أعجبني ركوبُ زيد الفرسَ، ويُضمرُ مفعولاً له. وإن جعلتَ (العلم) الذي يتعدّى إلى مفعول واحد وأضَفت، ثم قدَّرته بـــ(أن تعلم) و(أن يُعلمَ) لم يحتج إلى إضمار مفعول، وكان (ما الكلم) في موضع اسم منصوب، إن قدّرته بـــ(أن تعلم)، أو مرفوع، إن قدرته بـــ(أن يُعلم)، وإن كان مجرورًا في اللفظ.

٣٩- وهذه مسألة من الكتاب تدخل في هذا الحد:

ذكر سيبويه إجراءهم (ذا) مع (ما) بمنـــزلة (الذي)، وأن (ذا) مع (ما) في قولهم: ماذا، على ضربين: أحدهما: أن تكون (ما) مع (ذا) بمنـــزلة اسم واحد.

---

(١) سورة الأنبياء: آية ٨٨.

والآخر: أن تكون (ذا) مع (ما) بمنـــزلة (الذي) .

واستدل على إجرائهم (ذا) مع (ما) بمنـــزلة اسم واحد بقولـــه عز وجـــل: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل:٣٠]، ولو كان بمنـــزلة (الذي) لكان الوجه الرفع، واستدلَّ أيضًا على إجرائها بمنـــزلة اسم واحد بقولهم: عمَّاذا تسأل، فقالوا: لو كان (ذا) لغوًا، لقالوا عمَّ ذا تسألُ.

وأمَّا إجراؤهم (ذا) مع (ما) بمنـــزلة (الذي)، فنحو قولهم: ماذا رأيت؟ فتقول: متاعٌ حسنٌ، ويقولُ لبيد:

ألا تسألان المرءَ ماذا يُحاولُ ... أنحبٌ فيُقضى أمْ ضَلالٌ وباطلُ[1]

وبقوله عز وجل: ﴿مَّاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾[النحل: ٢٤]، كأنه قال: ما الذي أنزل ربكم؟ قالوا: أساطير الأولين، أي: الذي أنزله أساطيرُ الأولين، قال: ولو كان (ذا) بمنـــزلة (الذي) في هذا الموضع البتة، لكان الوجه في: ماذا رأيت، إذا أجاب: خيرٌ.

يريدُ: أنّه لو لم يكن (ماذا) على ضربين، كما ذكرته مرة بمنـــزلة اسم واحد، ومرة (ذا) بمنـــزلة (الذي)، وكانت بمنـــزلة (الذي) البتة، لكان الوجهُ إذا قيل له: ماذا رأيت، أن يقول: خيرٌ، إذا أجابَ، وليس الأمر كذلك، لأنه قد جاء: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾. فهذا لم يجئ على أنّ (ذا) بمنـــزلة (الذي). وجاء في موضع آخر: ﴿مَّاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾.

فدلنا ذلك على أن (ماذا) على وجهين، وكلا الوجهين قد جاء به التنـــزيل، ولا يسوغ أن تُقدَّر فيه أنَّ الجواب فيه ليس على قدر السؤال، لأن ذلك ليس بالوجه، وأنشد سيبويه في هذا الحد هذا البيت، وقال سمعناهُ من العرب الموثوق بهم وهو:

دَعي ماذا عملت سأتَّقيه ... ولكنْ بالمغيَّب نَبِّئيني[2]

قال: (فالذي) لا يجوزُ في هذا المَوضع، و(ما) لا يحسنُ أن تلغيها. وقال أبو الحسن: في تفسير هذا البيت: جعل (ما)، و(ذا) بمنـــزلة (ما) وحدها. ولا يجوز أن

(١) البيت للبيد، انظر: شرح ديوان لبيد ص١٣٠.

(٢) البيت في الكتاب ٤٠٥/١، وهو غير منسوب.

تكون (ذا) بمترلة (الذي) في هذا البيت؛ لأنَّك لو قلت: دعي ما الذي علمت، لم يكن كلامًا، وأنشد أبو الحسن في أنَّ (ذا) لا يكون مع (ما) بمنـــزلة (الذي) قول القائل:

يا خُزرَ تَغلبَ ماذا بالُ نسْوَتكم لا يستفقْنَ إلى الدَّيْرين تَحْنانَا[1]

وقال: ألا ترى أنك لو قلت: ما الذي بال نسوتكم، لم يحسن، أو لم يجز أو نحو هذا.

وأقول في البيت الذي من (الكتاب): إنه لا يخلو من أن يكون (ما) و(ذا) فيه اسمًا واحدًا، أو يكون (ذا) بمنـــزلة (الذي)، و(ما) أيضًا بمنـــزلة (الذي)، أو يكون (ما) استفهامًا، و(ذا) بمنـــزلة (الذي)، أو يكون (ذا) لغوًا، و(ما) بمنـــزلة (الذي)، أو يكون (ما) لغوًا، و(ذا) بمنـــزلة (الذي).

فلو كان (ذا) بمنـــزلة (الذي)، و(ما) كذلك، لاحتاجت (ذا) إلى صلة احتياج (الذي)، وصلتها كانت تكون (عملت)، كأنه في التقدير: الذي عملته، و(الذي) مع (علمته) في موضع اسم مفرد في صلة (ما)، ويحتاج إلى ما يكون خبرًا لـــ(ذا) الذي بمعنى (الذي)، ولا يخلو من جهتي خبر المبتدأ، ثم يلزم بعد أن يرجع إلى (ما) من صلته شيء، فلينـــزل (أن سأتقيه) خبر (ذا) بمعنى (الذي)، والهاء عائدة إليه، فيبقى (ما) لم يرجع إليه من صلته شيء. فإذا كان كذلك، فقد بطل أن يكون (ما) و(ذا) كل واحد منهما بمنـــزلة (الذي).

فهذا شرح قوله في (ما) الذي لا يجوز في هذا الموضع.

ولا يجوز أن يجعل (ما) استفهامًا، و(ذا) بمنـــزلة (الذي)، فيكون التقدير: ما الذي علمته، لأن الاستفهام بعد (دعي)، وما أشبهه من الأفعال، إنَّما يقعُ بعد الأفعال التي تُعلَّق وتُلغى.

فإن قال قائل: فهلاً جاز إلغاء (دَعي) عندك، إذ قد جاء من الأفعال التي لا تُلغى أفعالٌ مُعلّقة، وكذلك ما في (الكتاب) من قوله: أما ترى أي برقٍ هاهنا. حُكِيَ عن أبي عثمان أنه قال: هو من رؤية العين. فقال أبو الحسن في قوله عز وجل: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠] ، إنّه من رؤية العين، وقد عُلِّقَا بعد

---

(١) البيت الجرير .انظر ديوان جرير ص٥٩٨ .

الاستفهام، فكذلك ما تنكر أن تُعلّق (دعي)؟

قيل: إنَّما جاز التعليق في هذه الأفعال، لمشابهتها الأفعال التي تُلغى؛ وذلك أنَّ (رأيتَ) التي من رؤية العين توافق (رأيت) التي بمعنى (علمت) في المعنى، لأن كل محسوس معلوم، وإن لم يكن كل معلوم محسوسًا، فرؤية العين: ضربٌ من العلم، فلذلك أُجريَ مجرى التي كـــ(علمت) في الإلغاء، وذلك غير كثير، و لم نعلم أن ذلك جاء في (علمت) الذي بمعنى (عَرِفْتُ)، ولا في (عَرِفْتُ).

ولا يجوز أن يكون (ما) لغوًا، و(ذا) بمنـــزلة (الذي)، لأنهم أجروها مجرى (الذي) مع (ما). ألا تراهم لا يقولون: رأيتُ ذا قام، تُريدُ: الذي قام، وإنما يكون مع (ما) بمنـــزلة (الذي)، وذلك مما لا يُنكر في كلامهم، لأنَّهم قد يُلزمونَ الشيء حكمًا لا يكون له مع غيره، مثل: لدُنْ غدوة، ولعمرُ الله، ونحو ذلك.

ولا يجوز أن يكون (ذا) لغوًا، و(ما) بمنـــزلة (الذي)؛ لأنَّ (ذا) اسمٌ و لم يجئ شيء من الأسماء لغوًا إلا (هو) للفصل، ولما ذكره سيبويه في قوله: عمَّاذا تسأل، فأمَّا كون اسمين اسمًا واحدًا فكثير في كلامهم. فإذا لم يجز أن تكون (ما) بمنـــزلة (الذي)، و(ذا) بمنـــزلة (الذي)، لما ذكرناهُ قبل، ولأنَّهم جعلوا (ذا) بمنـــزلة (الذي) لم يجعلوا (ما) معه بمنـــزلته، و لم يجز أن تكون (ما) استفهامًا، و(ذا) بمنـــزلة (الذي) لما قلناهُ، ولا غير ذلك من الأقسام، ثبت أنهما جميعًا بمنـــزلة اسم واحد في الخبر، كما كانا في الاستخبار كذلك، ألا ترى: أن (ما) و(من) استُعْمِلاَ في الإخبار أيضًا بلا صلة، كما استُعْملاَ في الاستخبار كذلك في نحو:

رُبَّما تَكرهُ النفوسُ من الأمر لَهُ فُرجةٌ كحلِّ العِقَالِ

ونحو قوله:

.... كمن بواديه بعد المحلِ ممطورِ

فكذلك (ماذا) لما استعملا في الاستخبار استعمال (ما)، وأُجريَ مجراهُ حتى كان قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠] بمنـــزلة: ما أنزل ربكم، كذلك استعمل في الإخبار غير موصول، فصار: دعي ماذا علمت، بمنـــزلة: دعي شيئًا علمت. فموضع (ماذا) نصبٌ بـــ(دعي). وإذا لم يجز أن يكون (ذا) موصولة بمنـــزلة (الذي) -لِما قدَّمنا- ولا ما ثبتَ أن قوله: علمت، صفةٌ لـــ(ماذا)

إذ لا يجوز أن يكون حالاً ولا صفة، وإذا ثبت أن قولنا (ماذا) إذا جُعلا بمنـــزلة اسم واحد واسم نكرة تقديره: دعي شيئًا علمت، فموضع (علمت) نصبٌ، و(سأتقيه) أيضًا، إن شئت كان نصبًا صفةً تتبع صفةً، وإن شئت كان منقطعًا، والتقدير: دعي شيئًا علمت، إلا أنه لما في (ما) من معنى العموم، كأنّه قال: دعي معلومًا، أو دعي المعلوم فإنّي سأتقيه، ولكن نبئيني بالمُغيب الذي لا أعلمه كيف أتقيه. فهذا شرحُ هذا عندي.

فأمَّا قوله تعالى: ﴿**فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلاً**﴾ [البقرة: ٢٦]، فإن انتصابه على التمييز لـــ(هذا) والتبيين عنه، وذلك أنّ (ماذا) لا يخلو من أحد وجهيها اللذين قدَّمنا ذكرهما. فإن كان (ذا) بمنـــزلة (الذي) صار التقدير: ماذا أراده الله، ثم حُذفت الهاء من الصلة، كما حذف من قوله عز وجل: ﴿**أهذا الذي بعث الله رسولاً**﴾ [الفرقان: ٤١]. والعاملُ فيه (أراد) والمفعول المحذوف، وهو فعلٌ متعدٍّ إلى مفعولٍ فلا متعلق له بـــ(مثل) على ذا الوجه.

وإنْ كان (ما) و(ذا) بمنـــزلة اسم واحد، ولم يكن (ذا) بمترلة (الذي) صار الاسمان المجعولان اسمًا واحدًا في موضع نصب بـــ(أراد)، وهو مفعوله، ولا يكون له بـــ(مثل) المنصوب متعلق، كما لم يتعلق به في الوجه الأول.

فإذا لم يخلُ من أحد الوجهين اللذين هما لـــ(ماذا)، ولم يتعلق به الفعل في شيء من ذلك، ثبتَ أنّ انتصابه على التمييز، كما أعلمتُك، فاعرفه.

وقد أمليتُ هذه المسألة بعبارة أخرى، فقلت: (مثلاً) منتصب على (هذا) على التمييز، ولا يجوز أن يكون مفعولاً لـــ(أراد) وذلك أنّ (ماذا) على ضربين: يكون مع (ذا) بمنـــزلة اسم واحد فيكون في موضع نصب بـــ(أراد)، كأنّه في التقدير: أي شيء أراد الله. ويكون (ذا) مع (ما) بمنـــزلة (الذي) فيكون (أراد) صلة له، ومتعديًا إلى الهاء العائدة إلى الموصول المحذوفة، وقوله: (بهذا) في الأمرين جميعًا في موضع نصب، لكونه مفعولاً ثانيًا، و(مثلاً) منتصبٌ على التبيين، كأنه لما قيل: (بهذا) احتمل المثل وغيره، فَبَيّنٌ بالمثل. ولا يجوز فيه غير هذا، إذ كان (أراد) عاملاً في الوجهين جميعًا في مفعولين أولين، ومفعول ثان، فلا يبقى مما ينتصب عليه الاسم غير التمييز.

فأمَّا كون (بهذا) في موضع المفعول الثاني، فالفعل المتعدي إلى مفعول إذا أريد تعديته إلى ثانٍ زيدت عليه الهمزة، نحو قولك في ضربتُ زيدًا: أضربتُ زيدًا عمرًا،

فإن كان الفعل متعديًا إلى مفعول واحد، وكان قد ألحق همزة، وأريد تعديته إلى مفعول ثان، زيد عليه أحد حروف الخفض، نحو: أردتُ زيدًا بهذا، لأن حرف الخفض قد قام مقام الهمزة في هذا، ألا ترى: أن الفعل الذي لا يتعدى، إذا أريد تعديته إلى مفعول، زيدت عليه الهمزة أو الباء، فيقالُ في مثل: قمتُ، إذا عُدِّي: قمتُ بزيد، وأقمتُه، فيقومُ كل واحد من الهمزة والحرف مقام صاحبه.

٤٠- وهذه مسألة مشكلة تتصل بهذا الحدِّ وهي:

قراءة من قرأ: ﴿**إن كُلٌّ لمـــَّا جَمِيعٌ لدَيْنَا مُحْضَرُونَ**﴾ [يس: ٣٢]، و﴿**إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لمـــَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**﴾[الطارق: ٤]، فشدَّدَ، فأمَّا مَن خفَّفَ فسهلٌ سائغٌ. و(إن) على قراءته هي المخففة من الثقيلة المكسورة الهمزة المعملة عمل الفعل، وهي إذا خففت لزمته اللام فتفصلها من النافية وتخلصها منها، ولهذا المعنى جاءت هذه اللام، وقد دللنا على ذلك فيما تقدَّم من هذا الكتاب، فتكون (ما) صلة.

فأمَّا من ثقَّلَ فقال: (لَمَّا) فقيل: إنَّ (لَمَّا) بمنـــزلة (إلاَّ). قال سيبويه: سألتُ الخليل عن قولهم: أقسمتُ عليك إلا فعلت، ولَمّا فعلت، فقلتُ: لِمَ جازَ هذا في هذا الموضع، وإنَّما (أقسمتُ) هاهنا، كقولك: واللهِ؟

فقال: وجه الكلام: لتفعلن هاهنا، ولكنَّهم أجازوا هذا، لأنَّهم شبهوهُ بنشدتُك اللهَ، إذ كان فيه معنى الطلب. ففي هذا إشارةٌ من سيبويه إلى أنهم استعملوا: (لَمّا) حيثُ يستعملونَ فيها (إلاَّ).

وقال بعضُ البصريين: حكاهُ لنا الثقة -يعني كون (لَمّا) بمعنى (إلاّ)-.

وحكى الفراء عن الكسائي أنَّه قال: لا أعرفُ جهة التثقيل، وقال الفراء في قوله: ﴿**وَإِن كُلٌّ لمـــَّا جَمِيعٌ لدَيْنَا مُحْضَرُونَ**﴾ الوجه التخفيف، ومن ثقَّلَ إن شئت: وإن كلٌّ لَمَن ما جميعٌ، ثم حذفت إحدى الميمات لكثرتهن مثل:

.... طفت علماء ....[1]

والوجه الآخر من التثقيل أن يجعلوا (لَمّا) بمنـــزلة (إلاّ) مع (إنْ) خاصةً، فتكون

---

(١) هذا جزء من بيت، لا يعرف قائله، ذكره الفراء (معاني القرآن) ٢/٣٧٧، والبيت هو:

غداة طفت علماء بكر بن وائل وعُجنا صدورَ الخيلِ شطرَ تميمِ

في مذهبها. وقال أبو عثمان المازني: فيما حكى عنه أبو إسحاق الزجاج: الأصلُ (لَما) فثُقِّلَ، فهذا ما قيل في تثقيل (لَما) هذه. والآي الثلاث: أعني قولــه: **﴿وَإِن كُلٌّ لمــَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾**، وقوله: **﴿وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾** [الزخرف: ٣٥]، وقوله:**﴿إن كل نفسٍ لما عليها حافظ﴾**يجوز أن تتأول على هذا التأويل الذي قيل: من أنَّ معنى (لَمَّا) كَـ(إلاَّ) ،على أنْ تكون (إنْ) فيها هي النافية، لا يمتنعُ ذلك في شيء منها.

فأمّا قوله عز وجل: **﴿وَإِنَّ كُلاًّ لمــَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾** [هود: ١١١]، فلا يجوزُ فيه هذا التأويل، ولا يسوغ. ألا ترى: أنَّك لو قلت: إن القوم إلاَّ ليكرمنَّهم، وإن زيدًا إلا لمنطلق، لم يكن لدخول (إلاّ) مُساغٌ ولا مُجاز.

فإن قلت: أفليس قد دخلت (إلا) بين المبتدأ وخبره في المعنى، فيما حكاهُ سيبويه من قولهم: ليس الطيبُ إلا المسك، و(إنْ) مثل (ليس) في دخولها على المبتدأ وخبره؟.

قيل له: ذُكِرَ أنّ قومًا لا يُجرونَ (ليس) مجرى (ما)، كما أجروا (ما) مجراها، فقولهم: ليس الطيبُ إلا المسك، كقولهم: ما الطيبُ إلا المسك، ألا ترى: أنَّهم رفعوا (المسك)، كما رفعوا خبر (ما) في نحو ذلك، ولم يتأول سيبويه (ليس) على أنّ فيه ضمير القصة والحديث، لما كان يلزم في هذا التأويل من إدخال (إلا) بين المبتدأ والخبر، فلا مُساغٌ لتثقيل (لَما) في هذه الآية على أن تكون بمنــزلة (إلا).

فأمَّا قولُ الفراء من قوله: إنَّ (لَمَّا) هذه إنما هي (لمنْ ما)، ثُمّ حُذفت إحدى الميمات لكثرتهن، مثل: طفتُ علماء، فلا تخلو (ما) هذه التي قدّرها هنا من أن تكون زائدة، أو موصولة، فلا يسهل أن تكون موصولة في قوله: **﴿وَإِن كُلٌّ لمــَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾** أي: لمن هم ما جميع، فليس هذا بالسهل، وإن قدَّرته على: لمنْ الذي هم جميعٌ لدينا مُحضرون، وقلت: قولهم: هم جميعٌ لدينا،صلة لـــ(الذي)، و(الذي) مع صلته بمنزلة اسم واحد في صلة (من)، و(محضرون) خبر (ما) الذي بمعنى (الذي)، والاسم وخبره صلة (من)، فذلك غيرُ جائز، لأنَّ (من) على هذا لم يرجع إليه من صلته شيءٌ، فهذا التقدير في هذه الآية غير متأت.

وأمّا قوله: **﴿وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾** [الزخرف: ٣٥]، فلا يجوز

فيه ذلك أيضاً، ألا ترى: أنّك إن قدَّرت (ما) زائدة كان المعنى: وزخرفًا وإن كل ذلك لمن متاع الحياة الدنيا، و(الزخرف)، وما قبله من المذكور لا يكون (من) في هذا المعنى، ولا يكون من المتاع، فهذا قولٌ فاسدٌ مستكره؛ لانكساره وتجويزه ما لا مُجازَ له فيه، حيثُ يوجد لتأويله مجازٌ. وإن كان غيرُ هذا الوجه من حذف الحرف من (من) وحذفه غير سائغٌ، لأن أقصى أحوالها أن تكون كالمتمكنة، والمتمكنة؛ إذا كانت على حرفين لم تُحذف، إنما تُحذف من الثلاثة، لتصير على حرفين، فإذا بلغ ذلك لم يكن بعده موضع حذف، هذا على أنَّ (من) غير متمكنة، والحذفُ فيها وفي ضربها غير موجود.

فأمَّا (لَدُن) فهو على ثلاثة، وقد قُلنا علته فيما تقدم. وكذلك ما قالوهُ من قولهم: مُ اللهِ لأفعلن، وقولُ العجاج:

خالطَ مِنْ سَلْمَى خياشيمَ وفا[1]

موضع ضرورة.

فأمَّا ما ذكره الفراء من أنَّ الحذفَ من (لمنْ ما) كالحذف من قولهم: عَلماء، فالذي نقول: إنّ الحذفَ أحدُ ما تُخفف به الأمثال إذا اجتمعت، وهو على ضربين، أحدُهما: أن يُحذف الحرف مع جواز الإدغام، كقولهم: بخٍ في بخٍّ.

والآخر: أن يُحذف لامتناع الإدغام في الحرف المُدغم فيه لسكونه، وأنَّ الحركة غير متأتِّية فيه، مثل: علماء، أو لأنَّ الحرف المدغم يتصل بحرف، إذا أدغم، فأسكن لزم تحريك ما قبله، وهو مما لا يتحرك، مثل: يسطيع. فلا يشبه قولهم: علماء، إذا أرادوا: على الماء، وما شبَّهه به من (لما)، لو أريد به (لَمنْ ما)؛ لأنَّك لو أدغمتَ اللام من (على) في التي للتعريف للزم تحريكها، وهي مما يلزمه السكون، ولذلك اجتُلبت معها همزة الوصل، فلمَّا كان كذلك حذفت اللام الأولى، وليس كذلك (لمنْ ما). ألا ترى: أنَّ الحرف المدغم فيه هنا مُتحرِّكٌ وليس بساكنٍ، فلا يشبه ما شبَّههُ به.

فإن قلت: أجعله مما ذكرته، مما يُحذف الحرف فيه مع جواز الإدغام كــ(بخ). قيل: هذا يمتنعُ من وجهين:

أحدُهما: أنّه منفصل، و(بخٍ) متصلٌ، والمنفصل في الإدغام ليس كالمتصل، إذْ لا

---

(١) تقدم تخريجه.

يلزم لزومه، وأنّ التقدير باتِّصاله الانفصال، ألا ترى: أنَّك تُظْهِرُ مثل: جعلَ لك، وقعدَ داود، ونحوه من المنفصل. ولو كان متصلاً لم يجز إلاَّ الإدغام، فكما لم يُستثقل اجتماعُ الأمثال لما كان التقدير بها الانفصال في هذه الأشياء، كذلك لا يستثقل في (لمِنْ ما) اجتماعُ الأمثال.

وأيضًا فإذا لم يُدغم قوله: ﴿قَوْمُ مُوسَى﴾ [الأعراف: ١٤٨]، من أدغم مثل: جعلَ لكَ، لكراهية تحريك الساكن في المنفصل، فأن يكره الحذف أولى، لأن التغير بنقل حركة ثابتة في الحرف أسهل من حذف حرف بكثير؛ ألا ترى: إلى كثرة ما ينقلونَ من الحركات لدى الإدغام في المتصل، وقلة حذف الحرف للإدغام في المتصل، فإذا امتنعوا من الكثير الذي يؤنس به في المتصل، كان أنْ امتنعوا من القليل الذي لم يأنسوا به في المنفصل أولى، وهذا بَيِّنٌ.

والآخر: أنَّ الحذفَ في هذا قياسًا على (بَخٍ) لا يجوزُ، لما أعلمتكَهُ من قلَّته، وإنَّا لا نعلمُ له مثلاً، فلا مُساغَ للحملِ على هذا الضيق القليل، مع ما ذكرته لك من الفصل بين المتصل والمنفصلِ، على أن (بخٍ) ليس لنا أن نقول: إنَّه حذف لاجتماع المثلين، دون أن نجعله محذوفًا على حد ما جاء عليه غيره من ذاوت الثلاثة المحذوفة، لأنَّهاه كـــ(حِرٍ) و(دَدٍ)، ونحو ذلك.

فقول الفراء في هذا فاسد في المعنى من حيث أريتك، وفي اللفظ، لما ذكرته من امتناع حذف (من) قبل الإدغام وبعد الإدغام.

وقول المازني أيضًا ليس بالجيد، لأنَّ الحروفَ يُخفَّفُ مضاعفها كـــ(إنَّ)، و(أنَّ)، و(رُبَّ)، ونحو ذلك، ولا تُثقل إلا أنَّهُ أقربُ إلى الصواب، لأنّ الدخل فيه من جهة اللفظ دون المعنى.

فأمَّا ما حكوهُ من كون (لَمَّا) بمعنى (إلاَّ) فمقبولٌ، ويحتمل أن تكون الآي الثلاث عليه كما أعلمتك، وتكون (إنْ) النافية.

وقد رأينا في ذلك قولاً لم أعلم أحدًا تقدَّمنا فيه، وهو: أن تكون (لَمَّا) هذه في قول من شدَّد في هذه الآي (لَمْ) النافية، دخلت عليها (ما)، فهيأتْها للدخول على ما كان يُمنع الدخول عليه قبل لحاق (ما) لها، ونظيرُ ذلك: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥] ، وقوله:

.... لَعَلَّمنا أنت حالِمُ

وما أشبهه، و(ربما)، ألا ترى: أنَّه هيأت الحرف للدخول على الفعل، وكأنَّه في التقدير: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾، أي: ليس كل نفس ليس عليها حافظ، نفيًا لقول من قال: كل نفس ليس عليها حافظ. فقيل: ما كل نفسٌ ليس عليها حافظ، أي: كل نفس عليها حافظ.

فــ(إنْ) على هذا التقدير تكون النافية الكائنة بمعنى (ما)، والقراءة بالتثقيل على هذا تطابق القراءة بالتخفيف؛ لأنَّ المعنى مؤول إلى: كل نفس عليها حافظ، مثل قوله عز وجل:﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إلاَّ لَدَيْه رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]. إلاَّ أنه أكد بـــ(إنْ). والقراءة بتخفيف (لما) أسهل مأخذًا، وأقربُ متناولاً.

وأمّا تقدير قوله:﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس : ١٣٠] على ما كانوا يُنكرونه من أمر البعث، حتى حُملَ عظم إلى النبي ﷺ فقيل له: أترى الله يُحْيي هذا بعد ما قدر رُمَّ[(١)]، وكما حُكِيَ في التتريل من قولهم: ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٢]، في كثير من الآي، فيُحكى أنَهم يُنكرونَ فيه أمر البعث، فقيل لهم: ما كل ما جميع لدينا محضرون، نفيٌ لقولهم: كلهم ليس يُجمعونَ عند الله ولا يُنشرون.

فأمّا قوله: ﴿وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَابًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِئُونَ * وَزُخْرُفًا وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٤، ٣٥]، فكأنه قيل: كل ذلك ليس متاع الحياة الدنيا، فنُفي ذلك بأن قيل ليس كل ذلك ليس متاع الحياة الدنيا،وإذا نفي أنّه كله ليس متاع الحياة الدنيا، فكأنه قيل: كل متاع الحياة الدنيا، أي: ليس في شيء من ذلك للكافر شيء يُقربه إلى الله عز وجل وإلى الآخرة، إنما هو متاعُ الدنيا والعاجلة.

وأمّا قوله عز وجل: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لمـــَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١] فإن كان قد قُرئ مُشددًا فلا يجوز أن يكون (لّما) فيه بمعنى (إلاّ) ولا يجوزُ أن يكون على تأويله هذا.

وقول الفراء: (لمنْ ما)، فقد ذكرنا ما فيه من الدخل، وكذلك قول المازني:

---

(١) انظر :تفسير ابن كثير ١٣١/٥.

فالوجهُ فيه التخفيف، ولا مساغ له غيرُه في العربية.

وأخبرني أبو بكر، عن أبي العباس، قال: أنشدني أبو عثمان للفرزدق:

فما تكُ يا بنَ عبدِ اللهِ فينا فلاَ ظلمًا تخافُ ولا افْتقارا[١]

قال: يُريدُ. كم كنتَ فينا؛ فأدخلَ (ما) على (كم). هذا لفظُ كتابي عن أبي بكر.

٤١- مسألة

من ذلك ذكر سيبويه: كائن، وإنشاده لعمرو بن شأس[٢]:

وكائن رددنا عنكم من مدجج يجيء أمام القوم يردي مقنعا[٣]

ولم يذكر كيف (كائن) من (كأين). والقول في ذلك: أنه مقلوب، وحقيقة ذلك وبسطه:

أن الأصل (كأي) بالكاف زائدة للتشبيه داخله على (أي)، ثم أخرت الهمزة، وقدمت الياء فصار كيِّيء. فقدمت الياءان، وأخرت الهمزة ، تقديره: كيع، ولحق الهمزة التنوين، كما كان يلحق الياء المدغم فيها، وإنما جاز هذا القلب فيما هو مركب من كلمتين، وحكم هذا القلب أن يكون فيما كان من كلمة واحدة كـــ(قسيٍّ)، و(ملك) ونحوه، لكثرة استعمالهم الكلمة، وكونها لذلك بمنـــزلة الكلمة الواحدة.

ألا ترى: أن الكاف لا موضع لها من الإعراب حسب ما لأكثر الجارة مع مجرورها، فعوملت في ذلك معاملة الفرد وإن كان مركباً، ونظيره قولهم: لعمري لأفعلن، ورعملي لأفعلن، حُكي لنا أحمد بن يحيى عن العرب، فقلب قلب المفرد، والكلمة الواحدة، لما كثر هذا الاسم مع هذا الحرف، فبهذا القلب.

ثم حذفت الياء الثانية المفتوحة المدغم فيها، كما حذفت من كينونة وصيرورة، فبقيت الياء الأولى ساكنة، ثم أبدلت من الياء الثانية الألف، كما أبدلت منها في قولهم: طائي، والأصل: طيئ، لأنهم يقولون: طيئ. فاعلم، ثم يقولون: طيئ، فاعلم، مثل: ميت، ولين، ثم يضاف إليه كما يضاف إلى (ميت)، إلا أنهم أبدلوا من الياء

---

(١) البيت للفرزدق. انظر: ديوان الفرزدق ١٩٣/١.

(٢) هو أبو عرار عمرو بن شأس بن عبيدة.

(٣) البيت لعمرو بن شأس.

الساكنة الألف، ونظيرها أيضا قولهم: حاحيت، وعاعيت، وكان أصله: حيحيت، بالياء، لأنه في بابه مثل قولهم: قوقيت، ومثل: علاك في: عليك.

وقال أبو عثمان: قال أبو زيد: سألت الخليل عمن قال: رأيت يداك ونحوه، فجعله من هذا. وقرأت على أبي بكر في بعض كتب أبي زيد، سمعت أبا عمرو الهذلي يقول في تصغير دابة: دوابة، فجعل الياء ألفاً، لأن الياء سكنت، وانفتح ما قبلها فجعلها ألفا، وسمعت أعرابيا من أهل (نجران)[1] يقول:دخلت إلاه، وعلاه، يريد: عليه وإليه، فسكنت الياء، وانفتح الحرف الذي قبلها فجعلها ألفاً، وسمعته يقول: مسست له على يداي كان أهل ذاك، فجعل الياء ألفا من اليدين، لأنها سكنت وانفتح ما قبلها، فهذا الإبدال في الياء على هذا الحد قد جاء هنا كالمتسع.

وقد جاء في الواو أيضاً قالوا: داوية، ودوية[2]. فأما ما أنشده أبو زيد:

.... وقد تعتسف الداوية[3]

فإنما بناه على (فاعلة)، وهذا الذي ذكرته في القلب في هذه الكلمة قول بعض البصريين روى لنا عنه، إلا أنه لم يشرح هذا الشرح، فهذا ما في (كائن) من القلب.

فأما الكاف: فحملتها أنها كلمة على ضربين:

أحدهما: أن تكون اسماً، وهذا الضرب يجيء في الشعر فيما علمنا.

فأما كونها في الشعر فكالتي في قوله:

أتنتهونَ ولَنْ ينهى ذوي شَططٍ كالطعنِ يذهبُ فيهِ الزيتُ والفُتُلُ[4]

قدر الكاف هنا فاعلة لـــ(ينهى) كأنه: ولن ينهي ذوي شطط مثل الطعن.

ولو قال قائل فيها: إنها التي بمعنى الحرف الجار، لم يكن عندي مخطئا،ويكون التقدير: ولن ينهي ذوي شطط شيء كالطعن، فحذف الموصوف، وأقام الصفة

(١) نجران: بلدة في اليمن.

(٢) الداوية والدوية: المفازة، قلبوا الواو ألفا.

(٣) هذا عجز بيت لعمرو بن ملقط، وصدره:

والخيل قد تجشم أربابها الشقَّ وقد تعتسف الداوية

(٤) البيت للأعشى.

مقامه، ونظير هذا من التنـــزيل قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤]، تقديره -والله أعلم-: ومن آياته أنه يريكم فيها البرق، فنصب الظرف على الاتساع نصب المفعول به، كأنه يريكموها البرق، يعني: يريكموها فيها، مثل قوله:

ويومَ شهدناه سُليما وعامراً ....[1]

ثم حذفت الهاء التي كانت تعود من الصفة إلى الموصوف، كقوله:

فما أدري أَغَيَّرهُمْ تَناءٍ وطول العهدِ أم مال أصابوا[2]

ونظير ذلك قوله:

وما الدهر إلاّ تارتان فمنهما أموت، وأخرى أبتغي العيش أكدح

أي: منهما تارة أموت فيها، وأخرى أبتغي فيها العيش.

ومن هذا الباب أيضاً على قول أبي الحسن قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، أي : جاؤكم قوما حصرت صدورهم.

وقرأت على أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان :

ما لك عندي غيرُ سَهمٍ وحَجَر وغيرُ كَبداءَ شديدة الوتر

جادتْ بكفَّيْ كانَ من أرمى البشر[3]

فكذلك قوله: ولن ينهى ذوي شطط، يحتمل أن يكون على هذا الذي وصفا من حذف الموصوف، ولكن يدل على كونه اسما في الشعر قول القائل:

فَصُيِّروا مثلَ كعصفٍ مأكول[4]

لأن الاسم لا يضاف إلى الحرف، وكذلك:

وصاليات ككما يُؤثفين[5]

تدل الكاف الأولى على أن الثانية اسم، إذ لا يدخل حرف خفض على مثله

---

(١) البيت من شواهد سيبويه، نسبه إلى رجل من بني عامر، وتمامه: **قليل سوى الطعن النهال نوافله.**

(٢) البيت من شواهد سيبويه، ونسبه إلى الحارث بن كلدة.

(٣) هذا الرجز لا يُعرف قائله.

(٤) الرجز لرؤبة بن العجاج.

(٥) الرجز لخطام المجاشعي.

فهذا مجيئها اسما.

وأما مجيئها حرف فعلى ضربين: أحدهما: أن تكون للتشبيه.

والآخر: أن تكون زائدة، كما تزاد سائر الحروف التي تجيء للمعاني.

فأما كونها حرف خفض، فكالتي في قوله: زيد كعمرو، فهذا مثل: زيد في الدار ومثل قوله: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنْكُمْ**﴾ [البقرة: ١٥١]، فموضع هذه نصب بـــ(اذكروني).

واستدل سيبويه على كونها حرف خفض بقولهم: جاءني الذي كزيد، وبوصلك بها سائر المواصلات، فهو في هذا مثل: الذي في الدار، والذي من زيد، وما أشبه ذلك من حروف الجر التي اختزل الأفعال الجالبة لها، فهذا مجيئها حرف جر.

ويدل على أن الكاف التي ذكرناها حرف ليس باسم وجودك لها زائدة فيما نذكر بعد، ولو كان اسما ذا لم يكن زائدا. فإن قلت: قد جاء (هو) التي للفصل.

فذلك مما لا نظير له والحمل على غيره أولى، وقال الخليل: والله إنه لعظيم زيادتهم له، يعني: (هو) للفصل.

وأما مجيئها حرفاً زائداً لغير معنى التشبيه، كقولهم: فيما حدثناه عن أبي العباس: فلان كذي الهيئة، يريدون: فلان ذو الهيئة، فموضع الجار مع المجرور رفع، كما أنه في: حسبك بزيد، يجوز أن يكون كذلك، ومنه:

لواحقُ الأقراب فيها كالمقق

أي: فيها مققٌ، لأنه يصف الأضلاع بأن فيها طولا، وليس يريد: أن فيها شيئا مثل الطول؛ فهي زائدة، إنما يريد: أنها طويلة، ففيها الطول نفسه، لا شيء يشبه الطول.

ومن هذا الفن قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [الشورى: ١١]، الكاف زائدة لا محالة، لأنه لم يثبت لله عز وجل مثل ولا شَبيه -تعالى الله عن ذلك-. ونظيره من اللغة ما تقدم ذكره من أبيات قد أنشدوها في ذلك. فأما الكاف فموضعها مع الاسم المنجر نصب، والمعنى: ليس مثله شيء، وجاز الحديث عن النكرة لما صار فيها من عموم النفي.

وقوله أبو الحسن في قوله: ﴿**أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ**﴾ [البقرة : ٢٥٩]: أن الكاف زائدة، تقديره: أرأيت الذي حاجَّ إبراهيم في ربه أوِ الذي مر على قرية،

فكونه زائدا هنا أيضا جيد عندي، كان التي في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ .

وقال سيبويه: تقول: ما زيد كعمرو ولا شبيها به، فإن أردت أن تقول: (ولا بمنـــزلة من يشبهه) جررت، وذلك قولك: ما أنت كزيد ولا شبيه به، فإنما أردت ولا كشبيه به.

وقال أبو الحسن: الفصل بين الجر والنصب في قولك: ما أنت كزيد ولا شبيهاً به، أنك إذا جررت الشبيه فقد أثبت شبيهاً. وإذا نصبت، فلم تثبت هاهنا شبيهاً بزيد.

وهذا الذي ذكره أبو الحسن الفصل بين المسألتين إذا قدرت الكاف للتشبيه غير زائدة، فإن قدرت الكاف زائدة لم تثبت شبيهاً بزيد، وكان قولك: ما أنت كزيد ولا شبيه به، مثل قولك: ولا شبيهاً، فإنه تثبت الشبيه- إذا جررت- فيمن قدر الكاف ممثلة غير مزيدة.

فأما الكاف في (كأي)، و (كذا وكذا)، و (كأن)، فكلها تجتمع في أهن جعلن مع ما بعدهن بمنزلة كلمة واحدة، وفي أنه لا موضع لهن من الإعراب مع ما بعدهن على حسب ما لأكثر العبارة من مجروراهما، نحو: مررت بزيد، وذهبت إلى عمرو، ألا ترى: أنك تقول: كأيٍّ أتاني من رجل، فيكون كقولك: كم أتاني من رجل، في أن كأي موضعه رفع بالابتداء، كما أن (كم) كذلك.

فإن قلتَ: ما تنكر أن يكون كقولهم: بحسبك زيد؟

فالدليل على أنه ليس مثله كقولهم: كأيٍّ من رجل أكرمت، فيكون في موضع نصب، وأنت لا تعرف قولهم: بحسبك، ملازماً له هذه الزيادة في موضع النصب، على أنه لو صرف ذلك كان الحمل على القليل غير سائغ، قال الفرزدق:

وكائن إليكم قادَ منْ رأسِ فتنةٍ جنوداً وأمثالُ الجبالِ كتائبُهُ(١)

وقال جرير:

وكائنْ بالأباطحِ منْ صديقٍ يراني لوْ أُصبتُ هو المصابا(٢)

فـــ (كائنْ) في هذه المواضع في موضع رفع بالابتدء.

---

(١) البيت للفرزدق .انظر ديوان الفرزدق ١/٨٨.

(٢) البيت لجرير .انظر ديوان جرير ص١٧.

فأما قولهم: كذا وكذا، فهو كناية عن العدد، كما أن (فلانا)، و (فلانة) كناية لـــ (زيد)، و (هند)، ونحوهما من الأعلام، وكما أن (الفلان)، و (الفلانة) لــ(الناقة)، و (الفرس)، وما أشبه ذلك من الحيوان غير الأناسي، وكما أن (ذيت وذيت)، و (كيت وكيت) كناية عن القصة.

والدليل على أن الكاف لا موضع لها -مع ما بعدها- على حد ما وصفت لك من الكثرة، قولهم: كذا وكذا درهما، ألا ترى: أن هذا بمنـــزلة قولك: له عشرون درهماً، ولو جرى عندهم مجرى ما له موضع من هذا الفن لم يكن كلاماً، لأن قولك: له بزيد، وله إلى عمرو، وليس بكلام، حتى تقول: له بعمرو حرمةٌ، وله إلى زيد حاجةٌ.

فإن قلت: ما تنكر أن يكون المراد في هذا له شيء كذا. فحذف، وأقيم هذا مقامه؟

فإن ذلك لا يجوز، ولو جاز هذا، لجاز أن يوصل به (الذي) وأن يصرف قولهم: كذا، مصرف سائر الظروف، وليس كذلك القصد بها، ولا الغرض فيها.

فإن قلت: أجعله من باب (بحسبك).

فقد قلنا: إن ذلك قليل؛ لم يجئ الجار من المجرور في الإيجاب مرفوع الموضع، إلا قولهم: بحسبك، ومن الفاعل: أكرم به، وكفى بالله، فهذان أمرهما هذا.

فأما الكاف في (كأن)، فأمرها في أنه لا موضع لها مع ما بعدها بين، لأنها جُعلت مع الحروف في باب (ليت) و (لعل)، فلا موضع لها مع ما بعدها، كما أنه ليس لقولك مبتدئاً: ليت زيدا منطلق، موضع، إلا أن تبنيه على شيء، وليس على ذلك كلامنا، إلا أن للكاف في (كأن)- وإن كانت قد اجتمعت مع التي في (كأين)، و (له كذا وكذا درهماً)، في أنه لا موضع لها مع ما بعدها على الحد الذي ذكرته نحواً ليس فيهما، وذلك أن معنى التشبيه ثابت في الكلام، كما أنه في قولك: زيد كعمرو، ثابت. ألا ترى: أنك إذا قلت: كأن زيدا عمرو، فالمعنى، زيد كعمرو، فأنت مشبهٌ بها هنا، وليست في الموضعين الآخرين كذلك ،ولذلك زال معنى الابتداء من الكلام ،ولم يجز العطف على الموضع، كما جاز في (إنَّ) و (لكنَّ).

وله أيضاً انتصب الاسم فيه على الحال في نحو: كأن زيدا أخوك راكباً، ولا يصلح: إن زيدا أخوك راكباً، على هذا الحد.

وهذا نحوٌ للكاف في هذا الموضع طريف، أعني: دلالتها على التشبيه، مع أنه لا موضع لها، لأنك تجد أخواتها، إذا لم يكن لها موضع، لا يدل على ما كان يدل عليه وله موضع، فالباء في (بحسبك) لا يدل على ما يدل عليه في: مررت بزيد، من الالتزاق والاختلاط، وكذلك من رأى زيادة (من) في نحو: ﴿**ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ**﴾ [مريم: ٦٩]، وهو رأي الأخفش والكسائي.

فإن قلت: ما تنكر أن تكون الكاف في (كذا) مثلها في (كأن)؛ لتمثيل الخليل لهم بقولهم: كالعدد درهماً؟

فإن ذلك لا يكون كالتي في (كأن) وإنما مجراها عند سيبويه والخليل كما ذكرته لك، وإنما مثل هذا التمثيل للتقريب، وليريَ في الكلمة التركيب كأشياء بمثلها، كذلك لا يتكلم بها.

فإن قال قائل: ما وجه التشبيه في قولهم: كأنك بالدنيا لم تكن، وفي قوله:

كأني لم أركبْ جواداً للذة ....[1]

ونحو: ﴿**كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ**﴾ [الأنفال: ٦]، وقوله:

.... **كأنّي ومالكاً لَطولِ اجتماعٍ لم نَبِتْ ليلةً معا**[2]

٤٢- مسألة

في الأبنية من (الكتاب) في الباب المترجم بهذا: باب الزيادة في غير موضع حروف الزيادة. ذكر (تَئِفَّة)، وهذه حكاية لفظه، ويكون على (فَعِلٍّ) وهو قليل قالوا: تئفة[3]، وهو اسم.

قال أبو بكر: قال أبو عمر: زعم سيبويه أنهم يقولون: تئفة. ولم أره معروفا، وإن صحت فهي: فَعِلّة. قال أبو بكر: وهذا الحرف في بعض النسخ قد ذُكر في باب التاء، وجعل على مثال: تَفْعِلَة، قال: والذي أخذته عن أبي العباس (تئفة) فَعِلّة.

وأقول أنا: إن الصحيح في زنة هذه الكلمة أن تكون (تَفْعِلَة)، ولا تكون

(١) البيت لامرئ القيس: انظر: ديوانه ص٣٥.

(٢) البيت لمتمم بن نويرة. انظر: شعر متمم بن نويرة ص١١٢.

(٣) أتيته على تئفة ذلك، أي على حين ذلك.

(فَعِلَّة) والصحيح فيه عن سيبويه -إن شاء الله- هو ما ذكره أبو بكر من أنه في بعض النسخ في باب التاء. والدليل على زيادة التاء اشتقاقهم من الكلمة ما يسقط معه التاء، وهذه دلالة لا مدفع لها، ولا معترضٌ عليها.

رُوينا عن أحمد بن يحيى، عن ابن الأعرابي يقال: أتاني في إفَّانِ ذلك، وأفَّانِ ذلك،و أفَفِ ذلك، وتَئِفَّةِ ذاك.

فقولهم: أفف، يدلَ على زيادة التاء في (تئفة)، وكما دلت على زيادة التاء، كذلك تدل على زيادة النون في (إفَّان) ، وأنك إذا سميت به شيئا لم يجز صرفه معرفة، كما لا يجوز صرف (سرحان) معرفة، لأن الهمزة في (إفَّان) فاء، كما أنها في (أفف) كذلك، وأكثر ظني أن الأصمعي قد ذكر هذه الكلمة أيضاً في الكتاب المترجم بـــ(الألفاظ).

فأما قولهم: إبَّان[1]، فالهمزة فيه أيضاً فاء، وكان أبو بكر يقول: هو مأخوذ من: أبَّ لكذا، إذا تهيأ له وعزم عليه، كأنه يقول: أتاني في تهيؤ ذلك.

وكذلك الهمزة في قولهم: إيَّل، هي عندي أصلٌ فاءٌ غيرُ زائدة، كأنه من: آلَ يؤولُ، إذا رجع، ومن هذا قولهم: التأويلُ، إنما هو ترجيعك بالشيء إلى أمر يحتمله، فالإيل من هذا هو (فعيل) منه، سُمِّي بذلك لكثرة ما يكون منه من الرجوع إلى الجبل والاعتصام به. ولعلي أفرد فصلاً أستقصي فيه أمر زيادة الهمز في الكلم، وما أشكل منه. وذكر سيبويه في أثر هذه الكلمة أعني: تئفة (تَلُنّة)، فقال: وجاء على (فَعُلَّة)، وهو قليل، قالوا: تلنة، وهو اسم.

وأقول: إن الدليل على أنه (فَعُلَّة) كما ذكره، وليس بـــ(تَفُعْلة) أمران؛ أحدهما: أن التاء لا يحكم بزيادتها أولاً حتى يقوم عليه ثبت. والآخر: أنهم قد قالوا: تلونه ، في معنى (تَلُنَّة)[2]، فاشتق منه بناءٌ عَلمْنَا منه أن التاء فيه فاء فعل، وليست زائدة، رُوينا ذلك عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي.

فأما التاء في (تَنوخ) فأصلٌ.

---

(١) إبان كل شيء: وقته وحينه انظر اللسان، مادة : أبب.

(٢) التَّلونة والتَّـــلُـــنَّة: الحاجة.

فإن قلت: فلمَ لا تكون زائدة لقوله:

وإنْ قالَ غاوٍ من تَنوخَ قصيدةً ....[١]

فإنهم إنما لم يصرفوها لذهابهم بها إلى القبيلة، فأما التاء ففاء قالوا: تنخ بالمكان، إذا أقام به[٢]، وقالوا: تَنِخَتْ نفسُه، إذاَ بشِمَتْ[٣]، رواه أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي، فـــ (تَنوخ) من هذا.

٤٣- مسألة

ذكر سيبويه: قولهم: دَيْموم، وذهب في وزنه إلى أنه (فَيْعُول)، وأنه صفة، وأنشد:

.... قَد عَرَضَتْ دَوِيَّةٌ دَيْمُومُ[٤]

وأقول: إنَّ وزنه (فَيْعَوَل)، كما قال، فأما اشتقاقه فمما ذكره أبو زيد من قولهم: دمَّ فلانٌ رأسكَ بحجر، يَدمُّه دَمًّا، إذا شَجَّه، أو ضربه فشدخه، أو لم يشدخه، وأنشد أبو زيد:

ولا يُدَمُّ الكلبُ بالمِثراد[٥]

فالديموم: فيعول، من هذا، لأن الفلاة منعت سالكها فتحطمهم، ويدل على أنه (فَيْعُول) قولهم في جمعه: دَياميم. ألا ترى: أنه لو كان من باب (سيرورة)، و(كينونة) لم يَسُغْ هذا التكسير، لأنه كان يصير وزنه: فَياليل، وهذا لم يجئ له نظير. ألا تراهم: حيث قالوا: ميت، فحذفوا العين، قالوا في التكسير: أموات، فردوا، فكذلك كان يلزم في (دياميم)، وفيما حكاه أبو بكر عن ثعلب من تفسير غريب الأبنية: الدياميم: فلاة، يدوم فيها السير.

فإن قلت: فهل يجوز عندك أن يكون من باب (كينونة)؟

فله وُجْهٌ لا يأخذ سيبويه بمثله، وهو أن يجعله كأنه سُميَ بما يلابس ما يعالج

---

(١) البيت للفرزدق.انظر ديوان الفرزدق ٢٠٦/١.

(٢) تَنَخَ بالمكان تَنوخاً: أقام به.

(٣) البَشْمُ: التُّخَمَةُ.

(٤) البيت من شواهد سيبويه، و لم ينسبه، راجع الكتاب ٣٢٥/٢.

(٥) البيت في نوادر أبي زيد ص٢٥٠، و لم ينسبه، والمِثراد: حجرٌ، أو عظمٌ، تُذبح به الذبائح.

فيها من السير، ويجعل (دياميم) فعاليل، فقلبت الياء فيه من العين التي هي واو، وإن لم يكن موضع إبدال، يحمله على ما يجيء نادراً خارجاً عن القياس، وقد قالوا: أيانق، والعين من الناقة واو، لقولهم: نوق، واستنوق.

وقد ينفصل هذا من ذاك، بأن واحده ألزم القلب والبدل، فأجرى جمعه على حد ما كان عليه، واحده، ليكون ذلك دلالة عليه وليس واحد (ديَاميم)، فيمن قدره جمع (ديموم) الذي هو مصدر، كذلك، فكما خالف واحده لواحد (ديَاميم)، كذلك يخالف جَمْعَهُ جمعه، فلا يكون (ديَاميم) كأيانق، ولو كان مثله لما جاز حمل (ديَاميم) عليه لقلته، ألا ترى: أنه قد قال ذو الرمة:

باتَتْ يُقحِّمُها ذو أزمَلٍ وسَقَتْ لهُ الفرائشُ والقبُّ القياديدُ[1]

فهذا جمع (قيدود)، وهو من: قاد يقود، لأنهم فسروه بأنه الطويل في غير السماء.

٤٤- مسألة

أنشد أبو زيد:

فخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكم إذا الداعي المُثَوَّبُ قالَ: يالا[2]

إن قال قائل: كيف جاز هذا الفصل بـــ(نحن) بين (خير) وصلته، ولا يجوز: أفضلُ زيدٌ عند الناس منكَ، ولا نحو هذا، مما يفصل به بين الصلة والموصول من الأشياء الأجنبية منها؟ ففي ذلك عندي قولان:

أحدهما: أن يكون قوله: (خير) خبر مبتدأ محذوف، كأنه في التقدير: فنحن خير عند الناس منكم، فـــ(نحن) على هذا في البيت ليس بمبتدأ، لكنه تأكيد لما في (خير) من ضمير المبتدأ المحذوف، وحَسُنَ هذا التأكيد، لأنه حذف المبتدأ من اللفظ، ولو لم يحذف كان حسناً أيضاً، وإذا كان كذلك لم يقع الفصل بشيء أجنبي، بل بما هو منه، ويحسن الفصل به. وقد وقع الفصل بالفاعل بين الصلة في نحو قوله: (ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة)[3]، وكان ذلك حسناً سائغاً.

---

(١) البيت لذي الرمة.انظر ديوان ذي الرمة ص١٣٧ .

(٢) البيت في نوادر أبي زيد ،نسبة إلى زهير بن مسعود الضبي .انظر نوادر أبي زيد ص٢١.

(٣) روايتان في صحيح الترمذي ٢٨٩/٣ .

فإذا ساغ كان التأكيد أيضا أسوغ، لأنه قد يحسن حيث لا يحسن غيره من الأسماء.

وقوله: عند الناس: العامل فيه (خير)، ولا يجوز أن يكون متعلقاً بالمبتدأ المحذوف على أن يكون التقدير: فنحن خير عند الناس منكم، يريد: نحن عند الناس خير منكم، لأنك إن نزلته على هذا التنـــزيل فصلت بين الصلة والموصول بما هو أجنبي منهما ومتعلق بغيرهما.

وإذا قدرت اتصاله بـــ(خير)، لم يكن فصل، كما لم يكن فصل بـــ(فيها) من قولك: (أحب إلى الله عز وجل فيها الصوم). فعلى هذا وجه هذا البيت، وهو حسن سائغ.

ويجوز على وجه آخر، وهو: أن يجعل (خيراً) صفة مقدمة يقدر ارتفاع (نحن) به، كما يجيز أبو الحسن في: قائم الزيدان، أن ارتفاع الزيدين بـــ (قائم)، فلا يقع على هذا أيضا فصل بشيء يكره ولا يجوز، لأن (نحن) على هذا مرتفع بـــ (خير)، إلا أن ذا قبيح؛ لأن (خيرًا) وبابه لا يعمل عمل الفعل إذا جرى على موصوفه إلا مستكرهاً قليلا، فإذا كان جارياً على الموصوف قليلاً قبيحاً إعماله في الظاهر، كان إعماله مبتدأ غير جار على شيء أقبح وأشد امتناعا. والوجه الأول حسن سائغ.

فإن قال قائل: أيجوز أن يكون في قوله: فخير نحن عند الناس منكم، على أن يُحمل (خير) خبر ابتداء مقدماً، ويكون (منكم) غير صلة، ولكنها ظرف، كأنه: فخير نحن عند الناس منكم، كالبيت الآخر الذي أنشده أبو زيد أيضاً:

ولستَ بالأكثرِ منهم حصىً وإنَّما العــزةُ لــلكــاثرِ[1]

وتقديره: ولست بالأكثر منهم لا على حد: هو أفضل من زيد، ألا ترى: أن الألف واللام تعاقب (من) هنا.

فالجواب: أن ذلك على هذا التقدير بعيد، وليس القصد له، ولا المعنى عليه، إنما يريد: نحن خير منكم، وأن الفزع إلينا، والاستغاثة بنا، نسد ما يسدون، ونمنع من الثغور ما لا يمنعون، ألا ترى: أن بعد هذا البيت:

ولم يَثقِ العواتقُ من غيورٍ بِغَيْرتِــهِ وخَلَّين الحِجــالا[2]

---

(١) البيت للأعشى .انظر ديوان الأعشى ص١٠٦.

(٢) البيت منسوب في نوادر أبي زيد ص٢١ إلى زهير بن مسعود الضبي .

فأما قوله: يالا، فقد قال أبو زيد: هو حكاية صوت الداعي: يال فلانٍ.

٤٥- مسألة

حُكيَ لنا أن أبا العباس محمداً[1]، وأحمد[2] كانا يُلقيان هذا البيت، ويسألان عن وجه الإعراب فيه، والبيت:

أمْ كيفَ ينفعُ ما تُعْطِي العَلوقُ به رئْمان أنف إذا ما ضُنَّ باللبن

و(رئمان) بالرفع، والنصب، والجر، والمعنى: ما ينفع عطفها عليه إذا لم يَدُرَّ لَبنها؟

وأقول: إن الرفع في (رئمان) يجوز فيه من وجهين، والنصب من ثلاث جهات، والجر من جهة واحدة.

فأحد وجهي الرفع أن تبدل (رئمان) من الموصول، فتجعله إياه في المعنى. ألا ترى: أن (رئمان أنف) هو ما تعطيه العلوق.

والآخر: أن تجعله خبر مبتدأ محذوف، كأنه لما قال: أم كيف ينفع ما تعطي العلوق. قيل له: وما تعطي العلوق؟ فقال: رئمان أنف، أي: هو كقوله: ﴿**بِشَرٍّ من ذَلِكُمُ النَّارُ**﴾ [الحج: ٧٢]، أي: هي.

فأما النصب فعلى معنى: أم كيف ينفع ما تعطيه من رئمان أنف، فحُذف الحرف وأوصل الفعل.

ويجوز أن يكون من باب: ﴿**صُنْعَ اللهِ**﴾ [النمل: ٨٨]، و﴿**وَعْدَ اللهِ**﴾ [الروم: ٦]، كأنه لما قيل: تعطي العلوق، دل على: ترأم، لأن إعطاءها رئمان، كما أن قوله: ﴿**غُلِبَتِ الرُّومُ**﴾ [الروم: ٢]، وعد، فنصب (رئمان) على هذا الحد، لما دل عليه (تعطي).

ويجوز أن ينتصب على الحال مثل: جاء ركضاً، ونحوه، على قياس إجازة أبي العباس في هذا الباب، ويجعل (تعطي) بمنزلة تعطف، كأنه: أم كيف ينفع بما تتعطف به العلوق رائماً، أي: كيف ينفع تعطفها رائمة مع منعها لبنها، فهذه ثلاثة أوجه في النصب.

---

(١) يعني :المبرد.

(٢) يعني :ثعلباً.

ويجوز إذا جررت (رئمان) على البدل من الهاء.

٤٦- مسألة

قوله تعالى: ﴿**وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لاَ يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلاَّ قَلِيلاً۝ مَلْعُونِينَ**﴾ [الأحزاب: ٦٠، ٦١].

المرجفون:كانوا في المسلمين المؤلفة قلوبهم الذين كانون يرجفون بأهل الصُّفَّة[١]. يرموهم بأن يقولوا: إنكم تتناولون النساء لأنكم عُزَّابٌ.

وأما (ملعونين) قال الفراء: لا يكون قطعاً البتة[٢]، والقطع عندهم فيما أخبرته عن أبي بكر، أن يراد بالاسم أن يكون صفة لما قبله بالألف واللام، فإذا قطع منه الألف واللام نَصبَ، ولولا قطعك اللام لكان جائزاً أن تجريه على ما قبله، فالقطع هنا على مذهبه غير جائز، كما قال، لأنه لا يخلو من أن يجعله صفة للهاء والميم في (هم)، أو للضمير في (يجاورونك)، ولا يجوز في واحد منهما أن تصفه بالألف واللام؛ لأنه مضمر، والمضمر لا يوصف، فإذا لم يوصف لم يكن فيه القطع عندهم.

وهذا عندنا يجوِّز نصبه على الحال من (هم) في: ﴿**لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ مَلْعُونِينَ**﴾، لأنهم في إرجافهم، هذه حالهم، ويجوز أيضاً أن تكون حالاً من (لا يجاورونك) أي: لا يجاورونك إلا ملعونين، ويكون (قليلاً) ظرفاً.

قال ابن عباس: لا يجاورونك فيها إلا يسيراً حتى يهلكوا، فـــ(قليلاً) -على هذا- ظرف.

فإن قال قائل: كيف يجوز أن يكون قوله: (ملعونين) حالاً من (لا يجاورونك)، والمعنى يصير: يجاورونك ملعونين، واللعن: البعد، فكيف يجاورونهم وهم بعداء؟

قيل له: أصل اللعن في اللغة هو: البعد، ثم اتسع فيه حتى قيل لمن مقته المسلمون: ملعون، وإن لم يبعد عنهم في المحل، فعلى هذا يكون (ملعونين) حالاً من

---

(١) أهل الصفة: هم فقراء المهاجرين، ومن لم يكن له منهم منـــزل، فكانوا يأوون في مسجد رسول الله ﷺ بالمدينة.

(٢) قال الفراء: وقوله (ملعونين) منصوبة على الشتم، وعلى الفعل، أي لا يجاورونك فيها إلا ملعونين.

(لا يجاورونك)، ويجوز أن يكون (قليلاً) صفة لهم أيضاً منتصبة على الحال، كأنه قال: لا يجاورونك إلا أقلاء ملعونين.

فإن قلت: فهلا جمعَ، كما أن (ملعونين) جمع؟

قيل له: إن (فعيلاً) مثل (فعول) يوحد كما يوحد في موضع الجمع، كقوله عز وجل: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي﴾ [الشعراء: ٧٧]، ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ﴾ [النساء: ٩٢]، وكذلك (فعيل) قد أُفرد، قال الله عز وجل: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[ق: ١٧]، وقعيد بمعنى قعيدين.وأغنى الواحد عن الاثنين، وقال الشاعر:

أحقاً أنَّ جيرتَنـا استقلوا فَنِيَّتُنَـا ونِيَّتُهُـمْ فـريقُ(١)

وروى لنا بعضهم لرؤبة:

دعها فما النحويُّ من صديقها(٢)

يريد: من أصدقائها، فعلى هذا يجوز إفراد (قليل)، وتقديره انتصابه على الحال من الجماعة.

٤٧- مسألة

أنشد أبو زيد:

هل تعرف الدار بِبَيْدَا أَنَّهْ دار لخـود قـد تَعَفَّتْ إنه
فانهلَّت العينـان تسفحنَّه مثل الجمان جالَ في سلكنَّه
لا تسخـري منَّا سُلَيْمَى إنَّا لحلاَّلـُونَ بـالثَغْرنَّـه

إن قال قائل: ما هذه الهمزة التي في قوله: ببيدا أنه، أهي الهمزة التي تلحق (بيداء)، أو همزة أخرى؟

فالجواب: أن هذه لا تخلو من أن تكون الهمزة: التي تلحق (بيداء)، أو همزة أخرى. فلا يجوز أن تكون التي هي من (بيداء)؛ لأن هذا الاسم إذا جر في الشعر للضرورة، و لم يلحقه الاسم، وجب أن ينون، وإلا كان لحناً، وهو لم ينون (بيداء)، فلا يجوز لهذا أن تقول: إن الهمزة في (بيدا إنه) التي في (بيداء). فإن قلت: فقد جاء:

---

(١) البيت من شواهد سيبويه، ونسبه إلى العبدي .انظر :كتاب ١/٤٦٨ .

(٢) البيت لرؤبة .انظر :ديوان رؤبة ص١٨١.

فخيَّرها أخوها عانات شهراً ....

مجروراً غير منون. فإن لك ليس بالأكثر، ومع ذلك فإنما جاءها في هذا الضرب من الجمع، ولم يجئ في الآحاد، فلا مذهب فيه إلى أنها التي تلحق مع الألف للتأنيث، لكن تقول: إنه قصر (بيدا)، وإن كان في أكثر استعمالها غير مقصور، وقد جاء غير حرف، كذلك تقصر فيه علامة التأنيث وتمد، من ذلك (الهيجاء)، و (الهيجا)، وفي الشعر من (الكتاب):

وأي فتى هيجاء أنتَ وجارُها إذا ما رجالٌ بالرجالِ اسْتَقَلَّتِ

وقرئ على أبي إسحاق للبيد وأنا اسمع:

وأربدُ فارسُ الهَيْجا إذا ما تَقَعَّرت المشاجرُ بالفئامِ

فإذا لم تكن الهمزة من هذا الاسم، تثبت أنه من كلمة أخرى وهي (إنه). فإن شئت قلت: إنَّ (إنْ) كلمةٌ قد أنس بزيادتها في مواضع الإنكار كما حكى سيبويه عمن قيل له من العرب: أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أأنا إنيه، منكراً لرأي السائل أن يكون على خلاف أن يخرج، وزيادتها في هذا الباب مطردة، فكما قالوا: ما إن جاء زيد، في ألفي فزيدت مع الجحد، وليس زيادتهم لـــ (إنْ) هذه لاتفاق المعنى بأبعد من زيادتهم لها في اتفاق اللفظ، فيما أنشده سيبويه من قوله:

فَرَجٍّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيتهُ على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

فكان هذا الزائد لما كان في إنكاره لما رآه من تعفي الآثار ودروس الديار، أدخل (إنْ) فشدده، كما شدَّد: (خالد) ونحوه في الوقف، ثم ألحق الهاء، كما ألحق الألف في (سبسب)، وفي نحو ما أنشده أبو زيد:

ببـــازل وجنـــاء أو عيهـــلّ
كـــأن مهـــواها على الكلكلّ

لأن كل واحد من الياء وأختيها والهاء تلحق بعد القافية، فتجري الهاء هناك مجرى ذلك.

فإن قلت: فهل يجوز أن تكون الهمزة من (بيدا إنه) همزة (بيداء) كـــ(حمراء)، إلا أنه صُرف للضرورة، ونوِّنَ، وشُدِّد التنوين؟

فالجواب: أن ذلك لا يجوز، لأن التنوين لا تلحق في الوقف. ألا ترى: أن من

قال: مررت بخالد، وبسبسب لا يشدد النون، لكنه يحذفه، فيشدد حرف الإعراب، فلا يكون هذا إلا على ما ذكرته لك من قصرِ الاسم.

وتكون هذه على وجه آخر أقرب متناولاً من الأول، وهو أن تقول: (إنه) يعني: نعم، على أن يكون خاطب نفسه بقوله: هل تعرف الدار؟ وإن كانت العلامة للمخاطب، وهذا نحوٌ متسع في كلامهم، إذا أرادوا تنبيه أنفسهم أو تحضيضها، أنزلوه منـــزلة العين المخاطب. فمن ذلك ما حكاه من قولهم: أنا أفعل كذا وكذا أيها الرجل، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة، وقوله:

وَدِّع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعا أيها الرجل

ومن هذا الباب عندي، قوله تعالى فيمن قرأ وقفاً، فقال: ﴿**اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ [البقرة: ٢٥٩]؛ لم يرد تنبيه غيره وإعلامه، إنما أراد أن يعلم هو نفسه ما خطر له حَساً وعياناً، لأن المشاهدة ليس وراءها في الإبانة منـــزلة، فكذلك قوله: هل تعرف الدار ببيدا، ثم قال: إنه، أي: نعم أعرف، فأجاب نفسه إذ أنزلها منـــزلة المخاطب، وقال سيبويه:

ويقلنَ شيبٌ قدْ علا كَ وقدْ كبرتَ فقلتُ: إنَّه

إن المعنى فيه: نعم.

وكان أبو بكر أجاز فيه مرة أن تكون (إن) المحذوفة الخبر؛ كأنه قال: إن الشيب قد علاني، فأضمره فجرى بذلك ذكره، وحذف خبره للدلالة عليه، قال: وحذف الخبر في هذا أحسن، لأن عنايته بإثبات المشيب لنفسه، كما أن الآخر حذف معها الخبر، لما كان عرضه ووكده بإثبات المحل في قوله:

إنَّ محلاً وإنَّ مُرتحلاً ....

حَسُنَ حذف الخبر منه، قال: وهذ أحد ما تشبه فيه (أن) (لا) النافية العاملة النصب. فأما التي في قوله: قد تَعَفَّتْ إنه، فيجوز فيه ما أجزناه فيما قبله من زيادة (إنْ) للإنكار، وكونها بمعنى: (نعم)، وأن تكون المشبهة بالفعل، المحذوفة الخبر.

فأما قوله: فاهلت العينان تسفحنَّه، فإن شئت أجزته على وجه ضعيف، وهو أن يكون أتبع النافية سائر القوافي، كما جمع الآخر (باباً) على أبوبةٍ، لما أتبعَ (أخبية) في قوله:

هتَّاكُ أخبيةٍ ولاَّجُ أبوبة ....

وهذا في ذوات الكلمِ أسهل منه فيما كان علما للإعراب، وقد حكى سيبويه:

.... **وقد بداهنك من المئزر**

وأنكر ذلك أبو العباس وأصحابه. وإن شئت أجزته على شيء آخر، وهو أن تجعله النون الثقيلة، كأنه قال: فانهلت العينان هي تسفحنه، فذكر اثنين، ورد إليه ضميراً واحداً، لأن في سفح أحدهما سفح الأخرى، وقد قال الآخر:

ومهْمَـــهَينِ قَـــذْفَـــين مَرَّتَين

ثم قال: قطعته، فأفرد الضمير، ولا يكون أن يقدر موضع (تسفحنه) على هذا الوجه نصباً بالحال، لأن النون[1] لا تدخل إلا في المستقبل دون الحال.

فإن قلت: فقد قالوا: مررت برجل معه صقر صائداً به غداً، ونحو هذا.

قيل: هذا يقوم مقام الحال، ومقدر المنتصب على الحال غيره، وهذا المنتصب على الحال القائم مقامها -لو جعله حالاً- لجاز. وليس كذلك ما فيه حد النونين، ألا ترى أن هذا الفعل دخول النون فيه أمارة يعلم أن الفعل معها لا يكون للحال، فلا يحسن أن يقوم مقامها كذلك، ولا يكون إياها أيضاً. فأما على الوجه الأول فلا يمنع أن تقدره حالاً وإن أفرج الضمير فيه.

وإن شئت أجزته على شيء آخر، وهو أن يقول: يريد: تسفح إنّه، أي نعم، فحذف الهمزة حذفاً، كما حذفوها فيما حكاه سيبويه من قولهم: وَيْ لمِه، يريدون: لأمه، ثم حذف علم الإعراب مثل: بداهنك، وحركها بحركة الهمزة المحذوفة، أو حركها بما عليه سائر الأبيات الأُخَر، ليشاكل بينها، ولا يمتنع في هذا الوجه أن يكون حالاً، وإذا جاء في الصفات مثل: مررت برجل قائم أبوه لا قاعد، ومررت برجلين صالح وطالح، كان إجازة مثله في الحال أسوغ، وفي كل هذه الوجوه ضعف إلا أنه لابد من أن يُحمل على شيء، وأقيسها أجودها.

فأما: لا تسخري منا سليمى إنه، فتكون (إنَّ) العاملة النصب، وتحتمل الهاء ضربين، أحدهما: أن تكون ضمير القصة والحديث، ويكون (إنا لحلالون) في موضع

---

(١) يعني نوني التوكيد، الثقيلة والخفيفة.

الخبر، وفي التنـــزيل: ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا﴾ [الأعراف: ١٥٣]، الخبر: (إن ربك)، ويجوز أن تكون الهاء للوقف، كأنه كرر (إن) كما كرر الآخر في قوله:

حتى تراها وكأن وكأنْ

فأما (في سلكنه)، فيجوز أن تلحق النون للإلحاق بـــ(جنجن)[1] ونحوه، ثم شدد للوقف، ثم تلحق الهاء كما لحقت الياء (الكلكلّ)، و(العَيْهلّ) ويقوى هذا أنهم قالوا: فرسن، وَرعشَن[2]، وَعلجَن[3]، ونحو ذا مما زيدت النون في أواخرهن. ويجوز في (الثغرنه) ما جاز في (سلكنه) من زيادة النون.

فإن قلت: إن النون في (سلكنّه) للإلحاق؛ لأن في الكلام مثل: جَنجَن، وزِبرج، وليس فيه مثل: جعفر، فيكون (الثغرنه) ملحقاً به.

فالقول: إن ذلك جائز، وإن لم يكن في الأصول مثل: جعفر، ألا ترى: أنه قد جاء (جندب)، وليس عند سيبويه مثل: جُعفر. وقالوا: قبعثرى، فزادوا الألف، فلا يجوز أن يكون هذا ملحقاً بشيء، فكذلك النون في هذا الحرف يجوز زيادتها، وإن لم يكن في الأصول على مثاله.

وقال أبو زيد :إنه في هذه الأبيات: أراد في هذا كله (إنَّه)، فخفف الهمزة، ثم ذهبت الألف التي مكان الهمزة لالتقاء الساكنين.

٤٨- مسألة

أنشد أبو زيد:

إيهًا فداء لك يا فَضاله أجرَّهُ الرمحَ ولا تُهاله

وجه هذا عندي أنه أراد: لا تُهَلْ، فألحق هاء الوقف للضرورة إلى القافية، وهي لا تكون إلا ساكنة. وما لحقته الهاء أيضاً كان ساكناً، فحرك الساكن الأول لالتقاء الساكنين، وهما الهاء واللام بالفتح للضرورة إليها للقافية، فلما تحركت اللام لالتقاء الساكنين، رُدَّ الساكن الأول الذي كان حُذف للالتقاء الساكنين في قوله: لم

---

(١) الجنجن: عظم الصدر.

(٢) جمل رعشن: سريع لاهتزازه في السير.

(٣) العلجن: الناقة المكناز اللحم.

تُهَلْ، للضرورة أيضا إلى ألف الردف[١]، ولولا ذلك لما لزمها ردها، كما لم يلزم ردها في: قوله ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾ [المزمل: ٢]، لكن رده مضطراً، كما رده الآخر في قوله:

.... خطاتا كما أكبَّ ....

وإنما هي (خطتا) مثل: رمتاه، ففي هذا ضرورات:

إحداها: اجتلابه هاء الوقف، حيث لم يكن من مواضعها.

والأخرى: تحريكه بالفتح، والكسر أولى، وهو الذي يُحرك له في الأمر العام؛ لأنه لزمته الحركة قبل رد الألف، فلا يسوغ لذلك أن تقول: أتبعته الألف. ألا ترى: أن علة ثبات الألف وردها إنما هي التحريك بالفتح، فلو لم يُحرك لم تثبت، فلا يسوغ لذلك أن تقول: أتبعته الألف، لأنك لا تصل إلى إثبات الألف إلا بعد الحركة، إلا أن تقول: أتبعها الفتحة التي في الهاء من (تهل)، أو تقول: إن الحركة وإن كانت قبل الألف في الحقيقة وعلة لثبات الألف، فلما عُلم أنها تقع بعد الألف حُرِّكت بالفتح.

والضرورة الثالثة: رد الألف المنقلبة عن عين الفعل، وحكمه أن لا تُرد، نحو: ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾ ونحوه، وقد حركوا هاء الوقف بعينها فلم يردوا؛ وذلك قولهم فيما حكاه الخليل: لم أبله. وخطأ عندنا أن يقال: أراد النون الخفيفة في هذه، لأنه لو أرادها، للزم أن تبدل الألف منها كما تبدل من: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]؛ لأنها مفتوحة، و لم يلقها ساكن يلزم الحذف له، كما لزم من حذفها له في قول الشاعر:

لا تُهين الفقيرَ علَّكَ أنْ تخشـــ ـــعَ يوماً والدهرُ قدْ رفعه

فهذا حسن، لأنها تحذف لالتقاء الساكنين، وأنشد السكري[٢]عن أبي حاتم[٣] عن الأخفش:

اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسوط قونس الفرسِ

قال أبو حاتم: وهو مجهول، فهذا فاسد لا يعرج عليه، وليس من كلامهم.

---

(١) الرِّدْفُ: ثلاثة أحرف قبل حرف الروي؛ الواو، والياء، والألف.

(٢) هو أبو سعيد الحسن بن الحسين المعروف بالسكري، (ت٢٧٥هـ).

(٣) هو أبو حاتم السجستاني سهل بن محمد، (ت ٢٥٥ هـ).

فإن قلت: فما تنكر أن تكون قدر النون قبل الهاء في قوله: هماله، كأنه أراد: همالن، فلما اجتلب هاء الوقف للضرورة إلى القافية، وكانت ساكنة حذف النون لالتقاء الساكنين؟

فإن ذلك بعيد، لأن النون الخفيفة إذا لحقت فعلاً مفتوحاً بمنـــزلة التنوين تبدل منها الألف، كما تبدل من التنوين، ولا يجوز أن تحذف، فإذا أبدلت منها الألف لم يجز اجتلاب الهاء، لأنها علامة وقف، كما أنها علامة وقف، فيلزم من ذلك اجتماع حرفين يلحقان موضعاً واحداً لمعنى واحد، وذلك غير موجود في شيء من العربية.

فإن قلت: إنها إذا أبدلت منها الألف صار ساكناً، والساكن قد دخله هاء الوقف في الوقف، وذلك قولهم: لم أبله، فكذلك تدخل الألف التي هي بدل من النون في (هماله)، فإذا دخلته الهاء لزم حذفها؛ لسكونها وسكون الهاء.

فالجواب: إنا قد قلنا: إن ذلك أقبح من (لا تُبله) لكون الحرفين جميعاً في الوقف وله، وقد قالوا: لا تبله، و لم نرهم جمعوا بين حرفين لمعنى في موضع واحد.

فإن قلت: إن حمله على النون الخفيفة يعترض فيه من الضرورة أقل مما يعترض في حمله على ما ذكرت، لأنه إنما يقدر أنه حذف الألف لالتقاء الساكنين، هي والهاء، وفيه على ما ذكرت، ووجهت غير وجه من الضرورات، فحمله على هذا أولى.

فالجواب: إن حمله على ذلك الوجه الذي ذكرنا أولى، وإن كانت أوجه الضرورات فيه أكثر، لأن تلك جهات قد جاءت في الاضطرار. فأما النون فلا يجب الحمل عليه، لتقدير التقاء حرفين لمعنى، وذلك مما لم يجئ في اختيار ولا اضطرار.

فإن قيل: أحذف النون لا أبدل منها، ثم ألحق الهاء للوقف. فذلك لا يجوز، لأنه لم يجئ في كلام لهم، فقد حُكينا أن قوله: اضرب عنك الهموم، مصنوع. وقال المري لما قتل الفزاري التغلبي:

طاحَ لعمري مرقَمَه

فقال الفزاري:

وأنتَ إن لم تلقَمَه

فروي لنا هذا عن أحمد[١] عن ابن الأعرابي بالفتح، ولو كان مضموماً لكان كما أنشده سيبويه:

.... من عَنَــزيٍّ سَبَّني لم أضْرِبُه

ولكنه مفتوح على سجع (مرقمه).

فإن شئت قلت: حَرَّكه لالتقاء الساكنين؛ الميم وهاء الوقف بالفتح، لأنه يلي فتحة القاف، وكما تقول في حركة اللام من (قمله) إنه بالفتح لحركة الهاء.

وإن شئت قلت: قدَّرهن الحمارِ الممتلّ[٢] في النار بضعة، فأنثها على ذلك، كأنه أراد: إن لم تلقمها، فحذف الألف من علامة المؤنث في الوقف، كما يحذف من علامة المذكر فيه، وألقي حركة الهاء على الميم من (لم تلقمه)، كما ألقاها على الباء من:

.... من عنــزي سبني لم أضربه

فإن قلت: فهل يجوز حذف الألف من علامة المؤنث فتقدر هذا التقدير؟

فذلك عندنا غير جائز إلا إذا شذ شيء وندر، ولم أعلم أحداً حكى ذلك من البصريين غير قطرب[٣]، فإنه حكاه وأنشد في ذلك بيتاً ليس يحضرني، فنجيزه على هذه الجهة الضعيفة غير المقبولة. وقد أجريت الألف مجرى الياء والواو في الوقف، فحذفت كما حذفتا، وذلك فيما أنشده:

.... ورهطُ ابنِ المعلْ

وهو يريد: المعلى. فهذا يقوي ما ذكرناه، وقد رُوي (يا أبت) فيحتمل أن يكون على هذا. وأجاز أبو عثمان ذلك فيما حدثنا أبو بكر عن أبي العباس عنه، وحُكْم هذا الفن من النوادر والشذوذ، والقياس عليه: أن لا ينظر فيه المبتدئ والرَّيِّض، إنما يجب النظر فيه بعد إحكام الأصول.

وما ذكرناه في قوله: لا تُهالَهْ، من سؤال السائل: هلا يحمله على النون؟ إنما له أن يسأل إذا جعل الهاء للوقف في (تهاله)، فإن جعله للضمير، كأنه أراد: لا تهالن

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب.

(٢) المملّ والممتلّ: المشوي.

(٣) هو أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب، توفي سنة ٢٠٦هـ.

منه، ثم حذف وأوصل الفعل إليه، فاتصل الضمير به، فليس من موضع النون، لأن النون حينئذ يلزم أن تثبت غير مبدل منها، لأنك لا تقف عليها، وإذا كان كذلك لم يجز.

هذا ما حضرنا من القول في هذا وقت ما كتبناه، وقد ذكر أبو العباس هذا البيت في (المقتضب) ولم يحضرني قوله وقت كتابتي له ونظري فيه، فأحكيه.

٤٩- مسألة

يُنشد للفرزدق هذا البيت وهو:

وكلُّ رفيقي كلِّ رحلٍ وإنْ هما   تعاطى القنا قوما هما أخوانِ

وفي هذا البيت غير شيء من العربية، فمنه أنه قال: تعاطى، وقد تقدمه اثنان، ولم يقل: تعاطيا.

فإن قلت: إنه حذف لام الفعل من (تعاطى) لالتقاء الساكنين، ولم يرده إلى أصله للضرورة، فيقول: تعاطيا، فهو قول. وهذه الضرورة عكس ما في قول امرئ القيس:

.... **خظاتــا**   ....

لأنه أثبت اللام في موضع وجب فيه حذفها، مثل: رمتا، لأنه الحركة للتاء في (رمتا) غير لازمة. والفرزدق حذفه في موضع وجب إثباته، لأنك تقول: تعاطيا، وتراميا.

فإن قلت: تعاطى تفاعل، والألف لام الفعل ليست بضمير، وفي الفعل ضمير "واحد"، لأن (هما) وإن كان في اللفظ مثنى فهو في المعنى كناية عن كثرة، وليس المراد بالتثنية هاهنا اثنين، فيحمل الكلام عليها، لكنه في المعنى يرجع إلى (كل)، فحملت الضمير على (كل).

فهو قول، ويقوي هذا: ﴿**وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا**﴾ [الحجرات: ٩]؛ ألا ترى: أن (الطائفتين) لما كانتا في المعنى جمعا، لم يرجع الضمير إليهما مثنى، لكنه جمع على المعنى فكذلك (تعاطى) أُفرد على المعنى، إذ كان لـــ(كل)، ثم حمل بعد الكلام على المعنى، فقال: هما أخوان.

فالقول في (هما) أنه مبتدأ في موضع خبر الابتداء الأول وهو (كل)، وثناه وإن كان في المعنى جمعاً، لدلالة المتقدمة أن المراد بهذه التثنية الجمع. ألا ترى: أن قوله: كل رفيقي كل رحل، جمع، ونظيره قوله: (بينهما) بعد: ﴿**وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا**﴾.

فإن قال قائل: إن (هما) يرجع إلى: رفيقين، على قياس قولهم في قوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، فهو عندنا مخطئ، لأن الاسم الأول يبقى معلقاً بغير شيء، وهذا القول ينتقض في قول من يقول به، لأنه عندهم يرتفع بالثاني، أو بالراجع إليه، فإذا لم يكن له ثان كان إياه في المعنى، و لم يعد إليه شيء، وجب أن لا يجوز ارتفاعه به عندهم. فأما قوله:

لو أنَّ عُصمَ عَمايتَين ويَذبُل سمعا حديثكَ أنزلا الأوهالا[1]

فإن الكلام محمول على: لو أن عصم عمايتين وعصم يذبل، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وليس بمحمول على (عمايتين)، ألا ترى: أن (عمايتين) لا يسمعان، وقوله: سمعا، في هذا البيت مثل (بينهما) في قوله عز وجل: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩].

والجملة التي هي (هما أخوان)، رفع خبر لـــ(كل)، ولا أستحسن أن يكون (هما) فصلاً، لو كان المبتدأ والخبر معرفتين، لأني وجدت علامة ضمير الاثنين يعني بها الجمع في البيت والآية، وفي قول الآخر:

إنَّ المنيةَ والحتوفَ كلاهُما يُوفي المخارمَ يَرقبان سَوادي[2]

وقوله: ﴿أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا﴾ [الأنبياء: ٣٠]. ونحو هذا.

و لم أجد الاثنين المظهرين يعني بهما الجمعُ والكثرة كثرة علامةِ الضمير، فإن كان كذلك جعلت (هما) مبتدأ ، وجعلت (أخوان) خبره وحملته على لفظ (هما) دون معناه. ولو جعلت (هما) فصلاً، وكان الاسمان معرفتين أو ما قرب منهما، وجعلت (أخوان) خبر (كل) لم يمتنع، لأن الاثنين المظهرين قد عُني بهما الكثرة أيضاً. ألا ترى: أن في نفس هذا البيت: وكل رفيقي كل رحل، وليس الرفيقان باثنين فقط، وإنما يراد بهما الكثرة، فكذلك يراد بـــ(أخوان) الكثرة، إلا أن قوله: وكل رفيقي، في الحمل على الجمع أحسن من حمل (أخوان) على الجمع، لأن المعنى في قوله: وكل رفيقي كل رحل: كل الرفقاء، إذا كانوا رفيقين رفيقين، فهما أخوان، وإن تعاطى

---

(١) البيت لجرير.

(٢) البيت للأسود بن يعفر.

كل واحد مغالبة الآخر، لاجتماعهما في السفرة والصحبة.

فالقول الأول في هذا هو الوجه، ومثل هذا قولهم، هذان خير اثنين في الناس، وهذان أفضل اثنين في العلماء، فيدلك على أن الاثنين في قولنا: هذان خير اثنين في الناس، والرفيقين في هذا البيت ما يذهب إليه سيبويه من أن المعنى: إذا كان الناس اثنين اثنين، فهذان أفضلهم.

وإضافة (رفيقين) في هذا البيت إلى (كل رحل)، لو كان المراد بهما اثنين فقط، لكانت هذه الإضافة مستحيلة، لأن رفيقين اثنين لا يكونان لكل رحل، ففي هذا البيت دليل على أن (رفيقين) يراد بهما الكثرة، وفيه أنه حمل (هما) على معنى (كل)، وفيه الوجهان اللذان حملناهما في (تعاطى).

فأما قوله: قوما، فيحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون بدلاً من (القنا) لأن قومهما من سببها، وما يتعلق بهما. ويحتمل أن يكون مفعولاً له، وكأنه قال: وإن هما تعاطى القنا للمقاومة، أي: لمقاومة كل واحد منهما صاحبه ومغالبته، ويحتمل أن يكون مصدراً من باب ﴿**صُنْعَ اللهِ**﴾ [النمل: ٨٨]، و﴿**وَعْدَ اللهِ**﴾ [الروم : ٦]، لأن (تعاطى القنا) يدل على مقاومة، فيُحمل (قوما) على هذا، كما حُملت ﴿**وعد الله**﴾ على ما تقدم في الكلام مما فيه وعد. وينشد ونرى الرواية:

وكلُّ رفيقي كلِّ رحلٍ وإنْ هما تعاطى القَنا قوماً هما أخوانِ

على أن (قومهما) يرتفع بالابتداء، ومثل هذا البيت في أنه ينشد على غير وجه قوله:

ووفراءَ لم تُحرزْ بسيرٍ وكيعة غدوتُ لها طياً يدي برشائها[1]

إن نون (طيا) بالتنوين أمكن أن يكون حالاً من الفاعل، وحالا من المفعول فإذا جُعل حالاً من الفاعل، كان في قوله: طوى الأرض فيها، وإن جعل حالاً من المفعول فمن قوله:

غضفا طواها أمس كلابيُّ[2]

---

(١) البيت للفرزدق.

(٢) البيت للعجاج.

أي: أضمرها؛ أي: غدوت بها ضامرة. وإذا لم ينون احتمل وجهين: أحدهما: أن يكون (فعلى) مؤنث (طيان)، ويمكن أن يكون الألف للتثنية، تقديره: طياً يدي برشائها، أي: طياً رشائها بيدي، فقلب.

٥٠- مسألة

أنشد أبو زيد:

عداني أنْ أزوركَ أن بُهمي عَجايا كلهـا إلا قلـيلا

قال أبو زيد: العجي: فصيل، وهو الذي ماتت أمه، وأذهبت منه بوجه من الوجوه، فصاحبه يرضعه، ويقوم عليه. وروى (كلها) مرفوعاً.

فإن قال قائل: هلا أجزتم على هذا: جاءني قوم كلهم أجمعون، فيؤكدون النكرة بالمعرفة، كما أجازه قوم، وأنشد للنمر هذا البيت.

فالجواب: أن هذا لا دلالة فيه على تجويز، لأن المؤكد يكون على ما في قوله: عجايا، من ذكر البهم دون عجايا نفسها، و (كلهم) مثل: أجمعين في أنه يحسن حمله على المرفوع بغير تأكيد، لموافقته له في المعنى، وليس هو مثل: النفس، فهذا لا حجة فيه لتأكيد النكرة بالمعرفة، وكذلك قول الآخر:

أرمي عليها وهي فرعٌ أجمعُ وهي ثلاثُ أذرعٍ وأصبع(١)

(أجمع) محمول على ما في (فرع) من الضمير دون الفرع نفسه.

فإن قال: فهلا كان (أجمع) مؤنثاً، إذ الضمير الذي في (فرع) مؤنث؟

قيل: لا يمتنع أن يحمل على المعنى فُيذكَّر، لأن تأنيث القوس ليس بحقيقي، فلا يمتنع أن يحمل على المعنى فيحمل على العود، أو الفِلْق(٢) ، أو نحو ذلك، وقد قال الآخر أنشدناه أبو بكر:

ومـمنْ ولـدوا عـامرُ ذوُ الطـولِ وذوُ العرضِ

فلم يصرف (عامر) ذهب به إلى القبيلة، ثم قال: ذو الطول، لأنه حمله على الحي؛ ويدلك على ذلك ما أنشده سيبويه:

---

(١) البيت لا يعرف قائله.

(٢) الفلق: القوس يشق من العود فلقة مع أخرى.

فحالفونا جميعاً إنْ بَدا لكُمُ ولا تقولوا لنا أمثالها عام

٥١- مسألة

أنشد أبو زيد:

يا أمَّ عبد الله لا تستعجلي ورفـعي ذلاذلَ الْمرْجَـل
إنِّي إذا مَرَّ زمـان مُعضل يُهزل ومَنْ يُهزلْ وَمَنْ لا يهزلْ
يُعِـهْ وكلٌّ يبتليه مُبتـلي

قال أبو زيد: أعاه الرجل فهو معيه، إذا أصاب ماشيته العاهةُ، فإذا موتتْ ماشية الرجل قيل: قد هَزِلَ الرجل يهزل هزلاً، وإذا هزلت ماشيته و لم تمت قيل: قد أهزل الرجل، فهو مهزلٌ. وهذا ذكره أبو زيد في غريب هذا. وأما إعرابه فإنه جازى بـ(إذا)، وذلك مما يستجاز للشاعر في الضرورة، وقوله: يهزل، منجزم للمجازاة، وأحد الفعلين من الشرط، والجزاء محذوف، ولا يخلو من أن يكون الفعل الأول الذي هو الشرط أو الثاني الذي هو الجزاء.

وقد جاء حذف كل واحد منهما في الكلام مجيئاً شائعاً كثيراً، لأن أحدهما يدل على الآخر، كما أن المبتدأ يدل على خبره، و الخبر على مبتدئه، فحذف الشرط كقولهم: ائتني آتك، وبابه، وحذف الجزاء، كقولهم: أنت ظالم إن فعلت، ونحوه، فيبعد أن يكون المحذوف الأول، لأن التقدير يكون : إني إنْ يكنْ مرٌّ زمانٍ معضل يهزل، أو أن إن يحدث، أو يقع، ونحو ذلك مما يصلح أن يكون (مر زمانٍ) فاعله، لكن لا يرجع من هذا الكلام إلى اسم (إنَّ) شيء.

فإن قلت نُقَدِّر: إن يكن لي مر زمانٍ، أو يكن في مر زمانٍ ونحوه، مما يرجع منه إلى اسم (إن) شيء.

فالجواب: أنه كلما كثر الإضمار كان أضعف، ومن السهولة أبعد، ومع ذلك فالمعنى ليس بالقوي، لأن (مر الزمان المعضل) لا ينكر منه أن يهزل.

فإذا لم يقو هذا قدرت المحذوف فعل الجزاء دون الشرط ، ورفعت (مر زمان) بفعل مضمر يفسره (يهزل)؛ كأنه: إني إذا مر زمان معضلٍ أصبرُ، أو لا أجزعُ، أو نحو هذا، مما يدل عليه الكلام بعده، ويرجع منه إلىً اسم (إن) ما يصلح أن يكون خبراً عنه، ولا يكثر الإضمار معه.

ويدلك على أنه أضمر النحو الذي ذكرته لك مما يدل على الصبر والجلد،وأن ما بعده من المظهر كلام فيه توطين للنفس عند مثلها من الحوادث. ألا ترى : أنه قال: ومن يهزل ومن لا يهزل يعه، فكأنه قال: إني أصبر إذ كان من موتت غنمه، أو أهزل و لم يتموت أصيب فيها بالعاهة، فالإنسان فيهما ممتحن، وبهما مصاب، كيف يكون الأمر، وإذا كان كذلك وجب الصبر. ويدل على هذا أيضاً قوله: يبتليه مبتلي.

فإن قلت: فهل يكون قوله: يعه، جواب (إذا)، وما بعده من الاسمين اللذين جوزي بهما، كما كان جواباً لهما في البيت، وكما جاز قوله عز وجل: ﴿**فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ**﴾ [الواقعة: ٩١] جوابا لــ(أما) و (إنْ)[١]. فإن ذلك لا يجوز لفساده في المعنى، ولأن الكلام لا يرجع منه إلى اسم (إنَّ) شيء.

وموضع (إذا) في البيت نصب بالفعل الذي هو الشرط، ولا يمتنع ذلك فيها إذا جوزي بها، ولو لم يجازَ بها، لم يجز أن يعمل فيها الفعل الذي بعدها، لأنها تضاف إليه، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وكذلك قوله:

ترفعُ لي خندفٌ واللهُ يرفعُ لي ... ناراً إذا ما خبتْ نيرانهم تقد[٢]

كأنه: إن يهزل مر زمان غداً يكن كذا، وإنْ تخبْ غداً تقد. ولو لم يجازَ بـــ(إذا) في هذا الذي أنشده أبو زيد، ونُزِّل الجواب منـــزلة جواب (إنْ) في التقدير، وفي أنه لا يصلح فيه في التقدير القديم، كما لا يصلح في جواب (إنْ) التقديم في الكلام، لكان يكون (إذا) وما بعدها في موضع خبر (إنَّ) إن تُقَدِّرَ بالجوابِ التقديم على مذهب سيبويه في مثل:

.... إنَّكَ إنْ يُصرعْ أخوكَ تُصرعُ

لأنه قدره: إنكَ تُصرع إنْ يصرعْ أخوكَ، فالكلام على هذا كان جيداً، لأنه لم يصر فيه (إذا) خبراً لزيد، ونحوه من المسميات، ومن لم يُجزْ في الجوابِ التقديم وجب أن يجوز ذلك عنده، ونحن نذكر ذلك فيما يستقبل من هذا الكتاب -إن شاء الله-.

---

(١) (أما) و(إن) اللتان في الآية السابقة على هذه الآية ، وهي قوله تعالى: ﴿**وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ**﴾.

(٢) البيت للفرزدق.

وفي (الكتاب) مسألة على هذا وهو قوله:

فإن قلت: زيد إذا يأتيني أضرب، تريد معنى الهاء، ولا تريد: زيدا أضرب إذا يأتيني، ولكنك تضع (أضرب) هاهنا مثل : أضربْ، إذا جزمت، وإن لم يكن مجزوماً، لأن المعنى معنى المجازاة في قولك: أزيد إنْ يأتك أضربْ، ولا تريد به: أضربُ زيداً، فيكونَ على أول الكلام، كما لم تُردْ بهذا- أي بالمجزوم الذي هو جواب في قولك: أزيدٌ إنْ يأتكَ أضربْ أول الكلام- رفعت.

وكذلك (حين)، إذا قلت: أزيد حين يأتيك تضرب، وإنما رفعت الأول في هذا كله، لأنك جعلت (تضرب) و (أضرب) جواباً ، فصار كأنه من صلته، أو صار من تمامه، ولم يرجع إلى الأول، وإنما ترده إلى الأول فيمن قال: إن تأتني آتيك، وهو قبحٌ إنما يجوز في الشعر.

قوله: فصار من صلته إذا صار من تمامه؛ أي: في أنه لا يجوز أن يعمله فيما قبله، كما لا يجوز أن تعمل الصلة فيما قبلها.

وقوله: وإنما ترده إلى الأول، أي: يُجعلُ الفعل الذي نزلته جواباً عاملاً في الأول، الذي هو خبرٌ، و (إذا) على الحد الذي ذكره من تنـــزيله إياه منـــزلة جواب (إنْ) عاملاً في (إذا) و (حين) في قول من قال: إن تأتيني آتيك، وهذا يجوز في الشعر عنده، ولا يجوز في الكلام، فلو كان هذا في شعرٍ لجاز عنده أن يكون موضع (إذا) نصباً بهذا الفعل، وإن نزَّله تنـــزيل الجواب كما قدر قوله:

.... **إنك إن يُصرعْ أخوك تُصرع**

على: إنك تُصرعُ إنْ يصرعْ أخوكَ.

وأبى أبو العباس هذا التقدير، وزعم أنه لا يجوز عنده إلا على تقدير الفاء، وتابعه أبو بكر في ذلك فيما قال في كتابه (الأصول)، وقد قال خلاف ذلك في غير (الأصول).

فـــ(إذا) في هذه المسألة على هذا التقدير الذي قدره لا عامل فيه، لأن الفعل الأول لا يعمل فيه لما ذكرت له، والثاني أيضاً لا يعمل فيه كما لا يعمل (أضرب) في (زيد) من قولك: أزيد إن يأتك أضرب، فلا يجوز أن يعمل الفعل الثاني الذي هو جواب أيضاً فيه، لأنك إن قدرته عاملاً فيه وجب أن يتسلط على (زيد) فينصبه وهو

على تنـــزيله يجب أن يكون مرفوعاً.

وحدثني أبو بكر أنه اجتمع مع أبي إسحاق في هذه المسألة، فاتفقا على أنه لا يجوز أن يُجعل الفعل هاهنا جواباً، كما كان جواباً في قوله: أزيدٌ إنْ يأتكَ تضربْ، من قال : إنه إن جعل الفعل هاهنا، جواب (إذا) لم يجز أن يتقدم عليها، كما لا يجوز أن يتقدم الشرط على حرف الجزاء، وإذا كان كذلك لم يعمل في الظرف شيء، فيبقى الظرف لا ناصب له.

فلا يكون الفعل في هاتين المسألتين إلا على تقدير التقديم، ولا يكون على الجواب، لأن الفعل إذا كان متقدماً انتصب له الظرف، وإذا كان جواباً لم يجز أن يعمل في الظرف، لأنه لا يجوز أن يتقدم على المجاب عنه كما لم يكن ذلك في الجزاء. هذا لفظ ما في كتابي عن أبي بكر في هذه المسألة.

فأما قوله: يُهزلْ، فتفسير للفعل المضمر الذي يرتفع به (مرُّ زمانٍ)، ونظيره من أبيات، قوله:

فمتى واغلٌ ينبهمْ يُحيُّو ... هُ وتعطفُ عليه كأسُ الساقي(١)

ومثله:

صعدةٌ نبـــاتةٌ في حـــائرٍ ... أينمـــا الريحُ تميِّـــلْها تَمِـــلْ(٢)

قال سيبويه: ولو كان (فَعَلَ) كان أقوى، إذ كان ذلك جائزاً في (إن) في الكلام. يريد: لو كان بدل المضارع في البيتين الماضي، لكان الفصل بينه وبين الجازم أقوى منه بين المضارع والجازم، إذ جاء الفصل في الكلام بين (إن) و (فعل) بالاسم، فلو كان الماضي بدل المضارع هاهنا لكان أقرب إلى ما جاء في الكلام.

قال: واعلم أن قولهم: في الشعر إن زيد يأتك يكن كذا، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: إن زيداً رأيته يكن ذلك، إلا أنه لا تبتدأ بعدها الأسماء ثم يُبنى عليها.

فإن قلت : إن يأتني زيد يقل ذلك، جاز على قول من قال: زيداً ضربته،

---

(١) البيت لعدي بن زيد العبادي.

(٢) البيت نسبه الأعلم إلى حسام.

وهذا موضع ابتداء ، ألا ترى: إنك لو جئت بالفاء، فقلت: إن تأتني فأنا خير لك، كان حسناً، وإن لم يحمله على ذلك رفع، وجاز في الشعر كقوله:

.... الله يشكرها ....

ومثل الأول قول هشام المري:

فمنْ نحنُ نُؤَمِّنه يَبتْ وهو آمنٌ ومن لا نُجره يُمسِ منَّا مُفَزَّعا

يريد: أن زيداً يرتفع بعد (إن) وأخواتها من الكلام الذي يجازى بها بفعل مضمر يفسره ما بعده، كما ينصب كذلك، وإنما قال في الشعر، لأن الفصل بين المضارع و (إن) مما يجوز في الشعر دون الكلام، وليس كالماضي في هذا لظهور الجزم فيه، كما لم يكن في حذف الجواب نحو: أنت ظالم إن فعلت، مثل المضارع، ألا ترى: أن هذا مستحسن في الكلام، وكذلك قولهم: آتي من أتاني أن تجعلها المجازية والموصولة، ولو قلت: آتي من يأتني، لكان الجزم قبيحاً لا يجوز إلا في الضرورة.

وإنما قَبُحَ الفصل بين (إنْ) إذا جزمت وبين فعل الشرط، لما يصير فيها من مشابهة (لم) في ظهور المجزوم بعدها، وإذا وقع بعدها (فعل): حَسُنَ الفصل، لأن (لم) لا يقع بعدها (فعل)، فلهذا حسن: إنْ زيدٌ فَعَلَ، وجاز في الكلام، وقَبُحَ: إنْ زيدٌ يفعلُ، وجاز في الضرورة دون الكلام.

فإن قلت: فهل يجوز الفعل في (لم)، إذا جزمت في الضرورة دون الكلام، كما جاز في (إنَّ) وأخواتها؟

فذلك في (لم) أقبح منها في حروف الجزاء، لأن (إنْ) قد اتسع فيها ما لم يتسع في سائر الجازمة، بإيقاع الماضي والمضارع بعدها، وحذف الفعل معها في نحو: إن خيراً فخير، وسائر حروف الجزاء غير (إنْ) تدخل في الاستفهام، وتكون موصولة بمنـــزلة (الذي). فالفصل في المجازية بين المضارع وبينها أحسن منه في (لم) وأخواتها، لأن هذه ملازمة وجهاً واحداً، وليس فيها ولا لها من التصرف ما للمجازية. وإن جاء شيء منه في شعر فللتشبيه بالمجازية. ولا يكون في حسنها وقوتها، وقد قال ذو الرمة:

فأضحتْ مغانيها قفاراً بلادُها كأنْ لم سوى أهلٍ من العينُ تؤهلِ

وقوله: إنْ تأتني زيدٌ يقلْ ذلك، جاز على قول من قال: زيداً ضربته.

يريد: إنَّ زيداً في قولك: إنْ تأتني يقلْ ذاك، مرتفعٌ بفعل مضمر، (يقلْ)

تفسيره هذا على أن يجعل (زيداً) واقعاً موقع الجزاء، فإن الموضع على هذا يكون موضع الفعل، ألا ترى: أن الجزاء عنده أصله الفعل، كما أن الشرط بالفعل، وأن الفاء عنده واقعٌ موقعَ الفعل، وقد نص على ذلك في غير موضع، ووجه قراءة من قرأ ﴿مَن يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] على أنه حمله على موضع الفاء وما بعده، فإذا كان موضعاً للفعل، ووقع فيه اسم، كما ذكره وجب أن يرتفع بمضمر يفسره المظهر، كما كان كذلك في الشرط، فـــ(زيد) مرتفعٌ بمضمر، وهو الوجه، لأنك إن رفعته بالابتداء كان على حذف الفاء وإضماره، وهذا يجوز في الشعر، و (زيد) على هذا يكون حينئذ في موضع ابتداء، وليس في موضع فعل، ولهذا تدخل الفاء عنده، أعني: لكون جملة الشرط جملة من مبتدأ وخبر، أو جملة غير خبرية وهذا مشروح في موضعه.

وقوله: هذا موضع ابتداء، كذا في كتابي عن أبي بكر وأبي إسحاق (وهذا موضع ابتداء) فوجه: هذا موضع ابتداء يحذف (ليس)، أي: هذا موضع ابتداء، إذا أضمر الفاء فحذف. وفي بعض النسخ (وليس هذا موضع ابتداء)، ولكلا الأمرين وجه.

فوجهُ :هذا موضع ابتداء -بحذفِ (ليسَ)- أي: هذا موضعُ ابتداءٍ إذا أضمر الفاء فحذَفَ.

ووجه: ليس هذا موضع ابتداء أي: ليس الجزاء موضع ابتداء، إنما هو موضع فعل إلا أن يضمر الفاء، كما يضمر في الضرورة، فيكون حينئذ موضع ابتداء، فأما في الكلام، وقبل أن يضمر الفاء، فليس موضع ابتداء.

وقوله: وإن لم يحمله على ذلك رفع، أي: إن لم يحمل (زيداً) في قوله: أن تأتني زيدٌ يقلْ ذاك، على أنه مرتفع بفعل مضمر (يقل) تفسيره رفع، أي: رفع (يقول)، ولم يجزمه، لأنه حينئذ ليس بجزاء، إنما هو خبر ابتداء، والفاء قبل زيد محذوف من اللفظ مرادٌ في المعنى.

وقوله: وجاز في الشعر، أي: جاز: إنْ يأتني زيد يقولُ ذاك، في الشعر، كقوله: الله يشكرها، فأما في الكلام فلا يجوز حذفها.

وقوله: ومثل الأول، أي: مثل المسألة الأولى، وهو قوله: إنْ زيدٌ يأتك، يكن كذا، قوله: فمن نحن نؤمنه، فـــ(نحن) في البيت مرتفع على إضمار فعل هذا الذي

ظهر تفسيره، كما أن (زيدا) في قولك: أنْ زيدٌ يأتني، مرتفع على إضمار فعل (يأتني) تفسيره، إلا أنك لو أظهرت في التمثيل ما ارتفع عليه (زيد) لقلت: إن يأتك زيد يأتك يكن كذا، ولو أظهرت ما ارتفع عليه (نحن) لاتصل الضمير، فوجب أن يقول: فمن نؤمن نؤمنه، و لم يجز أن لا يتصل الضمير في التمثيل، ومثل هذا قوله: أنت فانظر، أي: (أنت) على أحد قوليه مرتفع بفعل مضمر، (انظر) تفسيره، ولو أظهرت ما ارتفع عليه في التمثيل لاتصل الضمير فقلت: انظر انظر، ونظير: فمن نحن نؤمنه، في أنه يرتفع بـ(نؤمن)، ونحوه مما يفسره (نؤمنه) قوله:

إذا ابنُ أبي موسى بلالا بَلغته ....[1]

فيمن رفع ابن. ألا ترى: أنه يجب أن يكون على إضمار (بلغ) ونحوه مما يكون (بلغته) مفسراً له. وإنما فسرت ألفاظ (الكتاب) في هذا الفصل- وإن لم يكن ذلك مما أقصده كراهية للتطويل- لاختصارها، وليسقط عنك الفكر في اللفظ.

فأما في (الكتاب) من قوله: إنْ زيداً تره تضربْ، وما أنشده من قوله:

لا تجزعي إنْ مُنفساً أهلكتُهُ وإذا هَلكتُ فعنَد ذلك فاجزعي[2]

فإني سألته[3] عن الفعل المضمر الناصب له، فقلت: كيف هو؟ أمجزوم أم غير مجزوم، وكيف هو من المظهر؟

فقال: لا يجوز أن يكون غير مجزوم ولا يكون بدلاً، قال: وهذا لولا أنه مسموع لم يجز، وفيه سعة؛ لأنه إذا قال: إنْ زيدٌ تره تضربْ، فقال: هذا الفعل الظاهر بدل من الأول، قيل: إن المبدل منه لا يكون أن يسقط ويثبت البدل. وإن قال التقدير: إن تَرَ زيدا، فكأنه مقدم، فلا معنى للهاء في قولك: ترهُ تضربْ.

قال: والأحسن عندي أن يكون على تكرير (إنْ)؛ كأنه: إنْ تَر زيداً إنْ ترهُ تضرب، فقلت: فأين جواب (إنْ) الأولى؟ فقال: استغنى عنه؛ كما أنك إذا قلت: أزيداً ظننته منطلقاً ، فتقديره : أظننت زيداً ظننته منطلقاً ، فاستغنى عن المفعول الثاني

(١) البيت لذي الرمة.

(٢) البيت للنمر بن تولب.

(٣) يعني به: أبا بكر بن السراج.

في (ظننت) الذي أضمر بعد حرف الاستفهام بخبر (ظننت) الثاني. هذا ما جرى وقلت وقتَ القراءة، ولفظ كتابي عنه.

فإن قال قائل: هذا الذي ذكره من تكرير (إنْ) قبيح، إنما يجوز في ضرورة الشعر، ألا ترى: أن اللام الجازمة جاءت مضمرة في الشعر، فكأنه في هذا القول إنما ترك قبيحاً إلى مثله.

قيل له: ليس ما تركه في القبيح بمنـــزلة ما انتقل إليه، لأن الذي تركه لا مجاز له، ألا ترى: أنه لم يجئ في الكلام، ولا في الضرورة علمناه - إسقاط المبدل منه من اللفظ، وإثبات البدل، فلم يجئ أيضاً ضمير لا معنى له ولا متجه، والأشياء التي تجوز في الشعر للضرورة قد تجوز في الكلام عند الحاجة إليها، والوقوع فيما لا مجاز له، ولا يستقبح ذلك فيه. ألا تراهم: استجازوا الضمير قبل الذكر في مثل: ضربوني، وضربت قومك، لما كان ترك الإضمار يؤدي إلى إخلاء الفعل من الفاعل، و لم يجيزوا نحو: ضرب غلامه زيداً، لما لم تكن إلى إجازة ذلك ضرورة، فصار ما كان يجوز في الشعر كقوله:

جزى ربُّهُ عني عديَّ بنَ حاتم ....[1]

للضرورة مستحسناً في الكلام، ولهذا نظائر.

فكذلك إضمار (إنْ) يكون فيما ذهب إليه مستحسناً، وإن كان إضمار الجازم إنما جاء في الشعر. وبقريب من هذا أجاب أبو بكر وقد سأله سائل: عن تجويزهم الإضمار قبل الذكر في مثل: ضربوني، وضربت قومك.

فقال: لما كان هنا أمران مستكرهان عندهم في الاختيار وهما: إخلاء الفعل من الفاعل، وإضماره قبل ذكره، ولم يكن إلى إخلاء الفعل من الفاعل سبيل اختير الإضمار قبل الذكر، فأضمره على أن في إضمار (إنْ) من المزية والحسن على إضمار اللام وسائر الجوازم، لأنها قد اتسع فيها ما لم يتسع فيهن، فوليها الاسم في الكلام، كقوله عز وجل: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]، وغير ذلك مما تختص به (إنْ)، وليس في غيرها من الجوازم، فإضمارها أيضاً أحسن من إضمار غيرها، لا سيما وقد

---

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي.

جرى ذكرها قبل، وجري ذكر الشيء مما يسهل إضماره لتقريب الدلالة على المضمر. ألا ترى: أن سيبويه أجاز: بمن تمرر أمرر، و لم يُجز: من تضربْ أنزلْ، حتى تقول: عليه، إلا في الشعر يجيز ذلك الحرف في الأولى و لم يجزه في المسألة الثانية، لما لم يجر ذكره.

وقال فيما حكاه عن يونس في قولهم: مررت برجلٍ صالحٍ، وإلا صالحاً فطالح، من أن من العرب من يقول: إلا صالحٍ فطالحٍ. هذا قبيح ضعيف، لأنك تضمر بعد (إلا) فعلاً آخر غير الذي تضمر بعد (إلا) في قولك: إلا يكن صالحا فطالح، ولا يجوز أن يُضمر الجار، ولكنهم لما ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل، وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمر (رب) ونحوه في قولهم:

وبلـــدة ليـــس بـــها أنيـــس

فاعلم بهذا أن حرف الجر إذا جرى ذكره كان إضماره أقوى من إضماره إذا لم يجز ذكره، وإذا كان هذا هكذا في الحروف الجارة كانت في الجازمة مثله، لأن الجارة في الأسماء مثل الجوازم في الأفعال، فكذلك يكون تقدير (إنْ)، وإضماره فيما ذهب إليه أحسن من إضمار اللام في قوله:

.... **أو يَبْكِ من بكى**(١)

٥٢- مسألة

أنشد أبو زيد لعمران بن حطان(٢):

فتمسي صريعاً ما تقومُ لحاجة ولا تسمعُ الداعي ويُسمِعُكَ مَنْ دَعا

قال أبو زيد: يريد: من دعا يُسْمعْك.

هذا القول الذي ذكره في هذا لم نعلم أحداً أجازه، ولو جاز هذا لجاز آتِ من يأتني، والوجه في هذا أن تقدر حذف اللام كقوله:

.... **أو يبك من بكى**

وكان هذا أيضاً في المعنى أقرب مما ذكره.

---

(١) جزء من بيت لمتمم بن نويرة.

(٢) هو عمران بن حطان بن ظبيان.

٥٣- مسألة

حكى سيبويه: أطيار، وحمله على أنه جمع طائر، مثل: صاحب وأصحاب، وشاهد وأشهاد، وفُلُوٌّ[١] وأفلاء، لأن فلواً مثل: فاعل في الزيادة والزنة[٢].

فإن قال قائل: هلا حمله على أنه جمع (طير)، دون أن يكون جمع (طائر)؟

قيل له: لا يكون عنده إلا جمع (طائر)، لأن (طائراً) زعم أنه جمع على: طير مثل: تاجر وتجر، وإذا كان مثل تجر وركب، لم يجز جمعه. ألا ترى: أنه لم يخل جواز ذلك في جمع الجمع، ويمتنع جمع هذا أيضاً من جهة القياس، لأن (تجراً) وبابه يراد به الكثرة، فحكمه إذا جمع أن يراد به التكثير، و (أفعال) لا يراد به الكثرة، بل خلافها، فيجب أن يمتنع هذا من حيث امتنع (أقوالان) ونحوه. ألا ترى: أنك لا تكثر بأدنى العدد كما لا تكثر بالتثنية، ويجب أن يمنع جمع هذا بهذا الجمع أيضا لما ذكرت لك، كما امتنع أن تحقر الجموع الموضوعة لكثرة العدد، فكما لم تحقر الجموع الموضوعة لأكثر العدد، لأن التحقير تقليل وهذه الأبنية تكثير، كذلك لا يجوز هذا، لأنه للتكثير، و(أفعال) للتقليل.

فإن قال قائل: هلا جاز جمعه على (أفعال)، كما جاز (إبلان)، وكما حكى سيبويه من قولهم لقاحين، ولقاح جمع لِقحة، ولَقوح؟

قيل له: هذا قليل، وقد قال سيبويه: إنه قليل لا يقاس عليه، فإذا لم يقس عليه ما أشبهه لقلته، كان أن لا يرد عليه غيره ولا يشبه به سواه أولى.

فإن قال قائل: فهلا جاز تكسيره، كما جاز تحقيره، فيما حكاه سيبويه من قولهم: رجل ورجيل، وكما قرأت على أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان، قال: أنشدني الأصمعي لأحيحة بن الجلاح:

بنيتُه بعصبة من ماليا أخشى رُكيباً أو رجيلاً غادياً[٣]

قيل له: لا ينبغي أن يجوز في هذا التكسير من حيث جاز التصغير، وذلك أن

---

(١) الفُلُوُّ: الجحش والمهر إذا فطم، وجمعه أفلاء.

(٢) يقصد بالزنة: عدد الحروف.

(٣) البيت لأحيحة بن الجلاح.

هذا الاسم على بناء الآحاد، والمراد به الكثرة، فلو كُسِّر -كما صغر- لكان في ذلك إجراؤه مجرى الآحاد، وإزالته عما وضع لــه من الدلالة على الكثرة؛ إذ كان يكون في ذلك مساواته لــه من جهة البناء والتكسير والتحقير، والحديث عنه كالحديث عن الآحاد نحو ما أنشده أبو الحسن:

.... **همْ جاملٌ لا يهدأُ الليلَ سامرُهُ**(١)

وهذا كل جهاته أو عامته، فيجب إذا صُغِر أن لا يكسر فيكون بترك تكسيره مفصلاً مما يراد به الآحاد دون الكثرة، ومتميزا به منها، على أن (ركيبا) في البيت يجوز أن يكون محقراً على حذف الزيادة، كباب: أزهر، وزهير.

فإن قال قائل: أليس (أشياء) عندك من باب: ركْب، وتجْرٍ، وجاملٍ، وقد حدثكم أبو بكر عن أبي العباس قال: حدثنا علماؤنا عن الأصمعي قال: وقف أعرابي على خلف الأحمر(٢) ، فقال: إن عندك لأشاوي، فكسَّر (أشياء) على (أشاوى) ، فما أنكرت أن يجوز جمع نحو: طير وبابه؟

قيل له: هذا أشبه، لأنه مُكسَّر على بناء يكون للكثير، و (أطيار) للقليل، إلا أنه أيضاً عندي رديء، لخروجه بذلك إلى حيز الآحاد، وما لا يعني به الكثرة، وهذه حكاية نادرة، لا يجب القياس عليها، ولا إجراء نظائرها من أجلها مجراها.

فإن قال: أليس (ضأن) عندك من هذا الباب، لأنه جمع (ضائن)، كما أن (طيراً) جمع (طائر)، فقد قال: ضأن، وضئين، كما قالوا: عبد وعبيد، وكلب وكليب، فما أنكرت أن يجوز تكسير: طير وركب وبابه، كما جاز تكسير: ضأن، إذ هو مثله؟

قيل لــه: ليس قولهم: ضئين، عندنا جمع (ضأن)، إنما هو جمع (ضائن)، ونظير ما حكاه سيبويه من قولهم: عازب، وعزيب، وغاز، وغزي، وأنشد:

سريتُ بهم حتى تكلَّ غزيُّهم(٣) ....

(١) البيت للحطيئة.

(٢) هو أبو محرز خلف بن حيان المعروف بخلف الأحمر.

(٣) البيت لامرئ القيس.

فـــ(ضئين) عندنا جمع (ضائن)، وليس (ضائن) بجمع، إنما هو واحد. ألا تراهم قالوا: ضائنة، فأنثوا، وقالوا: ضوائن، فيما حكى أبو الحسن، فكسَّروا، ولو كان جمعاً لم يكسر، كما لا يكسر (ركب) و (جامل) ونحوه، فـــ(ضائن) واحدٌ، وجمعه: ضأن ،وضان، وضوائن، وضَئِين، وضِئين. فنظير (ضَئين) في (طائر) ما قلناه، ونظير (ضأن) في (ضائن) ما حكاه سيبويه من قولهم: خادم وخَدَم، وغائب وغيب.

ومما جاء على (فَعَل) جمعا ما حكاه أيضاً في جمع (فَعْلَة) من قولهم: حلقة، وحَلق، وفَلكة، وفلك، قال:

وحدثنا أبو الخطاب[1] أهم يقولون: نَشْفَة ونشف، وهو: الحجر الذي يدلك به، ويدلك على قوة. ترك التكسير في هذا الباب، قوله تعالى: ﴿**مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ**﴾ [المؤمنون: ٦٧]، فصحح (سامراً) ولم يُكسِّره.

٥٤- مسألة

في باب تثنية الممدود، قال سيبويه: فإن كان الممدود لا ينصرف وآخره زيادة، جاءت علامة للتأنيث، فإنك إذا ثنيته أبدلت واوا، كما تفعل ذلك في قولك: خنفساويّ، وكذلك إذا جمعته بالتاء.

نقول: إن التثنية على صيغة واحدة وبناء واحد، لا يختلف كما اختلف الجموع، لخلوها من المعنى الذي له اختلفت الجموع، وذلك أن ضروب الجمع، إنما اختلفت، فجاءت على أبنية مختلفة غير متفقة، من حيث اختلفت المجموعات، فصار مجموع أكثر من مجموع، فلما اختلفت، صيغت لها أبنية مختلفة، تدل على القليل منها والكثير باختلافها.

ولما كانت المثنيات ضرباً واحداً لا يكون اثنان أكثر من اثنين، كما يكون جمع أكثر من جمعٍ، لم تحتج إلى اختلاف الأبنية في التثنية، كما احتيج إليه في الجمع ليعلم به القليل من الكثير، فلهذا لم يختلف بناء التثنية وذوات الاسم المثنى إذا ثُني، إلا ما كان في آخره منه حرف معتل ساكن، يجب أن يقلب، لئلا يحذف فيزول بذلك ما أريد من علم التثنية والدلالة عليها، أو همزة ممدودة، فتقلب لما نذكره.

---

(١) هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد المعروف بالأخفش الكبير.

فنقول: إن الهمزة في أواخر الأسماء على ثلاثة أضرب: أصلي، وبمنـزلة الأصلي، وزائد.

والأصلي على ضربين: ضربٌ الهمزة فيه أصل غير منقلبة، مثل: قرَّاء[١]، وجِياء[٢]. وضربٌ الهمزة فيه منقلبة عن أصل، مثل: سقاء، وعزاء، وغوغاء فيمن صرف.

والضرب الثاني من القسمة الأولى: ما كانت الهمزة فيه زائدة بمنـزلة الأصل، منقلبة عن ياء تلحق آخر الكلمة للإلحاق، فتنقلب همزة لوقوعها طرفاً، لبناء الاسم على التذكير، وذلك نحو: علباء، وحرباء[٣]، وزيزاء[٤]، وقيقاء[٥]، وقوباء[٦]، فيمن صرف.

والضرب الثالث من القسمة الأولى، وهو: الهمزة الزائدة، وذلك تلحق الاسم الذي هو صفة، والاسم الذي هو غير صفة للتأنيث، فصار الاسم بلحاقها غير منصرف، وذلك نحو: خنفساء، وحمراء، وبُروكاء[٧]، ونحوه.

وحكم المنقلب حكم الأصل، كما أن حكم الملحق حكم الأصل، ولما كان قسم أصلاً وبمنـزلة الأصل، وقسم زائداً، احتيج في النسب والتثنية إلى الفرق بين الأصل وما هو بمنـزلة الأصل، وبين الزائد، وبين المنصرف وغير المنصرف.

وحكم الفرق أن يقع في الثواني والفروع، دون الأوائل والأصول، كذلك جرى هذا. ولا سبيل إلى الفرق بينهما إلا بإبدالها حرفاً من حروف التي يغلب عليها القلب والإبدال، فأبدلت منها الواو، كما أبدلت هي من الواو، إذا كانت مضمومة أو مفتوحة، فاء أو عيناً، وفي غير ذلك.

فقالوا: حمراوان، وحمراويّ، وكانت أولى من الياء، لأن الياء عندهم تقرب من

---

(١) رجل قراء: حسن القراءة، ورجل قُراء :متنسك .

(٢) الجياء: وعاء توضع فيه القدر.

(٣) الحرباء: مسامير الدروع.

(٤) الزيزاء: الأرض الغليظة.

(٥) القيقاء: صوت الدجاج عند البيض.

(٦) القوباء: داء يظهر في الجلد.

(٧) البروكاء: الثبات في الحرب.

الألف، وهي أقرب إلى الألف من الواو إليها، وقبل الهمزة ألف، فلو أبدل من الهمزة ياء، لكان يجتمع حرفان كأهما من مخرج واحد، وذلك مستكره عندهم؛ ألا تراهم يفرون منه إلى الإدغام أو الحذف، ومع ذلك فإن الياء لم يكثر إبدال الهمزة منها كثرة إبدال الهمزة من الواو. و لم يكن إلى إبدالها من الألف سبيل، لأهما لا تكون إلا ساكنة، وقبلها ساكن، وبعدها آخر، وهو الياء الأولى في الإضافة، أو حرف الإعراب في التثنية.

فهذا الذي ذكرنا من إبدال الواو مكان الهمزة غير الأصل في التثنية والإضافة. هو الأصل الذي يجب أن يكون الزائد عليه دون الأصل.

ثم تبدل من الأصول بعد ذلك، لوسائط حادثة من النوعين، وذلك أهم لما وجدوا الهمزة في (علباء) زائدة بعد ألف، وإن كانت بمنـزلة الأصل، كما وجدوا همزة (حمراء) زائدة بعد ألف، أبدلوا منها الواو، إذ كانت زائدة، كما أن هذه زائدة، وكانت بعد ألف، كما أن تلك بعد ألف.

ولما كانت همزة (علباء) بمنـزلة الأصل، ويثنى وينسب إليه غير مبدلة، كما أن (كساء) و (رداء) كذلك، ثم أبدلوا الواو من (علباء) في الموضعين: الإضافة والتثنية أبدلوا من (كساء) أيضاً، وإن لم تكن زائدة؛ إذ كانت بعد ألف، فكان البدل فيه أقبح من البدل في (علباء)، لأن (علباء) يشبه (حمراء) من جهتين ذكرناهما، و(كساء) ونحوه من جهة واحدة؛ وهو وقوع الهمزة بعد الألف، وقد تشابه الهمزة فيه الهمزة فيها في أهما ليست من أصل الكلمة ونفسها، إنما هي منقلبة، فهذا كأنه مشابهة من جهتين.

ولما كان تبدل من (كساء) و(رداء)، وإن كانت الهمزة فيهن غير زائدة لوقوعها بعد الألف، كذلك أبدل من الهمزة التي هي أصل مثل: قرّاء، لأن هذه الهمزة وإن كانت أصلاً فهي واقعة بعد الألف، كما أن الهمزة في (كساء) واقعة بعد الألف وليست بزائدة.

لكن البدل في (كساء) أحسن منه في (قراء)، لما ذكرت لك من جهة الشبه، ولأهما منقلبة عن حرف تنقلب الواو إليه، وينقلب هو إلى الواو؛ وهو حرف أدخل في الاعتلال من الهمزة، وقد جاز ذلك في الهمزة أيضاً وجاء لأهما تعتل وتنقلب

وتلين، كما يقع نحو هذا في الأحرف الأخر، فلهذه الوسائط التي ذكرناها وقع الإبدال في هذه الهمزات، وإن كانت مختلفة الأصناف.

قال سيبويه: علباوان، أكثر من قولك: كِساوان، في كلام العرب لشبهها بـــ(حمراء).

وجواب آخر في قلبهم الهمزة واواً في تثنية (حمراوان) ونحوه، وهو: إنا نقول: إنه لو لم تقلب الهمزة واوا في التثنية فقيل: حمراءان، لوجب في الجمع الذي على حد التثنية الألف والتاء أن تقول: حمراءات، لانتظام هذا الضرب من الجمع ما في تثنيته، فكان تجتمع علامتان للتأنيث في الاسم، فوجب إبدال هذه الهمزة في التثنية، لما وجب حذف تاء التأنيث من هذا الجمع، وذلك قولك: مسلمات.

فإن قال قائل: هلاَّ تُركت في التثنية و لم تبدل، كما تركت التاء فيها، و لم تبدل في مثل: قائمتان، لأنه ليس تجتمع علامتان للتأنيث، كما يجتمع في الجمع، ولا ما هو عوض من علامة التأنيث، كياء النسب؟

قيل لـــه: لو تركته في التثنية و لم تبدل، كما تركت العلامة في (قائمتان) فلم تبدل، لم يخل في الجمع من أحد ثلاثة أشياء: إما أن تحذف، وإما أن تترك فلا تحذف، وإما أن تبدل، فلو حذفت، كما حذفت التاء في (قائمات) لم يسغ، لأن هذه العلامة حرفان، والتاء علامة واحدة؛ وليس حذف حرفين كحذف حرف واحد. ألا ترى: أنهم أثبتوا الحرفين في الموضع الذي حذفوا فيه الحرف الواحد، فقالوا في (خنفساء): خنفساوي، وفي قرقرى[1]: قرقريّ، فكما لم يحذفوها في هذا الموضع لما كان حذفها إحجافاً ومستكرهاً، كذلك لم يحذفوها في الجمع، وأيضاً فإن هذا أبعد من الحذف من التاء منها، لأن التاء تتغير في الوقف، وهذا لا يتغير فيه ولا يعتل، وما كان تغيره واعتلاله أكثر، كان في الحذف أدخل، ومن اللزوم أبعد. ألا ترى: أنها والألف لما كانتا لازمتين كسروا الاسم عليها، فقالوا: صحاري، وصلافي[2]، وذفاري، فلما كان لها من المزية على التاء ما ذكرنا وجب أن لا يجري مجراها في الحذف.

---

(١) قرقرى: أرض باليمامة.

(٢) الصلافي: جمع صلفاء وهي الأرض الشديدة.

ولم يسغ الترك؛ لأن ذلك كان يلزم منه اجتماع علامتين للتأنيث، كما كان يجتمع في (قائمات) لو لم يحذف. فلما لم يسغ هذان الوجهان، ثبت الثالث؛ وهو البدل في التثنية، فاجتمع في ذلك مشاكلة الجمع للتثنية والإضافة، وكل هذه متشاكلة ومتناسبة، وكان الأحسن والأبلغ أن تكون على لفظ واحد، وذاك ما كره من الحذف والإخلال، فكان البدل أقيس وأحسن.

فإن قال قائل: فلمَ أبدل في النسبة وليس هناك علامتان تجتمعان للتأنيث؟

قيل له: يلزم قبلها من حيث وجب حذف التاء تاء التأنيث، وذلك أنك تقول في النسب إلى حمدة: حمدي، فتحذف الهاء، ولا تثبت في المضاف، فكذلك يجب أن تبدل هذا، ولو لم تبدل منها جمعت بين ياءي النسب وعلامة التأنيث، فكنت بمنـــزلة من قال: حمدتي في الإضافة إلى حمدة، وإنما حذفت التاء مع الياءين لمشابهتهما لها، وقيامهما مقامها في قولهم: زنج، وزنجي، وروم، ورومي، كقولهم: تمرة. وتمر، ألا تراهما حذفتا كما حذفت، فلما كانتا كذلك لم يجتمعا، كما لا يجتمع الحرفان إذا كانا بمعنى.

والهمزة والألف مثل التاء في كونهما علامتين، فلما كان إجراؤهما مجراها في النسب لا يخل بلفظ ولا معنى، بل يؤدي إلى مشاكلة بين الإضافة والتثنية والجمع، وبينهما مشاكلة، وبينهما وبين العلامة الأخرى- التي هي التاء- في أنهما لم يثبتا في التثنية، كما لم تثبت التاء، ولم يلزم حذفٌ إثر ذلك، استحب، فأُبدل في الإضافة كما أُبدل في التثنية، بل كان إبدالها آكد وأوجب في النسب، لما ذكرت لك من مشابهتها حرفي الإضافة، لعلامة التأنيث.

فإن قال قائل: فهلا حذفت هذه الهمزة في النسب، كما حذفت الهاء؟

قيل لـــه: إن الهاء لو لم تحذف لكانت تثبت وتنقلب تاء، لأنها في الدرج، والتاء من علامة التأنيث، ولم تبدل من حروف إبدالاً مطرداً، كإبدال هذه الحروف بعضها من بعض، فلما لم يكن سبيل إلى تركها، والامتناع من حذفها، لما ذكرت لك من معاقبتها لهما، ولا إلى إبدالها من شيء، كما أبدلت هذه الأحرف الأخر، لم يلزم لزوم الحرفين والألف، وجب حذفها.

ولما كان تبدل الواو والهمزة والياء بعضها من بعضٍ في مواضع إبدالاً مطرداً،

ولم يكن سبيل إلى ترك علامة التأنيث في هذين الموضعين النسب والتثنية والامتناع من حذفها، أُبدلت حرفاً تبدل منه أيضاً إبدالاً مطرداً. فلهذه المعاني حذفت التاء وألقيت، وأبدل من الهمزة الواو، ولم يحذف مع أن علامة التأنيث في (حمراء) حرفان، وعلامة التأنيث في (حمدة) ونحوه حرف واحد، فلو حذفت الهمزة من (حمراء) لاحتجت أن تحذف الألف التي قبلها أيضاً، وذلك أن الزيادتين زيدتا معاً، ولم يزد أحدهما بعد الأخرى، فإذا حذفت إحداهما لزم حذف الأخرى، وليس حذف الحرفين كحذف الحرف الواحد، لأن حذفهما إخلالٌ وليس حذف الحرف الواحد كذلك.

فأما ما ذكرنا من التناسب والتشاكل الواقع بين التثنية والنسبة، فمن ذلك: أن الاسم المنسوب إليه قد كان ينصرف قبل النسبة في الكلام في وجوه الإعراب التي تكون لـه، ثم زيد عليه الياءان لمعنى النسب، فانتقل الإعراب الذي كان يكون في لام الاسم، أو ما أشبه لامه إلى الياء، وبُني الآخر على ضرب واحد من الحركات.

وكذلك الاسم المثنى، قد كان قبل أن يثنى ينصرف في وجوه الإعراب، فلما زيدت عليه الألف، لمعنى التثنية، كما زيدت الياءان، لمعنى النسب، انتقل الإعراب الذي كان يكون في لام الاسم أو ما أشبه لامه إلى آخره، وبني ما كان آخره قبل على ضرب واحد من الحركات، فثبتت اللام من الاسم المنسوب على ذلك، وكان حكم الإعراب أن تلحق الألف، إذا صارت آخر الاسم، وصار الاسم المثنى به تاماً، كما أنه في الاسم المضاف تلحق الياء إذا صارت آخر الاسم، وبها تم الاسم، لكن لم تلحق الألف الحركة لامتناع ذلك فيها ، فجعل في آخره النون عوضاً من حركة الإعراب، والتنوين اللاحق للاسم، فلذلك قال سيبويه فيها: كأنه عوض من الحركة والتنوين.

فإن قال قائل: فهلا زعم أن النون عوض من التنوين فقط، دون حركة الإعراب، إذ في الاسم المثنى ما يدل على حركة الإعراب، ويقوم مقامها، وليس فيه تنوين، ولا ما يدل عليه، فكون النون بدلاً من التنوين المعدوم، وهو نفسه وما يقوم مقامه دون الحركة؟

قيل لـه: إلى هذا ذهب أبو العباس، فزعم أن النون بدل من التنوين فقط دون الحركة.

ولسيبويه أن يقول: إنه بدل منهما، وإن كان في المثنى ما يدل على الإعراب، لأن الدال على الشيء ليس كنفس المدلول عليه، فهو بدل من الحركة المدلول عليها في التثنية والجمع.

والصحيح أن تكون بدلاً منهما، أما التنوين: فموضع وفاق بينهما، وأما الحركة: فإنها وإن كان قد قام مقامها ما يدل عليها، فإنه يلزم أن يعوض من لفظها، إذ ليس قيام ما يدل عليها مقامها بمخرج لها عن أن تكون محذوفة، وأنه كان يلزم أن يكون الإعراب بحركة، كما كانت في ياءي الإضافة، وما أشبهها من الأواخر بحركة، فإذا لم تثبت لزم العوض منها، كما لزم العوض من الحركة التي ليست لإعراب عند سيبويه، وذلك كإبدالهم التاء من الحركة التي كانت تلزم (فعلاً) مصدر (فعل يفعل) من المعتل العين، كقولهم: عام يَعام عيْمة، وحال يَحال حيْلة، فلا يجب أن تكون التي للإعراب أنقص رتبة من التي للبناء دون الإعراب، في العوض منها بدل حذفها.

وهذا الذي يسميه أهل العربية حركة حقيقة أنه حرفٌ، فالفتحة كالألف، والضمة كالواو، والكسرة كالياء، في أهن حروف، كما أهن حروف إلا أن الصوت بهن أقل من الصوت بالألف وأختيها، وقلة الصوت بهن ليس يخرجهن عن أن يكن حروفاً، لأن من الحروف ما هو أكثر صوتا من حروف كـــ (الصاد) و (النون) الساكنة، فكما أن النون عندنا حرف، وإن كان أقل صوتاً من الصاد، كذلك يجب أن تكون هذه عندنا حروفاً، وإن كان الصوت بهن أقل من الصوت بما هن منه.

فالمسمى حركة، والحرف الذي معه هما في الحقيقة حركتان للناطق، وكل واحد منهما حرف، ويدلك على ما ذكرناه من هذا قيام كل واحد من الحرف والمسمى حركة مقام صاحبه.

ألا ترى: أن الحركة في (جمزى) قد قامت مقام الألف عندهم في (حُبارى)، فلم يقولوا في الإضافة إليها إلا: جمزيّ[1] ، كما لم يقولوا في الإضافة إلى (حبارى) إلا: حباريّ، وقالوا في الإضافة إلى (حبلى): حبلي وحبلوي، وإذا سموا بـــ(قدم)

---

(١) حمار جمزي: وثّاب سريع.

امرأة لم يصرفوها البتة، كما أهم إذا سموها بـــ(برى)[١] لم يصرفوها، فإذا سموها بـــ(هند) و (دعد) ونحوه من المنقوص منه هذا الحرف صرفوه إن شاءوا وأقاموا الحرف مقام الحركة في الإعراب، في نحو: هما يضربان ويضربون وتضربين، وهو (يخشى) و (يغزو) و (يرمي)، فالمسمى حركة عندهم على ما أعلمتك.

فيجب إذا حذف أن يعوض منه، كما أن هذه الحروف إذا حذفت عُوِّض منها، بل العوض من حركة الإعراب آكد، لما فيه من الإيضاح والإبانة ودلائل التمكن، فلو كانوا لا يعوضون من غيره إذا حذفوها، أو لو خيروا بين العوض وتركه، كما فعلوا في (جويلق) و(جويليق)، للزم أن لا يجوز في هذا الحركة التي للإعراب إلا العوض، لما ذكرت لك، وكان ذلك الأولى والأخلق. ولم يكن قصدنا في هذه المسألة هذه فنطيل فيه، إنما هو شيء عرض واتصل بما كنا نحوناه.

وهذه الحركات عند الخليل وسيبويه: أنها زوائد في الاسم والفعل، فإن أصل الكلمة أن تكون بغيرها، وهو كما قالوا، والدليل على أن ذلك كذلك: حذفك لها، وتغيرك إياها في اختلاف الأبنية، وعندما تصوغ من الأمثلة.

ألا ترى: أنك تقول في ضرب، وستر: ضرْبٌ، وسْترٌ، فتذهب الحركة التي كانت في أصل المصدر، وتحرك الساكن وتسكن المتحرك في (اضربْ) ونحوه، فلو كانت أصولاً لم تُغير، كما أن أنفس الحروف لما كان أصولاً لم تقلب، ولم تبدل، ولم تغير.

فإن قال قائل: فقل في المعتلات في التاءات والعينات واللامات: إنهن غير أصول، لأنها قد تحذف في هذه المواضع.

قيل: ليس الحذف كله للزيادة، ولا كل المحذوف يستدل به على أن حرف المحذوف زائد، بل الحذف على ضربين:

حذف يدل على زيادة المحذوف كـــ(سنبتة)[٢]، و(قنبر) اللذين إذا قيل فيهما: سبتة، وقبر، علم أن المحذوف زائد.

---

(١) البرى: التراب.

(٢) السنبتة: البرهة من الزمن.

وحذف لا يكون المحذوف فيه زائداً، لكن يكون فيه اجتماع الأمثال أو المتقاربة، فيزال ذلك به أو بالإدغام، كقولنا: بلحرث، وعلماء، ونحو ذلك، فالمحذوف: فاءات، وعينات، ولامات، من المعتل من هذا القسم. ألا ترى: أنه إنما يحذف حيث يكره ما فيه حركة ما لمشابهة هذه الحروف للحركات، فحذفها من هذا الحيز، ولا يجتمع في هذه الأبنية أمثال يكره اجتماعها، فيقول: إن الحركات أصول، وإنما تحذف لكراهة اجتماع الأمثال، لا لأنها زوائد، كما قلنا ذلك في المعتلة، فالفصل بينهما ظاهر.

٥٥- مسألة

ذكر سيبويه تثنية المستثنى نحو: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمراً، وحكم الاسمين بعد حرف الاستثناء في الموضعين أن ينصبا جميعاً إذا جاءا بعد كلام تام، أو يرفع أحدهما، وينصب الآخر.

فإن قال قائل: أليس قولنا: ما جاء إلا زيدٌ بمنـــزلة جاء زيد، فهل يجوز: جاء زيدٌ إلا عمراً، وإذا كان هذا ممتنعاً فهلا امتنع: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمراً، لأن الاستثناء لا يكون من المفرد؟

قيل له: كان أبو بكر يقول في هذا: لما كان (زيد) بعض الناس وبعض القوم قدرنا الاستثناء من البعض، فكأنا قلنا في ما أتاني زيدٌ إلا عمراً: ما أتاني بعض الناس إلا عمراً إذ كان (زيد) ونحوه بعض الناس، قال: ووجه الكلام بهذا أن تأتي بحرف العطف، إذا أردت هذا المعنى الواو وغيره، فتقول: ما قام إلا زيد وعمرو، والأول إذا جاء فتقديره على ما ذكرنا.

فإن قال قائل: أفيجوز: جاء زيدٌ إلا عمراً، لأن زيداً بعض الناس، فكأنك قلت: جاء بعض الناس إلا زيداً؟

قيل له: ليس حكم مثل هذا من المعدول على جهته أن يقاس، ويحمل عليه غيره، بل يقال فيما قيل ولا يتجاوز به. ألا ترى أنك لا تجيز: مررت برجلٍ قائمٍ أبو عبد الله، إذا كان أبو عبد الله إياه قياساً على قولهم: مررت برجلين صالح وطالح، ومررت برجل قائمٍ أبواه لا قاعدين، فكذلك هذا حكمه أن لا يقاس عليه.

٥٦- مسألة

ذكر سيبويه الاستثناء المنقطع وأن (إلا) فيه بمعنى (لكن).

وربما ظن ظان أنه أراد بهذا أن انتصاب الاسم بعد (إلا)، كانتصابه بعد (لكن)، وإن الخبر مضمر. وهذا التأويل خطأ عليه، ولا يجوز أن يكون أراده. ألا ترى: أنه مثل انتصاب المستثنِي بانتصاب (الدرهم) بعد (العشرين)، وهذا من عادته أن يمثل به ما كان منتصباً عنده عن تمام الجملة المذكورة قبلها، وإنما شبهها بـ(لكن) من جهة المعنى دون اللفظ.

والدليل على أن انتصاب ما بعد (إلا) هنا عن تمام هذه الجملة المذكورة قبلها قولك: جاءني القومُ غيَر النساءِ، وجاءني الناسُ غيرَ البهيمة، وقول ذي الرمة:

عشيةَ ما لي حيلةٌ غيرَ أنني   بلقطِ الحصى والخَطِّ في الأرضِ مولعُ(١)

ألا ترى أن (إلا) في قولهم: جاءني القوم إلا النساء، لا يخلو من أن تكون عاملة عمل (لكن)، فالخبر مضمر، والعامل في الاسم ما قبله من الجملة. فلو كان العامل النصب (لكن) والخبر مضمر، لوجب أن يكون لـ(غير) خبر مضمر في البيت، وفي المسائل الأخر، كما كان لـ(لكن). وإضمار خبر (غير) محال، لأنك إن أضمرته، كما أضمرت خبر (إلا)، وجب أن يكون مرفوعاً، كما كان خبر (إلا) لما كان بمعنى (لكن) مرفوعاً، وليس هنا شيء يجوز أن يرفع الخبر، من فعل ولا شيء مشبه به. فعلم بذلك أن انتصاب الاسم بعد (إلا) مثل انتصاب (غير) في هذه المواضع، لأنها في ذلك سواء.

وإنما مشبهة بـ(لكن) من جهة المعنى، وأن ما بعد (إلا) لا يكون من نوع ما قبله، بل يكون خارجاً منه، كما أن ما بعد (لكن) خارج مما قبله. ألا ترى: أنها لا تخلو من أن يكون بعد إيجاب أو نفي، ولا يكون ما بعدها في كلا الوجهين إلا خارجا ما قبلها، وذلك: ما جاء القومُ لكن عمرو، فعمرو خارج مما قبله، و: ما جاءني القومُ لكن عمرو لم يقم، أو لكن خرج، فلا يكون ما بعدها إلا خارجاً مما قبلها، كما أن (إلا) في الاستثناء المنقطع كذلك، فلهذا شبهه بـ(لكن).

---

(١) البيت لذي الرمة.

ولو قلت: قعد القوم لكن زيدٌ، وقعد العمرون لكن بشرٌ، لم يجز حتى تقول: لكن زيدٌ لم يقعد، ولكن بشرٌ ذهب، ونحو هذا مما يخرج به مما قبله لا يستعمل في الإيجاب إلا كذلك، لأنها أريد بما بعدها أن لا يكون داخلاً في جملة ما قبلها.

فإن قال: فهل يجوز ما جاءني أحد لكن زيدٌ، كما جاز: ما جاءني القوم لكن زيدٌ؟

فإن ذلك لا يجوز في (أحد) لما أعلمتك من أن بعد (لكن) لا يكون مما قبله، وقد نفيت المجيء عن الأحدين قبل (زيد)فحكم زيد إذا أن يكون مثبتاً لـــه المجيء، وذلك فاسد منتقض، لأنك نفيت المجيء من الأحدين، و (زيد) منهم.

فإذا قلت: لكن زيدٌ قعد، أثبت له المجيء بعد ما نفيت عنه، ولكن لو قلت: ما جاءني أحدٌ لكن حمارٌ، جاز، لأن (الحمار) لا يكون من الأحدين، وكذلك: ما جاءني زيدٌ لكن عمرو، لأن (عمراً) ليس بزيد، ولم يثبت بمجيء (زيد) مجيء (عمرو)، فيكون نقضاً، وكذلك: ما جاءتني امرأةٌ لكن رجلٌ، وما جاءني رجلٌ لكن غلامٌ، كل هذا جائز، لأن (الغلام) ليس برجل، ولو قلت: ما جاءني أحدٌ لكن غلامٌ، كان فاسداً.

وسألت أبا بكر عن قوله تعالى: **﴿لاَ يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلاَّ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾** [التوبة: ١١٠]، ما المستثنى والمستثنى منه على تأويلك في الاستثناء المنقطع؟

فقال: إذا قلت: لأضربنك إلا أن تقوم، فالمعنى أنه يضربه على كل حال، إلا أن يقوم، فكأنه استثنى حال القيام هنا من الأحوال التي يضربه فيها، فالمستثنى هنا من الأحوال القيام، وكذلك قوله: **﴿لاَ يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً﴾**، كأنهم: لا يزالون مرتابين، إلا تقطع قلوبهم، فكأن التمثيل: هم على الريبة إلا أن تقطع قلوبهم، فإذا تقطعت لم يرتابوا. فكأنه استثنى تقطع القلوب من الأحوال التي يرتابون فيها.

هذا لفظ كتابي عنه.

٥٧- مسألة

قال سيبويه في باب الياء من الأبنية: فيكون على (فعيل)، وهو قليل في الكلام قالوا: امريق، حدثنا أبو الخطاب عن العرب وقالوا: كوكب دُرِّئ، وهو صفة.

أقول: إن من قال: دريٌّ، فلم يهمز، ولم يقدر التخفيف من (دريء)كان عند

سيبويه من الدُّرِّ، ويدل على ذلك تمثيله لجمعه، وهو: الدراري في باب الألف بـــ(فعالي)، فقال: جاء على فعالي: دراري، وحوالي، فـــ(دري) هنا غير مهموز، وهو غير ما حكاه في باب الياء، لأنه إذا لم يهمز كان عنده (فعليا)، والذي حكاه ها هنا (فعيل). فإن قلت: فمم تكون هذه الصفة؟

فإنه من الدرء، الذي هو الدفع، قال الله عز وجل:﴿**قُلْ فَادْرَؤُوا عَنْ أَنْفسكُمُ الْمَوْتَ**﴾ [آل عمران: ١١٠]، أي: ادفعوه، ﴿**فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا**﴾ [البقرة: ٧٢]، أي: تدافعتم، و«**أدرءوا الحدود بالشبهات**»[1] ادفعوها.

فـــ(دري) من هذا كأنه دفع الخفاء والغموض عن نفسه، لشدة وضوحه للحس، وظهوره لفرط ضيائه ونوره، فهو خلاف (السها)[2]، وما أشبهه من الكواكب الغامضة غير المنيرة، ويجوز فيمن قرأ بغير الهمز: ﴿**كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ**﴾ [النور: ٣٥] أن يكون مخففاً من الهمزة، وأن يكون منسوباً إلى الدار.

ومما جاء (فُعَيل) أيضاً قولهم: عُلِّيَّة[3]، هي عندي: فُعِّيْشة، وليس بفُعْلِيَّة؛ ألا تراها: من العلو، وعلالي: فعاعيل، ثم انقلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها.

فأما (سُرِّيَّة) فينبغي أن تكون من السر، ولا تكون (فُعْلية) من السُراة.

فأما (ذُرِّيَّة) فيحتمل عندي وجوهاً، قالوا: دهدهت، ثم قلبوا للتضعيف فقالوا: دهديت، وقالوا: دهدوهة، ثم قلبوا فقالوا: دُهَدِيَّة، كذا قال الخليل.

فيجوز على قياس قولهم: دهدية، من دهدهت، أن يكون (ذرية) فعلولة من الذرِّ، كأنه: ذَرورة، ثم قلب اللام ياء للتضعيف كما قلبت الهاء لـــه، فلما قلبت ياء قلبت واو (فُعلولة) لسكون الياء، وأُبدلت ضمتها كما أبدلت من (مرمي) ونحوه.

ويجوز أن تكون (فُعِّلية) من الذَر، فقلبت اللام ياء للتضعيف، كما قلبت فيما ذكرنا، والكسرة على هذا غير مبدلة لكن هي أصل في الكلمة. ويجوز أن يكون (فُعْلِيَّة) من الذُّرِّ، والياء على هذا غير منقلبة.

---

(١) رواه البيهقي.

(٢) السها: كويكب خفي الضوء في بنات نعش الكبرى.

(٣) العلية: الغرفة.

ويجوز أن يكون من: ذرأ الله الخلق (فُعليَّة) منه، ثم أبدل إبدالاً كـــ (البرية)، و(الخابية)[١]، و(النبي)، ولا يجوز أن يكون (فُعلولة) من (ذرأ)، ولا بناء آخر غير فُعْلِيَّة.

ويجوز أن يكون (فُعْلية) من قولك: ذَرته الريح تذروه، إلا أن اللام قلبت لسكون الياء قبلها.

ويجوز أن يكون (فَعُّولة) من: ذرا يذروه، أو مثل: (مَغزوٌّ)، إلا أن الواو لما كانت خامسة -كما أنها في (مغزو)، وكذلك في (مَعدوٌّ)، و (أُدحيٍّ)[٢]، وبابه أبدلت كما أبدلت في (معدي)، و(أدحي). وبابه وفي التنـــزيل: ﴿**وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا**﴾ [مريم: ٥٥]، وهو من الرضوان؛ فـــ(مرضي) عندنا مثل: استحوذ، في اطراده في الاستعمال وشذوذه عن القياس، قال سيبويه: قد قالوا: مرضوٌّ، وأنشد:

وقد عَلِمَتْ عِرسي مَليكةُ أنني ... أنا الليثُ معديًّا عليه وعاديا

فما ذكرته من هذه الوجوه الستة، يحتمل أن تكون (ذُرِّيَّةٌ) عليه.

٥٨- مسألة

القول عندي في التاء التي في قولهم: يا طلحة، وقوله:

كليني لهم يا أميمة ....

أنها تاء التأنيث، وليست بالهاء التي تلحق في الوقف، وذلك أنه لا يخلو من أن تكون للوقف أو للتأنيث، ولا قسمة هنا ثالثة. ولا يجوز أن تكون للوقف، لأن تلك حكمها أن تسقط في الدرج، لأنها تُجتلب للوقف عليها، كما تجتلب همزة الوصل ليبتدأ بها، فهذه في الوقف نظيرة الهمزة في الابتداء، فكما أنك إذا وصلت حذفت الهمزة، و لم تثبتها، كذلك إذا وصلت ما فيها الهاء حذفتها و لم تثبتها، لأن ما بعدها مما يتصل بما هي فيه يقوم مقامها كما أن ما قبل الهمزة مما يتصل بما هي فيه يقوم مقامها فيحذف. فلو كانت للوقف لحذفت في الوصل، وليس الأمر كذلك.

فإن قال: فقد تثبت هذه الهاء في قولهم: يا هناه، وقد يجري الوصل مجرى

---

(١) الخابية: الحب.

(٢) الأدحى: مُبيض النعام في الرمل.

الوقف في نحو: سبسبا، وعيْهل. فإن ذلك في ضرورة الشعر، ونظيره في الضرورة إثبات الهمزة في نحو:

ألا لا أرى اثنينِ أحسنَ منظراً على حدثانِ الدهرِ مني ومنْ جُمْلِ

فكما لا يسوغ أن تثبت همزة الوصل في الكلام، وإن أجازته الضرورة، كذلك لا تثبت هاء الوقف في الوصل في الكلام قياساً على ما أجازته الضرورة.

فأما قولهم: يا هناهْ، فشاذ فذ، وحكم ما كان مثله أن لا يعرج عليه، ولا يعدل بقياس غيره إليه. ألا ترى أن سيبويه قال في (انْقَحْل): انفعل، ثم قال في (منجنيق) لما أراد أن يفسر مثاله أن الأسماء غير الجارية على أفعالها، لا تلحقها زائدتان من أوائلها فجعل ذلك لقلتها بمنـــزلة ما لم يجئ، وكذلك قال ليس في الكلام (فَعْلِي) بغير الهاء، وقد حكى: حيري دهر[1]، فكذلك يا هناهْ مما حكم له بقلته وشذوذه.

ويدلك أيضًا على أنها للتأنيث أنها تنقلب في الوقف هاء، وهذه خاصة للتي للتأنيث دون غيرها، وليست للتي للوقف حالان كالتي للتأنيث، فتكون في الوقف على حال، وفي الوصل على أخرى، وكيف يكون لها اختلاف لفظ في الوصل كالتي للتأنيث، وهي لا تثبت فيه، فلو كانت التي للوقف، كما قالوا:

كليني لهم يا أميمة ناصب ....

ويا طلحة أقبل. ولو جاز أن يقول: إن هذه هاء الوقف، لأنهم قد قالوا: يا هناه، لجاز أن يقول: إن الراء حرف زائد، كحروف الزيادة، لقولهم: شعر سبط وسبطر [2]، وأرض دمثة ودمثرة[3]، أخبرنا بذلك محمد بن الحسن فكما لا يعمل على القلة في هذا، كذلك لا يعمل على القلة في ذاك.

وأيضاً فإنه يجوز أن تكون الهاء من قولهم: يا هناه، بدلاً من الواو التي هي لام في هنوات، لأن الهاء قد تشابه حروف اللين في الخفاء، وفي كونها من مخرج

---

(١) لا أفعل ذلك حيري دهر، أي: أمد الدهر.

(٢) شعر سبط وسبطر: مسترسل غير جعد.

(٣) أرض دمثة ودمثرة: سهلة.

إحداهن[1]، وفي حذفهم لها لاماً كحذفهم لهن في (سنة)، و(شفة)، و (شاة)، و(فم)، وفي بيانهم الحركة بها كبيانهم بالألف في (حيهلا)، و(أنا) وفي إمالتهم الفتحة قبلها كإمالتهم إياها بعد الألف في قولهم: ضربت ضربه، وزيادتهم لها في الحروف كزيادتهم لهن، ونحو هذا من المشابهة التي بينها وبينهن.

وهذا التأويل فيها أسهل من أن تقدر أنها للوقف، ولم توجد التي للوقف تثبت في الكلام في الوصل، بل أن منع ذلك مانع كان مصيباً -إن شاء الله-.

ويحتمل وجها آخر، وهو أن تكون الكلمة لامها تارة هاء، وأخرى واواً، ونظير قولهم: عِضة، وسِنة، ألا تراهم قالوا: عِضوات، قال:

....وعضوات تأكل اللهازما

وقالوا في جمعه: عِضاه، وقالوا من السنة: سنهاء، وقالوا: مساناة ومسانهة، فيكون (هَناهْ) على فَعلل، واللام فيه كاللام فيهما، وكل واحد من التأويلين أسهل من أن تحمل الهاء على أنها للوقف. ويدل سياق سيبويه لذلك على أنه عنده كما ذكرنا، وذلك أنه ذكره مع قولهم: اجتمعت اليمامة، وأصل هذه الكلمة: اجتمعت أهل اليمامة، ثم حذف (أهل) للتخفيف، فيقال: اجتمعت اليمامة، ثم يرد (الأهل) الذي كان أصله الثبات في الكلام، فلا يعتد بها.

فكذلك هذه الهاء أصلها أن تثبت في الاسم، ثم تحذف في الترخيم، فيكثر جري الاسم مرخمًا، كما يكثر استعمال (اجتمعت اليمامة) محذوفاً، ثم ترد الهاء التي كانت في الأصل فلا يعتد بها، كما لم يعتد بــ(الأهل) في: اجتمعت أهل اليمامة، والتي كانت في الأصل هي التي للتأنيث لا غير، فإن قدرها مقدر التي للوقف خرج غرض سيبويه وما قصده بها.

فأما قراءة من قرأ: ﴿يَا أَبَتَ لِمَ تَعْبُدُ﴾ [مريم: ٤٢] ففتح التاء، فحدثنا أبو بكر عن أبي العباس أن أبا عثمان قال: هي عندي على تقدير الإضافة، كأنه قال: يا أبتي، فقلب وأبدل، فقال: يا أبتا، كما قال:

---

(١) وهي الألف لأنها مع الهاء والهمزة في مخرج واحد.

يا بنتَ عما لا تلومي واهجعي[(١)]

ثم حذف واجتزأ الفتحة كما يجتزئ بالكسرة في يا غلامِ، هذا معنى ما حدثنا به لعل في اللفظ اختلافاً.

قال: وقال أبو العباس: لا يجوز عندي قول أبي عثمان في ذلك، ومن فتح فعلى (يا طلحة)، وقال: إن الياء إنما تحذف استثقالاً، والألف غير مستثقلة، فلا يجوز حذفها.

وهذا الذي قاله أبو العباس من الفصل بين الياء والألف في الحذف قوي عندي، ولا تكون الألف عندهم مثل الياء كما لا تكون الفتحة عندهم كالكسرة. ألا ترى أنهم يخففون مثل: فَخِذْ، فيسكنون، ولا يسكنون مثل: جَمَل.

فإن قلتَ: فقد أجريت الألف مجرى الياء في الوقف، فحُذفت في القوافي كما حذفت، وذلك ما أنشده من قول لبيد:

وقُبيلٌ مِنْ لكيزٍ شاهدٌ   رهطُ مرجومٍ ورهطُ ابن المعل

فحذف كما حذف الياء من قوله:

...............وَبَعْــ   ضُ القومِ يخلقُ ثُمَّ لا يَفرْ[(٢)]

فإن ذلك للضرورة ولا يعمل عليه، ألا ترى: أن من قال:

....   وإنْ لامَ لائمُ...........[(٣)]

لم يقل:

....   قتيلان لم يعلم لنا الناس مصرعَ[(٤)]

ومن قرأ: ﴿**وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ**﴾ [الفجر: ٤]، وكـــذلك ﴿**مَا كُنَّا نَبْغِ**﴾ [الكهف: ٦٤]، فحذف في الفاصلة، لم يقل إلا ﴿**وَلَسَوْفَ يَرْضَى**﴾ [الليل: ٢١]، ﴿**وَمَا لأَحَدٍ عِنْدَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَى**﴾ [الليل: ٩].

---

(١) هذا الرجز لأبي النجم العجلي.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى.

(٣) هذا جزء من صدر بيت للأعشى.

(٤) البيت نسبه سيبويه ليزيد بن الطثرية.

فإن قلت: فقد أجريت الياء مجرى الألف في قولهم: حيري دهرٍ، ومعدي كرب، فيمن أضاف، وما أنشدكم أبو بكر عن أبي العباس عن يونس:

أُكاشرُ أقواماً حياءً وقد أرى صُدورهم بادٍ عليَّ مِراضُها[1]

ونحو ذا مما يكثر في الشعر.

قيل: حيري دهر، نادر شاذ، وما في الشعر من ذلك ضرورة، فلا يقاس على شيء من ذلك، ولا تحذف الألف كما حذفت الياء لهذه الأشياء.

فإن قلت: إن القراءتين على تأويل أبي عثمان كل واحدة بمعنى الأخرى في أن (الأب) مضاف إلى ضمير المتكلم، وليس في تأويل أبي العباس كذلك، فهو من جهة المعنى أقوى. قيل: قد تكون القراءتان في تأويل أبي العباس أيضاً متفقتين، وذلك أنه إذا فتح، فقال: يا أبتَ، فقد يجوز أن يريد الإضافة.

قال سيبويه: وإنما يلزمون هذه الياء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة، كأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء، وقال: وزعم الخليل أن الهاء في (يا أبت) مثل: الهاء التي في (عمّة)، واستدل على ذلك بأنك تقول في الوقف: يا أبه، كما تقول: يا عمه.

٥٩- مسألة

اعلم أن قولهم: واحد، هو عندي اسم على ضربين؛ أحدهما: أن يكون اسماً غير صفة، والآخر: أن يكون صفة.

فأما أن يكون اسماً غير وصف، فقولهم في العدد: واحد، اثنان، فـ(واحد) هاهنا غير صفة؛ ألا ترى أنه لو كان صفة لوجب أن يكون لها موصوف، ولا موصوف هنا، إنما هو بمنزلة: اثنين، وثلاثة، وما بعد من أسماء العدد، ونظير (فاعل) في كونه اسماً غير صفة قولهم: الكاهل، والغارب، وماقي العين، وما أشبه ذلك.

وأيضاً فإنهم قد كسَّروا (واحدا) وُحداناً، وهذا الضرب من التكسير ليس يكون في اسم الفاعل، إذا كان صفة. إنما تُكسَّر عليه الأسماء دون الصفات، أو

---

(١) البيت للشماخ.

الصفات التي تجري مجرى الأسماء، وذلك قولهم: حاجر[١]وحُجْران، وغالّ[٢]وغُلاَّن، وفي الصفة المستعملة استعمال الأسماء: راعٍ ورعيان، وصاحب وصحبان. وقد كان حكم (واحد) أن يضاف إلى المعدود، كما أضيف سائر أسماء العدد إليه، إلا أنه استغنى بأسماء المعدودات على إضافة (واحد) إلى المعدود، لدلالة المعدود إذا كان مفرداً على العدة والنوع. ألا ترى أن قولنا: رجل، يجمع لنا الدلالة على الإفراد وعلى النوع، وكذلك التثنية أمرها في ذلك أمر الواحد. فلو اضطر شاعر جاز لـــه أن يضيف اسم العدد الذي هو (واحد) إلى المعدود، كما جاز لـــه ذلك في الاثنين حيث قال:

.... ثنتا حنظل

ويقول: واحد دراهم.

وأما كون (واحد) وصفاً، فهو الذي يجري على الموصوف، ويذكر ويؤنث نحو: مررت برجل واحد، وامرأة واحدة، وقال عز وجل: ﴿**وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقال تعالى: ﴿**إِلاَّ كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ**﴾ [لقمان: ٢٨]، فهذا وصف، ويجوز أن يعمل عمل الفعل، ويؤنث، ويذكر، ويثنى، ويجمع، كما قال:

.... فقد رجعوا كحيّ واحدينا[٣]

فأما الضرب الأول الذي هو اسم، فلا يثنى من لفظه، لكن إذا أردت ذلك فيه قلت: اثنان، كما تقول إذا جمعت الاثنين: ثلاثة، ولم يجمع الاثنين من لفظه، فكما صغت للجمع في العدد والزيادة على الاثنين لفظاً من غير الاثنين، كذلك تصوغ للتثنية لفظاً من غير (الواحد)، وكما لم يثن من لفظه كذلك لم يؤنث من لفظه، لأنه لو أنث من لفظه للزم أن يقول: واحدة، فيخرج بذلك عما تكون عليه الأسماء إلى مشابهة الصفات، ألا ترى: أن هذا الضرب من التأنيث، في (فاعل) إنما يكون في الصفات الجارية على أفعالها، لما بينها وبين الأفعال من المشابهة والمناسبة، و(واحد)

---

(١) الحاجر: ما يمسك الماء من شفة الوادي، وجمعه حُجران.

(٢) الغال: نبت، وجمعه: غلان.

(٣) البيت للكميت الأسدي.

اسم ليس بصفة، فكره فيه ما يكون في الصفات.

فلما لم يصغ في هذا الاسم هذا الضرب من التأنيث، واحتيج فيه إلى علامة فاصلة بين المذكر والمؤنث إذ كان اسما يقع على المؤنث كما يقع على المذكر، عدل عنه إلى لفظ آخر بمعناه، إذ لو لم يعدل عنه إلى ذلك لم يخل من أحد أمرين:

إما إن كان يؤنث بالتاء، أو بإحدى العلامتين الأخريين، فلم تجز التاء لما ذكرناه، ولم تجز الألف المقصورة، إذ كان يلزم أن يكون (فاعلي)، وذلك بناء مرفوض في كلامهم.

فإن قلت: ففيه (فاعلاء) نحو: القاصعاء.فإن ذلك قليل في كلامهم، إنما هي حروف معدودة، فكأنه تُجُنِّبَ في هذا الاسم لما يلزم من كثرة استعماله، وأنه كان يصير على نهاية ما تكون عليه الأسماء إلا حرفاً واحداً.

فلما لم يستسغ ذلك في (واحد)، وكان (أحد) بمعنى (واحد) في قولهم: أحد وعشرون، بمنـــزلة: واحد وعشرون، جعلت علامة التأنيث فيه، واستغنى بتأنيثه عن تأنيث (واحد)، كما استغنى بـــ(ترك) عن (وذر)، و(ودع).

ولما كان (أحد) بمعنى (واحد) في العدد، وكان (أحد) اسماً غير صفة، كما أن (واحداً) اسم غير صفة، وأريد إثبات العلامة فيه لم يكن بالتاء كراهة أن يكون على حد (حسن) و(حسنة)، كما كره ذلك في (فاعل)، لأن القصة في الموضعين واحدة، فعدل عن العلامة التي هي التاء إلى غيرها، فلم يجز مع المعدول عن هذه العلامة إلا أن يغير البناء عن لفظ ما يكون عليه في التذكير، لأن العلامة التي هي غير التاء لا تدخل على حد ما تدخل التاء، لأن التاء تدخل ولا تغير البناء عما كان عليه، نحو: ضارب وضاربة، وحسن وحسنة، وصعب وصعبة، وليست العلامتان الأخريان كذلك، لأنهما يصاغ الاسم معهما صياغة غير ما كان الاسم عليه من قبل دخولها عليه، لا يكونان إلا كذلك، فكذلك (أحد) الذي بمعنى (واحد)، لما أريد تأنيثه غير عن (فعل)، ليكون ذلك على حد ما يكون عليه سائر كلامهم، إذا أنث بهذه العلامة فقلب من (فَعَل) إلى (فِعْل)، فقالوا: إحدى في المؤنث، وأحد في المذكر، فاستغنى بتأنيث (أحد) على الحد الذي ذكرناه عن تأنيث (واحد).

هذا إذا ضم إلى (عشرة) فجعل معها اسماً واحداً أو استعمل فيما جاوز.

فأما في باب الآحاد وأول الأعداد، فليس إلى التأنيث الواحد وتذكيره كبير حاجة، لأنه لا يضاف إلى المعدود كما يضاف سائر الأعداد، لأن لفظ المعدود يغني عن ذلك بدلالته على العدد والنوع جميعاً. ولا يكون إحدى في التأنيث لغة في (واحد) نحو: سَلْم وسِلْم، ورِيح ورَيح، لما تقدم من أن هذا الضرب من التأنيث يصاغ صياغة، ولا يكون للتأنيث فيه بناء ثابت قبل دخول علامة التأنيث عليه، كما يكون في التاء، ولذلك لم ينصرف هذا النوع من التأنيث في النكرة لأن فيه الصياغة للتأنيث والعلامة له، فكأن المعنى قد تكرر فيه مرتين، كما أن الجمع كأنه قد تكرر في مساجد، وأكالب. وأما قولهم: الحادي والعشرون، فينبغي أن يكون مقلوباً في هذا الحد الفاء إلى موضع اللام، وهذا القلب في المعتل العين صالح الاتساع نحو: شاكي السلاح وهو من الشوكة، وفي معتل الفاء كأنه قلّ، وقد جاء قالوا: يثفُهُ، وتَثْفُوه، إذا خَلَفَه، حكاه أحمد بن يحيى.

فأما (حدا) فليس (وحد)؛ ألا ترى أن مضارعه: يحد، ومضارع حدا: يحدي.

وروينا عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي: واحد، وحد، وأحد بمعنى، وهذه اللغات حكمها أن تكون في الذي هو اسم، دون الذي هو وصف، لأن الصفات الجارية على أفعالها تجري على سنن واحدة لا تتغير ولا تختلف، إنما تتغير الأسماء ويغيرونها، ويدل على ذلك أيضاً استعمالهم لـــ(الأحد) في موضع (واحد) نحو قولهم: أحد وعشرون وقوله:

إلا على أحدٍ لا يعرفُ القَمَرا(١)

فأما قول الهذلي:

.... **أحدانُ الرجالِ له صيدٌ**........... (٢)

فإنه يكون جمعاً لواحد الذي هو اسم ، ولا يكون جمع الذي هو صفة، ونظير ذلك قولهم: غال وغُلان، وحاجر وحجران، والذي هو وصف لا يكسر هذا التكسير.

---

(١) البيت لذي الرمة.

(٢) أجزاء من بيت لمالك بن خالد الخناعي الهذلي.

فإن قلت: كيف أضيف إلى بناء الجمع الكثير مجموعاً، وقد كان قبل الجمع يضاف ما كان من نحوه إلى بناء العدد القليل إلى العشرة؟

فالقولُ: إنَّ ذلك إنَّما أضيفَ إلى العدَد القليل لقلة المَعدود، ولو أضيف إلى العَدد الكثير لم يَصلُحْ، لدخوله في حدِّ التباينِ وبعده من التَّشاكُل، وقد رأيتَهم يُحافظون عليه في مواضع من كلامهم، ألا ترى: أنَّك لو قلت: سَبعةُ بغال، مقُلِّلاً بالسبعة ومُكثراً ببغالٍ، فلم يَستَجزْ هذا، كما لم يَستَجزْ تَصغيرُ البناء المصوغِ للعَددِ الكثيرِ.

وكانَ إضافةُ ذلك إلى العدَد الكثير أبلغ لأمرين: أحدهما: أنَّهُ يُشاكلُهُ ولا يُنافيه. والآخرُ: أنَّهُ يُستدَلُّ بكلٍّ واحد من المضاف والمضُاف إليه على الآخر، ألا ترى: أنَّك إذا سَمعت (أفعُلاً)، أو غَيرَّهُ من بناء أدنى العدد علمتَ به قلَّة المَعدود، وإذا سَمعتَ (سَبعَةً)، ونحوهُ عَلَمت به قلَّةَ العدَد، وكانَ ذلكَ أَولى وأقيسُ.

فإن قلتَ: فقد جاءَ في التنـــزيل ﴿ثلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة ٢٢٨] فهَلاَّ قلتَ. إنَّ إضافةَ ذلك إلى العدد الكثيرِ سائغ؟

قيلَ: لا يلزَمُ أنْ تَقولَ ذلكَ من أجلِ ما ذكرتُ، لأنَّ ذلكَ في بابه مثلُ: استحوَذَ، فكما لا يَصلُحُ استقوَمَ قياساً على: استحوَذَ، كذلكَ لا يُقاسُ على ذلكَ، وما جاءَ من نحوِ هذا فقد رَدُّوهُ في التأويلِ إلى إضافته إلى العدَد القليلِ لئَلاَّ يتبايَنَ ويَلتئم، فقالوا تقديرُهُ: ثَلاثَةُ أقراء، من القُرء.

وليسَ اعتراضُ محمَّد بن يزيد في (الغَلَط) بهذا على سيبويه بشيء، ألا ترى: أنَّ أحداً لا يُقيسُ على هذا: سبعة بغال، ولا ثَمانيةُ جمالٍ، ولا نحو ذَلكَ، بل كلُّهُ يُضافُ إلى العدَد القليلِ دون الكثيرِ.

وإنَّما جاءَ ما جاءَ من ذلكَ على تقدير الإضافة إلى الجَمع الذي قلنا، كما في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]. فمَنْ جَرَّ مُقدِّراً إضافَته إلى الحَسَنَات في المعنى، ولذلكَ أُلغيت التاءُ من العشرةِ، فكذلكَ تقديرُ إضافةِ (ثلاثةٍ) إلى (الأَقراء).

وإنَّما يَجيءُ هذا النحوُ إذا كانَ الجَمعُ الكثيرُ أكثر في الاستعمال من الجَمعِ

القليلِ، كما أنَّ ما يُطرَحُ فيه بناءُ القليلِ البتة نحو: شسوع[1] يضاف العدد القليل فيه إلى بناء الكثير، والتقدير في ذلك أيضاً التقدير فيما ذكرت لك في قولــه: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة ٢٢٨]، فكذلك (أحدان) لما كُسِّر على بناء الكثير، أضيف إلى بناء الجمعِ الكثير، كما أن القليل يضاف إلى القليل، فهذا كلام حسن مطرد في القياس والاستعمال.

ولــ(أحد) إذا كان بمعنى (واحد) نحو من الاستعمال من الإبهام وخلاف اليقين ليس لــ(واحد)، وذلك كقولهم: أحدهما أو أحدهم، تقول ذلك فأنت تريد في هذا واحدا في العدة غير مخصص في عينه، ولذلك فسر به أهل العربية في قولهم: ضربت ُزيداً أو عمراً ونحوِ ذلك أن المعنى: ضربت أحدهما، ولا يستعملون في هذا (الواحد) مكانه، ولذلك أجازوا: أيكما عور عين أحدكما، و لم يجيزوا: أيكما عض أنف أحدكما، لارتفاع الإبهام في عض الأنف، واختصاص واحد منهما به دون الآخرِ، وامتناعِ جواز الفعلِ على كلّ واحدٍ منهما كجواز فعل التعوير على كل واحد منهما، فامتنع ذلك في (العض)، لوقوعِ التخصيص، فإن استعمال لفظ الإبهام والإشاعة وما حكمه أن يدل على كون غيره معه غير سائغ، مع اليقين والتخصيص، فلهذا لم تجز المسألة بـــ(أحد) حتى تخصص فتقول: الآخر، أو صاحبه، ونحو ذلك مما يدل على التخصيص.

ويدل على صحة اعتبار هذا المعنى اعتبار أبي الحسن إياه قال: تقول: مررت برجل مكسور أحد الجنبين، ولا تقول: مررت برجلين مكسوريْ أحد الجنوب، لأنه يلزمك أن تثني (أحداً)، لأن جنب كل واحد منهما مكسور، ولا يجوز تثنية (أحد) و (إحدى)، لأن موضع (واحد) و (إحدى) في الكلام في الإيجاب أن يدلا على أن معهما غيرهما؛ ألا ترى: أنك إذا قلت أحدهما أو أحدهم فليس يكون إلا مضافاً، لابد من أن يكون معه غيره، فلو ثنيت زال المعنى، وكذلك (كلا) و (كلتا)، لا يجوز أن تثنى وتجمع، لأنهما يدلان على اثنين، فلو ثنيا زال ما وضعا له.

قال: فلو قلت: مررت برجلين مكسوريْ أحد الجنوب، وأنت تريد أن

---

(١) شسع النعل: قبالها الذي يشد إلى زمامها.

أحدهما مكسور الجنب جاز على قُبْح، لأن التأويل: مررت برجلين مكسور أحد جنوبهما. فأما الغرض في هذا الباب الذي ذكر فيه (الواحد)، فهو أنه عقد فيه ذكر الجمل بعد أن قدم ذكر المفردات وأمثلتها وإعرابها.

والجمل على ضربين: خبر، وغير خبر. والخبر منهما على ضربين: جملة من فعل وفاعل، والفعل والفاعل أشد اتصالاً من المبتدأ بخبره. ألا ترى: أن كل واحد من المبتدأ وخبره قد يحذف، ويدل عليه الآخر، ولا يفعل هذا بالفعل مع الفاعل، لا يخلى الفعل من الفاعل بوجه، فهذه الجملة من أجل هذا أشبه بالآحاد من التي من المبتدأ والخبر، والمبتدأ عكس الفاعل، ولا يعلم في الجمل جملة غير مستغنية بنفسها عن غيرها، ولا مستقلة بجزأيها عن سواها، إلا القسم، فإنه لا يستغني عن المقسم عليه، وإلا الشرط، فإنه لا يذكر إلا مع جزأيه مظهراً أو مضمراً، ولا يستغني واحد منهما عن الآخر، فهاتان الجملتان في هذين الموضعين غير مستغنيين بأنفسهما، ولا مستقلين بأجزائهما عما يتعلق بما من المقسم عليه والمجازى به.

والجمل الأُخر التي ليست خبراً، لا تخلو أيضاً من أن تكون من مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل، وذلك نحو: الأمر، والنهي، والاستخبار، والتمني، والنداء.

فإن قلت: إن النداء لا فعل معه ولا فاعل، إنما هو حرف واسم.

فالقول فيه إن (يا) قد دلت على الفعل والفاعل، ولذلك انتصب المنادي المنكور والمضاف، وكان موضع المفرد المضموم نصباً لذلك.

وقد خرج شيء في غير الخبر عن هذه السنن التي ذكرنا أن الجمل تجيء عليها، وغير هذين القسمين الذين هما: الابتداء والخبر، والفعل والفاعل، وذلك في الأمر كقولهم: صه، ومه، وإيه، ونحو ذلك، ألا ترى: أن هذه الكلم كل شيء منها جملة، وكلام تام، وليس بفعل ولا فاعل، إلا أنه قد أقيم مقام الفعل، يدلك على ذلك أنه يؤكد ما فيه من الضمير، ويعطف عليه، كما يفعل ذلك بالفعل، فهذه الأشياء قائمة مقام الفعل، فالأصل الفعل، وليست هذه الكلم كحرف النداء نحو (يا) وأخواتها؛ ألا ترى: أن حروف النداء لا تحمل الضمير، ولا يعطف عليه، ولا يؤكد ما فيه، فالنداء مخلف لهذه الأشياء الموضوعة للأمر من حيث ذكرنا، وإن اجتمع القبيلان في أن كل واحد منهما موضوع موضع الفعل.

وقد جاءت في الجمل الخبرية أيضاً ألفاظٌ في غير الفعل والفاعل والمبتدأ وخبره، وذلك في الخبر قليل، وفي غير الخبر أكثر، وذلك قولك في الخبر: هيهات زيد، فهذا بمنزلة بَعُدَ زيد، ومن قوله عز وجل: ﴿**هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ**﴾ [المؤمنون: ٣٦]، وقول الشاعر:

فهيهاتَ هيهاتَ العقيقُ وأهلُهُ　　وهيهاتَ وصلٌ بالعقيقِ تُواصلُهُ[1]

وقالوا: وشكان ذا[2]، وفي المثل: سَرعان ذي إهالة، ومن ذلك ما حكاه سيبويه من أن بعضهم قيل له: إليكَ، فقال: إليَّ، كأنه قال له: تنحَّ، فقال: أتنحى، فجعل قوله: إليَّ اسماً لأتنحى.

فأما (شتان) فقياسه أن يكون كـ(سرعان) في ارتفاع ما بعده به ارتفاعه بالفعل، وسواء كان ذكر مفرداً أو مثنى، كما أن فاعل (سرعان) كذلك، إلا أن الأصمعي لا يجيز شتان ما بينهما، حتى يقول: شتان زيدٌ وعمرو، أو شتان ما هما، فكأنه يجعل (ما) صلة، وكأنه لم يجز هذا لذهابه إلى أن (شتان) تثنية. حكى السكري عن الرياشي عن الأصمعي قال: يقال: جاءوا من شتٍّ، وقال رؤبة:

....　　............ اجتبنه من شت

قال: فمن ثم ذهب الأصمعي إلى فتح (شتَّان) في معنى التثنية، لأن واحدها شت، وهذا الذي ذهب إليه من أن ذلك تثنية بعيد، لانفتاح النون، ولأنه لو كان اسماً غير مسمى به الفعل، لجاز أن يُقدم ويؤخر، فيقال: شتان هما، وهما شتان، والبيت الذي أنشده أبو زيد في فتح النون في التثنية شاذ، من الناس من لا يقبله.

فأما ما يجيزه بالبغداديون من فتحها، فإنما يجيزونه إذا تقدمت النون الياء في الجر والنصب، وإذا كان كذلك لم يمتنع شتان ما بينهما.

٦٠- مسألة

اعلم أن الفاعل لا يجوز أن يكون جملة، ولا يجوز في الجمل في أن تقام مقام الفاعل، ولا مقام ما يجري مجرى الفاعل، لأن الفاعل يكنى عنه، فلا يجوز قيام الجمل

---

(١) البيت لجرير.

(٢) وشكان مثل: سَرعان، اسم فعل.

مقامه، لأنك لو فعلت ذلك للزمك إضمارها، وليس لها إضمار.

فإن قلت: أفليست الأسماء المضمرة قد قامت مقام الفاعل، وليست هي مما يكنى عنها وإضمارها؟

فالقول: إن الجمل ليست أسماء مضمرة، وإنما هي مظهرة، والمظهرات إذا أقيمت مقام الفاعل لزم الكناية عنها وإضمارها، وذلك لا يجوز في الجمل، وأيضاً فإن عامة الأسماء الفاعلة يثنى ويجمع، والجمل لا تثنى ولا تجمع.

وأيضاً فإن الفاعل عكسُ المبتدأ، فلو جاز أن يقوم مقامه الجملة لجاز أن يقوم مقام المبتدأ، فكنت توقع الجملة موقعَ الاسم المبتدأ على أنها محدث عنها، ثم تسند الحديث بعد إليها ، إما جملة وإما مفرداً على حسب ما يسند إلى المبتدأ؛ ألا ترى: أن كل ما صَلُح أن يكون فاعلاً من الأسماء صلح أن يكون مبتدأ، وقد يكون مبتدأ ما لا يكون فاعلاً نحو: (كم)[1]، و (مُذ)، فكذلك لو جاز أن تكون الجملة فاعلة ومرفوعة الموضع لكونها فاعلة، لصلحت أن تكون مرفوعة الموضع لوقوعها موقع المبتدأ.

فإن قلت: فقد يكون فاعلاً ما لا يكون مبتدأ، نحو: علامات الضمير المتصلة.

فالقول: إن المنفصلة يقوم مقامها، لأن هذين الصنفين متعاقبان، فإذا وقع صنف موقع صنف سد مسد الآخر، وقام مقامه.

فإن قلت: أفليست الجمل قد ساوت المفرد في أن كني عنها بـــ(ذيت وذيت)، كما كني عن الأفراد بـــ(فلان) ونحوه؟

قيل: إن (ذيت وذيت) كناية عن الفعل والفاعل، كما أنه كناية عن المبتدأ والخبر، فلو جاز إقامة المبتدأ والخبر مقام الفاعل للكناية عنه بـــ (ذيت وذيت)، لجاز قيام الابتداء والخبر مقام الفاعل، وقيام الفعل والفاعل مقامه، ولجاز إقامة الشرط، والجزاء، والقسم، والمقسم عليه، مقام ذلك أيضاً، لأن هذا كله أخبار، وتقع الكناية عنها، فكما لا يجوز إقامة شيء من ذلك مقام الفاعل، وإن وقعت الكناية عنه

---

(١) (كم): اسم مبني على السكون، وهي كناية عن العدد المبهم، ولها موضعان: الاستفهام، والخبر. وتقع مبتدأة مثل: كم درهماً عندك. فـــ(كم) في موضع رفع مبتدأ، و (درهماً) منصوب بها، و (عندك) خبرهما.

بــ(ذيت وذيت)، وكذلك لا يجوز ذلك في الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر لجواز هذه الكناية عنه.

٦١- مسألة

سأل سائل فقال: كيف استجاز النحويون في جعفر ونحوه أن يقولوا في مثاله: فعلل، فيعيدوا اللام، وهلا أجازوا الزيادة على الثلاثة بإعادة حرف غير اللام؟

فالجواب: أن هنا أشياء، إعادة اللام أولى لها من إعادة غيرها، من ذلك: أن إجماع النحويين أن يذكروا الزيادة بلفظها في هذه الأبنية بعينها، وأن لا يمثلوها بالفاء والعين واللام، بل ينطقون بها نطقاً.

واللام في (فَعَلَ) وسائر الثلاثي أشبه الحروف بالزيادة، فلما كان أشبه الحروف بالزيادة، وكانوا ينطقون بالزيادة نطقاً، وجب أن ينطقوا بالمشابه للزيادة ويلفظوا بها، دون ما لم يشبه الزيادة، قياساً على ما أجمع عليه من الزيادة، وإذا كان كذلك وجب أن يلفظ باللام، فيقال في جَعْفَر: فَعْلَل، وفي فَرَزْدق: فَعَلَّل، وكذلك ما أشبه هذا.

والدليل على شبه اللام بالزيادة أنها مستغنًى عنها، والفاء والعين كالمضطر إليهما، لأن الأول منهما للابتداء والآخر للوقف، والاستغناء عن اللام بهما في هذا الوجه بيِّن، وإذا كان كذلك بان أنها أشبه الحروف الثلاثة بالزيادة.

وأيضاً فإن اللامات تحذف كثيراً من الأسماء نحو: يد، ودم، ودد، وأيم الكعبة، ونحو ذلك، ولم يجئ الحذف على هذا الحد في غيرها من الحروف الثلاثة، فهذا يدلك على أن ذلك عندهم مضارع للزيادة، إذ حذفوه كما يحذفون الزيادة.

وقد قال يونس في تحقير (قبائل) اسم رجل: قُبَيِّل، فحذف الهمزة وإن كانت متحركة في موضع الأصول والملحق بها لما كان أقرب إلى الطرف من الألف، فهذا يقوي حذف اللام حيث كان طرفاً. فإن قلت: فقد حذفوا مثل: عدة، وقُلْ، ونحو ذلك.

فالقول: إن حذف ذلك ليس على حد حذف (يد) و (دم)؛ لأن هذا قياس مستمر، وأمر موجب للحذف، و (يد) و (دم) ونحوهما ليس الحذف فيه على هذا الحد.

فإن قال قائل: فقد جاء الحذف على النحو الذي ذكرته في اللام، في العين

أيضاً نحو قولهم: سه[١]، ومُذْ[٢]، وثَبَةُ الحوضِ[٣].

قيل هذه حروف قليلة لا ينبغي أن يعترض بها؛ لقلتها بالنسبة إلى ما حذف اللام منه.

فأما (ثبة الحوض) منها فيجوز أن يكون المحذوف منها اللام، بل ذلك عندي فيه الوجه، ولا أجده من باب: ثاب يثوب ثوباً، كما ذهب إليه أحد شيوخنا، لأن ذلك قليل، فالقياس على الأكثر أولى، وأقرب إلى الصواب من الحمل على النادر، إذا كان لا يمتنع الحمل على الأكثر من جهة المعنى، لأن معنى (ثبة) المحذوفة اللام المجموعة على (ثبات) معنى الجمع، كما أن معنى (ثوب) و (ثاب) و (ثواب) الجمع، ألا تراهم قالوا: ثَبيت الرجل[٤]، إذا جمعت محاسنه، وأن (الثواب) خلاف الإحباط والتفريق، و(الثبة) المحذوفة اللام من هذا، فكذلك (ثبة الحوض)، كأنه مجمع الماء.

وإنما جاز هذا الحذف في العين على هذا الحد لقربه من اللام المشابهة للزيادة، وإن لم تكن مثلها فيما ذكرناه. ولم يجئ في الفاء شيء على هذا الحد إلا في حرف علة، نحو: إله، والناس.

ويدلك أيضاً على مشابهتها للزيادة، كثرة الحذف المتعاور لها في المعتل وإن حذفها أكثر من حذف الأُخريين.

فالقول في هذه التمثيلات هو ما ذهبوا إليه من تكرير اللام دون غيرها وما رأوه في ذلك أولى من غيره.

٦٢- مسألة

اعلم أن اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، هو الوجه والقياس الذي يجب أن يكون عليه الألفاظ، لأن كل معنى يختص فيه بلفظ لا يشركه فيه لفظ آخر، فتنفصل المعاني بألفاظها ولا تلتبس.

---

(١) أصله: سته، حذف العين منه.

(٢) أصله: منذ حذف العين منه.

(٣) وثبةُ الحوض ومثابه: وسطه الذي يثوب إليه الماء.

(٤) ثَبيت الرجل: مدحته وأثنيت عليه في حياته.

واختلاف اللفظين والمعنى واحد حسن بعد الحاجة إلى التوسع بالألفاظ، وبين أن هذا القسم لو لم يوجد من الاتساع ما وجد بوجوده. ألا ترى: أنه إذا سجع في خطبة، أو قَفَّى في شعر فركب السين فقال: جلس، فجاء به مع ما يشاكله، ولو لم يقل في هذا المعنى إلا (قعد)، ضاق المذهب فيه. ومن هنا جاءت الزيادات لغير المعاني في كلامهم، في نحو: كتاب، وعجوز، وقضيب، فيما حكي لنا عن محمد بن يزيد.

وأيضاً فإذا أراد التأكيد قال: قعد، وجلس، فتكون المخالفة بين الألفاظ أسهل من إعادتها أنفسها، وتكريرها، ألا ترى: أن في التنــزيل: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]. والغرابيب هي السودُ عند أهلِ اللغة، فحسن التكرير لاختلاف اللفظين، ولو كان: غرابيبُ غرابيب، لم يكنْ سَهْلاً.

وأمّا القسمُ الثالث: وهو اتِّفاق اللفظين واختلافُ المعنيين، فينبغي أن لا يكون قصدًا في الوضع ولا أصلاً، لكنَّهُ من لغات تَداخلت، أو تكون كل لفظة تُستعمل لمعنى، ثُمَّ تُستعارُ لشيء، فتكثر وتغلب حتَّى تصير بمنــزلة الأصل.

وقد كان أحد شيوخنا يُنكرُ الأضداد التي حكاها أهلُ اللغة، وأنْ تكون لفظة واحدة لشيء وضده.

والقولُ في هذا أنَّه لا يخلو في إنكار ذلك، ودفعه إياه من حجة من جهة السماع والقياس، فلا يجوز أن تقوم لــه حجة ولا تثبت لــه دلالة من جهة السماع، بل الحجة من هذه الجهة عليه، لأنَّ أهلَ اللغة كأبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمعي، ومن بعدهم قد حكوا ذلك، وصنفت فيه الكتب، وذكَروهُ في كتبهم مجتمعًا ومتفرقًا، فالحُجة من هذه الجهة عليه لا لــه.

فإن قال: الحجة تقومُ من الجهة الأخرى، وهي أنَّ الضدَّ خلافُ ضدِّه، فإذا استُعملت لفظةٌ واحدة لهما جميعًا ولم يكن لكل واحد من الضدين لفظ يتميز به من ضده، ويتخلَّص به من خلافه، أشكل وألبس، فعُلمِ الضدُّ شكلاً، والشكل ضدًّا، والخلاف وفاقًا، وهذا نهاية الالتباس وغايةُ الفساد.

قيل له: هل يجوزُ عندك أن تجيء لفظتان في اللغة مُتفقتان لمعنيين مختلفين؟

فلا يخلو في ذلك من أن يُجيزه، أو يمنعه، فإن منعه وإيَّاه صار إلى رد ما يُعلمُ وجوده، وقبول العلماء لــه، ومنع ما ثبت جوازه، وثبتت عليه هذه الألفاظ، فإنَّها

أكثرُ من أن تُحصى وتُحصَر، نحو: وجدتُ، الذي يُرادُ به العلم والوجدان، والغضب، و(جلستُ) الذي هو خلافُ (قُمتُ)، و(جلستُ) الذي هو بمعنى: أتيتُ نجدًا، و(نجد) يُقالُ لها: جَلْس، فإذا لم يكن سبيل إلى المنع من هذا، ثبت جواز اللفظة الواحدة للشيء وخلافه، وإذا جاز وقوعها للشيء وضده، إذ الضد ضرب من الخلاف، وإن لم يكن كل خلاف ضدًّا.

وأمَّا كونُ اللفظين المختلفين لمعنى واحد، فقد كان محمد بن السري حكى عن أحمد بن يحيى: أنَّ ذلك لا يجوزُ عنده. ودفع ذلك أيضًا لا يخلو من أحد المعنيين اللذين قدَّمنا. فإن كان من جهة السمع فقد حكى أهلُ اللغة في ذلك ما يكاد لا يُحصى كثرة، وصنفوا في ذلك؛ كالأصمعي في تصنيفه كتاب (الألفاظ) الذي هو خلاف كتابه المترجم بـــ(الأبواب)، وذلك في كتبهم أشهرُ وأظهرُ من أن يحتاج إلى تنبيه عليه.

فإن قال: إنَّ في كل لفظة من ذلك معنى ليس في اللفظة الأخرى، ففي قولي: مضى، معنى ليس في قولي: ذهبَ، وكذلك جميع هذه الألفاظ.

قيل لـــه: نحنُ نوجدك من اللفظين المختلفين ما لا تجدُ بدًّا من أن تقول: إنَّه لا زيادة معنى في واحدة منهما دون الأخرى، بل كل واحد يُفهِم ما يُفْهَم من صاحبه، وذلك نحو الكنايات؛ ألا ترى: أنَّ قولك: ضربتُك وما ضربتُ إلا إياك، وجئتني وما جاءني إلا أنت، وجاءاني وما جاءني إلاَّ هُما، وقُمنا وما قامَ إلاَّ نحنُ، وما أشبه ذلك، يُفهم من كل لفظة ما يُفهم من الأخرى، من الخطاب، والغيبة، والإضمار، والموضع من الإعراب، لا زيادة في ذلك ولا مذهب عنه، فإذا جاز ذلك في شيء وشيئين وثلاثة، جاز فيما زاد على هذه العدة وجاوزها في الكثرة، فثبت بصحة ذلك صحة الأقسام التي ذكرها سيبويه وذهب إليها.

ويدلُّ على جواز وقوع اللفظة الواحدة لمعنيين مختلفين قولهم: ظننتُ، والظنُّ بمعنى (الحسبان)، وخلافُ (العلم)، واستعملَ أيضًا بمعنى: اليقين، وذلك في نحو قوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُو رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦].

فإن قال: إنَّ معنى (الظنِّ) هاهنا وفيما حكاهُ الله عز وجل عن المؤمنين في قوله: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٠] الحسبان.

فهو عظيم؛ لأنَّ الشَّكَّ في لقاءِ الحساب كفرٌ، لا يجوزُ أنْ يمدَح الله تعالى به، فإذا لم يجز ذلك ثبت أنه: علمٌ ويقين، فهذا مستعملٌ في العلم وخلافه، لا يشك في ذلك مسلم.

ومما يدلُّ على فساد قول من دفع أنَّ اللفظ يقعُ لمعنيين مختلفين قولُه تعالى في وصف أهل الجنَّة: ﴿**لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ**﴾ [الأعراف: ٤٦]، فطمعهم هذا لا يخلو من أن يكون على معنى اليقين، أو الطمع الذي يجوز معه كون المطموع فيه وخلافه.

فلا يجوز أنْ يكون هذا الطمع، لأنَّه ليس في الآخرة شك في شيء من أمور الجنة والنَّار، فالعلم بذلك كله اضطرار.

ويدلُّ على أنَّ الطمع بمعنى اليقين ما أخبر الله به عن إبراهيم -عليه السلام- في قولـــه: ﴿**وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَّغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ**﴾ [الشعراء: ٨٢] فهذا الطمعُ لا يكون شكًّا، ولا يتوجه على غير اليقين، لأنَّ إبراهيم عليه السلام لا يكون شاكًّا في الله عز وجل، بل كان عالماً بأنَّ الله عز وجل سيغفرُ له ذلك.

٦٣- مسألة

الدليل على أنَّ الواو في (أخيك) ونحوه، حرف الإعراب الذي هو لام الفعل وليس هو بعلامة الإعراب ودلالته قولهم: امرؤٌ، وابنُمٌ، فأتبعوا ما قبل حرف الإعراب حرف الإعراب، فكما أنّ الهمزة في (امرئٍ) والميم في (ابنمٍ) إعراب ليس بدلالتي إعراب، كذلك حرف اللين في (أخيك) ونحوه حرف إعراب.

فإن قال: إن الهمزة ثابتة في كل أحواله التي للإعراب ولا تنقلبُ إلى حرف آخر، وليس الحرف في (أخيك) ونحوه كذلك، لأنَّها تنقلبُ، فلم يلزم على هذا أن تكون الهمزة مثل حرف اللين.

قيل لـــه: حرفُ اللين في (أخيك) وبابه مثل الهمزة في أنَّه حرف إعراب، وإنَّما انقلب في (أخيك) ونحوه وثبتت الهمزة على حالة واحدة والميم في (ابنم)، لوجوب سكون الحرف في (أخيك) وبابه بالقياس المطرد، وذلك أنها وجب أن تكون متحركة بالحركة التي تستحقها بالإعراب، وما قبلها أيضًا متحرك، وحرف اللين إذا كان كذلك انقلب ولم يثبت، وسكن ولم يتحرك، فإذا سكن لما ذكرنا مما

أوجب لـــه السكون، وجبَ أن يتبع ما قبله من الحركة، كإتباع سائر حروف العلة المسكنة لما قبلها من الحركة نحو: ميزان، وميقات، فالحرف في (أخيك) لام مثل الذي في (ابنم) انقلب لما ذكرنا.

وليس لمن دفع أن يكون ذلك حرف إعراب حجة تثبت، إذ قد وجدنا (امرأً) و(ابنماً) فيهما حرفا إعراب ثابتان، ولم نجد الثبات في (أخيك) ونحوه، وغير الانقلاب بالقياس المطرد، فقد صحَّ وجود حرف إعراب منقلب غير التثنية والجمع.

ويدل أيضاً على أنَّ ذلك حرف الإعراب وليس بعلامة للإعراب دون أن يكون حرفه قولهم: فوك، وذو مال؛ ألا ترى أن قولنا: ذو، لا يخلو من أن يكون الحرف فيه كما قالوا للإعراب، أو حرف إعراب، كما يذهب إليه من يقول بقول سيبويه، فلا يجوز أن تكون علامة الإعراب دون أن تكون حرفه، لأنَّه يلزم من ذلك أن يكون الحرفُ يبقى على حرف واحد، وذلك غير موجود في شيء من كلامهم.

فإن قال: وليس شيء من كلامهم اسم على حرفين أحدهما حرف لين، فليس أحدٌ من الفريقين أسعدَ بهذه الحجة من الآخر.

قيل لـــه: العلة التي لها لم يجز أن يكون الاسم على حرفين أحدهما حرف لين غير ثابتة هاهنا، وهو بقاء الاسم على حرف واحد لسقوط حرف اللين، من أجل انقلابه وسكونه ولحاق التنوين له. ألا ترى: أن ذلك مأمونٌ هاهنا من أجل الإضافة، فإذا أفردوا قالوا: فَمٌ، فأبدلوا الميم من الواو.

ومن كان عنده أنَّ حرف اللين في (أخيك) للإعراب وليس بحرف الإعراب، يلزمه أن يكون الحرف في (ذو) أيضًا للإعراب دون أن يكون حرف الإعراب، فإذا كان كذلك فقد حصل الاسم على حرف واحد. وذلك فاسد عند الجميع؛ لأنَّه إذا لم يجز أن يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين فإنه لا يجوز أن يكون على حرف واحد أولى، إذ العلة التي لها لم يجز أن يكون على حرفين أحدهما حرف لين مصيره إلى حرف واحد. وقد أجمع الجميع على أنّه إذا رُخِّمَ (شِية) على من قال: يا حارُ، رُدَّ الفاءُ، فقد ثبت بذلك أن الحرفَ في (فوك) و(ذو مال) حرف إعراب، وإذا كان حرف إعراب كان في أخيك أيضًا مثله.

فأمّا ما استجازوا من (مُ الله) فقد ذُكِرَ في بعض هذه الأجزاء، وأنّه لا يكون

محذوفاً من (أُيْمن) والدليل على أنّه لا يجوز أن يكون عندهم في المتمكنة أن يبقى على حرف واحد، أو يصير إلى ذلك، إبدالهم الميم من دون الواو التي هي عينٌ في (فوك) في الإفراد، فإذا لم يكن في كلامهم شيء على حرفين أحدهما حرف لين أجدرُ، لأنَّ حرف اللين الذي كان يلزم سقوطه لالتقاء الساكنين كان يكون منويًا، وهم قد يعتدون بالمنوي في كلامهم الذي هو غير ملفوظ به، ويُعملونه كـــ(نُوي) و(لَقَضْوَ الرَّجَلُ) ونحو ذلك، فإذا لم يستجيزوا ذلك فيما يجوز أن يُنوى معهُ حرفٌ، فأنْ لا يستجيزوا فيما لا يُنوى معه شيءٌ أجدرُ وأولى، وهذا بَيِّنٌ.

٦٤ـ مسألة

من الدليل على أنَ الأسماءَ أوائل للأفعال: أنَهُ لا يكونُ فعلٌ إلاّ ولَهُ فاعلٌ، فكُلّما وُجد من الأفعال في اللُّغة في الأمر العام وُجد معَهُ اسم، وليسَ كُلّما وُجدَ اسم لزِم أَنْ يكون معَهُ فعلٌ، فقد عُلِمَ بهذا أولويَّةُ الاسم، وأنَّهُ أكثَرُ منهُ في العدَد، وإذا كانَ أكثَرَ منهَ في العدَد كَان أكثرَ في الاستعمال وعلي الألسنَة، وإذا كان أكثر كانَ أخفَّ على اللسان، لأنَ النطقَ به أوسَعُ والمُتكلّم به أدرَبُ وهي عليه أسهلْ، وإنَّما تكونُ الدُّرْبةُ بحسَبِ كثرةِ العَادةِ، وهذا موجودٌ في العاداتِ، وبيِّن عندَ أهلِ اللغة.

ألا ترى: أن المتكلم باللغة العربية لا يسهل عليه النطق باللغة الفارسية، لقلة اعتياده لذلك، وكذلك المتكلم باللغة الفارسية كثيراً، لا يسهل عليه النطق باللغة العربية سهولة الفارسية، وليس ذلك لشيء أكثر من أن كل واحد من أهل اللغتين، لما لم يكثر ذلك في عادته فلم يرتض به، لم يخف عليه، ولذلك اعتُدَّ بالعجمة في الأعلام ثُقلاً،وإحدى الموانع من الانصراف.

فمعلوم من هذا أن الأكثر في اللغات أخف من الأقل فيها، وذلك ما لا ينكره ذو لغة في لغته.

فإذا كان كذلك ثبت أن بعض الكلام أثقل من بعض كما قيل، وثبت أن الأفعال أثقل من الأسماء، والأسماء أخف منها، وإذا كان أخف منها، احتملت من الزيادة اللازمة ما لا تحتمله الأفعال، فلما احتملتها لزمت ذلك لخفتها، و لم يلزم ذلك الفعل إذ كان الثقل عكسه. فلما احتمل الزيادة الخفيف للخفة، وكان الثقل خلافه، لم تلزمه الزيادة لزوم الاسم لتعريه من الخفة، فلحقه خلاف الزيادة وعكسها وهو

الحذف والنقصان، فلحقه الجزم والسكون.

٦٥ـ مسألة

قال أبو إسحاق: لا يجوز أن يكون (أشنَعا) في قول الشاعر:

.... **إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشنعا**(١)

خبر (كان)، لأنك لا تفيد بالخبر شيئا؟ لأن كل يوم ذي كواكب فهو أشنع. وإنما هو حال، ويجوز أن تجيء الحال مؤكدة غير مقيدة، تقول: هذه نارُك حارة، ولا تقول: كانت نارُك حارة.

وقال أبو بكر: يجوز أن يكون خبراً من حيث كان حالاً، لأن الحال أيضاً خبر. وهذا الذي قاله ليس بمستقيم لا يصلح أن يكون خبراً، ويجوز أن يكون حالاً، لأن الحال أحد ضروبها أن تجيء للتوكيد، كقوله تعالى: **﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾** [البقرة: ٩١]، وكقوله:

أنا ابنُ دارةَ معروفاً بها نَسبي ....(٢)

وزيدٌ أخوك بَيِّناً، وكقول الشاعر:

كفى بالنأي من أسماءَ كاف ....(٣)

وما أشبه هذا مما في الكلام الذي قبلهُ دلالة عليه، وليس الأخبار كذلك، ولم تجئ على هذا، إنما يكون خبراً مختصاً بفائدة لم يدل عليها ما قبلها.

ومن ثم لم يجز أبو الحسن: أحق الناس بمال أبيه ابنه، فكذلك: يومٌ ذو كواكب، فيه دلالة على الشناعة، كأن في ظهور الكواكب تسدُّ الغبرةُ ضياء الشمس، أو كان الكواكب من السلاح، لأنها من الناس من حمل قول الشاعر:

ولما رأيتُ الصبرَ ليس بنافعي وإنْ كانَ يومٌ ذو كواكب أشهبا (٤)

على أن له كواكب من السلاح، و(أشهب) أبيض، يقول: هو يومُ شمسٍ لا ظل فيه.

---

(١) هذا عجز بيت لعمرو بن شأس الأسدي.

(٢) البيت لسالم بن دارة.

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم الأسدي.

(٤) لم نعثر على هذا البيت في كتب الشواهد.

فلا يستقيم أن يُجعل (أشنعا) خبراً، ولكن حالاً، وإذا كان حالاً (كان) بمعنى (وقع)، وكان الاسم المنتصب حالاً، من حيث جاز أن يكون حالاً نحو ما وصفت لك.

فأما قوله: لأن الحال أيضاً خبر، فليس الحال بخبر محض، إنما هو زيادة في الخبر، فيجوز أن يصرف هذه الزيادة إلي التأكد، دون غيرها مما فيه الفائدة، لأنه بقي فيما يُستفاد بالحال زيادة عليه، فإن صرف الخبر بأسره إلى هذه الجهة لم يستقم، لأنه لا يبقى شيء مستفاد، فيصير ذلك انحرافاً عما وُضعت لــه الأخبار من الفائدة بها، وليس الحمل على الحال وكذلك عندهم، لأن من الحال ما يكون لازماً مؤكداً نحو ما ذكرنا. وهذا بيِّن.

٦٦ـ مسألة

اعلم أن (الطريق) في قول الشاعر:

.... **كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ**[(١)]

موضوع متميز من الدار، والمسجد، ونحوهما، وكذلك (البيت)، فإذا كان كذلك كان مختصاً، كزيد وعمرو، وليس مثل: قدَّام، وخلف،وما أشبهها، لأن هذه المبهمات ينتقلن مع انتقال ذي الطرف، فيجوز أن يكون من (البيت) و(الطريق) وجميع المواضع المختصة، والمبهمة فبين أن (خلف) ونحوه ليس مثل: الطريق، والبيت، والشام، والمختصات.

فأما ما يُحكى عن أبي عمرو، من أنه ليس: ذهبت الشام مثل: دخلت البيت، فليس كذلك عند سيبويه، لأن (الشام) مثل البيت في أنه موضع مختص، كما أن (البيت) مختص ليس بمبهم، بل (البيت) أذهب في الاختصاص من (الشام)، إذ لم يحتمل وجهاً غير التخصيص، و (الشام) قد يجوز أن يحمل على إحدى الجهات الست، كما حمله على ذلك قوم، وإن كان سيبويه لم يذهب إلى ذلك، وحمله على الاختصاص ظرفاً.

فالمعتبر في هذا الباب في تعدي الفعلِ الإبهامُ والاختصاص، فالفعل الذي لا يتعدى نحو: قام، يمتنع من التعدي إلى جميع هذه المختصات من ظروف المكان، كما

(١) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي.

امتنع من التعدي على سائر الأسماء المختصة غير الظروف، وقولهم: دخلت البيت، وذهبت الشام -عند سيبويه-، وعسل الطريق الثعلب، وهذا النحو حكمه أن يتعدى الفعل إليه بحرف الجر، لكن حرف الجر حُذف للاتساع. وذلك الأصـــل. فــ(دخلتُ) فعل غير متعد، كما أن (ذهبت) غير متعد، و(البيت) مختص، وقد تعدى إليه.

والدليل على أن (دخلت) غير متعد أن خلافه غير متعد، وهذه الأشياء مما تعتبر بخلافها، كما تعتبر بأمثالها، وأيضاً فإن مصدره علي (فُعُول). وهذا هو الباب فيما لا يتعدى، وعلى ذلك الجمهور والكثرة.

فإن قيل: ما تنكر أن يكون مثل: كِلتكَ، وكِلْتُ لك، ونحو هذا مما يتعدى تارة بحرف، وأخرى بغير حرف؟

قيل لـــه: هذه الحروف في الجملة قليلة، فالحمل عليها لذلك ليس بمستقيم، ويُضَعَّف ذاك أيضاً أنَّك لا تكاد تجد في هذه الحروف التي هي مثل: نَصَحتُهُ، ونَصَحت له، فَعَل وأفعَلتُهُ، وأنت تقول: دخل وأدخلته، وذهب وأذهبته.

فأما جئتك قائماً، أصله: جئت إليك، فاستعمل بحذف حرف الجر، كما استُعمل (دخلتُ) بحذف الحرف منه، ويُقوي أنه ليس بمتعد؛ أن أمثاله غير متعدية، نحو ولجتُ [١]، وعدت، وهَجَمت[٢].

٦٧ - مسألة

اعلم أنه لا يجوز: أذكراً تلد ناقتُك أحب إليك أم أنثى. فتنصب (ذكراً) بــ(تلد)، لأن ما في الصلة لا يتقدم على الموصول، فإذا لم يتقدم عليها، لم يجز أن ينتصب بها، ولا بشيء فيها، والهاء في الصلة إذا وقعت ذكراً مرادةٌ، كما أنها في نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً﴾ [الفرقان: ٤١] مرادة.

فأما قوله عز وجل: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]؛ فحُكي عن أبي عثمان أنه كان يقول في ذا: إنَّ الألفَ واللام للتعريف، وليس بمعني (الذي).

---

(١) ولج البيت: إذا دخله، الولوج: الدخول.

(٢) هجم عليهم: دخل، وقيل: دخل بغير إذن.

فإنْ حُملت هذه الآية على هذا القول، فجُعلت اللام للتعريف دون (الذي) لم يكن بد من شيء يتعلق به قوله (فيه)، ولا يجوز تَعلُّقُهُ بـ(الزاهدين) على هذا القول، كما لم يُجز تعلُّقُهُ به على قول من قال: الألف واللام بمعني (الذي)، وإن كان جهة امتناع الجواز مختلفين. واختلافُهما: أنَّ من جعله بمعنى (الذي) لم يجز تعلُّق (فيه) به على قوله، من حيث لم يجز تعلق ما في الصلة على الموصول.

ومن جعل الألف واللام للتعريف دون معنى (الذي) لم يجز تعلق (فيه) باسم الفاعل، لتعرُّفه وإذا تعرف لم يعمل عمل الفعل. فإذا لم يجز تعلق (فيه) بـ(الزاهدين) في واحد من القولين، وكان لا بُد من تعلقه بشيء، وجب أن يتعلق بشيء آخر، وذلك الشيء يجوز في هذه الآية أن يكون الفعل الذي هو: كانوا فيكون العامل فيه الفعل، ويكون ظرفاً مذكوراً على جهة التبيين والزيادة في الإفادة، لا على أنه الخبر، بل الخبر قوله: (من الزاهدين).

والدليل علي جواز تعلق الظرف بالفعل الذي هو (كانوا) في هذه المسألة - أنك لو قلت: كان زيد في الدار أخاك، وأنت تعني الأخوة من النسب، لم يكن العامل في الظرف إلا الفعلُ، فكما لا يجوز إلا أن يكون عاملاً في الظرف في هذه المسألة، كذلك لا يجوز في الآية إلا أن يكون الفعل العامل.

فأما قوله (من الزاهدين) فمُتعلق بفعلٍ مضمر، كما أنك إذا قلت: زيد في الدار، وأنت من الأخيار، كان الظرف متعلقاً بشيء مضمر مختزل من اللفظ، وقام الظرف مقامه، و(كان) وأخواهّا تدخل على المبتدأ وخبره، فتقدير دخوله في هذا الموضع على: هم من الزاهدين، فكما لا بد هنا من تقدير فعل مضمر، كذلك لا بد منه مع (كان)، إذا كنت داخلة على الابتداء والخبر. فالقول في موضوع ﴿**مِنَ الزَّاهِدِينَ**﴾ في الآية، كالقول في: زيد في الدار، إلا ما يحدث من النصب في الخبر، لدخول (كان).

ويجوز في قوله: (فيه) في الآية وجهٌ آخرُ، وهو: أن يكون العامل فيه قوله: (من الزاهدين) لأنه قد صار فيه معنى الفعل. ألا ترى أنه قد تنتصبُ الحال عنده في نحو: زيد في الدار قائماً، فكما جاز أن يعمل في الحال ويتعلق به، كذلك يجوز أن يعمل في الظرف.

فإن قال قائل: كيف جاز عمل معنى الفعل في الآية في الظرف، والظرف متقدم عليه، وهلا امتنع عمله في الظرف مقدماً، كما امتنع عمله في الحال مقدمة نحو: زيد قائماً في الدار؟

قيل لــــه: لا يمتنع معنى الفعل من العمل في الظرف مقدماً، وإن امتنع من العمل في الحال مقدمة؛ ألا ترى: أنهم قد أجازوا: أكُلَّ يومٍ لك ثوبٌ، فقدموا الظرف، وأعملوا المعنى فيه، كذلك يجوز إعمال المعنى في الآية في الظرف مقدماً.

والفصلُ بين الحال والظرف: أن الحال في المعني هو المفعول به، فكان حكمه أن لا يعمل فيه ما لا يعمل في المفعول به، إلا أنه لما كان عبارة عن هيئة في وقت الفعل، وكان الفعل لا يخلو من ذلك، وكان مفعول فيه، كما أن الظرف مفعول فيه اتُّسع في الحال، فعمل فيها المعاني كما يعمل في الظروف، ولم يجب إذا عملت فيها الظروف أن تجري مجراها مقدمة ومؤخرة، لتكون لها مزية على الظروف، ولا تكون مخرجة من حد المفعول به، فلم تعمل فيها المعاني مقدمة عليها، كما عملت في الظروف، لما ذكرنا من أنه في المعنى مفعول به.

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون العامل في قوله: (فيه) -في الآية- الفعل المقدر الذي كان في الأصل عاملاً في قوله: (من الزاهدين) دون أن يكون ما ذكرت من الظرف العامل؟

قيل: لا يسوغ هذا، لأن ذلك المضمر كان في الأصل الخبر، فلما اختزل قام ما عمل فيه مقامه، فناب عن الخبر، وصار العمل لــــه دون ذلك المضمر في الأصل. ولو جاز أن يكون ذلك الفعل العامل في الظروف هنا، لجاز: زيد قائماً في الدار، لأن العامل إذا كان فعلاً لم يمتنع تقديم مفعوله، والمضمر بمنــــزلة الظاهر، فامتناعهم من إجازة هذا يدلك على أن الفعل الذي قام مقامه قوله: (من الزاهدين) في الآية، لا يجوز أن يكون عاملاً في الظرف، وإنما العامل فيه، والذي يتعلق به هذا الظرف يكون أحد الشيئين اللذين ذكرناهما من الفعل المظهر، أو معني الفعل لا غير.

فأما قوله: ﴿فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [القصص: ٢٠]، فلا يكون الذي يتعلق به قوله: (لك) إلا معني الفعل دون غيره، لأنه لا فعل ظاهر في هذه الآية، كما في الآية الأخرى، وقد دللنا على أن الفعل المختزل لا يجوز أن يكون عاملاً فيه.

ولا يجوز أن يكون متعلقا بقوله (من الناصحين) في شيء من التقديرين، والقولين اللذين قيلا في الألف واللام، لامتناع تقديم ما في الصلة علي الموصول، ولأن اسم الفاعل إنما يعمل لشبهه بالفعل، فإذا زال عنه شبه الفعل بالتعريف أو بغير ذلك، لم يجز أن يعمل عمله. ألا ترى أن النحويين لا يُجيزون: هذان زيداً ضاربٌ وتاركُه، إذا أرادوا هذان ضاربٌ زيداً وتاركُه، لامتناع الفعل من الوقوع هنا.

فإذا لم يجز حمل (لك) في الآية على شيء مما ذكرناه، ثبت أنه متعلق بالظرف على ما قدمنا من جواز عمل معنى الفعل في الظروف مقدمة.

وليس قوله (فيه) ولا (لك) ولا (على) في قوله: **﴿وَأَنَا عَلَى ذَلِكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ﴾** [الأنبياء: ٥٦] على حد قولك: نصحت لك، وزهدت فيه، وشهدت عليه، لَما ذكرناه، ولكن لما قدمناه من الإبانة والزيادة في الإفادة. فهذا ما رأيناه في هذه الآي.

فأما قولُهُ: **﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾** فالذي كان يقوله محمد بن السري، أنه يذهب إليه في ذلك، أنه يحمله على: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين.

وقياس قوله هذا أن تكون الآيتان الأُخريان على: إني ناصح لك من الناصحين، وأنا شاهد على ذلكم من الشاهدين، فالظرف في الآي على هذا متعلق باسم الفاعل المضمر، وليس هذا الإضمار في الاطراد والكثرة ،كنحو: أزيداً ضربته وزيداً اضربه، وما أشبه هذا، لأن المفسر في هذا مثل المفسر في تعريفه وتنكيره، وليس المفسِّر في الآية من المفسّر كذلك، إلا أن ذلك لا يمنع أن يجيء في كلامهم مثله.

وذكر أن الذي ذهب إليه في هذه الآية مذهب الكسائي، وحمل الكلام على ظاهره، وما عليه الكثرة أولى من أن يحمل على إضمار لم يكثر نظيره ولم يطرد.

فأما قوله: **﴿وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلاَ يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾** [القصص: ٣٥]. فيكون قوله: (بآياتنا) على وجهين: أحدهما: أن يتعلق بقوله: (فلا يصلون) فيكون على: ونجعل لكما سُلطانا بآياتنا.

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون متعلقاً بقوله:**﴿أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾** فيكون تبيناً لـــ(الغالبون) كما أن (إلى)، و(على) و(فيه) في الآي لـــ (الناصحين) ولـــ(الزاهدين)؟

فالجواب: أن هذا التأويل على ما نراه لا يستقيم من قِبَلِ أنه لا يخلو إذا حمل على هذا من أن يكون متعلقاً بقوله: (اتبعكما) أو بالغالبين، ولا يجوز تعلقه بواحد منهما، لامتناع تقديم ما في الصلة على الموصولين، وكل واحد مما ذكرنا بجواز تعلقه به في صلة، وليس في الكلام شيء آخر من فعل ولا معنى فعل، فإذا كان كذلك لم أحمله إلا على أحد الوجهين اللذين قدمناهما.

ويجوز على ما ذهب إليه محمد بن السري أن يكون تبييناً للغالبين، لأن التقدير يكون: أنتما ومن اتبعكما غالبون بآياتنا الغالبون، وقد قدمنا ما يذهب إليه في هذا.

فأما قوله:

.... **أبعلي هذا بالرَّحى المُتقاعسُ**(١)

فيكون على ما ذهب إليه أبو بكر. وقد يجوز في الشعر والضرورة، ما لا يجوز في الكلام والسعة. وليس ما تلونا من الآي على ما عليه هذا الشعر، لما أرينا فيما تقدم.

٦٨ـ مسألة

اعلم أنه لا يجوز عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور، لأن المضمر المجرور من الاسم بمنـــزلة التنوين، والعطف نظير الثنية، فكما لا يُعطفُ الاسم على التنوين ولا يُثنى معه، كذلك لا يعطف على ما كان بمنـــزلته.

فإن قيل: إن الظاهر المجرور نحو: دارُ زيدٍ، فيما ذكرت مثل المضمر المجرور.

قيل: إن المضمر المجرور أشبه بالتنوين، إذ كل واحد منهما غير منفصل من الاسم الظاهر. يدلك على أنه أشد شبهاً بالتنوين من المظهر -أن المظهر إنما عاقبه التنوين ولم يشبهه، وإن عاقبه- حذفُك الياء في المضاف من النداء نحو: ﴿**يَا عِبَادِ**﴾ [الزمر: ١٠]، ولو كان مكان المضمر هنا مظهر لم يجز حذفه، فهذا يدلك على شدة شبه المضمر بالتنوين، وأنه قد ينـــزل عندهم منـــزلته، إذا صار لا يفصل بين التنوين والمنون كما لا يفصل بينهما، وإذا صار يُحذف في الموضع الذي يحذف فيه.

ويدلك أيضاً على شدة اتصال المضمر، وأن المظهر دونه في الاتصال، أنك تفصل بين المظهر وبين الجار بحروف الزيادة في الكلام والشعر، وبالظروف في

(١) البيت في الكامل ١/٣٥ ونسبه إلى أعرابي من بني سعد، وصدره: **تقولُ وصكَّت صدرها بيمينها**

الشعر، ولا تفصل شيئًا من ذلك في المضمر، وذلك على نحو:﴿**فبمـــا رحمة**﴾ [آل عمران: ١٥٩] ، و﴿ **مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ**﴾ [نوح: ٢٥]، و﴿**فَبِمَا نَقْضِهِم**﴾ [النساء: ١٥٥]، ولا يجوز شيء من هذا الفصل مع المضمر، ومما جاء في الشعر:

كأن أصواتَ من إيغالهنَّ بنا أواخرِ الميسِ أصواتُ الفراريجِ(١)

و:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهوديّ يقاربُ أو يُزيلُ(٢)

و:

.... **لله دُر اليومَ مَنْ لامها**(٣)

فـــ (اليوم) يكون متعلقاً بمعني الفعل في (الله)، إذ لا يجوز حمله على (در)، ولا على (لامها) للتقديم على الصلة.

فإن قال قائل: كيف استجزتم الاستشهاد بالضرورة في الشعر والاستدلال على ما حاولتم تصحيحه بها؟

قيل له: لم نستشهد بالضرورة، وإنما أُرينا فيما استشهدنا به في هذه الأشياء انفصال المظهر المجرور عندهم من المضمر المجرور، إذ استجازوا الفصل بين المظهر المجرور في الاختيار والشعر، ولم يستجيزوا ذلك في المضمر، لا في ضرورة، ولا في سعة، كما لم يستجيزوا ذلك بين التنوين والمنون، وإذا كان كذلك ثبت أن المضمر، أدخل في باب الشبه بالتنوين من المظهر عندهم، وكما لم يستجيزوا فيه الفصل، كذلك لم يستجيزوا فيه العطف، وكما استجازوا الفصل في المظهر، كذلك يستجيزون العطف عليه.

فإجازة (٤) ذلك فاسد في التنـــزيل خاصة، إذ لم يكن لغة قبيل مطردة كجعل

---

(١) البيت لذي الرمة. انظر: ديوانه ص ٧٦ .

(٢) البيت لأبي حية النميري. انظر: شعر أبي حية النميري ص١٦٣.

(٣) هذا عجز بيت لعمرو بن قميئة. انظر: ديوانه ص١٨٢، وصدره: **لما رأت ساتيدما استعبرت.**

(٤) يعني: إجازة الفصل بين الاسم والمضمر المجرور المتصل به، وبين حرف الجر والمضمر المجرور به.

التثنية في الأحوال بالألف[1]، ولم يكن لـــه قياس في العربية يثبته ويعضده، بل الموجود فيه ما يفسده ويمنع منه، لأنه إذا جاز العطف على المظهر المجرور من حيث كان اسماً منفصلاً وجب أن لا يجوز ذلك مع المضمر لشدة اتصاله، فيما أريناهُ.

فإن قلت: إنه وإنْ كان على ما ذكرت في مشابهة التنوين، والمضمر اسم في الحقيقة، وعطف الاسم على الاسم لا يمتنع.

قيل: فالمضمر المرفوع أيضاً اسم. وقد رأيت تجنبهم للعطف عليه من حيث نزل منـــزلة الجزء من الفعل، فلو كان المعتبر ما ذكرت من عطف الاسم على الاسم دون مراعاة غيره مما يتعلق باللفظ دون المعني، لم يُكره عطف المظهر المرفوع علي المضمر المرفوع.

٦٩ـ مسألة

اعلم أنه قد قيل في قوله عز وجل: ﴿**مِنَ الَّذينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ**﴾ [النساء: ٤٦]: أنه يجوز أن يكون ﴿**مِنَ الَّذينَ هَادُوا**﴾ متعلقًا بقوله: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذينَ أُوتُوا نَصيبًا مِّنَ الْكتَاب**﴾ [النساء: ٤٤]، ﴿**مِنَ الَّذينَ هَادُوا**﴾.

ويجوز عندي أن يكون متعلقا بـــ(نصير)، كأنه: ﴿**وَكَفَى بِاللهِ نَصيرًا**﴾ [النساء: ٤٥]، ﴿**مِنَ الَّذِينَ هَادُوا**﴾، بدلالة قوله: ﴿**فَمَن يَنصُرُنَا مِن بَأْسِ اللهِ**﴾ [غافر: ٢٩].

وأجازوا أن يكون المعنى على: من الذين هادوا فريق يُحَرِّفون، ونحو ذلك.

فإن قلت: أفجوَّز على هذا: من القوم يأكل، تريد: رجلٌ يأكلُ، وهلاَّ جاز علي هذا: مررت بيقومُ، تريد: برجلٍ يقومُ؟.

قيل لــــه: أما الآية: فهذا التقدير فيها سائغ، كأنه: من الذين هادوا فريق، فحذف بعد اللفظ، والمراد إثباته، وعلى هذه الشريطة حذف، لا على أن يقوم الوصف مقام الموصوف. يبين ذلك أن تحكم على موضع الجملة التي هي (يحرفون) أنها رفع لكونها وصفاً للمبتدأ، لا لأنها مبتدأ كما يعرف بحكمك على موضوع الجملة من نحو:

---

(١) هي لغة بني الحارث وبطون من ربيعة.

يا رُبَّ من يُبغض أذوادنا ....[1]

أن الجملة صفة لا صلة، ولولا ذلك لم تتخلص هذه من هذه، فكذلك يعرف بحكمك علي موضوع (يحرفون) بأن ارتفاعه بالصفة على أنها ليست مقامة مقام المبتدأ. ونظير هذا ما قاله سيبويه في قوله: ماكل سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة [2].

فقال: حذفت (كل) بعد أن لفظت بها استغناء قد ذهب إلى أنها مرادة في اللفظ وإن كانت محذوفة منه، فلذلك لم يقع عنده عطف على عاملين، إذ (كل) بمنـــزلة الملفوظة بها.

ولا يجوز على هذا الوجه أن تقول: مررت بيقوم، لأن حرف الجر لا يتعلق، ولا يدخل في غير الأسماء، فمتى أدخلت على غير الأسماء أجزت فيها غير جائز، وكما لم يجز هذا في حروف الجر، كذلك لا يجوز في الفاعل، ولا يسوغ: جاءني قام، وأنت تريد: رجل قام؛ لأن الفاعل لا يُحذف، فيخلو الفعل ويفرغ منه، كما لا يحذف المجرور فيعلق الجار.

فلا يكون الفاعل جملة، كما لا يكون المتعلق به حرف الجر غير اسم، فلا يجوز هذا في الفاعل، من حيث لم يجز أن يخلو الفعل منه، وإذا لم يجز ذلك فيه، إذا جرى ذكره للأدلة التي ذكرناها في ذلك، كان حذفه إذا لم يجرِ ذكره أشد امتناعا.

فأما قوله عز وجل: **﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾** [النساء: ١٥٩]، فالمعنى علي أحد، وهو حسن، لأنه ليس بفاعل. فأما قوله:

.... **ولن ينهى ذَوي شطط كالطعنِ يهلكُ فيهِ الزيتُ والفُتلُ**[3]

فلا يكون إلا علي أن يجعل الكاف فاعلة للضرورة، ولا يسوغ علي أن يكون المعنى شيء كالطعن، لما ذكرنا من امتناع حذف الفاعل. فأما قوله:

جادت بكفي كان من أرمى البشر [1]

---

(١) البيت لعمرو بن قميئة، انظر: ديوانه ص/١٩٦، وعجزه: **رحن على بغضائه واغتدين**

(٢) قال سيبويه: وتقول: ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة. وإن شئت نصبت شحمة، وبيضاء في موضع جر، كأنك لفظت بكل فقلت: ولا كل بيضاء. انظر: الكتاب ١/٣٣.

(٣) سبق تخريجه.

=

فجاز في الشعر، لأن الجار اسم، ولا يجوز قياسا على هذا في الحروف الجارة، لأن الحروف لا تعلق، والأسماء أقوى منها، وأكبر تصرفاً، فلا يتنكر أن يجوز فيها من الاتساع ما لا يجوز في الحروف.

فأما قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤]، فما قالوه فيه من أن المعنى: أنه يريكم، فغير ممتنع، لأن ليس بفاعل، إنما هو مبتدأ، فيجوز فيه ما تأولناه من قولــه: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾؛ من أنه حذف على تقدير اللفظ لــه، لا على إقــامة وصفــه مقامه. ويجوز فيه أيضاً أن يكون ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾: تفسيراً للآية، كما كان: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسيراً للوعد.

ويحتمل أيضا قوله: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ ما ذهب إليه أبو الحسن من أن المعنى: قوماً حصرت صدورهم، والحذف على هذا الحد أيضا، إذ قبيحٌ أن يقام الماضي مقام الحال، لكونها خلافها، فيكون حملها أيضا على هذا الوجه، وليس قول من قال في ذلك إنه على وجه الدعاء بشيء.

وتحتمل الآية وجها آخر، وهو أن يجعل المحذوف المبتدأ، ولا يجعل (يحرفون) في موضع خبره، ولكن يجعله استئناف خبر، كأنه من الذين هادوا كفار أو معاندون، ونحو هذا مما يدل الكلام عليه.

٧٠ـ مسألة

اعلم أن قولــه عز وجل: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ﴾ [النساء: ٦٥]: أن (لا) الأولى نافية لشيء يتوهم، أو متقدم الذكر من إيمانهم، فنفي ذلك بــ(لا)،فقيل: فلا، ثم قيل: ﴿وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾، فــ(لا) الثانية متعلقة بالقسم متلقية لــه، وهي تدل على المحذوف المتقدم الذكر أو المتوهم، ويحسن الحذف لدلالة هذا المذكور المنفي بالقسم عليه.

وإن جعلت تأكيدا لم يمتنع، كأنه: فَوَربك لا يؤمنون، كقوله: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٣].

=

(١) سبق تخريجه .

٧١- مسألة

قال أبو إسحاق في قوله عز وجل: ﴿وَإِذَا مَسَّ الإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾ [يونس: ١٢]: المعنى: إذا مس الإنسان الضر في حال من الأحوال دعانا. فجائز أن يكون (دعانا لجنبه) دعانا سطحياً[١]، أو دعانا قائماً، وجاز أن يكون ﴿وإذا مس الإنسان الضر لجنبه﴾، أو مسه قائماً، أو مسه قاعداً -دعانا.

والقول الأول أحسن؛ وهو أن يكون المعني: إذا مس الإنسان دعانا في جميع أحواله، وجميع أحواله: هو ما ذكر من السطح والقيام والقعود، فقوله (لجنبه) متعلق بـ(دعانا)، وقوله (دعانا) العامل فيه، وكذلك في قوله: (أو قاعداً أو قائماً) كأنه: دعانا مضطجعاً، أو قاعداً أو قائماً، فالكلام على وجهه لا يحتاج معه إلى تقديم ولا تأخير، وإذا وجد السبيل إلي ترك الكلام على وجهه ونظمه كان أولى من تأويل غير ذلك معه.

وأيضاً فإنه إذا قال: ﴿وَإِذَا مَسَّ الإِنْسَانَ الضُّرُّ﴾، وقع المس على كل حال من قيام وقعود وغير ذلك، وعمها كلها، فيستغني بعموم وقوع المس على الأحوال ودلالته عليها عن تفصيلها وتخصيصها، وليس إذا دعا الله الداعي في حال من أحواله، وهيئة من هيئاته، يجب أن يكون داعياً لـه في سائرها، ولا يلزم ذلك؛ لأنه يجوز أن يدعوه في حـال، ولا يدعوه في أخرى، فحَمْلُ هذه الأحوال المفصلة المخصصة على تعليقها بالدعاء أولى، وأحسن من حملها على التعلق بالمس.

ويؤكد هذا التأويل الذي اخترناه قوله: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ﴾ [فصلت: ٥١]، و﴿دَعَوُا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [يونس: ٢٢]، في آي مثلها تدل على شدة الإلظاظ والإكثار من العبد في الدعاء عند الشدة، وهي المحنة.

٧٢- مسألة

قد كتبنا في هذه الأجزاء وفي غيرها شرح قوله

.... متى كنا لأمك مُقْتَوِينا[٢]

---

(١) انسطح الرجل: امتد على قفاه و لم يتحرك، السطيح: المنبسط.

(٢) البيت لعمرو بن كلثوم. انظر: شرح المعلقات السبع للزوزني ص١٧١، وصدره:

=

ودللنا علي صحة قول الخليل فيه، علي أنه جمعٌ يراد به النسب على حد الأعجمين، والأشعرين[١] بتصحيح الواو التي هي لام، وأن ذلك إنما صح كما صح (عور) و(اجتور)[٢] ونحو ذلك، وهذا دليل بين علي صحة قول الخليل.

فأما ما أنشدناه أبو الحسن الأخفش[٣] ليزيد بن الحكم[٤] من قوله:

تبدّل خليلاً بي كشكلكَ شكلُهُ وإني خليلاً صالحاً بك مُقْتَوِي[٥]

فإنه أنشدناه عن أحمد بن يحيى: مُقتوي، بضم الميم، وهكذا صحته، وحدثناه عن أحمد بن يحيى أنه قال: المُقتوي[٦]: من الخدمة، وهو عندنا كما قال.

وشرحه أنه: مُفْعَلِلْ، فالواو الصحيح في الكلمة لام الفعل، والياء منقلبة عن اللام الزائدة، وأصله واو، والدليل علي ذلك أنه مثل: احمررت، فأما الواو فصحت، كما صحت في (ارعويت) ونحوه، إذ لا يجوز أن يتوالي في الكلمة إعلال لامين، ولا إعلال عين ولام، لم يوجد ذلك في شيء من الكلام إلا فيما حكم لـــه بالقلة، وفي هذه القصيدة حروف أخر مثلها، وهو قوله: محجوي، ومدحوي، وهو من (حجا) و (دحا).

ويدلك أيضا علي ما ذكرنا من أن (مقتوي) في البيت: مُفْعَلِلْ، وأن الميم ليس بمفتوح، إنما هي ميم (مفعلل)، تعدى إلى قوله: خليلاً، والمفتوحة الميم لا يتعدى إلي شيء، لأنه ليس باسم فاعل.

فإن قلت: أرأيت (مفعلل) نحو: مُرْعَوٍ، متعديا في موضع، فيجوز تعدي هذا

=

تهددنا وأوعدنا رويداً

(١) قال سيبويه: وسألوا الخليل عن مقتويّ ومقتوين، فقال: هذا بمنـــزلة الأشعري والأشعرين. انظر: الكتاب ١٠٣/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣٦١/٢.

(٣) هو أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الصغير، توفي سنة ٣١٥هـــ.

(٤) هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي من شعراء الدولة الأموية.

(٥) هذا البيت من قصيدة يزيد بن الحكم، انظر: الخصائص ١٠٤/٢.

(٦) القتو: الخدمة، ويقال للخادم: مَقتويّ.

البيت، أو ليس هذا الباب يجيء كله غير متعد؟

فالقول فيه: إن الباب من اسم الفاعل، كما قلت غير متعد، كما أن فعله كذلك، إلا أن الشاعر للضرورة يجوز أن يكون حمل ذلك على المعنى فعدَّاه، والمعنى: فإني خليلاً صالحاً بك خادم، أو انقطع خليلاً، أو اتخذه إن كنت أنت مكاشراً لي، ومعرضًا عني. فحمله علي هذا المعنى وعداه، كما حمله (الرفث) علي معني الإفضاء في قوله: ﴿الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وإن شئت قلت: أضمر شيئاً دل عليه (مقتوي)، فنصبه بذاك، وقد قيل في قوله: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠]: أنه حمل علي معني (جهل) فعدى كما عدى، فكذلك يكون هذا البيت، فــ(مقتو) من (مقتوين) وزنه: مُفْعَل، وأصله: المفعلل، و (مقتوي): مُفْعَلل.

وأصل الكلمة: القتوة. وحدثنا أبو الحسن عن أحمد بن يحيى قال: المقوي: من الخدمة، وقد شرحناه، قال: والمقتي: الذي يتزوج امرأة أبيه، وقال: وهو الضيزن [(١)] أيضا، والمقتي: من المقت.

شرح آخر من القول في واحد

اعلم أن قوله: مررت برجل واحد، يحتمل (واحد) فيه ضربين؛ أحدهما: أن يكون وصفاً. والآخر: أن يكون اسما للعدد.

فأما الوصف فجارٍ على الفعل، أو في تقدير ذلك، مثل: قائم.

وأما الاسم فهو اسم للعدد، من قولنا: واحد، اثنان، ووصف بهذا كما وصف بــ(أربع) في قولهم: مررت بنسوة أربع، فحقيقة هذا أنه اسم، وعطف بيان، لا صفة، كما أني إذا قلت: مررت بأبي عبد الله زيد، كان عطفاً.

الدليل على أن (واحدا) اسم ليس بوصف، وإن أجريت إعرابه على الاسم الذي قبله، وكان على لفظ ما يكون وصفا - قولك: مررت بنسوة أربع، وصرفُك لــ(الأربع). فلو كان وصفا لم ينصرف، كما لم ينصرف (أحمر)، فانصراف هذا يدلك على أنه اسم، و(واحد) مثله، لموافقته لــه في باب العدد، وإن كانت التاء لم

---

(١) الضيزن: الذي يتزوج امرأة أبيه، إذا طلقها أو مات عنها.

تدخل عليه، كما دخلت على ثلاثة، للاستغناء عن ذلك في (الواحد)؛لأني إذا قلت: رجل وامرأة، دللت على المذكر والمؤنث، فاستغنيت عن إثبات العلامة بذلك في (الواحد)، ولم أستغنِ عنه في غيره من أسماء العدد. و(واحد) هذا لا يعمل عمل الفعل، ولا يرفع شيئا، كما أن (الكاهل) و(الغارب) كذلك، إلا علي قياس من قال: مررت برجل حسنٍ صفته، وبخشبة ذراعٍ طولها.

٧٣ـ مسألة

قال سيبويه في أول الكتاب: وكذلك إذا ألحقت التأنيث في المخاطبة[١]، يعني: تفعلين، وقال هذا في الياء، في مواضع أخر من الكتاب[٢] إنه اسم.

والدليل على أنها اسم، أنها لا تخلو من أن تكون علامة مجرورة من الضمير، أو ضميراً. فلو كانت علامة ولم تكن ضميرا، للزم أن تثبت في فعل الاثنين، كما ثبتت التاء في: قامتا، فلما حذفت، ولم تثبت علمنا أنها ضمير ليست بعلامة.

فإن قلت: ما تنكر أن تكون علامة، وإنما حذفت في التثنية، وأن ثبتت التاء في قامتا، لما كان يدخل من الاستثقال في مثل: يضربيان، ولو لم تحذف لتوالي الحركات، وانكسار ما قبل الياء، وكان ذلك يستثقل، فحذف لذلك، لا لأنه علامة ضمير؟

قيل: إن هذه الحركات وتواليها لو كان اسما لم يكن يستثقل، لأنها غير لازمة، بل التقدير فيها الانفصال، وما كان كذلك لم يستثقل ما ذكرت فيه، إنما يستثقل ذلك في الكلمة الواحدة. ألا تراهم قالوا: لكُتُبك فاعلم، ونحو هذا، فجمعوا بين هذه الحركات، لما كانت غير لازمة، وتقول: يشكيان، فجمع بين المتحركات، إذ تقديرك فيها الانفصال، وكذلك لو كان هذا ضميراً لم يستثقل هذا الجمع بين الحركات فيه.

وأيضاً فلو كانت علامةً حذفها للاستثقال، لا لكونها ضميراً، لكان جديراً أن يردها الشعراء في اضطرار الشعر، كما يردون الأشياء التي تخفف وتغير للاستثقال إلى أصولها، فإن لم يرد هذه يقوي ما ذكرناه من أنه ضمير.

---

(١) انظر: الكتاب ١/٥.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٢٧٦، ٢٧٧.

فإن قلت: فهلا ثبتت العلامة التي هي ضمير المذكر في مثل: أنت تفعل، وهلا دلك امتناع ثباته هنا على أن الياء في (تفعلين) الذي بالياء (تفعل) للمذكر ليس بضمير، كما أن (فعل) لما لم يكن في علامة ظاهرة للضمير، علمت: أن (فعلت) علامة للتأنيث دون الضمير؟

قيل: إن هذا الموضع لما ألبس فيه الصنفان في المخاطبة، جعل الفصل فيها إظهار الضمير، وإنما علمنا: أن التاء في (فعلت) علامة إثباها مع علامة الضمير، لأنها لو كانت علامة ضمير لم تثبت، كما تثبت علامتان للضمير في فعل واحد في غير هذا الموضع.

٧٤ـ مسألة

قال في باب المفعولين اللذين لا يجوز أن يقتصر على أحدهما: وإنما ذكرت المفعول الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك [1].

يعني بـــ(الذي تضيف إليه) المفعول الأول، والهاء لـــ(الذي). ومعنى هذا الكلام: أنك تعلم المخبر، وتفيده خبر المفعول الأول، وما تستنده إليه في المفعول الثاني الذي هو خبر عن المفعول الأول في المعنى، والتقدير: لتعلم ما استقر عندك الذي تضيف إليه.

فأما تفسير اللفظ، فإن (تُعلم) منقول من (علمت) الذي بمعنى (عرفت)، كـــأنه: ليعرف المخاطب الذي تضيف إليه كما استقر له عندك، وقوله: ما استقر له عندك، بدل من (الذي تضيف إليه)، لأنه متلبس به، كأنك قلت: لتُعلم مستقر الذي تضيف إليه، أي: ليعرف المخاطب خبر المحدث عنه، ويفيده إياه.

ويجوز أيضاً أن يكون (تُعلم) منقولاً من (علمت) المتعدي إلى مفعولين، في قول من أجاز الاقتصار على المفعول الأول من المفعولين الثلاثة، فيكون قولك: الذي تضيف إليه مفعولاً أولاً، و(ما استقر) بدل منه، ولا ينبغي أن يُحمل علي هذا، لأن ذلك لا يجوز عنده.

ولا يجوز أن يكون قوله: ما استقر له عندك، مفعولاً ثانياً، لأنه لا يخلو من أن

(١) انظر: الكتاب ١/١٨.

يجعل (تعلم) منقولاً من (عملت) الذي بمعنى (عرفت)، أو من (علمت) المتعدي إلى مفعولين، فإن نقلته من الذي بمعنى (عرفت)، صار المعنى: لتعلم الذي تسند إليه بما استقر له عندك، وهذا فاسد في المعنى، لأنك لست تريد أن تعلم المستند إليه ذلك، أي إنما تريد أن يعرفه المخاطب، فلا يكون إذاً المنقول من الذي بمعنى (عرفت).

ولا يجوز أيضا أن يكون منقولاً من (علمت) الذي يتعدى إلى المفعولين؛ لأنك إذا عديت ذلك إلى المفعول الثاني، لزم تعديته إلى المفعول الثالث عند الجميع، ولا مفعول ثالثاً في الكلام.

فإن قلت: يكون المفعول الأول في المعنى مراداً، وكأنك قلت: لتلعم المخاطب الذي تضيف إليه ما استقر لـــه عندك. فذلك فاسد أيضاً، لأن المفعول الثالث في هذا الباب يلزم أن يكون المفعول الثاني في المعني، ولا يكون قولك: ما استقر لـــه عندك، قولك: الذي تضيف إليه، فذلك فاسد من هذا الوجه. فإذا لم يجز من ذلك شيء، ثبت أن قوله: ما استقر لـــه عندك بدل من: الذي تضيف إليه. ووجدت هذا الحرف في بعض النسخ؛ ليعلم من الذي تضيف إليه ما استقر لـــه عندك وهذا قريب المأخذ لا يحمله فيه.

٧٥- مسألة

اعلم أن قوله [١]: كقول بعضهم في القلة: ملحفة جديدة[٢]. (جديدة) فيه (فعيل) في معنى (فاعل) من الجدة، وأكثر استعمالهم لها بغير الهاء، وإنما كان كذلك، لأنه لما كان على (فَعيل) جُعِل بمنـــزلة (فَعُول)، لأنه يكون للكثرة، كما أن (فعولاً) كذلك، فلم يدخل في مؤنث (فعيل) الذي هو بمعنى (فاعل) الهاء في هذا الحرف، كما لم يدخل في (فعول).

ومثل: جديد، في أنه أجرى مجرى (فعول)، لم تدخل فيه تاء التأنيث في المؤنث حروف أخر، وهي: سديس[٣]، وكتيبةٌ خصيف[١]، وريح، وحريق، حُكي ذلك في

(١) يقصد سيبويه.

(٢) انظر: الكتاب ١/٢٩.

(٣) شاة سديس: إذا أتت عليها السنة السادسة.

=

باب الجمع، فلما كان الاستعمال في هذا الأمر أكثر ترك التاء في التأنيث، وصار قول من قال: ملحفة جديدة، فأدخل التاء في المؤنث شاذاً عن الاستعمال، قليلاً فيه، كما أن قول من قال:

.... وإذ ما مثلهم بشر(٢)

قليل، وكما أجرى (فَعيل) مجرى (فَعول) في هذا الموضع، فلم يؤنث، كما لم يؤنث (فعول)، كذلك أجرى مجراه في أن أُفرد في موضع الجمع، كما أفرد. فمن إفرادهم لــ(فعيل)، قوله عز وجل: ﴿**وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا**﴾ [النساء: ٦٩]، وقوله جل ثناؤه: ﴿**وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا يُبَصَّرُونَهُمْ**﴾ [المعارج:١٠، ١١]، فدل الجمع في ضميريهما أن المراد في مظهريهما الكثرة، وكذلك قول رؤبة:

دعها فما النحوي من صديقها(٣)

وإفرادهم لــ(فعول)، والمراد به الجمع، نحو: ﴿**فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ**﴾ [النساء: ٩٢]، و﴿**إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا**﴾ [النساء: ١٠١] ، وقال: ﴿**وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ**﴾ [الكهف: ٥٠].

٧٦ـ مسألة

قال أبو بكر: لا يجوز: زيد أفضل إخوته(٤)، لأنه يلزم منه أن يكون أخا نفسه. قال الشيخ: وجه لزوم هذا أن (أفضل) لا يضاف إلا ما يكون بعضاً لــه، لا يكون فيه إلا ذلك.

والدليل عليه أنه لا يجوز: زيد أفضل الحجارة، لأنه ليس من الحجارة، فإذا لم يجز إضافته إلا إلى ما هو بعضه، لزم أن يكون هو بعض إخوته، وأنه داخل في جملة الإخوة الذين أضيف إليهم، كما أنه إذا أضيف فقيل: أفضل القوم، كان من جملة

=

(١) كتيبة خصيف: يعني فيها لون كلون الحديد.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) انظر: الأصول ٢٧٣/١.

القوم، وكما أنه إذا قيل: الياقوت أفضل الحجارة، كان الياقوت من جملة الحجارة وداخلاً فيها.

فإذا أضاف (الإخوة) إلى ضمير (زيد)، فقال: أفضل إخوته، وقد قدمنا أنه ينبغي أن يكون في جملة المضاف إليه (أفعل) فقد لزم منه أن يكون أخا نفسه، لأنه في جملة الإخوة، وإلا لم يجز إضافة (أفعل) إليه، وإذا كان في جملة الإخوة وقد أضيف إلى ضميره، فقد لزم منه أن يكون أخا نفسه، وكونه أخا نفسه محال. فهذه الإضافة أيضاً تستحيل لكما أدت إليه من الفساد.

وتفسد من جهة أخرى أقرب متناولاً من هذا، وهي: أن (أفعل) لا يضاف إلا إلى ما يكون هو بعضاً لــــه، ولا يجوز إضافة (أفعل) إلى (إخوته)، لأنه مخرج من جملة الإخوة بإضافة الإخوة إليه، فلا يجوز من حيث لم يجز: وزيد أفضل الحجارة، لأنه ليس من الحجارة، وكذلك (الإخوة)- إذا أضيفوا إلى ضمير (زيد)- لا يجوز أن يكون (زيد) في جملتهم، وقد أضيفوا إليه، وإلا لزم منه أن يكون أخا نفسه.

٧٧ـ مسألة

اعلم: أن في قول الله عز وجل: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] دلالة على أن (صغائر) منهي عنها وتلك الدلالة هي:

إضافة (الكبائر) إلى قوله: ﴿مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾، لأنه لا يخلو من أن تكون الصغائر داخلة في جملة ذلك، أو غير داخلة. فلا يجوز أن تكون غير داخلة، لأنها إن تكن داخلة تحت قوله: ﴿مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ كان الكلام قد أضيف إليه فيه الشيء إلى نفسه؛ إذ كان الكبائر منهياً عنها، و﴿مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ هو الكبائر أيضاً، فيحصل من ذلك إضافة الشيء نفسه، فإذا لم يجز إضافة الشيء إلى نفسه، وجب أن تكون الصغائر داخلة في جملة قوله: ﴿مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾، فتكون الإضافة حينئذ من باب إضافة البعض إلى الكل.

فإن قيل: نصل السيف[1].

قيل: إن السيف يقع على النصاب[1] والحديد المطبوع، ألا ترى أنك لا تسمي

(١) النصل: حديدة السهم، ونصل السيف: حديدة.

=

الحديد بغير نصاب سيفاً، إلا بمعنى أنه سيصير سيفاً، كقوله عز وجل: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]. فإنما جاز نصل السيف، من حيث جاز نصاب السيف، وهذا أيضاً من إضافة الجزء إلى الكل، وما كان من غير ذا مما يظن قوم أنه إضافة الشيء إلى نفسه فهو على هذا النحو الذي ذُكِر في نصاب السيف، ولا معنى لإضافة الشيء إلى نفسه، إذ الغرض في الإضافة التخصيص، فالشيء إنما يخصص بإضافته إلى غيره، فأما إضافته إلى نفسه فلا يكتسي منه تخصيصاً، فإذا كان كذلك فلا معنى له ولا فائدة فيه، وما كان سبيله كذلك، ينبغي أن لا يجوز عند أحد من أهل اللغة.

٧٨-مسألة

اعلم: أن (صكَّة) من قولهم: جئته صكةَ عُمَيٍّ[٢] ، مصدر واقع موقع الظرف، مثل: مقدم الحاج، وخفوق النجم.

فأما (عُمي) فعلى ضربين:

يجوز أن يكون ترخيم تصغير، ويكون المصدر مضافاً إلى المفعول به، ولم يذكر الفاعل، للدلالة عليه، مثل قوله عز وجل: ﴿مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، و﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾ [ص: ٢٤]، ونحو ذلك، فحذف من اللفظ للدلالة عليه.

وإنما قيل له: عُمَيٌّ، للسمادير[٣] الذي يلحق الإنسان عند وجوده بالحر، ونظره إلى الشمس عند احتدام الحر.

والآخر: أن يكون (عُمَيّ) تصغير عمي، والمعنى يؤول إلى الأول، وإن كان التقدير مختلفاً كأنه: صكة العمي، أي: من شدته يعمي، كما تقول: ضربُ التلف، أي: ضربٌ يتلف، ويمكن أن يذهب بالتحقير إلى التعظيم على ما يذهب إليه، كما تأولوا بيت أوس[٤]:

=

(١) نصاب السكين: مقبضه، ونصاب كل شيء: أصله.

(٢) لقيته صكة عمي أي: نصف النهار: انظر: المستقصي في أمثال العرب للزمخشري ٢/٢٨٧.

(٣) السمادير: ضعف البصر.

(٤) هو أوس بن حجر بن عتاب، انظر: الشعر والشعراء ١/١٣١.

فويق جبيل شاهق الرأس لم تكن لتبلغه حتى تكلَّ وتعملا(١)

ويجوز أن يذهب به إلى بابه، أن هذا الاسمدرار -وإن كان شديداً فلا يبلغ أن يكون عمي، ومما يقارب ذلك تسميتهم للشراب: ماء غُطيش، فالغطيش، كالظلمة من قوله: ﴿وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا﴾ [النازعات: ٢٩]. ويكون في (غطيش) التأويلان اللذان ذكرنا في (عمي). وأنشد أحمد بن يحيى:

ظَلَلنا نَخبطُ الظلماءَ ظهراً لَـــدَيْـــهِ والمطيُّ لهُ أوارُ(٢)

٧٩ - مسألة

مما يدل على فساد قول من قال: إن الاستثناء محمول على فعل هو (استثني) ونحوه، وليس على الجملة التي قبلها، كما يذهب إليه سيبويه عندنا من أنه ينتصب على الجملة التي قبلها(٣)، دخول الواو على الجملة الواقعة بعد حروف الاستثناء في نحو: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، ونحو هذا، وهو كثير، مما تكون الواو فيه دالة على الحال، كالتي في قوله عز وجل: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

فلا يخلو ما بعد حروف الاستثناء من أن يكون كما ذهب إليه سيبويه، أو كما يقولون من أنه على فعل آخر. فلو كان على فعل آخر، جاز دخول هذه الواو في الكلام من حيث لم يجز الابتداء بها، فجواز دخولها يدل على حملها على ما بعد (إلا).

٨٠. مسألة

اعلم أن (ما) النافية مشبهة بــ(ليس)، وجهة الشبه أنها تنفي ما في الحال كما تنفيه (ليس)، وتدخل على المبتدأ والخبر، كما تدخل (ليس) عليها، فإذا انتقض معني النفي رجع إلى الأصل، و لم تعمل عمله، لقيام جهة واحدة من الشبه، وهي الدخول على الابتداء والخبر، وكذلك إذا قُدم الخبر على المبتدأ رجع إلى الأصل، لأنه لا يبلغ

---

(١) البيت لأوس بن حجر: انظر: ديوانه ص٨٧.

(٢) البيت غير معروف قائله، انظر: تاج العروس ٤/ ٣٣٠.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٦٠.

من قوته أن يتسع فيه بتقديم الخبر، كما يتسع في الأصل [١].

ألا ترى: أن هذه الفروع العوامل لم يتسع فيها اتساعهم في الأصول، فلم يتسع في اسم الفاعل الاتساع الذي في نفس الفعل، ولا في المشبهة باسم الفاعل اتساع اسم الفاعل، فكذلك هذا الحرف لا يتسع فيه اتساع (ليس) في تقديم الخبر، فكان أحد الشبهين يُقاومه هذا الاتساع الذي هو تقديم الخبر، فيبقى شبه واحد، وهو الدخول على المبتدأ والخبر، فلا يعمل حينئذ عمل (ليس)، كما أنه في نقض النفي لما بقي شبه واحد لم يعمل عملها.

فمن هاهنا اجتمع تقديم الخبر ونقض النفي في إبطال عمل (ما) فيهما، إلا أن هذا الوجه -الذي هو تقديم الخبر- وإن كان قد قاوم أحد الشبهين تقديم الخبر، فقد بقي المعنيان جميعاً في الكلام، ولم يبطل أحدهما، كما بطل في نقض النفي أحدهما، فصار لذلك أبعد من إبطال عمل (ما) فيه من الوجه الذي ينقض فيه معنى النفي، ولذلك أعمله الشاعر في الضرورة، فنصب الخبر مقدماً كما نصبه مؤخراً في:

.... **ما مثلهم بشر** [٢]

لأن أحد المعنيين، وإن كان قد قاومه الاتساع الذي ذكرناه من تقديم الخبر، فلم يبطل البتة من الكلام، كما يبطل في نقض النفي، فهذا يكشف مذهب سيبويه في حمله ذلك على تقديم الخبر [٣] دون غيره.

٨١ـ مسألة

قال أحد أهل النظر في قوله تعالى: ﴿**وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ**﴾ [المائدة: ٩٦] المعنى اصطياد صيد البر، وقال لأن الأعيان لا تحرم، إنما تحرم الأفعال فيها.

وهذا التقدير الذي ذكره صحيح في قياس العربية، وذلك أنه لا يخلو الصيد في قولـــه: ﴿**وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ**﴾ من أن يحمل على أنه مصدر أو اسم للوحش،

(١) يقصد بالأصل: (ليس).

(٢) تقدم تخريجه وهو الشاهد الأربعون.

(٣) انظر: الكتاب ١/٢٩.

فيمتنع أن تقدره مصدرا دون اسم الوحش، لأن المضاف إليه المصدر يكون مفعولاً به، فيكون المعنى حُرم عليكم أن تصيدوا البر، وذا لا يصح.

فإن قلت: فاحمله على الحذف، كأنه: صيد وحش البر.

فهذا أيضًا يصير إلى ما قاله، إلا أن ذلك التأويل أسبق وأحسن، لأن الصيد في التنـــزيل قد جاء اسماً للعين دون الحدث، وقال تعالى: ﴿**لاَ تَقْتُلُوا الصَّيْدَ**﴾ [المائدة: ٩٥]، وقال: ﴿**وَمَن قَتَلَهُ**﴾ [المائدة: ٩٥]، وقال:﴿**لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ**﴾ [المائدة: ٩٤]، والصيد- وإن كان في الأصل مصدرا فقد صار اسماً للمصطاد، ونظير هذا قولهم: الخلق في المخلوق، والنسج في المنسوج، والضرب في المضروب.

آخره والحمد لله رب العالمين

آخر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات تصنيف الشيخ أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي عفا الله عنه، علقها لنفسه الفقير إلى رحمة ربه أحمد بن تميم بن هشام اللبلي، في مدة آخرها غرة جمادى الأولى من سنة خمس عشرة وستمائة بمحروسة (بغداد) في رباط الشيخ محمود النعال الزاهد -رحمه الله ورضي عنه- والحمد لله رب العالمين، والصلاة على سيدنا محمد وآله وأصحابه وأزواجه وسلم.



فهرس الموضوعات